٤١٥ المهمات المفيدة في شرح الفريدة ، تأليف ابن زكري
م ٠ ز محمد بن عبد الرحمن -١١٤٤هـ. كتبت سنة ١٢٩٦هـ.
٢ج (١٣٠+١٤٩ق) ٢٥س ٢٠ر ١٦x٢٠سم
٧٠٣٩ نسخة حسنة ، خطها مغربي دقيق، طبع ١٣١٩هـ.
مكتبة الجلال السيوطي : ٢٦٥ دار الكتب المصرية
٢ : ١٦٧
١٤٣٤/ع
١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ
١٧/١٢/١٤١١هـ
النسخ ج- شرح الفريدة د- شرح ابن
زكري على الفريدة .

الجزء [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

المفعول المطلق

أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول لا صدقا مطلقا أي غير مقيد بالجار بخلاف غيره من المفاعيل فإنه يصدق اسم المفعول
عليها مقيدا بالجار حرف كالمفعول به وله وفيه أو اسم كالمفعول معه وبهذا وجه ابن هشام وغيره تسمية
مفعولا مطلقا قلت ويرد أنه لا يقال فيه بالاصطلاح مفعول بل مفعول مطلق بوصف الإطلاق
للتمييز بينه وبين غيره من المفاعيل لا للإطلاق فليس كقولهم الواو لمطلق الجمع بل كقول الفقهاء الماء المطلق
باعتبار المطلق والإطلاق [illegible] وصفه بالمطلق [illegible] الاصطلاح وكعبارة تعبيرهم عن غيره بقولنا مفعول
وجوابه أن المراد كما يعلم من تمام العبارة أنه يصدق عليه اسم المفعول صدقا غير مقيد بالجار وإن كان
مقيدا بالوصف فليس المراد بالإطلاق نفي التقييد بالكلية بل نفي التقييد بخصوص الجار فالمفعول
الذي هو اسم مفعول تام بالنسبة لهذا المفعول لأنه لا يفتقر في صدقه عليه إلى صلة بخلافه بالنسبة لغيره
فإنه لا يصدق عليه إلا مقيدا ووصفه بالإطلاق إنما هو للتمييز وليبان عدم الافتقار إلى الجار
وليس من ضرورة صدق المفعول [illegible] بقية المفاعيل من ضرورة صدق اسم المفعول عليها
المصدر اسم حدث [illegible] [illegible] المفعول المطلق بأنه المصدر المنصوب بفعله
أو وصفه أو [illegible] [illegible] والمصدر قسمان [illegible] أن المصدر المنصوب
[illegible] أنه [illegible] وهذا وما كان الجنس المأخوذ في التعريف أعني
المصدر يحتاج إلى شرح وإيضاح [illegible] بقوله اسم حدث [illegible] تعريف [illegible] التعريف
أن [illegible] اللفظ المجمل [illegible] عند المخاطب [illegible] بيانه [illegible]
المخاطب [illegible] فقوله المصدر [illegible] يعود على المفعول المطلق والأولى
[illegible] على أنه حال [illegible] ضربت زيدا [illegible] وجب ضربك
[illegible] اسم حدث [illegible] والمصدر [illegible] اسم الحدث [illegible]
أولى [illegible] اسم [illegible] الأجناس [illegible] اسم [illegible] حدث [illegible]
لا اسم [illegible] اسم الجنس [illegible] الجنسية [illegible]
الجنس [illegible] الأجناس [illegible] هنا [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] التعبير

تمامه

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

المصدر واسم المصدر

[illegible] الخلاصة [illegible] وما قلناه [illegible] المتن [illegible] إلا أنها [illegible] عبارتها أجبت
ضربك [illegible] تغيير [illegible] الفعل [illegible] المصدر [illegible] أن [illegible] هو [illegible]
ذكره [illegible] بقوله [illegible] العائلة على [illegible] المصدرية [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] وقوله [illegible] تعريف المصدر اسم حدث [illegible] اسم المصدر [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] الحدث واسم المصدر [illegible] المصدر الدال على الحدث [illegible]
[illegible] على [illegible] المصدر [illegible] واسمه بواسطة [illegible] على لفظ المصدر [illegible]
[illegible] المصدر [illegible] اسم حدث [illegible] الخلاصة اسم ما سوى الزمان [illegible]
كلمة قول المتن اسم حدث [illegible] وقول الخلاصة اسم ما سوى الزمان [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المراد منه [illegible] الفعل [illegible] الأفعال [illegible] والبحث [illegible]
أخرى [illegible] المتن [illegible] واستبعاد [illegible]
المتن [illegible] الشارح [illegible] ابن هشام [illegible] الفعل [illegible] الزمان قول الجمهور
[illegible] ذلك [illegible] الفعل [illegible]
الحدث [illegible] المصدر [illegible] الحدث [illegible] الآخر [illegible] المصدر مطلقا
وحدث الفعل [illegible] الأخبار [illegible]
ذلك [illegible] الزمن [illegible] الأفعال [illegible] الأزمان [illegible]
[illegible] عن زمن المتكلم [illegible] بزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] على زمان [illegible]
يكون [illegible] زمان [illegible] على زمان [illegible]
الجماعة [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] ونقله [illegible] الخلاصة [illegible]
هشام [illegible] مذهب الجمهور وذلك أن
مذهب المتكلمين [illegible] الزمان [illegible] وجوده [illegible]
الموجود للمخلوق [illegible] أو وجود [illegible] والحيوة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] شرح [illegible] والموجودات [illegible] وجوده

بان جاء والمعبود انه موجود بشيء والازمنة كالزمان وخلو الفعل عن التركيب حيث يجرد عن الدلالة على
الزمان بقرينة الاستحالة العقلية عرضا لتعميم الفعل نحو علم الله الاشياء بازله وسمعها وابصار
ها فيه واراد ما تعلق به علمه فيه ونحوه لا يحرك القرينة كما عرض الافعال الانشائية علم بغيره بثبوت
معلميتها وان قلت ما تقول في انا ارسلنا وقال موسى وعيسى ونحوها مما يدل بلا تلزم والالة ذلك
على الزمن الماضي فيعترض بشبهة المعتزلة حيث قالوا لو كان كلامه تعالى ازليا لزم الكذب في اخباره
عن الاخبار لان في الماضي كثيرا في كلامه وصدقه يقتضي سبق وقوع النسبة والاشتهار السبق على الازل
فيتعين الكذب وهو محال لو اجاب به السعد عنها في شرح المفتاح لا بغا وجها باعتراضه كما يأتي في بحثه
اذا قلت الزمن والالة ما ذكر على الماضي واصل الشبهة بانها مبنية على ان معاني الالفاظ الدالة على الكلام
النفسي ولسيس كذلك بل الكلام صفة قائمة بالذات كالعلم وتلك المعاني متعلقاته كما حققه
السيد في الغالب وحيث قلت تلك المعاني هي الازلية حتى يتشبع التغير فيها بان جاء الماضي
وبه قياس ابن هشام الافعال على الذات شيء عمل ان الافعال حادثة كما قال الاشارة قالوا والثبوت
لبعض الافعال الاصلية لا بزال وهذا مبني وقوعها في الزمان وان قلنا انه يجوز ان الكون والمعدوم
موجودات كما في شرح المفاصل فهو مبني عليه اي المعترضة والعقلا نحو جاءت جميع حرافكم جزا موجودا
فوله اوصفه او فعله نحو والصافات صفا وكلم الله موسى تكليما وخاصة للتمييز المقدر احترازا
ونحو قعدت جلوسا ومثه وقد جاء ان الفاعل فيه مقدر خلافا للمازني ومن نحو تبتل اليه تبتيلا فانه
والشأن ان لا يعلمه بل اشتمل وحدان وحدات وفي قعا وعدد نحو او موكدا الاشارة الى انه مذكور
ومنها الفعل والوصف والتمييز العقلاني انه للمصدر والكلام في المسألة شهير ومن يعول له وسوطا جابرا
المفعول العقلي وبيان الفرض النحاة انه لا يقبله جزل انه تارة يؤتى به لبيان النوع نحو سرت سيرا
حسنا وتارة لبيان العدد نحو ضربته ضربتين وتارة لمجرد التوكيد نحو سرت سيرا او هي عبارته كالخلاصة
لمنع الخلو لا المنع الجمع لانه قد يجتمع الثلاثة نحو ضربته ضربة للاخير على ان التوكيد لا يعارضه ولو كان
للنوع او العدد والموكد به في الحقيقة مقدر العقل العامل فيه وكثيرا ما يقولون انه لتأكيد الفعل
توسعا والتاكيد المذكور فيه وقيل التاكيد للفعل كما هو به ابو الفتح جني وقال الا يسر من التا
كيد الفعل بل ما يقع به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولو اراد التوكيد في المجاز واجاب
في قوله بكى الخز وعوى والكي جلبوا وعجت عجيجا من جذام المطارف بانه نادر على سبيل المبالغة
او ان الفعل التوكيد ما رفع المجاز في المسند اما اذا قلت ضربت ضربا فان المراد حقيقة لا الاهانة

وغيرها

وغيرها خلافا لما يجيء الميل وذكر ابن عصفور في شرح الصغير وانه ارجع المجاز عن النسبة وانك اذا
قلت ضربا الامير ضربا علم منه انه باشر الضرب بنفسه وعند سد مقامه كل وبعض وعدد واشارة
وهيئة نوع بعد وضمير والة ووقت وما بمعنى وما للشرط او مستفهما المصدر الحقيقة
ضربا ما موكدا ومبين وهذه الاشياء فمنها ما ينوب عن الموكد ومنها ما ينوب عن المبين فكل وبعض
مضافان للمصدر نيابة عن المبين نحو ضربته كل او بعض الضرب وليس المراد مفهوم لفظهما بل ما
يدل على كلية او جزئية فيدخل ضربته جميع الضرب او عامة الضرب ونحو لا يظلمون شيئا ولا تضرونه
شيئا ومعنى له واخيه شيء وعلى هذا اعتاد الشيخ عزو كرما الشرطية والاستفهامية الاتيتين والعدد
ينوب عن المبين ايضا نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة واسم الاشارة عنه ايضا نحو ضربته ذلك الضرب
قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا له في غير الحالة ولفظ اضرب وجعل قول المتنبي هيج
حزنت لنا جميعة اسيا على انه اراد هذه البرحة لانه معلق لكن لا تستعمله العرب لا فال الشارح ومنوا
خلافه مذهب سيبويه والجمهور وكلام العرب فهذا ذلك يشير وبه الى الكل وكذلك اتفقوا
عليه وعلى هذا خرجه سيبويه واسم الهيئة عنه ايضا نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة وجنة
والنوع عنه ايضا نحو رجع القهقرى وقعد قعودا والخبار عدا شتوفا والعدد عنه ايضا نحو لا تعزيه احدا
والعمليات اي ذلك التعذيب الخاص واسم الالة عنه ايضا نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربا
او ضربته سوطا ثم حذف المصدر وخلفته الالة والوقت كذلك كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
اي اغتماض ليلة ارمد ثم حذف المصدر وخلفه الوقت وكذا نعته نحو واذكر ربك كثيرا اي ذكرا كثيرا وكذا
ما الشرطية كقول جرير تعب الغراب فقلت بين جاحل ما شئت اذ ظعنوا ابيني فانعب وكذا
ما الاستفهامية كقول الاخر ماذا يغير ابنتي ربع عويلها لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا بغير
مفاد ربح غار بالغير المعجمة اي نفع والمعنى اي نفع ينفعهما عويلها والعويل رجع الصوت بالبكاء
قوله عند متعلق بسد والضمير للمصدر ومقامه بالمفعول سد والضمير للمصدر اي المفعول الى المصدر
ولا بد مقصود من الاضافة اللفظية بل علاقة النسبة في المعنى ويكون جاريا في اسم الاشارة على راي
ابن مالك وكل ما بعدها بدل من مقامه وقوله وما بمعنى اي به لمجرد العامل من غير شرطه للفورية
وقوله او مستفهما ادبا وينوب عن الموكد ثلاثة اشياء واو وفيه نحو قعدت جلوسا ومثلا فيه
في الاشتقاق نحو انبتكم من الارض نباتا واسم مصدر غير علم نحو اغتسلت غسلا وفي جانبه الشيء عليه
وكل منع او طاب العيش مصدر مع عبارة الخلاصة بأن ان العتق الذي يقيمه مقامه ومع جمع عدد او صنع

تذكر والخلف بالنوع حذا أي ما جاء به لإفادة العدد لا تثنية وجمعه ومن أصغى عليه لأنه لواحد
وما جاء الجنس جاز النصب إليه أو غيبة أو لكن جمعه وما جيء به للتوكيد لا يثنى ولا يجمع لأنه من أسماء الا
جناس الصادقة كما وزان جيل على القليل والكثير بلفظ واحد ومنهم منفعل عليه واختلف فيما
جيء به لإفادة النوع فقيل يثنى ويجمع كالعدد لأنه قد يراد نوعان من الحرف أو أنواع وهو
اختيار ابن مالك كما صرح به في الخلاصة وقيل لا يثنى ولا يجمع وهو ظاهر مذهب سيبويه على ما قيل
وشهر للتجنيز قوله تعلو وتظنون بالله الظنونا مفعول مطلق محذوف أي التثنية والجمع والبناء
[illegible] والخلف مفعول مقدم مجرور متعلقة به وحذف عامل المصدر حذف مفعول مطلق
بالجزو ومقتضى إطلاقه أنه لا يجوز التأكيد وغيره خلافا لما في الخلاصة وارتضاه بعض [illegible] مالك
مع والمرء وهو ارتضاه ابن [illegible] العكوف والكلام بالعطف مسبوك [illegible]
وقال ذلك قوله [illegible] قال [illegible] وقيل والنوع بان وقطع بشطرهم كوبله وويحه
بيكا سبحان مع معاذ مع سعديكا ونحيا منه وهم أشكال الكذا له سلاما جاعل يلزم حذف
حذف العامل بمعنى مع وبين نعته محذوف والمعنى يلزم حذف عامل مع حمد بدل وجعله أي
اللفظ به وجاعل يشطرهم الكلمات الاسمية التي بمعنى قبل على حد قوله وطرحوا الحرف كعلما
أي يشطرهم بذلك أي يتحرف بمسلك المصدر الذي بين وجعله قبل هذه المذكورات وتدخل هي وبابا وبين
وإضافة الويل والويح لضمير الغائب وإسناد لضمير المخاطب والحسن ما لا يجيء وجه
شبه على أنه لا يجيء وإن كان العامل محلا أي غير موضوع والاستعمال كلامهم كويله وويحه
فتعذر أحسن المصدر أو بله والملك ويجيء وكفه يجيء فإنه لا عامل له من لفظه إلا مصدر
تلبية الاب خلاف سعديك والاستعمال سعديك الا بعد لبيك ولا أخرى منه وقد يستعمل لبيك
دون سعديك وسبحان الله أي برأه وهو يهاله عن كل ما لا يليق والقول السوء والبعد وإن كان
حجة لأنه كقولك العلك ليس بحجة وقيل ومعاذ الله أي عياذا به ونحيا أي ببر وكرامة وشكرا لا يتكلم
بالثلاثة مجتمعة كما قال ابن مالك وقال ابن عصفور لا يستعمل بعد الامع حمدا وشكرا وقولهم افعل
وكرامة لأنه قيل افعل كذا فقال ذلك أي افعل وأكرمك كرامة وقولهم سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا
ولا شر ولا يتبرى خلاف سلام بمعنى التحية فإنه يثنى فيه وقولهم حجرا أي حجرا له ينال للرجل افعل
هذا فيقول حجرا محجورا أي حراما ممنوعا وعيادا أعاذ الأول الرب تستعيذ بهذه الكلمة مما تكره
والتثنية اللفظية والجملة هذه قال الشيخ البخاري إن هذه المصادر والمثال التي بالنبات ... مما يثنيها

وبعض

وبعض ما تعلق به من فاعل أو مفعول أما بحرف جر أو إضافة حيث صاحب حرف جعله بل
يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك رعيا ونحو ما بين فاعله بالإضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة
الله ووعد الله ودعاء وحنانيك وذو البدل أو بين مفعوله بالإضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله أو بين مفعوله بحرف الجر نحو عذرا له أي جودا وحمدا له أي حمدا وشكرا وحمدا لك وعجبا منك
فيجب حذف الفعل في جميعها قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث
يقال في الغائب والغالب هنا ما ذكرناه وذكر الفاعل والمفعول لا لتبيان النوع احترازا عن نحو
قوله نعلى وعكوا وأكرهم وسعديك سعيهما وإنما وجب حذف الفعل مع الغائب لأن حق الفا
عل والمفعول أن يعمل فيه الفعل ويشتغل به فإن شغلت حذف الفعل في هذه المواضع إلا أنه
فهو الرواح والمشروع بجزمه ما هو موضوع للمحروف والمجرد نحو حمدا وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ
الله وسبحان الله وأما الشعر وما يدل عليه تعالى قوله تعلى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله
أو يكون الكلام مما يختص البلاغ منه بسرعة نحو لبيك وسعديك فيقتضي المصدر فيهما لا يبرح
وأن تعلق به فاعل أو مفعول بحرف جر ما هو مقصود للمتكلم وأصحابه بعد المصدر وعلمه أن ذلك
بعد المصدر مع لفظ الفعل بل لم يجز ولم يظهر الفعل مع الفاعل أو المفعول الذي مكانه
ومن كونها متصلا بالفعل جوازه وزمان إنما ووجه هلكه وأما نحو قولهم حمدا حمدا وشكرا شكرا ونحو
نحوه عليهن شغلا به الاسم فذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
أي فعرفت جملته التي ينبغي أن يفعل هذا ويطلبه ويجوز أن يكون المعنى وعرفت فهو الذي يحكى
وعرفت حمدي الذي ينبغي لي وإلا يكون مفاجأة لمعمول به بل المعمول له قبله مما لا جاعل فيه قوله
نعلو وعكوا وأكرهم ومعلقة فعلقت فيكون نحو قوله نعلو وسعديك سعيهما مقام البيان
النوع تعالى قوله نعلو وعكوا وأكرهم والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل رفع على أنه خبر مبتدأ
واجب الحذف أي هو لك أي هذا الدعاء لك وكذا الكلام فيه والتثنية المعينة للمعرفة وأما المبينة
للنكرة فهي صفة له وقد يتبين أيضا بعض أنواع المعمول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو وجبا
وأهلا وسهلا بيهلان أي صنع الدعاء له هذا إن عرفت وجبا بموضع الرحب أي أتيت موضعا
رحبا وإن عبرته بالمصدر أي رحب موضعك مرحبا أي رحبا مجهولا وهذا الباب والجملة في
المعمول المحذوفة العاملات لأنها متشابهة ثم هذه المصادر إما أن تتوغل في حذف فعلها
بحيث لا ينوى فعلها بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر القائمة أسماء الأفعال

كما في بابه سبحان وربوبنشار واما الا اسنو فلو حذف فعلها بل بغير فعلها لينجمها في
لمصادر المشهورة ومنه المصادر التي تنها قايمة مقام الفعل من حيث لم يستعمل فعلها الا انها قايمة مقا
مه اذ لو قامت مقامه لم يحذف فعلها ولم يشتبه فيا شعلها في فيال الفعل مقدر قبلها ولنبيا مبهمات
ونحوه في قيا فيا مها مقال الفعل وقد يجوز السر حمان في بعض المصادر كويه واكالمراه وبله وويحه وو
بيه وويه وهذا الباب واطلق كلها وهي على ما قال الفرا ابلغ المر بعدها مفعوله بعد المصدر ثم ظلة
السماع فيها حتى طرح الكلمة بجاز ان يبع طرحه ما كالا اخرى فيكلو وبيلابه فيجرو حتى الا وتبع الكلمة ثم
نقل الى باب العشرا عقيلا وبل [illegible] جعل وويح وويب ووبير كنايات في وبل الا المراد منه وبه تنقح
المسئلة ويظهر وجهها وقالها انه لم يتعرض له ارباب التاليف المتداولة ولهذا لا نطلناه والطرف
العنتي في فيال الخلاصة حسن لانه يجز مقابلته وقد اعترضه ابن هشام بذكر في المسئلة فحيلا حسنا الا انه
اشارة هنا زيادة بايقاع هذه المسئلة وذلك انه ثبت بها مثل ابن الناظم عند قوله والحذف حتم في
الحكم يجي والعمل جاسرة لانه لا يشيع انه لا نزلوا وانما يحيل الحذف في مواضع وهي ما اعمل فعله وما
كان للطلب وتكرر نحو حمدا بحال الصوت جرا وما اضيف لمعمول الفعل فاعلا كان او معمولا
وما اكثر استعماله في باب هذا السماع نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وما في باب التوبيخ نحو الوعا
لا ابا لك واحرابا ... والمصدر فيه مؤكد في الاطلو الا ان فانه ظاهر بمنزلة الفعل الذي نسر مسره و
ذلك لا يكون مؤكدا او لا مبينا للنوع والعدد وفي النظم خمس مسايل فتلك عشرة كاملة لا اعم قوله
مكرر وذو حصر والعدد وانما اختلف الشرح وامر للمؤكد لنفسه ولغيره والعشرة والخمسة
الباقية المصدر فيها مؤكد جملا حال الا اخيرة مبينا للنوع والعشرة مستثناة من قوله وحذف
عامل المؤكد امتنع ومعمول قوله وفي سواه لدليل متسع وانتبع الشافي فيه الحمرة قلت
قوله في الرابع وباب هذا السماع وكثرا قوله في تمر ضمير اصولنا مصادر مسموعة فيه نقل للامر اجمع
عند الساري فيه معه الحذف في الغايب الذي ذكره الرضي وصرح بالقياس معه كما تقدم غاية الامران
بين الرابع له غايبا افترقت الامر انه لعلع الرضي وقوله واما الا لسر قوله وذلك لا يكون مؤكدا
مع قوله والعشرة مستثناة فتراجع وكون الاستثنا باعتبار الحالة الا صلية لا معنى له لان الكلام
ليس فيها بل في الحالة الراهنة ثم ان الناظم قال ان المصدر المؤكد في به لتقوية عامله وتقرير معناه
والحذف مناف لهما وكيف يصح الاستثنا المؤكد بجواز ما معاه العناصات وهذا الكلام فيه على ان
المصادر المذكورة قامت مقام افعالها كما في قوله واما الا ولسر تذكرنا انها هي كالقايمة

مقامه

مقامه كما سبق للرضي ومن اجل البناء على ما ذكره قال وذلك لا يكون مؤكدا يعني انه لا مؤكد بالعين يعني
المصدر مقامه وقوله ولا مبينا للنوع او عدد اه لانه لا حسن وحينئذ يجيء الاشكال وهو انه قد جعل
فاين هذه المصدر في الامور الثلاثة المشهورة وقد ذكر يس في حاشيته هذا الاشكال عند ذكر قول
المفعول المطلق فقال ان ذلك مشغل بنحو ضربا زيدا فانا لا نجد فيه وسراح في زيدا وذلك لا
تاكيد فيه واجاب بان المصدر في الاصل مؤكد فانه جامع لعامله في الاصل ثم بعد ذلك باب اسم الفاعل
وانما ذلك التجرد في ذلك بعد وضعه موضع الفعل فانه وانما يعتبر هنا معناه وحيث هو
مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له والنيابة عن الفعل لخروج ذلك في حقيقته اه قلت يقال له
ليس المصدر منصوبا فلا بد من تقدير ناصبه ولو كان قايما مقام الفعل حقيقة ولم ينوب الفعل قبله
لم نصبه بنفسه وحينئذ فهو مؤكد للعامل المقدر وقد تقدم عن الرضي فيا شعلها في ومثال الفعل
مقدر قبله وقوله واذا لا نجد وقال استدلالا بعد وجوده والبليغ منه عدم ثبوت الفعل فيه نصر الامر
وقد وجدنا الفعل الغام فيهما وارثيت دونه فانظر ظاهر من ربه زيدا مما تومل فيه المصدر وحذف العا
مل حتى قام مقامه ولم ينو معه وضربا زيدا معالم ينبو عمل في ذلك وينوي العامل معه فجز الاول على بابه في
التوكيد قبلا الثاني ولا التبعات الى ابن مالك في المسئلة بل نقول هذا منعه لا عتراض فيرد وقد صرح
ابن هشام للوجوه كما ذكره الى كونه مؤكدا ان هذا الامر الى الاخير عنه حكم في آخر كلامه بانه مستثنى وقالوا انه امتناع
حذف عامل المؤكد فاجمع وقال في بعض حواشيه على الخلاصة كما في التصريح الحق ان المصدر النايب في فعله
و مسر المصدر المؤكد ومصيره معنى الانشاء وقوله: وحذف عامل المؤكد امتنع وقد خرج بعد انه ليس خالص
مما بين حرف ودع فيثبت في هذا المقام فانه منزلة الافراد: وقد عرفت كم بين ما في العنتي والخلاصة من
التفاوت ونايب الفعل الذي جاء عن عن اسم عين كررا او احصر بنوا على حذف لفظ الكلام كالي وكذا
في الفعل الواقع خبرا عن اسم عين حال كونه مكررا او محصورا وظاهر اراده ان يكون ناصبه
خبرا او شي الموضع هذا المصدر ضرا عنه لم يعن الاعجاز او ثنائي انه يكون المصدر مكررا او محصورا لا بعد
الا او وما به معناها نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وانما انت سيرا وكذا الرضي على العين انواع
نحو ان زيد سيرا سيرا قالوا الرضي وانما وجب حذف الفعل لان المقصود وقد صرح هذا الحذف والتكرير وهو
الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له فوضع الفعل على الحدوث والتجرد وان كان يستعمل الفا
وللدوام انها فتقول زيد يعطي ويمنع ويفعل ما يشاء ولذلك ينفي العناية في الاسم
الفاعل انه لا دلالة فيه وضعية على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل

٦ اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لفظا بعينه مجاز العا
مل لانه العمدة فاعله اراد وازيادة الصناعة لعن فعلوا المصدر نفسه هذا نحو من سير سير مجيء ادى من الكلام
معنى الحروف اصلا لعدم صحة الفعل وفيه سبحوا له المطلق الدال عليه هو واحترز بقوله الى جاء
خبر عن قبل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وبقوله واسم عين نحو ما اذا وقع اسم المعنى مبتدأ
المصدر يرجع على الخبرية لم نحو اوله سير سير جاء فانت مقتضى هذا ان يكون هناك فعل وهو
خبر واسم المعنى قلنا هو كذلك والمعنى انه اذا كان كذلك فانه يستغنى عن الفعل والمفعول المطلق
يرجع المصدر على الخبرية واحترز بالتكرير والحصر عن غيره فانه لا يجب حذف العامل نحو زيد سير
فلا يجب لعدم اقتضاء الكلام ان فالك ومنشأ حذف عامل المؤكد قوله الى نعت للفعل وخبر حال من
الابتداء وقع عليه بالسكون على لغة ربيعة ومن متعلقة به وجملة تكرر حال وثانيه والابد
محذوف اذ لا يجيء محذ ... فاقتصر على الابتداء فقد ولذا عطف عليه قوله او نحو كالدعو والتوبيخ
مثل او خبر والاشارة لوجوب حذف العامل وهم وظاهره انه لا فرق بين ان يكون مع استفهام
او دونه كما في التسهيل فالاول كقول الشاعر اخموا واعلالا وغير كريم مولع بتشبيت اسباب السيادة و
المجد فال المرادي وقد قال ابن هشام على اضمار همزة التوبيخ فما يظهر الاستفهام الحقيقي والثاني قد
يكون مع التوبيخ لنفس المتكلم كقول عامر بن الطفيل اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية
وقد يكون للمخاطب كقول العجاج اطربا وانت قنسري وقد يكون للغائب بحكم حاضر كقولك
وقد بلغك عن شيخ يلهو اسوا وقد علاه الشيب تنزيله منزلة الحاضر لمخاطبته وكلام التسهيل
يقتضي انك لو قلت وقد علاه الشيب بالغيبة لم يجب الحذف واجيب بانه لم ينزله منزلة الحاضر والتفصيل
اي بيان متعلق التي يحتملها الكلام المتقدم اما طلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا واما فداء او خبر كقوله
لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فاما الى اخرها بدل هذا الفعل انه تنزل جملة
طلبية او خبرية تتضمن مصدر يطلب منه حصر ايراد اغراض فاذا ذكر المصدر لا اغراض بالفاظ مصادر منصوبة
بة على انها معمولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعاله وذلك لانك لا اغراض فجعل ما الا
المصدر المقصود فيصح ان يقوم ما تقتضي ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تقتضي تلك الاغراض
افعالها الناصبة لها فلهذا جاز ذلك وتكررت تلك المصادر استغناء بذكر افعالها قبلها فالشرع قبلها منه
المصدر نعام هذه انه موجب الحذف قوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والعقل.
وبين الوثاق فعلى او منا او من او فداء فقد جعل بسبب هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما

جزاء وعليه القياس او مؤكدا لجملة قبله او اي وجب حذف العامل المؤكد لجملة وهو مصدر تضمن ضرباته مؤكد لنفسه
وهو ما تقوم عليه جملة هي نص في معناه بحيث لا يتطرق لها احتمال ان يزول بالمصدر نحو له على الف
درهم اعترافا او مؤكد لغيره وهو ما تقوم عليه جملة تحتمل المقصود وغيره فيصير بالمصدر نصا في المقصود
نحو زيد قائم حقا فالجملة محتملة لثبوت مضمونها بحسب الواقع وعدمه ذلك والمصدر صيرها نصا
في الاول فالاول والمصدر بمنزلة الحقيقة مؤكد لنفسه والثاني يسمى مؤكدا لا معنى التأكيد
تقوية الثابت بالتكرير وهو اذا لم يتعين الشيء ثابتا فكيف يقوى ثم قال اي معنى هذا المصدر تقول
عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيه لغيره وحقيقته مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث
اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس من مدلول اللفظ بل نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل
الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث
العقل لانه لا يمتنع ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ثم قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره
مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا انتم من المخاطب ثبوت
نقيض الجملة السابقة بنفس الامر وغلبته ذهنه كذبه مدلولها فكأنك اكدت باللفظ النص
اللفظ المحتمل لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل انه مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يؤكد
بمثل هذا الغرض انتهى وعلى هذا ذكر شيخ الاسلام في الخلاصة اشار الى ان حقا لا يتعين هذا بل مثل انه
يحتمل الحقيقة والمجاز والمصدر يرفع احتمال المجاز فانه مبني على قول ابن عصفور المتقدم و
جمع وقوله قبل المرافع صفة لجملة ان المصدر المؤكد لا يتقدم على تلك الجملة ولا يتوسط بين اجزائها
وهذه زيادة على الخلاصة لا بد منها لعدم ذلك وتسميته اياه مؤكد لانا نقول هو وان كان مؤكدا
فليس من التأكيد التابع حتى يمتنع تقدمه مع كونه مؤكدا وقد نصوا على جواز تقديم
المصدر المؤكد على عامله وقال ابو اسحاق عند قوله صبغة الله وعطفها بجواز هذا المذهب
لانا للموكدة لعاملها التي قدمها بل يجوز تقديمها عليه لانه نعلم قوي بل نقول في عبارة المعنى زيادة
على قول التسهيل والشاعر منع تقديمها اي المصدر المؤكد لنفسه ولغيره لا انها لا تدل على منع
التوسط وقد اعترضها المرادي بذلك وعلة الحكمين معا اعني لزوم حذف العامل ووجوب تأخير
المصدر كون الجملة المتقدمة دالة على العامل والابتداء بذلك لان العامل بعد عاملها وتكون كالنائبة
عنه الشاعر مقامه قال الرضي والا لازي باسا بان تكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدر
لافادتها معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدر ان عليها المضعف العامل ولا يكون ان اذن من هذا

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الباب جزا ذو التشبيه بالحروف لانه اشعر بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحب والاسم على
نوع جا بعد اعتبارا وضرورة شارح لا التزام اضمار العامل ومعنى ذو التشبيه الدال على ارادة التشبيه
اي تشبيه غيره به وهو شبيه به والمسألة خمسة شروط اولها ان يكون المصدر المشبه به مشعرا بالحروف
معناه وتجرد به عن خرج ما يشعر بثبوت معناه ورسوخه نحو جاء الشيخ له ذكاء ذكاء الحكماء وله علم علم
الفقهاء وليس من هذا هذين المثالين لا انما ليست بمعنى يفعل كما كان يصوت علم بجر ان يكون دليلا
على الفعل المحذوف ثانيها ان يكون بعد جملة احترازا من نحو جاءني صوته صوت حمار فانه جملة لا بعد
ثالثها ان تكون الجملة مشتملة على اسم بمعناه احترازا من نحو جاءني الذي يصوت صوت حمار
رابعها ان تكون مشتملة على صاحبه فاعله المتقدم احترازا من نحو جاءني صوت صوت حمار
فلا الثاني في الرفع ووجه النصب على ضعفه انه اذا قيل فيه صوت فقد علم ان هناك مصوت المخالفة
وجوده الصوت بدونه فكان العامل مذكورا خامسها ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح
للعمل احترازا من نحو جاءني هو مصوت صوت حمار فانه لا حاجة فيه للاضمار وحيث ما اجتمع
الشروط فلو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة على ان نصب المصدر
منصوب بفعل مقدر تدل عليه الجملة المتقدمة لانه قامت مغنية عنه ولذلك وجب الحذف
والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي له تصويت فاضمر الاسم مكان المصدر حكاه ابو عطار وتكلم عليه
قال الدماميني وان الشارح انقاد لجعل صوت هو العامل لانه لم يرد تصحيح ما صوت انه يطابق الصوت
وجميع على هذا العبرة لا الدمير به فاسمع والصوت ليس هو المصدر بل به والفعل لا الرافع مدلولا
الفعل وانما يراد به انه شيء اي التصويت قال الدماميني قلت هذا قاله المعول سيبويه فيما نقله
الرضي فانه ظاهر كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب
لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة واما دعوى الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى
ان والفعل او بدلا من الفعل فبعيد ممنوعة اه قلت كون المصدر هو العامل خلاف ما ارتضاه
الرضي ونقله عن سيبويه ونقله وظاهر مذهب سيبويه ان المصدر منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر
قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية
بمعنى الفعلية والفاعل وهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما يطمع به ذلك
المصدر ونحو وجد بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو بمعنى
مررت به مصوتا بالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل المصدر

الاسم

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن
معمولا مطلقا هنا هي من باب المصدر ونحو كما تقول عجبت من ضربك زيدا الامير وانه تقول ضرب الامير
وبه تنازع ذلك ان المصدر عند بعضهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا لم يشعر به باب ومعناه وتبيح سوقه فاذا
له انا يصرخ صراخ الثكلى بمعنى صراخ صاخا لان معناه انه يصيح اي يصيح وقوع الفعل منه والتبيع
وليس مطلقا بوقوع الفعل فلا يكون صراخا فانه قطع لحصول الفعل وعلى هذا التقرير لا يجري
لا يكون ومنع السيد بالعامل فيه انما هو قبله قلت الدماميني يقول المصنف فيما تقدم بمثله ما شئت
هو الاخير فكيف خالفه ما قاله هنا قلت لكلام في قوله بمثله او بفعله او وجه شرط معتبر وشرط
الفعل كونه حاليا لانه يجعل فعله اي والفعل كما مر في كلام الرضي وقال بعض غيره قول الخلاصة بمثله
بشرطه لارادة الحروف وبعدها فيه الناصب فاذا له صوت صوت حمار فيه نظر لان المصدر هنا مرادا
به الحروف وهو اول شروط المسألة كما شرح وما نحو هنا هو غير ما ذكر الشارح ورد الدماميني
وقول الدماميني ان دعوى الشارح معموضة بناء على باب الشتغيل على ان الاشتراط لغلبة استغرابه لا
بفعله او فرد اجابه هو بنفسه عنها نعم قال ابن هشام وغيره ان اشتراط الحال المصدر الذي هو
الفعل انما هو بعمله في المفعول به او غيره كالمفعول المطلق فلا هو ومن جانب وعليه فتشكل
المسألة والتي تصرح به بخير هنا لا اقول قول الرضي يجمع لو قلت ينفعلى امر بين لزوم به المسألة وهو
حال المصدر الذي او العامل فيه فيقول نحو نحله الربا والعاقي ويجعل في الفقع بوقوع الفعل عن قول
موجب السماحة التي ذكره وهو قوله معنوية انه يفعل في حال فعل المراد به حرفا حاضرا حاليا
لا منقطعا ماضيا قلت نقم عنه قوله ومراد جهة لان كثيرا لم يزل الحال ان الضيف لا يستلزم الانقطاع
او تحل المصدر الذي جاء العامل ويكون معناه الا مستقبلا حتى يقتضي عدم القطع المذكور
فان قلت اجره كلا الشعرين ايضا سماحة والاسم يجوز الموجب الذي قاله الرضي ولعل
ذلك وجهه ان اذا العجابية لا ليس كما قال ابو علي الدساس العشر او انه العشري المفتوحة
او المكسورة قلت ما قاله معترض كتاب محل على انه لو سلمته لا جبت بما اجاب الدماميني عن نحو
ان ضربك زيدا حسن مع امتناع ان ان تفرق وانه الفعل الذي هو بتقدير لا تلزم صحة النطق
معه بذلك المقدر وانما القول الفعل متبلغ كون المصدر على باب المسألة انه حيث فقد التشبيه
وله صوت حمار الرافع مصدر لا مطلقا فيتبعه لزم ان لا يكون هو عين المفعول المطلق في
الحقيقة لا فاعل المشبه غير جامع المشبه به الاخرى انك اذا قلت فاذا هو يصوت صوت حمار

يكن صوت الحمار عين معلوما بل يحوت وقد تقرر ان المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي الذي به كان
الفاعل فاعلا فلزم ان يكون الشعر فاذا هو يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قلت فقد انشد البليغ
فلا يكون التطبيق على هذا الشعر قلت التشبيه البليغ ليس مبنيا على ادعاء ثنائية التشبيه والاظهار
استعارة فلا يرد ذلك لان ما بين التشبيه والشعر به في غاية الاقتران حيث ضرع فيه الكتمان او
هو بما كان البليغ فما خرج فيه من كونه كذلك لا ينافيه شعر فاذا كر التطبيق فمسئلة زيد اسد شجاعة منقول
الشعر المذكور الاتي مع المصدر لان التشبيه البليغ باسقاط الاداة هو الذي يجيء فيه المشبه
به على المشبه وحمل المشبه فيه على المشبه به فطلقة المقابلة والجزاء غير متعقل مع جعل
المشبه به معمولا للمشبه فافهم قوله الشعر حال من ه وما بالحروف متعلق بالحروف والكاف
حال ثانية ومشتملة نعت جملة ولله والاسم بمعنى على ما جب متعلق على اسم وجملة لا
يقع معطوفة على بمعناه نعت لاسم والعمل متعلق بيقع وقيل في الخلاصة الشروط التي اشتمل
على ما دته قوله او جاء بالاعطاء على كثرة اذ والتشبيه نصب بكلامهم بعامل لازم الحذف او
جائز لا متقول مررت فاذا له صوت صوت حمار بالرفع هذا وهذا في الخلاصة المفعول له
ينصب معمولا له المصدر فعل لعلة وجعلا بزمان الحجر وجاعلا والاقرار من علما ـ شرط اتحاد
المصدر بابه فاعل ينصب ومعمولا له حال منه واشترط لنصبه كونه مصدرا لله عن سوله وجعل
والاتحاد ومعنى من العلة بقوله فصل التعليل بخلاف الذوات فانه لا يعقل كونها علة
وجيئ انها ذات لانها الذوات وجيئ هذه ذوات منها لا فلا يكون بعضها مقتضيا لحكم دون
البعض الاخر الا اختصاصه بمعنى فيكون ذلك المعنى هو العلة فان قلت هذا يقتضي عدم
التعليل بها مع انه جاز باللام وقد جاء نحو والارض وضعها للانام وخلق لكم ما في الارض
جميعا قلت اذا ما علمت لم يخف عليك ان المعنى لكون الانام فيها وتعميرهم اياها والشجاعة
بها وغيره لك مما يلائم المعنى وكذا الاية الشريفة وقولهم اذ اعرفت المصدر به جر بالحرف معناه
جب الكلام وجوده اللفظ فخرج وهذا الاشتراط المصدر به لجواز التعليل وشرط النصب انما
هو الشرط والتلفظ بالمصدر اشتراط لذا لكون التعليل جميل واضح لعلم الكلام الذي عليه
ان ذلك او وجود ما ينفع معه ولا تلتبس على هذا حمل الكلام ولا يصح لم يشبه له لانه او التحقيق
تعلق به قوله في كل فصلا حال والمصدر تو سطا من حاليه ولم يسلك به مسلك المشروحة فعلا با الخلاصة
لانه فسكل من وجهين كونهما انه احد الشروط ومحل الشروط الجعل شرطا لا بها لا معلة

المفعول له

شرطا للنصب يقتضي ان ما فقد يجر باللام وهو غير صحيح وليس ايضا في التوضيح ذكر مفهومه ولا
يقضي بصحته فلما في الخلاصة الا انها لم تجعل الشرط افادة التعليل بل كونه بيانا واحترازا
مما اذا كان حقيقيا فانه يجب ذكر اللام للتشقيق على ارادته كقوله جئت زيد العقود فيه قيه لمن
يعرف انك جئته وخفيت الزيادة ويستبعد ان يكون الباعث على المجيء اياه فيقال اني اعتقد
انك تجئني وعلى وانك لا تناله الزيارة ونحوها فليس بعينه والخلاف هذه للتنويه ان التعيد على
المفعولية المطلقة بعامل مقدر قوله الخراج ما ذكر من الفعل وعلله بقوله ان الاتحاد انما
يعني من شيئين ولم يتفرع من يمكن عنه الاشتراط الاتحاد في الزمان ونحو قوله جئت وقد نقضت نسوع
ثيابها وباشتراط الاتحاد في الفاعل من قوله واني لتعروني لذكراك هزة وللاولى ان يكون
ضمير الخبر للمعطي لتكون الجملة صفة له كما هو المعتاد في الكلام حقه ان سيرت اليه المغنية
له مع المفعول له وما ذهب اليه الاخرون ومن اشتراط الاتحاد فيها اختاره ابن خروف
الزماني فلا ان المعلل لعسر قد يكون تعقيلا وتعبير المصدر المجمل خبر غريبة نادرا وليس بها
هنا صفتان الحقيقة حتى يشترك اجزاء ما بل هي في الحقيقة حرف واحد لا المعتاد فيه
بالشرط فالشرط هو انشاد ميم والعلة ما هي الحقيقة لست هي المصدر المنصوب
لان الشيء لا يكون بنفسه بل بعين الذي فهي غريبة لشاد به لا كل نوع حت بها هو العلة لم ينصب عند النحاة
من يسمع العشارة بها بالعامل وفي الزمان واما في الفاعل فلعلة فقول العجاج رب كل عاقر
جمهور مخافة وزعل المحبور والهول وبقولنا المحبور فان الهول بمعنى الاجزاع لا الجزع
والشرور ليس بمعرفة بل جمع وهو لم يجعل الهول بمعنى الجزع لانه عين المخافة ولان اطلاق لفظ الهول
على الاجزاع ليس الضرر وانجرار مفعولا للمفعول بشرط ما فقد اذا وانه انجرار مفعول مفقود نفعها
والله متعلقة به وقد شرعت ما فقد شرطا والشروط السابقة واعلى في انجرار الجار الى
انه لا يتعين اللام بل ما يعتبر التعليل بالباء ومن وفي واستشنى انه وانه وذلك لا يجوز اسقاط
الجار معها باطراد متقول ازورك انك تحسن الي وانه تحسن الي وانه عرفت المصدر به
والاتحاد في العامل والزمان وجره مع الشروط ما فهو وقل في مجرد وشاع في ذي ال ولا
ستتواء ميمي نفعها سبب ما علمت ان الشروط المتقدمة ليست شروطا لوجوب نصبه بل لجوازه
فيجوز معها الجر ايضا ويبين ذلك بقوله يجري مقدر منسوبا وجملة ما ومن اي جاء فيه جرى
ان فيما يجوز فيه النصب والجر ينقسم الى ثلاثة اقسام ما يترجح فيه النصب وهو المجرد من ال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

والاضافة وعليه نبه بقوله وقل ان الجر بمجرد ايراد الاضافة بقرينة ما بعده وشاهد التعليل مع قوله من امكم لرغبة فيكم ظفر ومابتز مع مبه الجر وسموا المعترض بالا وعليه نبه بقوله وشاع ان الجر في اليوم هو التعليل مبه الا فعل اجنبي عن الهيجاء ومايستوي مبه الا مراء ومن المفعات للخوف وتغلوا الولاد كم خشية املاق وان منا لما يهبط من خشية الله وعليه نبه بقوله والاستواء منتوا محذوف الجزاء سماء الشرب

على هذا السؤال

جميع المتعلق بما نقص المفعول له وقد يرد سؤال على وجه التعليل المذكور هنا من ثم يتبوع هوا له فاجيب بان المعرف المفعول له بيان علة الفعل وذلك حاصل بالنكرة وكذا الاطار يكون كالحال هنوفيه ان بابشي والجر به والعبرة البراد المعول له لا يكون الا نكرة وان الحمد لله والاضافة غير محضة الا لكان نعوت العلل عن معنى ان ما اضافته الى معرفة سواء كان المضاف نكرة او معرفة وتبوء العفاف حبيز خلافا لمن شرع ثم انهم قعدوا المخبر في بعض المواضع من موجود بالانشية لكثير في البيت المتقدم فهاها نكرة على الاطلاق لا يخفى مبه فقد التعليل فعل التقويم معه ما يعين وما تعرف باله وقد جرى الفعل بذلك اجنبي معه الى التقويم معه ما يجوز المراد منه والعقاب الحرب مبه مغير وكثير ما يراد التعليل بالحرف المعتبر ما يخفى معه المراد لانه شارك المعنى بالباء التحقيق ما يستوي لذلك لظهور المراد والمشاركة المذكورة الوجهان والله تعالى اعلم وجوزوا التقديم في المعتمد اي جوزوا تقديم المفعول على عامله وهذا راي الجمهور ومنع وذلك ثعلب في الاخير ويرد عليه قول الكميت: طربت وما شوقا الى البيض اطرب: ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب: وقول مجزء فما جزعا ورب الناس ابكي ولا جزعا وقد يكون ولا جزعا ونحوه لذلك مما ورد به السماع وهذا قال في المعتمد رد اعلى من ذكر وهذه المسألة مفهومة من قول الخلاصة والمنع في الحال للتعدد اي يمنع تعدد المفعول له في حالتي نصبه وجره والمنع مبتدأ والتعدد متعلق به من نقوم في الحال خبر فهو مستفاد ولكن لا المنع انما حكم عليه مقال في الشيء والمنع هنا هو التعدد مفعول للتعدد وتمام الحكم عليه ولا يمنع في ذلك الفعل الا به المعمول طرفه والعامل غير اجنبي وهذه المسألة ذكرها العوفي كثيره تبعا لابي حيان في الارتشاف من غير نسبة والانتماء ما تتحققه في التعليل وهي مسألة غريبة وليس فيها خلاف فيما نعلم والتعبير بقوله تعلى واذ لنا قليلا السواد لتشغيل الاشتراك لعن تحقيق وقد رايت ابانه هنا البنيم شرح العقد وتبع المراد منه كلمن قوله تشتغل وثمرة معمول له لا الاول منعه والثاني موجب على قول قول نص السيوطي وغيره على انه لا يجوز تعدد المفعول له مجرورا كان او منصوبا وقال

ابو حيان

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

منع التعدد مغير لما اذا لم يختلفا

ابو حيان في الارتشاف لا يجوز ان يكون لفعل واحد مفعولان لهما الا على جهة البدل او العطف سواء جرى الى اواحدهما او نصبا جاء قوله لا اشترك لم يختلفا جهتا نصب بعمل فيه فالمعاريب اهم وفي منهاج قال البيضاوي لا يجوز ان يكون شركة مفعول له حال العمل الواحد لا يتعدى الا عليه قلت ان اراد ان المنع مغير لما اذا لم يختلفا نعيا واثباتا ما اذا اختلفا كما هنا فلا منع لا وجه المنع وان لم يرد ذلك اذا قلت ضربت اجلالا زيدا خوفا العجلس لعيني عوف الجم والتشريك ان العلة احدهما فقط وكل واحد منهما يوجع الاثر فالسؤال لان الاظهر عدم تعدد علة الشيء الواحد وقد قال في جمع الجوامع والصحيح القطع بامتناع تعليل الحكم الواحد بعلتين عقلا مطلقا للزوم المحال وهو وقوع تحصيل الحاصل لان الشيء بالشاذ الى كل واحد وعليه بيستغني عن الاخر فيلزم ان يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغن عنه وذلك جمع بين النقيضين واجيب وجهة الجمهور المجيزون بان المحال المذكور انما يلزم في العلل العقلية المعينة لوجود المعلول واما الشرعية التي هي معرفات معينة للعلم بها ومنها الجواب غير جارية في المفعولة كما هنا لانها ليس موجبة للاحكام بل المراد منها بيان الاصل الذي اشتراك الشيء اليه وترتب عليه وتعدد الاصل المذكور وان لم يلزم منه محال لان كل اصل يقتضي ان المعلول مستند اليه ومترتب عليه على جهة التمام والاستقلال لان الكلام في العلة لا في جزء العلة فيرجع بعض الاصول بعضا الا ان الغالب عند تمام الاصل واستقلاله الاستغناء عن غيره وان كان غير لازم ومع انه لم يلزم المحال عند التعدد لا زي انك فعلت ذلك لانفعله معروف وبعلم العلم منه ويكون كل منهما في فصول بابنا مستقلا لحيث لو انفرد لاستقر عليه ان ربا رد وكثيرا ما يقال لولم يعص الله في مواصلة طلب الاكثر الكعبي وكتيب وفي جها كثيرا وكثيرا قيمته للاغلبية المذكورة ان الاصل عدم تعدد علة الشيء الواحد ومنها اهل البحار في بين المفعول له والتمييز والحال والنعت حتى جاز التعدد في الثلاثة بالعطف وغيره دون المفعول له فقد قيل لم اذا وجد ما يقتضي الجمع والتشريك كان عرفيا في ضعف التعدد لعمل بمقتضاه ولا مجمل الثاني على البدل ولو علمنا لا استبعاد التعدد مع ضعف ما من حيث فيه ومنها اعلمنا انه في التعقيب نعيا او اثباتا اما التخليط فالثاني منهما يذكر ما جمعه الاول والاستقلال حيث شرى الى الوثوق بهذا ما شرع في عبارة الارتشاف واستثناء مسألة العطف ما من جز ويا نبا اللهم اجعلني اعبدك ابتغاء وجا نك لا رياء ولا سمعة اللهم انك لم تامرنا بعبادة العلم لم تبتهل بالخضبل مع وقد وتحج عبادتك وانا بعقلنا وغلبة الشهوة علينا لم نعبده لتحقيق ذات اوجها جامعين ملحقين النوعي لما رغبه فانظر كيف ساغ ذا اكرم العاطفة فيه من غير تشريك معنى للحاجة المذكورة في معنى

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الفعل بلا لام الاشتباه بالاحتراز عن الكوفيين الزائدا ووردوا الفعل على انه المفعول كهذا
موروثة بلا لام عند البصريين والكسائي وكل من تشغيبر وتروح علة للفعل الا ان الاول وجب مجيئه مع
اللام لانه ليس بفاعل الفعل المعلل ... شرطية الاشتغال بمثل المفعولية والثاني جاز قطع اللام
عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط اه قلت معنى قوله ليس بفاعل الفعل ليس فاعلا بفاعل الفعل
المعلل اي علم تحير الفاعل وفيه ان تراءى كذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم هو المعلل بالزمان كما قال
هو بتعبير الانبياء ما عليك الا البلاغ وتذكر وليس عليك ان لا يؤمنوا ... المعنى الاول الذي
به على السابق قلنا هذا وان امكن ليس في الكلام ما يعين الحمل عليه حتى يتعين النصب لان شرط النصب
ليس بخصوص الاتحاد الحقيقي بل مثله الحكمي كما ذكروه في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اي يجعلكم ترون
والمعنى هنا على ... ما انزلنا عليك لتشقى بل لتجعل ... الاول غير لازم اذا المراد منه
وهذه المسألة من ... على الخلاصة المفعول فيه هو ما ضمنا وقت او مكانا ضمنا في باطراد كفي

المفعول فيه

الواضح انه ليس المراد لفظ الوقت والمكان بل ما صدقهما ومدلولهما والمعنى حينئذ ان وقت او مكان
لدلالة الكلام بالوقت للاصطلاح النحوي ... العرفي الذي ... ما ذكر ... كل ما يدل عليهما دلالة اصلية
او عارضة كاسماء العدد المميزة بهما وما اضيف الى احدهما او جزئيته وما كان صفة لاحدهما او مصدرا
... تم خلفه بعد حذف ... الجنس ... ان تكون هي اذا قدر ... وبعده ...
نحو ... جلست ... الدار ... والكلام ... طويل
شهيد ... الخلاصة وانصبه بالوقع فيه مظهرا كان او مقدرا مطلقا ...
محذوفا ... مطلقا ... كاسماء المكان والمعنى ان اسماء الزمان كلها صالحة للنصب
على الظرفية سواء في ذلك مبهمها ومختصها وما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين ومختصها وهو
خلاف الاول فيشمل المعدود ... كاسماء الشهور والصيف والشتاء واسماء الايام
وما اختص بصفة او اضافة او دخول ال عليه قوله بالواقع متعلق بانصب اي بكل عامل اعماله في المصدر
ومصدر وفعل ووصف ... قول الخلاصة بالواقع فيه ولا فرق بين ان يكون العامل ظاهرا
مذكورا او مقدرا على جهة الجواز كقولك يوم الجمعة جوابا لمن قال لك متى جئت او الوجوب نحو زيد
عندك ... وهو معنى ... كان ... مع ... بعد ... وان كان الناصب
مقدرا ... فانصبه بالواقع فيه ... وكن مكان ... دالا على مقدار
كالعدد ... بما فيه ... مقدار ... الميل ... وبعد

الجمل

المفعول فيه ... بجمل بمعمول ... مقدرا في النصب على الظرفية ... ما قبله وبه متعلقة
به وما بعده ... مجرور في والمعنى انه منصوب النصب على الظرفية باسماء المكان الا انه
اربعة انواع اولها المبهم وهو الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه مع صلاحيته
لكل بقعة كمكان وناحية واسماء الجهات الست ... داخل وخارج وباطن وجهة وخلف
من جانبها وامام ونحو معاينها الا انها ... اختصاص ... اذا لا يقع لكل بقعة الثاني
المشتق كمقعد ومجلس ... التشبيه ... فيما ... يعمل فيه ... اوحشا
... او اسما ... الظرف ... منزلة الشفاعة ... الثريا ... تبقى
... المعنى ... ان ... هذا النوع وان كان مقيدا بالشرط المذكور ... خلاف ... وانما هو
... وذلك لانه لا ... الافعال التي ... معناها ... على معنى وانما
... كذلك ... لا ... التعريف السابق ... شموله
له ... على الخلاصة وهو اعتراض ... وما اجاب به الشهاب
وانه مستثنى ... بعتبار ... ليس ... الاستثناء ... لا ... بعكسه
فان الشاطبي والظاهر انه ... فيه ... المختوم ... ابن مالك وبه صرح غيره وغيره
لا ... ومن ... المضاف ... على المبهم وهذا ... مشكل لانه ... التحقيق انه
... النوع الاول ... ولما ... مبهم مع الاضافة وان ابن
... الاضافة ... مبهم ... اسماء الجهات ... وهذا
الاعتبار هو المصير ... الجهات ... على المكان
المخصوص بنفسه ... على ذلك بنفسه سواء ... وحينئذ ...
قول الخلاصة وما صيغ من الفعل ... على ... المبهم كما هو الظاهر وجعله ... على ...
... الرابع ... الكوفية ... خلاف ... وقسم
... نصبه على الظرفية ... لمعنى ... ان كان ... للفعل ...
... ومن ... قول الخلاصة ... اذ ... المقدر
... المفعول ... باب ... منه ... وكذا
... المراد ... وصفا او مصدرا ... والثالث اسماء المقادير
... قال الجوهري ... الارض ... ثلاثة

اميال والبريد اربعة فراسخ والغلوة مائة باع وظاهر المتن انه والمحشر وفيها اختلاف فالمشهور الرابع
ما جرى مجرى ما هو للمكان بالمراد ومبهم نوعان احدهما صيغة المكان نحو فرسخ وميل وشرقي الدار والثاني ما
دل على مكان مقدار اليه نحو قعدت الخوف الدار ووزن الجبل ونحو اي مكان هنا فقدنا والمراد
بالمراد الاجتماع بعامل ما لا اشتقاق ظرفية المشتق قال الشارح وجرى سهو بين
وزن الجبل ونحو جرى ان وزن الجبل انما حقيقة توازيه اي تقابله فرسخه منه كاشف او بعيد نحو زنة الجبل
هواء اي ما انتقل به هو قوله مقادير مجرى بحذوف اي وهو نائب صفته وقوله على استاذه كانه اشارة
لوجه النيابة وهي للتعليل اي نيابة ثابتة واستاذه هالي اشتباهه للمنوب عنه لا اختلاف بما كما في
في الصفة والصفات اليه كل منهما مشبه لما قبله مع لنزاله منزلة الامر بيان قلت
ذكر السيوطي في الشرح انه سئل عن وجه النصب في قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله عدد خلقه ورضى نفسه
وزنة عرشه ومداد كلماته فاجاب بان الكلمات الاربع منصوبة على الظرفية على ان التقدير قدر زنة
عرشه وكذا السؤال فيما هو الظرف الذي هو قدر على الصفات اليه مقامه في اي ابوال ما عز في
عليه الغاضرون بان تلك الكلمات ليست من الزمان ولا المكان واي شيء وذلك تقدير قدر فانه لم يجعل
اعربانه ظرفا ثم رد عليه بنصوص الائمة على ان المقدار يستعمل بمعنى الظرف ونحو العزو
والتبرين على ذلك في فصوص مقدار وقيد بمعنى قدر وشبه بقوله زنة الجبل ووزن الجبل وذكر نحو هم
وشواهدها وقال المتكلمون على الحديث في حديث ابي موسى سال ربه ان يعير بينه وبين الارض المقدار
سنة رمية حجر اي رمية نصب على الظرفية بتقدير قدر اي قدر رمية بحجر قال وبحذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه على اهل مصر ونحو كقولهم على ما هو عليه لا يعبر لهم ولا ينبه على خفائه قلت
الاعتراض هجين والتشنيع بارد بل اعتبر محله قدر قدر ونحوه في انعقاد انها تنصب على الظرفية
اذا نابت عن مكان او زمان كما تقول جلست قرب زيد وزنة الجبل كما سبق اي مكان قربه ومكان
زنته وكما تقول انتظرتك قدر حلب شاة اي زمانا قدر زمان ذلك وقد انهما مثل في التوضيح بنحو
لم انتظرته حلب شاة لما حذف في اسم الزمان وخلفه المقدار وقال شارحه لا بد من مقدار
حلب شاة قال سيبويه بجعل المقدار فيها عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه معناها في المقدار
عن الزمان والمعنى وقتا قدر وقت حلب شاة فالنيابة انما هي عن الزمان في حق الصفات
وقيام ما بعده مقامه او بارادة الزمان بتعيين المقدار فالجملة فالظرف لا بد فيه من معنى الوقت
او المكان بدلالة الصيغة او كان حذفه كما يقول في التعريف ولا معنى له الا ارادة الزمان والمكان في

العاطف

العاطف الحرفي كما هو نص عليه شمس ارادة المكان في الحديث الثاني بينة فمن ثم صح نصب رمية على الظرفية وانما
النصب في الحديث الاول على المصدرية المطلقة والاصل سبحان الله تسبيحا مثل عدد خلقه ومثل
زنة عرشه ومثل مداد كلماته ثم حذف الموصوف وخلفه صفته نحو واذكر ربك كثيرا ثم الصفات وخلفه في
الصفات اليه كقولهم ضربته ضرب الامير بالمضاف اليه التوضيح وكذا الرجال انه ضربته ضربا مثل ضرب الامير
المصدر مجرى الموصوف ثم الصفات ولكن ان تقدر مثل قبل عدد وفي العدد الشيء تلخيص ما فيه الا بالاستعمال
لما فيه من معنى مداد كلماته اي مثل عددها وقيل قدر ما يوازيها في الكثرة بمعيار كيل او وزن او عدد
او ما اشبهه ووجوه الحصر والشعر وهذا تمثيل يراد به التقريب لان الكلام لا يدخل في الكيل والوزن
بل في العدد اه قلت المعقول الثاني الذي حكاه لا يصح في الحديث للتصريح فيه بلفظ عدد ولا في اللفظ
الثاني سبحان الله تسبيحا رضا نفسه الذي بالفعل مصدر وفي العدد اسم مصدر وعلى كل فالظاهر انه بمعنى
اسم المفعول اي تسبيحا مرضي نفسه اي مرضيا عنده وقوله قيل الكلمات السابعة لا تشتبه في معنى
تقدير التسبيح الحادث والمتكلم بها قلت من ثم لزم المتكلم بعدم الاقتصار على الكثرة والزيادة ومثال لا
يقدر قابل بقول الاول سبحان الله تسبيحا كثيرا ثم حذف المصدر النوعي وناب عنه عدده وسبحان
الله تسبيحا لا انقضاء له ثم حذف المصدر النوعي وناب عنه مصدر معناه اجزل ذلك وسبحان
الله تسبيحا مثل ابن امتثال اعقم معاذ ذلك واشار بعضهم الى ان زنة عرشه ومداد كلماته باعتبار
الثواب والاجر هو بعيد من مقاصد الكلام والله تعالى اعلم بالصواب والى ذلك الانواع الاربع التي في
المتن كلها في الخلاصة صراحة والرابع قوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذا في ظرف الزمان يكثر
وغيره وما سواه بغيره مصدر في قوله كل من ظرفي الزمان والمكان قسمان متصرف وغير متصرف
فالمتصرف منها هو الذي لا يلزم الظرفية بل يخرج عنها فيستعمل فاعلا ومفعولا ومبتدا وخبرا ومثالا
في اسم كيوم وظروف الزمان ونحو ومثال ونظر ظروف المكان وغير المتصرف هو الذي يلزم الظرفية
بان لا يخرج عنها اصلا كقطعا وعوض او يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بمن كعند وقبل وبعد وقوله وذو
التصرف مبتدا او معنى خبره وسرد جملة الذي وظرفا حال وفاعل يرى وغيره يقطعها على الظرف وما عندنا او يتعدد
شرطها والبيان متعلقة به ولا يغرر بها كونها واقفة على الظرف لا المعنى والظرف الذي
يتعدد بالظرفية عن سائر الاستعمالات اي بلازمه الظرفية وغير خبر لمبتدا فهي وهو والجملة
في محل جزم على انها جواب الشرط وجملة الشرط او الجزاء او هما على الخلاف المعهود جاز علم ان
الحرفي لا يخرج الظرف عن عدم التصرف وعدم الظروف التي الغير متصرفة مالا ندخل عليه من كعند ولدن

وعند ما كما يأتي ومنه سوى عند الجمهور والخمسة وامدد مفتوحا ومكسورا أو ورأيته مثل غير
ما وهي منه حتى عطف والتمييز بغير في الشعر وسوى معنى امر منكر والقول بأن جهتها ان جمهور البصريين
ومنهم سيبويه جانبه حرج وان استعمالها بمعنى غير لا يحتمل إلا في الشعر ايجابا بها بمعنى غير وان حله
ابن مالك بان كونها بمعنى غير فيستلزم نفي الظرفية كما هي منه نحو جاء الذي سواك ما في مع اسماء
الزمان والمكان وليس سوى كذلك ولو سلم فلا يسلم لزومه الظرفية كيفا والشواهد قاطعة على خلافه نظما
ونثرا اهـ واجاب ابن قاسم في شرح الخلاصة عن جميع ما ذكره واستدل الظرفية فيها بوقوعها صلة كقولهم جاء
الذي سواك ونحو ما بات ... لا يجب ان تكون للاستثناء واجمعوا فالا ارفع وعند
الكوفيين تجوز خروجها عن الظرفية فتشغل رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك خروجها بمعنى الظرفية الى معنى
الاستثناء اهـ وهذا الرأي فرع منع الزمان والعكس والاقوال الاخرى ثلاثة قاله الجمهور وقول ابن مالك و
سبقه اليه الزجاج وقول الكوفيين ووجه مقدم والظاهر ان المصنف اشار بقوله وورودها الى
الثلاثة اي وما ورد لا يلزم الظرفية بل هي كغير ما ضعف قوله وفرع هذا القول ابن هشام وابن قاسم
وقال الدماميني انه اقوى الاقوال قوله والخمسة اي سوى بسينه مع الكسر المكسور وامدده اي سوى
حال كونها يكون بسينه مفتوحا ومكسورا او الكسر مع القصر اي ما قدم ذكره وبهذا اعتذر عن اسقاط
الخلاصة له ولا سيما عند كما ان لا يأتي بحسن ومعنى زيادة فرعي عينها وما بعد لا سيما اي خبر
لاخر او حال او خبر مبتدأ محذوف وبه حسن حال ولا سيما والواو الداخلة على معنى بمعنى مثال
لا سيما الحسن جلما زيدا مستويا عنده وقال المعنى وانهم عند زيادتهم المعطوف في الشمول و
المعنى انما تكون للحضور الحسي او المعنوي ولا سيما كذلك والسوي بينهما ان الحضور اقوى في التمثيل
بحضور الاشياء به مثل به الدماميني وبالجملة ولا سيما لا تستلزم الحضور ولذلك تقول عنه حال واما
كان غائبا الا في حال ما انه انه عند تستعمل في الحاضر القريب وهو بصوري واما كان بعيدا مجرد
على ما ذكره وغيرها ان اداة الحضور الحاضر نحو القبر عند الغرفة الاولى وحينئذ عند طلوع الشمس لكن الى
لا الى البيت حين ولم يجئ طرف المعنى استعمل مبتدأ او خبر والاشارة الى الظرفية وكونها بمعنى عند كما قاله
في الشرح الا ان هذا يوهم انها تكون بمعنى الغير الحضور كعند وليس كذلك قال في المغني عند امكن
وسوى من وجهين احدهما انه تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا
قاله الحريري وابن بطال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين عند ولدي واحدهما انما لا تجر بمن بخلاف
عند جائز انما كثيرا ما تجر بها نحو اشتد رجعة من عندنا جعولة ... بتخطيط بالبناء للمعقول وثانيها وهو الاول

او جعي

ووجه ان الامكنة اللاتي في المعنى انه عند تكون لكن ما لا عيان كما تقدم وللمعاني نحو قال الذي عنده علم والمنع
ذلك بالبدن تقول هذا القول عندي صواب ولا تقول لذي ابن الشجري في اماليه وجزم بانه جوابه اطلق فانها
عينية للابتداء او نوعي الظرفية نظر بين نوعيه نباتها في محل الشبه المعنوي واجمعوا بين الامع
في قوله للابتداء لتعليل البناء فتعلقه بجنبيه لوجهين احدهما ان نوعه بمعنى الابتداء عند كما في الجواب
بنباته لانه تغير لما يجيء معها بوجه فلا يكون فتحفظه لم يعترض بذكر منصوبا بالمصوب كما تقدم في محله ونا
بنيه انه موضول الذي هو شرح مسماها وبيان معناها مما جمع عند الجانبين العطف والجر الحقيقي
التي يتشى عليه احكامها فاجمعهم ولا يلزم وكونها للابتداء حرفيتها للفاعلين العشمور المعروفة في نحو
الشرعية بين معنى الحرف والاسم فيقول بعضهم انها قال في التسهيل الاول على ابنها او مكان وهو
بقل للابتداء الا انها الى الاخرى حينه نحو حيي فلا نوعية لعشر الغايات وقوله في نوعي الظرفية اي الظ
جهة الزمانية والمكانية نحو السفر يوم الجمعة الاولى وحيث من لدن زيد وهذا حيث لم تقع الجملة ولا
تحففت لم ترد لانه لا تقع الجملة وتخرج العكان الاحيث كما في قوله الحق بعد وسواد اي اضعف
ايدين للعبود كما سبق والجملة اسمية كقوله وتركت نعمان لدن انت يافع وفعلية كقوله لدن شب
حتى شاب سود الذوائب وقال ابن البرهان لا تقع الجملة بعدها وانما نحو قولهم لدن شب حتى شعر بحر
لدن ان شب وهو قول سيبويه قال الدماميني وبهذا قال في لدن ان شوى لاه الشعر ولدن ان كان
وسمع في غدوة وبعد لدن نصبها ما تبع اي سمع في غدوة بعد لدن النصب فقيل انه على التمييز انها لاول
زمان مبهم فيفسر واذا لكن الزمان بغدوة وقال الرضي على التشبيه بالتمييز وقيل على التشبيه بالمفعول
به وعلى هذه الاقوال حين مر مضافة وجواز زيادة ها في الاضافة مخصوص بما اذا كان بعدها هذا
الاسم وقال ابن مالك غدوة ضر لكان محذوفة مع اسمها وعليه جعلها في اقتضائها عمرها ولا
حاجة والعتي محتمل للاقوال كلها كالخلاف ويكون البناء فيها على الرفع بمعنى مع والعطف
على غدوة حتما والنصب وقيل بالجر فالنصوب هذا العطوف بعد ابن ابي الكافية على التسهيل قال فيها
يجوز الاخفش جر ما عطفا وبعد نصب غدوة ولم يجيبا والنصب انما فرق لسعيد حينه وعند
نصبه بعيد وقال في شرحها لا النصب بعيد عن القياس لانه لم يرد نصب بغير غدوة بعدها وقال ابو
حيان التي اختاره انه تجوز في المعطوف الا النصب لان غدوة عندي نصب ليس في محل جر اسمها
على فيه معه وقد نصب بكان فعلية ولا يلزم انه يكون لدن النصب بعدها ظرف بغير غدوة وسمعوها محفوظ
حيثما لانه يجوز في النون حالا تجوز في الاول الح لي اغلب بنصبها لغير غدوة مباشرة الا بالتبعية

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

ومنع ظاهر ولذا ارتفاعه [illegible] قوله حتما معمول انصب على انه نعت لمصدر محذوف [illegible] ومعمول نصب محذوف
اي قوله ومثله [illegible] والجاعز [illegible] للخلاصة ومنه مع لوقت الاجتماع او مكانه وجرها بمن
عكسوا [illegible] لوقت الاجتماع حيث مع [illegible] ولمكانه دار زيد مع دار عمرو ومثاله جوما
بمن ذهبت من معه حكاه سيبويه وفي هذا [illegible] من معه وهو [illegible] اسعادا [illegible] اسميتها
قال ابن مالك وكان حقها ان يبنى لشبهها بالحرف في الجمود المحض وملازمة وجه واحد من الاستعمال
الا انها اعربت في اكثر اللغات [illegible] عند [illegible] خبرا وصفة وحالا ودالا على حضور ولكن
[illegible] مع العصر [illegible] ومن معهم وجاء زيد [illegible] معا وهذا معنى قوله وخبرا وصلة حالا [illegible] و
معنى قوله وساكنا في البناء [illegible] انها لم تسكن والبناء بالكلية بل سكنت في بعض اللغات للبناء
وهي لغة ربيعة وغنم قال [illegible] بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقرير
الاسمية الا كونها موضوعة وضع الحرف والحق انها [illegible] الاسماء الثلاثة [illegible] قال وهذا
القول هو الحق [illegible] قلت الصواب انها متضمنة لمعنى حرف المصاحبة لدلالتها على الاجتماع [illegible]
كان وصفها ان [illegible] اعربت [illegible] اكثر اللغات [illegible] ولنكتة اضافتها لفظا
[illegible] معنى المصاحبة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العرب والعنب [illegible] وجعته قوله
[illegible] حالا [illegible] متعلقة [illegible] للظرفية ومصدر [illegible] عن مكان و
شاع هذا في الزمان [illegible] قوله [illegible] مصدر [illegible] العرب
[illegible] الشطر الاول
[illegible] الاضافة [illegible] المكان والزمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] نيابة المصدر عن الزمان
نحو [illegible] العصر [illegible] العصر [illegible] الفعل
[illegible] نيابة المصدر عنه [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] جامع الظروف المبنيات
وذا [illegible] جمعا [illegible] او ما قطعا [illegible] او رجح المستقبل [illegible]
ومعمولا [illegible] واذ [illegible] واذ [illegible] عليها وجمع على [illegible]
[illegible]

الظروف المبنيات

اوفى

١٣

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

او في نبا تعريجا : قوله او ما قطعا عطفا على [illegible] وما حالة [illegible] قوله [illegible] العجب [illegible]
ثم [illegible] فيما قوى اضافة لفظا [illegible] قبل [illegible] : وبعد والجملات [illegible] قوله
[illegible] حال واذ [illegible] اسم [illegible] الماضي لا متعلق [illegible] اذا ما عطفا عليه [illegible] ودليل
اسميتها [illegible] والاضافة [illegible] المستقبل [illegible] بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها
وقال الجمهور [illegible] والمستقبل في الاية منزل منزلة الماضي لتحققه وقوعه [illegible] المعنى وقد يجي
[illegible] بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان [illegible] يعلمون مستقبل لفظا ومعنا
لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان تكون بمنزلة اذا [illegible] في المغني
ورجح المستقبل او رجح القول [illegible] قوله [illegible] حال [illegible] للمستقبل
[illegible] على [illegible] للملازمة [illegible] الزجاج والاخفش وابن مالك [illegible]
الخ [illegible] اذ [illegible] واذكروا اذ كنتم قليلا
فكثركم [illegible] واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت واذكر اخا عاد اذ انذر [illegible]
الجمهور لا تكون الا ظرفا [illegible] اسم زمان [illegible] واذكروا اذ كنتم قليلا
محذوف اي اذكروا نعمة [illegible] اذ كنتم قليلا [illegible] اذ انتبذت [illegible] معمول محذوف
اي اذكر قصة مريم اذ انتبذت [illegible] المفعول [illegible] واذكروا نعمة
[illegible] اذ كنتم اعداء مبنية [illegible] الجملة والجزء ربما حذف [illegible] للوضع على [illegible]
والافتقار [illegible] ملازمة [illegible] الجمل [illegible] واطلاقه
في الجملة انه لا فرق [illegible] الاسمية نحو واذكروا اذ انتم والفعلية نحو اذ كنتم قليلا [illegible] في المغني
وقد [illegible] الجملة [illegible] كقوله : هل ترجعن
ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا : اذ ذاك كذلك [illegible] حال
[illegible] محذوف [illegible] والاتقن [illegible]
على المكان ومعمول [illegible] محذوف [illegible] الجملة وربما حذف جزء
او كلها بتنوين معوضا كلها عطفا على [illegible] الجملة كلها ويعوض
التنوين عنها [illegible] عليها [illegible] البنية [illegible]
الخلاصة [illegible]
بالتنوين [illegible] الاضافة [illegible]

الروح الحلقوم قوله مفعول فيه حال والشرط المبهم ومؤنثه مبني بصيغة اسم المفعول قوله أو يليها اسم
يليه ماض فإذا أضيفت إلى الجملة الاسمية جاز أن يكون خبرها اسما وفعلا مضارعا فالأول في التمثيل
ويجب أن يليها اسم مبتدأ بعده فعل ماض ونحوه لابن الحاجب وقال في شرح المفصل الذي وقع إذ زيد
قام لأنه إن أريد الاسمية فليقل إذ زيد قائم إذ هو الأصل في الخبر أو الفعلية فليقل إذ قام زيد فإن قيل
أريد الاسمية والشبه بالفعل قلنا الفعل مستقبح وإذا جاز قيل يلزم مثله في إذ زيد يقوم فيكون
مستقبحا والفاضل قلنا يقوم معه الأخير وليس كذلك لأنها إذ وإنما الجملة الاسمية فعلية لا
اسمية فإن قيل يلزم جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية أن يستقبح ذلك قلنا يقوم على هذا لم
يقصد به المستقبل بل الحال المحكية مجازا بمعنى مقصود الاستبعاد وإذ ولهذا حسن
إذ زيد يقوم لأن الفعل مجرد بمعنى لا تغيير إذا هو واعترض الشارح قال إذا يقوم زيد فعل الكرا
مقصود به القياس الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية
الحال الماضية انتهى قوله في السؤال الثالث يلزم جواز إضافتها إذا إلى الجملة الاسمية
عند الفاضل [illegible] وعدم [illegible] ولا خفاء في الحاصل أن إذا عند سيبويه والجمهور داخلة
على يقوم وعند [illegible] داخلة عليه فلا [illegible] ولا تخلو [illegible] هذا المذهب عن استقباح قبل
هذا أمع إذا زيد يقوم والجواب أنه [illegible] فليس [illegible] قلت إذا اعتبر استبعاد المعنى وإذ لا
استقبال [illegible] إذ قام زيد وإذ يقوم زيد [illegible] استشكل هذا المحل [illegible]
[illegible] بتوجيه [illegible] إذ وإذا [illegible] المبهم والمستقبل المبهم الذي
إضافتها إلى ما يعين المراد منها أو يصير المقصود بها [illegible] قلت حينئذ إذ قام زيد فكانك قلت
وقت قيام زيد [illegible] بذلك كما يجوز [illegible] الموصول بصلته وإن إضافته اسم
الزمان إلى الجملة [illegible] للتعريف على الصحيح [illegible] عن التغيير [illegible]
التعبير هذا مقتضى الترتيب الطبيعي في التعبير [illegible] بالنسبة إلى القياس والتعبير
بالنسبة [illegible] عند الأصفهاني [illegible] إذ يقول [illegible] حكاية الحال الماضية
[illegible] وإذ زيد يقوم وإذ زيد قام [illegible] التعبير [illegible]
[illegible] الإسناد في مقام يحتاج [illegible] إذ زيد قام [illegible] الفعل الذي
[illegible] الترتيب الطبيعي [illegible] الذوق السليم عند [illegible]
[illegible] التعبير [illegible] وأما [illegible] جاز [illegible] الجملة

ا

لجواز أن يكون معلوما بنفسه ليوضح به الوقت المبهم وإذا كان كذلك فلا حاجة لتقويته نعم قد يقصد
تقويته إضافة عند فقدها [illegible] وقس على هذا مسألة إذا [illegible] وضع الماضي موضع المستقبل
[illegible] العكس [illegible] المسألة المتعلقة بها [illegible] الخلاصة
في الجملة [illegible] المراد [illegible] اعتراض الشارح
قوله يليه في محل [illegible] وجعلت حرفا وقيل ظرفا العامل [illegible] التعليل
[illegible] عليه [illegible] إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ثم قيل [illegible]
وقيل اسم والتعليل مستفاد [illegible] حرفا [illegible] فعلت مقدر وقيل
جاءت بكلمة يليها إلا متعلقة بمقدر معطوف على [illegible] للمفاجأة [illegible]
نص على ذلك سيبويه [illegible] المعنى وهي الموافقة [illegible] كقوله فبينما العسر إذ دارت
مياسير [illegible] ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد [illegible]
أقوال [illegible] في المعنى [illegible] للمفاجأة [illegible]
مع [illegible] إليه [illegible] ظرفا للمستقبل والشرط إذا وقال
ترجم [illegible] إذا [illegible] استبعاد [illegible] العرب [illegible]
أن يكون [illegible] إذا [illegible] بالنصب على الحال [illegible] على الخبرية بمحذوف
وعبارة [illegible] إذا [illegible] لما يستقبل من الزمان وعبارة [illegible] ظرفا للمستقبل
[illegible] ظرفا للمستقبل [illegible] المستقبل [illegible]
[illegible] عبارة [illegible] المستقبل [illegible]
أن [illegible] هو [illegible] بل موضوعه [illegible] المحرك
[illegible] بالاستقبال حقيقة [illegible] على الوجه [illegible] محذوف [illegible]
[illegible] كما قال [illegible] هو [illegible] موضوع [illegible] هو [illegible]
واللفظ متعلقة [illegible] ومعنى الوضع [illegible]
للماضي والحال [illegible] لأنها ليست موضوعة لها [illegible] الاشتراك والمتعين [illegible]
لها في المستقبل حقيقة [illegible] مجاز [illegible] حقيقة [illegible]
إذ [illegible] حقيقة أو مجازا [illegible] المجاز [illegible]
[illegible] عند الإطلاق هو [illegible] الاستقبال [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

سواء بيوت ذلك بمراجعة الوجدان عند تتبع التراكيب ولا يسع الذهن حملها على الماضي والحال الا لقرينة ودليل ومنشأ ذلك المجاز على انهم لا يقولون اذا طرق للماضي والحال انما الواقع بعبارات في الماضي كعباب المعنى ولم يرد حملها للماضي والحال كما يجمع الجوامع ونحو هذا ثم ظهر انهم يعبرون التعبير بما ذكر وفي هذا التاويل انه اشار الى ان الوضع النوعي الثابت للمجاز وانما ينبغي الاشتراك لو عبر بالعموم الماضي والحال كما الاستقبال وعبارة التسهيل اذا للوقت المستقبل ولم يتكلم عليه الدماميني ولا ابن قاسم فيها التاويلات معا بل يتعين فيها الثاني اذا تقرر هذا فعبارة المغني خارجة عن تلك العبارات كلها ولا يجري فيها واحد من التاويلين على ظاهرها والظاهر انه على تقدير مضاف اي لزمان الاستقبال ورجح حينئذ لعبارة التسهيل قوله والشرط عطفا على الاستقبال وهي والتي عليه يتضمنها المعنى انه وقع خروجها عن احد الغاية المذكور بل تستعمل للماضي او للحال او لمجرد الظرفية بدون ارادة الشرط لم يحيها للماضي قوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها الاية فلت لا جزم لا اصطلح عليه تولوا او نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها الاية فلك فيه اعتبار حقيقة فقد وقت يكون اذا للماضي ولولا عجب الوزن بالحسن يتكلف ما هنا اشكال وهو ان استعمال ان وما في معناها اذا بمعنى الماضي فيشكل الامر المقصود فيها الدلالة على ما هو شرط عند المتكلم وقد الشكل فهو جائز في حال المعنى عند المتكلم شرط الاول والعلم فيه عدم وجودهما لان لا فيها الشرط في الماضي كما قال الرضي ولا يجري فيما هو موجود ثابت وقوع الفعل في الشرطية الاستقبال والموضع والمقدمة معناه بالمستقبل معنى الشرط حينئذ توقف حصول الاول الذي بالمستقبل على حصول الثاني ايضا والترتيب للحصول المتوقف لان واذا كان كذلك فما يتصور بعد صول ان وما في معناها والعربية عليه الا الاستقبال وانعدام استعمال العرب الماضي لذلك انتهى على الشاعر الثاني لانتفاء الاول وذلك تيقن شرطية الاول لعلمي ابانه اذا كان معتبرا عند المتكلم بالشك على جهة الشرطية فهي تدل على ما كان شرطا سواء بقي اعتبار شرطيته اولا وبهذا انتفى منع استعماله عند النحاة بالشرطية الا ان ونحو الشرطية بعض الصور الا دالة الفعلية وانما تدل على ما كان معتبرا فيها في وقت مضى انه ما كان شرطا وبهذا انما هو شرط الان وبهذا وجه واضح فيحل ما ساغ استعمال لو في الماضي دون غيرها والجواب والله تعالى اعلم انه كما ساغ استعمال لو في الماضي لنزول الاصل ساغ استعمال غيرها فيه لوجود الخ فتعين الحكاية فقول كان زيد اذا راوا عمامة وادا صاعة فصيرا على ان تستعمل الارادة ما كان شرطا مستقبلا فقد

الحكاية

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

الحكاية لا لما هو شرط الان لا يقال اذ معنا لمجرد الوقت خارجة عن الشرطية لانا نقول كثيرا ما يقصد المتكلم بها الشرطية والتوقف كما اذا كان زيد لا يحصل منه التعظيم ولا عطاء الا عند الرؤية والمجيء فقد كانا معتبرين عند الحاكي فقصدت حكاية حاله على جهة الشرطية فيما بعدها وكلمة المجيء اذ ذاك مستقبلا وعند الحكاية صار ماضيا واستعمل الا على الماضي نص عليه الرضي ومن مجيئها للحال نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قاله بالمغني قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم ثان لان قسم الله سبحانه قديم ولا الكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال اه والصحيح انه لا يجوز التعلق بافعل الانشاء لان القسم لا زمان له لا حالا ولا ماضيا بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعليق بالكاين مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بالاتفاق اه كلام المغني واعترضه الشمني بانه ان اراد القسم الفعلي حادث وان اراد النفسي فالكلام النفسي صفة واحدة بالازل ليست منقسمة الى اقسام الكلام الذي جعلتها القسم الا عند حدوث المتعلقات قال ويمكن ان يجاب بانه اراد النفسي ومراده بالقديم ما ليس ثابتا لا اول لوجوده كما والنفسي ويمكن فيه بحدوث انه ومع قطع النظر عن حدوث بنيته فيه عند حدوث التعلق اه وفي كلام المغني انها لا تجيء للحال اشكال لانه قد يجيء لما بعد اذا كان بعد القسم ثم ردها ما تقدم وهذا هو المعتبر وقول المحلي بالاية والا للغشيان مقارنا لليل حال هو الاستدلال على مجيئها للحال وهو مشكل ولما ذكره انها تشمل الحال بالمعنى الاصطلاحي وهي تجامع كلامي الا زمنة الثلاثة لا الحال المقابل للماضي والاستقبال المراد هنا وقد استشكل عبارته بعض العلماء حيث ادعى ان الليل المحضور فهو مع كونه مجرد دعوى مردود بما حققه المغني وان القسم النفسي القديم بحدوثه انه لا زمان له وبعد التفسير معنى الحال الاصطلاحية ودعا اجازها ابن الحاجب وقدر والليل حاصلا وقت غشيانه لان المعنى اقسم بالليل حال حصوله وقت غشيانه وهو معنى ما اعترض عليه الرضي وانه يلزم ان يكون الاقسام حال حصول الليل وقت الغشيان لا كون انما يلزم ذلك ان اراد الحال المحققة لا المقدرة لحقيقتها كما شرح المغني ثم الحق بعد هذا كله جواز التعلق بافعل الانشاء وورد المغني على قائليه وان لم يتعقبه الشمني الا بما اجاب عنه كما شرح ولم يعترضه الدماميني الا من جهة انه مقتصر الالزام باللزوم مثله في الخبر نظرا وجيهي اصوبها انه لا قديم الا الذات العلية وصفاتها الجليلة السنية واما

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

المعاني التركيبية المدلول عليها بالالفاظ الافرادية حالية، فهنا بقوهم اذ التركيب لا يجامع القسم والنسب كلها
انشائية وضربية للاعتبارات لا وجود لها في الخارج وخلاف النسبة الانشائية في القسم جارية قلت فيلزم الشهاب
القاسم بان المعاني المدلول عليها بعبارات القران متعلقات للكلام القديم وخرج غيره بانقسامها الى
حادث وقديم قلت انما يمنع الانقسام المذكور في المدلولات الافرادية واجرا بعضهم في التركيبية بجعل
الحكايات والانشاءات فرعية بعروض الكلام النزول في العبارة مبني على راي ابن الحاجب وان الكلام
هو النسبة وقد اعترضه المحققون بانها قاصرة في التشبيه ولا يعقل لكونها حادث قال الا
على التحقيق رحمه الله هذا ان قلنا ان النسبة موجودة في الخارج وان قلنا بمذهب الاشاعرة انها معدومة
وقد حكى لكن الكلام النفسي موجود في الاعيان والنسب معدوم في الاعيان حالية وان الكلام
النفسي نسبة اهـ ولو خرج هذا وعدم ضبطها على قول ابن الحاجب رحمه الله حمل الشيخ ابو العباس ابن ...
رحمه الله تعالى في نظم المشهور عبارته على حذف مضاف اي الكلام ذو نسبة فان قيل انما قال في المعنى
لا يرى التعلق باقسم الانشائي فكلامه انما هو في المدلول الافرادي للفعل ابني القسم وجعله قريبا
لما تقدم عن التمثيل قلت الانشاء انما هو من عوارض النسب دون المعاني الافرادية فان قيل قوله الانشائي
وصفا لا يتوقف منع التعلق عليه وراد لا يرى التعلق بالفعل لانه على المعنى القديم
قلت يلزم عليه ان لا يرى تعلق ظرف بفعل دال على معنى قديم في كلامه تعالى نحو واذ قلنا للملائكة وهو
خلاف الواقع على ان تعلق المعمولات بالافعال لا يتعلق بغير اللام باعتبار مجرد معانيها بل با
عتبار انشائها على ان الفعل نفسه يدل على النسبة كما صرح به غير واحد فيها ان الكلام القديم انما
يمنع انقسامه بالازمان في الازل قال السعد في شرح مقاصده لعدم الزمان اذ ذاك قال ويتحقق
بذلك فيما لا يزال حسب المتعلقات وحدوث الازمنة وتحقيق هذا مع القول بان الازلي مدلول
اللفظ عسير جدا وكذا القول بان متعلقه بالمضي وغيره انما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم
اهـ وهذا الكلام هو النص وعن ذكر بزيادة في صدر المعمول المتعلق ومراجعة ما سبق هنا كشرحه ما
فيه بالقول بان القديم يوصف بكونه مع الزمان عند ثبوت الزمان لا بوجود فيه ويجيء ان ينقال
في مسالتنا المراد والله اعلم تغيير الوجود بخصوص ذلك الوقت بل بيان ان معنى القسم مصاحب
له كما هو مصاحب لغيره ومتقدم عن الجميع وتكون الظرفية حينئذ مجازية والمعتبرة مصاحبته
بخصوصه لا بوقته لظهور الاية المعجزة فيه من حوله بخلق النهار ومثل كلام ... زواله
فيه ذلك وروايات الصحابة قال فصل والله ليس الليل نسلخ منه النهار والظهر هذا التوجيه

الاية

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

للاية قول السعد اذا جعل مجرد الوقت بدل والليل وهو مسوق به وقد جعله الرضي وابن ... وجعل
احدهما وحيث ان الواحد اذا كان الظرفية فقليل والثاني انه نقل لا يقسم بالوقت بل بالليل ونحوه مصاحبا
له قلت جواب الاول انه لا ظهر المانع وجعله كذلك الواقع التكلف فلا محذور في جعلها لغير الظرف
فيه وان كان قليلا وجواب الثاني انه لا مانع وان يكون مقصودا بالذات هو القسم بوقت الغشيان
لانه محل العظمة الموصوفة للقسم كما سبق واختار الرضي ان اذا متعلقة بمضاف مقدر اي و
عظمة الليل اذا يغشى وفيه ان الغالب القسم بالشيء العظيم لعظمته لا بنفس عظمته لان العظمة
مصححة للقسم بالشيء اذ لا يقسم الا بعظيم وقال ابن ... خروجها عن الظرفية وهو شيء الاول فتامله على
الجملة وانظر المعنى والى هنا اضافة للفعل لو مقدرا ولو الناصب الشرط واوا نائب الفاعل
ضمير اذا واضافة مفعول ثان والباء متعلقة به وفي قوله للفعل نحو اذ هي مضافة للجملة
بعدها والغالب ان يكون الفعل بعدها مذكورا وقد يكون مقدرا نحو اذا السماء انشقت فلا ... الا
خفش والكوفيون في قولهم انها داخلة على الاسمية والسماء مبتدا وان شئت موجهة سرا حقها
منها بالجمل الفعلية وجهة المعنى فانظر الكلام على قول التلخيص ولكونها لان وان واذا التعليق
ام بغير في الاستقبال كان كل من جملتي كل معلقة استقبالية والناصب الشرط معمول ان
مقدما عليها وان النحاة اي محققوهم اي اتفقوا واطبقوا الجمع ان ... بعض اخرهم تبعوا لا التي
كما قال الحفاظ وهذا جمع ... فيها منهم ... ولكن ان في يقول ان العامل الشرط وهو
المحققون لا يقول بالظاهر منها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما لا يعمل في المعنى وقد يقول بالظاهر
منها يقول ان الناصب جوابها كلهم الجمهور ودر المعنى زيادة على هذا ان قول الجمهور ...
مع عمل ان ونية ... فيها جزء الابتداء الصغير للحرف ويكلف في هذه المسالة طويل ...
والتحقيق فيها ما عند الرضي وهو ان اذا تضمنت معنى الشرط حقيقة بان شك في شرطها
نحو اذا جئتني فانت مكرم والمتكلم شاك في مجيء المخاطب فهي بمعنى متى والعامل شرطها
كما هو في غير مضافة له والوقت مبهم كما في متى وان لم تتضمنه نحو اذا غربت الشمس جئتك
ز... جيئك وقت غروب الشمس فالعامل الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء على الحقيقة
وما بعدها قطع ومعنى ان الدال على بعض هذه على شرطها الزوال وبهذا الجزم اذا الابد
السعد والجملتان معها مرتبتان ترتيب الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء ليدل هذا
الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الاولى ... الاستدلال وجانب المحقق

على كون الشرط هو العامل ومجيء الجواب في بعض المواضع بعد ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان والاستفهام والنفي
نحو إذا جئتني فإنك مكرم أو فما أكرمك لأنه لا ينافي كون الاسم منصوبا إذا العامل فيه فعل مضمر متضمنه لمعنى الشرط انتهى
في الظرف حين إذ أشير إلى ما ذكر من معنى التضمين لمعنى الشرط فيما سبق وإن كان الفرع وكذا الاستدلال بقوله تعالى
وإذا ما مت لسوف أخرج حيا على أن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف أخرج وقت الموت لأن
المعمول مع واو العطف محذوف في الآية للقرينة أي أبعث إذا ما مت وكذا قوله تعالى
أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لفي خلق جديد وكذا الاستدلال بنحو إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا لأن
إذا معمول لفعل مقدر من العامل فيهما والمعنى إذا جئتني اليوم كان سببا لأن أكرمك غدا وهي في هذه
الحالة مفارقة لشرطها وبذلك يخص الوقت الذي دلت عليه إذا لا يخص هنا إلا الوجهية أو إلا
ظاهرة والوجهية بالجملة يعني الابتداء والحال [illegible] لا تحمل إلا الموصول وقال ابن الحاجب حققت
منزلة الفعل بعدها لمقول حينئذ وإذا طلعت الشمس قال الرضي لو كان بمجرد ذكر الفعل بعد
شيء يصير تخصيصه تخصيصا شرطيا متى قام زيد وإذا فهذا في الجملة من جهة كما جاءت مقبل
حرفا أو لعكاظ أو زمان ظرفا عطف على قوله ظرفا للاستقبال وحرفا حالا ومفردا بمقبل جاءت
تمام جاء وقبل جاءت فيهما ظرفا لمكان وقبل بعد وإذا ومع مخففة بالجمل الاسمية ولا تحتاج لجواب والفا
بل لا يجيء بعدها الأخير وبعده فقلت خرجت فإذا الأسد بالباب بخلاف إذا الأولى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وزعم الشلوبين أن العامل فيها معنى الكلام الذي هو فيه أي فاجأت والقائل بمكانيتها المبرد ومن وافقه الزجاج
ولزم الفاء والياء فيها وقيل جاز دخول الفاء فيها الفاء جاء على لازم والمعمول محذوف أي إذا جئت
أي إذا الفجائية الفاء داخلة عليها ثم قال المازني هي زائدة للتوكيد وقال المبرد هي عاطفة لجملة
إذا على الجملة التي قبلها وبعد ما قال ابن مالك وسيبويه ومن تبعه أنها مختصة بالجمل الاسمية وقال فيه يجوز
دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بقد وتقدم توجيهه في المغني الآن وقت حاضر والمرفوع إلى أنه
تحول بعض [illegible] إلى آن مبنيا على تقدير [illegible] أي معنى الآن ووقت حاضر جزء من الزمان [illegible]
الخلاف في بنائه وإعرابه وهو [illegible] الشيء [illegible] حرف جميعها أو بعضها [illegible]
لازمة فمثال الأول قولك بعت الآن زيد إنشاء البيع وقال الثاني الآن خفف الله عنكم ويستمع الآن
ومثال الخروج عن الظرفية قوله عليه الصلاة والسلام لقاسمع [illegible] هذا يجري [illegible] النار منذ سبعين
خريفا فهو يهوي في النار الآن [illegible] الآن مبنيا [illegible] وهو مبني عند الجمهور ثم قال
الزجاج لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه هذا الوقت قال الرضي ومن نظر إذ جميع الأعلام هذه [illegible]

معنى

معنى الإشارة أي المعنوية وقال الرضي لتضمنه معنى حرف التعريف واللام الظاهرة زائدة إذ شرط
اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها واللام ههنا مجرد [illegible] وقيل ما بقي اسم
معنى حرف احتقارا [illegible] وهذا مع كون [illegible] بتغير المعنى معناه وكيف إذا
كان أي أنه وقال الأسير أنه أشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا وهو ما يعد استعمال به
وهو التعريف باللام وسائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تنكر ولا يبقى على حال
والعرف علم لم يتعرف من بغير اللام شابه الحرف لأن الحروف لا تتعرف فهما أشبهت [illegible]
الدماميني ويرد عليه الأسماء التي ألزمتها اللام [illegible] اسم سائر الأسماء موجبة بناءه
حيث بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره وقال ابن التسهيل أشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد وقال
الشارح لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر قال أبو حيان وهو مردود يلزم بناء كل اسم كذلك وذهب بعضهم
إلى أنه معرب وفتحته إعراب على الظرفية واستدل بقوله [illegible] بتغير [illegible] مجرد نون من
وكسر نون [illegible] عليه [illegible] الاستدلال ضعيف لاحتمال أن تكون الكسرة بناء
ولكونه بناء [illegible] لغات الفتح والكسر [illegible] الفتح أكثر وأشهر قال الدماميني ومن نظر [illegible] وجهه
ظاهر أمس ما يومك [illegible] أحسن منه وما يومك [illegible] خبره أي هو
اسم لليوم الذي يليه يومك ومن أن هذا الإجماع قوله [illegible] ذكرت والجواب أنه اسم لكل يوم قبله
بيوم آخر قال الرضي كل يوم مشتمل على يوم قبله أمس والجواب أن هذا التعبير والمقصود إنما هو
للمعنى الذي الكلام فيه [illegible] إن أردت به يوما قبيل يومك أو [illegible] أي
تعريفا ظاهر [illegible] الظاهرة أو الظاهرة العربية [illegible] بغير إذا فخاتم
والحاصل أن له ثلاث حالات التنكير فيعرب اتفاقا والتعريف بأل فيعرب اتفاقا والتعريف
بغير أداة ظاهرة [illegible] على الكسر اتفاقا نحو [illegible] أمس [illegible] ثلاث لغات [illegible]
الحجازيين بناؤه على الكسر لتضمنه معنى [illegible] مع [illegible] التعريف
[illegible] الوجود على تعريف [illegible] وجوده وذلك لأن التعريف [illegible] الموجود وجود [illegible]
وكذا تعريفه بخلاف أمس فإنه [illegible] وجود [illegible] عند المتكلم [illegible] بني التميمي
إعرابه [illegible] الرفع إعراب ما لا ينصرف للعلمية المعدولة والتأنيث باعتبار العدة أو القطعة
والإجماع [illegible] بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا [illegible] ونصبا [illegible] هذا [illegible] الرفع
والدماميني [illegible] بالكسر [illegible] التنوين [illegible] هذه الحالة التي [illegible] والاعتقال

اللهم صل على نبينا محمد و[illegible]

لا واسطة بين التنكير والتعريف الذي صرح فيها باشتغال البناء فانهم حيث ملكوا واضيف للجملة وقال ابن
[illegible] نص ذكره في باب الترجمة انها جنية ونقلها مقصورة [illegible] على الضم [illegible]
وهاملة مشابهة اخرى في الاستعمال بلزوم الافتقار الى الجملة وما كونه على الضم فلمشابهتها لا
للغوية المنقطعة عن الاضافة لانها منقطعة عن الاضافة الاصلية التي هي الاضافة للمفرد وهي موضوعة
عن للمقطوعة فورد للزمان كقوله [illegible] يعني [illegible] حيث تهتم ساقه قدمه وعموم الاضافة
الجملة انما تفاد للفعلية والاسمية الا ان الفعلية اكثر فيها المضي وندرت اضافتها للمفرد كقوله
يبيت العوافي حيث في [illegible] وانكر [illegible] اضافتها لفظا بل الى جملة محذوفة كقوله
اذا رأيته وحيث ما [illegible] وحيث [illegible] والى هذه الامور الخاصة [illegible] اشار بالشطر الاخير
والمعنى [illegible] الجملة عوض عن سوف قابل قد تجمعا وما للماضي ونصب ازما عوض
وهو لسوف قابل يعني مقابل [illegible] وهو المستقبل عام وهو لاستغراق المستقبل وقد يجيء
للمضي كقوله [illegible] عوض [illegible] وقد يكون الى [illegible] الا على عوض العاقبي
اي دهر الدهر [illegible] ويبنى لتضمنه معنى الاستغراق وبناؤه على الضم كقبل او الفتح للتخفيف
او الكسر على اصل التقاء الساكنين [illegible] ايضا [illegible] الاستغراق الماضي [illegible]
معنى [illegible] الاستغراق وبناؤها على الضم كقبل ولا تستعمل عوض ولا [illegible] النفي وربما استعملتا
دون النفي وقوله عوض سوف قد علمت اعرابه ونظائره وكذا اما بعده [illegible] معمول مقدم [illegible]
ازما [illegible] على عوض [illegible] كيف اتى مستفهما عن الخبر والحال ظرفا الا على الشيخ [illegible]
بل [illegible] قوله ظرفا [illegible] وغيره ذلك عن سيبويه وقال [illegible] بل اسم [illegible] كيف
اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقوله على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة
[illegible] ظرفا [illegible] الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا قال في المغني وهو
حسن [illegible] الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت [illegible] الى المرجع [illegible]
المنصوب [illegible] والغالب فيه ان يكون استفهاما اما حقيقة نحو
كيف زيد [illegible] التعجب ويستفهم بها عن الخبر فتقع خبرا
قبل ما لا يستغني نحو كيف انت وكيف كنت [illegible] ويستفهم بها عن الحال فتقع حالا
قبل ما يستغني نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد وقوله كيف [illegible]
ويستفهم بها [illegible] مفعول [illegible] متعلقة به والحال عطف على الخبر [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد و[illegible]

المنصوب على التوسع

[illegible] ونحو بالبناء للمفعول اي عليه اي ان ظرفيتها منصوص عليها لا كما [illegible] النحو [illegible]
[illegible] بل اول ما يخرج المنصوب على التوسع وهو العاشر [illegible] وقد [illegible]
[illegible] والنحاة وقد [illegible] ابن السراج بابا في كتابه الاصول توسعوا في مقرون ظرف مجرور
ما نحو الا مع في [illegible] وهو مفعول به لا مع حرف وما [illegible] او كلا [illegible] والثلاث
عربا قبل او اثنين [illegible] توسعوا في [illegible] فنصبوه نصب المفعول به نحو
[illegible] ذكر [illegible] وتوسعوا ايضا في [illegible] فنصبوه نصب المفعول
به مجازا او [illegible] نحو [illegible] وقوله [illegible]
مرة وقوله [illegible] وقوله [illegible]
ضمير [illegible] والمجوزه لكنه المنصوب على الظرف بل اذا [illegible] النصب [illegible]
[illegible] التوسع في المفعول به [illegible]
[illegible] الاستعمال الكثير [illegible] بالتوسع [illegible] التوسع [illegible]
[illegible] النصب مع التوسع على المفعول به [illegible]
[illegible] لانه لا يتعدى [illegible] الى اكثر من مفعول [illegible]
[illegible] وجوابه ان لا اشتباه في ذلك وجهة اللفظ فقط لا وجهة اللفظ والمعنى
جميعا فجنس الضمير وان نصب على انه مفعول به فهو وجهة اللفظ واما وجهة المعنى
فهو مفعول فيه [illegible] وقد [illegible] معناه متوسع فيه وغير متوسع فيه سواء
واعلم انه يجوز [illegible] التوسع الاضافة والاسناد اليه كقوله [illegible] العلية اهل
[illegible] ونحو [illegible] عليه [illegible] انه [illegible] والعلن ونحو ذلك
وجملة [illegible] مفعول به [illegible] وقد علمت ان ذلك وجهة اللفظ فقط وتقدم ان من شروط التو
سع [illegible] واشار الى بقيتها بقوله لا مع في [illegible] على تقدير او بمعنى [illegible]
اي [illegible] شبهه اي شبه [illegible] لا يعملان في المفعول به والمتوسع
فيه [illegible] ايضا لا يكون العامل [illegible] او حرف [illegible] المجاز [illegible]
[illegible] تشبيها بالفعل [illegible] وقال ابن [illegible]
يجوز الاتساع مع الفعل الناقص [illegible] ونقله [illegible]
العامل متعديا لثلاثة لانه يستلزم [illegible] الى اربعة [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بجوازه وهو رأي سيبويه والجمهور لان تعدي الفعل للظرف اتساعا غير معتبر به ولولا انه غير متعد به
لم يجز به مفعول ونحوه مما لا يتعدى بعضه لا فعوله او كان حكما على حرف جمهور من قول النحاة ولا مع كان
وكذا ما بعده مما بمعنى الواو ولذلك فتعلق بعد ما العين للمفعول وقيل يشترط انتفاء الكون
الفعل متعد بالاشتراك ليس بنا فعل بتعدي الى ثلاثة بل يحتاج الى ثالث لا رابع اعلم واري فمتعد بالنقل
بهمزة وفيما يحمل عليه وجاز ابن عصفور هذا القول وقيل يجوز ذلك في المتعدي لاثنين وهو مختار ابن مالك
وبين ابن المبرد وزعم ابن عصفور انه قول اكثر النحاة قوله قبل او اكثر معناه قيل لا مع ما الاثنين
عمرا وان المعمول للاشتراك بعض الاضافة المعنوية وبعض النحاة وما شرحنا به النظم هو تقريب
ما قالوا قال الرضي والزوازي ان جميع الظروف متوسع فيها فقوله خرجت يوم الجمعة كان بمنزلة حل
خرجت يوم الجمعة فتوسع فيه بحذف الجار قياسا وكذا المفعول له هو انتفاء الحقيقة مفعول
به متوسع فيه بحذف اللام فهذان البابان قياسا على المفعول به خلافا لمن زعم الاسم مع العوامل
المعنية لكل منها ثم سال كيف قيل ذلك وحذف الجار ليس بقياس في المفعول به لا يقال في مررت
بزيد مررت زيدا واجاب بانه لما توجه شرايط المفعول فيه والمفعول له صار الحذف قياسا
كما كان قياسا في الاتصال اذا كان ان وان وذلك لقوة الدلالة بما يبقى على الحذف قال واما قول ابن
الحاجب ان المصدر للجزء يكون مفعولا فيه او لا يكون الا ظرفا زمانا او مكانا فمنقوض بنحو خرجت هذا
اليوم ونعلم هذا هنا بحذف ان تجانب بيعته وقوله ان الليل اياما بل يمكر الليل والنهار وباب سارق الليلة
ليس مفعولا فيه ولا تشبيه بالمفعول به مفعولا فيه وان تكون الا مفعولا او مفعولا به قلنا على ما اطلنا
ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب تفصيل المفعول به يحكم بانه قاعدة نحو جاء زيد
لكن انقول به سارق الليلة اهـ **المفعول معه** ينصب تالي الواو مفعولا معه بسابق
الفعل وشبهه من المصدر وحده بانه اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او اسم
فيه معنى الفعل وحروفه ما لفضله فعلمه وكون الكلام بالفضلات يخرج نحو ذلك فخرج من
قوله اشترك زيد وعمرو وبقي جر وقوله تالي الواو خرج نحو جئت مع وما لا يكون بالواو بمعنى مع جئتك
قوله مفعولا معه يخرج نحو ان يشترك زيد وعمرو فعلها وبعده وكون الواو تالية للجملة يقتضي كونه
فضلة اذا يكون مع ذلك من اجزاء الكلام الذي لا يكون الا جملة وكون الجملة ذات فعل نحو
سابق الخ قوله ينصب ان ذكر الحكم مع التصور وتاخر فيه ومفعولا حال ونايب فاعل ينصب وبه
يتعلق ينصب وما ذكره من ان العامل فيه هو الفعل وشبهه هو الصحيح وهي اقوال اخر

وهو

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

ومنهم من قوله يصلح ان المفعول معه لا يتقدم على عامله فلا يجوز والخشبة استوى الماء ولا ان
احال هذه الواو عاطفة ومن انظائر على المصاحبة يشترط فيه ان يكون فاعلا كما يأتي لما اذا لم
تشترطه فالاوجه المنع اذا لا نحو من المصاحبة نحو زيدا او عمرا الى آخره وتجوز بقوله والسعة وان الفور فان
صح العطف ولو مجازا او كونه هنا جملة فا جاز اي شرط صحة نصبه الاسم على انه مفعول معه ان
يكون صالحا للعطف على ما قبله ومن ما قبله رجح والانفش والسيرافي والفارسي والشلوبين
والبطابيو وابن عصفور بل نقل ابن الباذش الاجماع عليه فلا يجوز جلست زيدا والسارية ولا يحك
زيد وطلوع الشمس مما علاقة لا محل الواو بالعطف ورد هذا الرأي فقال ابن مالك انكر على ابن جني
وهو بالانكار حقيق بل يقول استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل والله اعلم وقال ابن
لا مع ما لك كيف تسير وما لك مطلوبا بالفعل او مفعول معه بالمعنى لا يجوز ان يكون
متبرا محذوف الخبر لان الحال لا يخبر عنه بالعلم واجيب بانه بمنزلة الفعل معه ولذا قال الرضي استوى ليس بمعنى
ارتفاع وهو ظاهر والمعنى ارتفع كما توهم المعتزل بل بمعنى تساوى والمعنى تساوى الماء
والخشبة بالعلو وعلا الماء الى الخشبة وعليت الخشبة ارجع والماء والخشبة هاهنا متساويا
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قال ولعلهم ايضا يقولون ان السير استعير لجريان النيل
شبه جريان ما يحتج فيه السير بقوله تعالى وله يجري في السموات والارض ولو كان هاهنا فلا بد والغرو
والامال ولا يجوز النصب فهو لم اثبت ان العلم ومالك انك لا تقصر به مصاحبة النحاة المنسوب اليه العلم للعلائق
والشعر والاصح فيه انشاء اعلم بقاك مما لك ابن وما لك ثم ضعف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف
عليه وما لك بعينه انه بنى على كلا الحذف ومن جهة قيل لان ضعف وضعفه ابن مالك وقد ثبت ان
والمعنى لا فعل ينهك ومن ما لك ولا اشير عليك بما يتعلق بالخلاص فالله اعلم بما يليق بكل
قال العرفاني ولنا يلزم انه لا اعتراض ليس هو الصحيح استعارة السير للجري لانه استعارة السير
لجري النيل المراد هنا وذلك انه لو قيل جرى والنيل بالتعبير بالجري لكان مجاز الجري النهر كما به التلخيص
وغيره ولما نشاه الجري الى النهر كالنيل مما كان على خلاف الاصل والحقيقة بعد ان استعارة السير له ما يجمع
بما يعرفه ويلزم حينئذ ان يكون لفظ السير مستعملا في حقيقته ومجازه بالنسبة للمعطوف عليه
والمعطوف وللمصير الجواب انها اشار العلاقة بقوله وهو مجاز ان يجاز العطف المذكور بالتعميم المعمول
معه ليس خصوص الحقيقي بل ما يعمه والمجاز قلت اذا اعتبر المجاز في باب المجاز فتسع في علل كلامنا فما نجمه
وذلك هنا انه يجوز ما احسن زيدا معه ونحو جاءت زيد وطلوع الشمس وكنحو زيد وطلوع الشمس وجلس زيد

السيوطي على باب ... عمرو والسلام

والسارية حيث العوى لطلوع الشمس معبوه زيد لغرض من الاغراض كأن الصفوة ذهب بذهابه كما انه
قد يراد هذا المعنى مع الامتزاج بطلوع الشمس كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: فالشمس
طالعة ليست بكاسفة: تبكي عليك نجوم الليل والقمرا: اي ليست بكاسفة النجوم والقمر اي سارية بما لعموم
ضوئها او كان القمر زائدا لغرض بالنوافر وباب قول القائل جاداولى ابو دلعا: ولنت الرماح على ارنا:
وحيث الضحى لطلوع الشمس بمجيء زيد لغرض من الاغراض هذا واقع منزلة وحيث الجلوس بمعنى لا
استقرار والسكون وذهاب الروح والتنزل الى الامكنة بجلوس شخص فيها اولبها كعائب لما حضر
ذلك بحضرة كما قال: فاجيع بطن مكة مقشعرا: كان الارض ليس بها هشام: والمعنى الطال
ان السارية التي هي ممرة العملان وديار منه والحاملة لبنا به كل هلال انما استحرت وسكنت عند
استقرار زيد وسكونه وتحيله بانه يتبعورا به بقلال مات زيد او يخف والعود والظهر ونقص الثمر
وكلت الليل وقت قيام الشيء بزيد ذلك فعلا لا يحق بالنصب على المعية ولا يجيء من ماذكر ولا نظير للجواز
من وجه ولكنه لا يجوز لعائم الاشتراك فولم ان حلم في شرط عن هذا جبر ابن مالك ما قبله عليه
ان ينصب المفعول معه قياسا وقد سبق ان راي ابن مالك عدم الاشتراك ولهذا اهل الخلاصة بين
والواو معا الاتيان فيه العطف على ما قال وصرحه بانه قال حال من جاء بلا مرو من الشيء على نحو
جاءت وقم بينه عليها شرائع الخلاصة وهي انه اذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه
نحو كنت وزيد افاريقا وسرت وزيد الراكبا محملته بمطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
معه قال الرضي وجوز ابن ... حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا متطلعين وسرت وزيدا
الراكبين نظرا الى المعنى والى الاصل الاول العطف ومنع ذلك ابن كيسان انتهى قوله وكون هذا اي المفعول
معه مفردا وجملة خبره وجملة نعمانه وجملة ما اجاز خبره وجملة ابن اسبه والشار بهذا الرد على
صدر الاجاظل حيث اجاز مجيء المفعول معه جملة وخرج على ذلك قولهم جاء زيد والشمس طالعة
ومن جعلها حالا لا ان الجملة الحالية لا بد ومن حجة نابطها بالموصول اذ هي صفة ... واجاب
بعضهم بانها موولة بالكلام ليس اي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه والصواب انها موولة بوجه
وجه المعنى اي جاء زيد مبكرا والعطف بعد مفرد او بعد ما لم يشبه معناه ... سابل هذا
الباب على خمسة اقسام الاول ما يجب فيه العطف وذلك شيئان احدهما ان لا يتقدم الواو الا مفرد
نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وثانيهما ان يتقدم الواو جملة ليس فيها ما يصلح للعمل في المفعول
معه نحو انت اعلم ومالك وكل شيء يكون ... العطف وتقديره بانسبة العلم الى الحال او على الخبر والا طل

اش

اش اعلم بعد ان ذكره الواو موضع الباء ونحو ما قاله الرضي ومنها الذي ذكره العطاء والتسهيل وهو
ينصبه الوحامي والصواب ان العطف يتعين فيها نحو اشترك زيد وعمرو ولا ما بعد الواو من
حمرته ونحو صار زيد وعمرو وقبله او بعده لما الواو من الخبر المعية فولها العطف مبتدا ومقا
بالبناء للمفعول خبره وبعد متعلقة به وما واقعة على الجملة بدليل قوله على المعود والنصب
حتم بعد مفرد وحال الخبر عليهم ولم ينفع في لغير الشيء ما يجب فيه النصب على المعية وذلك ان لا
يتقدم الواو جملة فعلية او اسمية متضمنة معنى الفعل ونصله الواو وخبر متقدم نحو ود مع
موجود لم يكونه منفصلا نحو ما لك وزيد او وما شانك وزيدا فصلحها العامل المرحوم تبعا للتسهيل
وما ضعفه وابل مثل ذلك بالشرح انتظا اما الفعل الاول فمنع العطف فيه مذهب اكثر البصريين
خلافا للاخفش والكوفيين باجازتهم العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض
واما الثاني فلان المراد منه الخبر انه تحرز فيه او جبه ثلاثة الجر على حذف العالي والعطاء
للفعل اليه على حالة والرجع على حذف وخلع المضاف اليه بالاعراب والنصب على المعية
وسيبه الخبر الثاني العذكورة بمالك وزيد ابل للهو جاز عند الجميع وعند غير وجوب النصب به
هذا عند الاكثر واما الثالث فمنع العطف فيه هو راي البصريين خلافا للكوفيين وابن الانباري
بتجويز العطف على المرفوع المتصل بلا فاصل قوله والنصب حتم مبتدا وخبر وبعد متعلقة بحتم
ونظر صفة مقدر وتقدير النظر ربع وتجر زيد وال والعظم والمنفصل والمتصل المنفو بالعطف
عليها جاز بلا شرط وبتقدر التحاقوله كم يكن منفصلا واذا اعتبر ما بعدم تجوز العطف اعاده الكوفية
فالعطف سابع وكذا وصفه ان يقولوا ما بعد ما جاز لا اه الشرط بان جر العطف ليس هو محصوص
بالتوكيد بالمنفصل بل مطلقا بوجود اي فاصل كما يأتي ان شاء الله تعالى والعطف رجح بعد ذي رجح
جعل او ظاهر جر و بعد ما يعلي وضعف نصب مفعول معه القسم الثالث ما يختار فيه
العطف على النصب على المعية وذلك بعد ضمير الرفع المنفصل نحو ما انت وزيد وبعد الظاهر المجرور
نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو ولا مصحوب بمرجح والجر بل وكثر لا ضمير النصب المنفصل والظاهر
المنصوب والمرفوع بل نحو المضمر منها اعون لانه اذا اشتد ... بحورية الصنع المتقدمة
لتبرك الاعراب فيه بغير مال ولم وقال ابن الحاجب يتعين العطف فيما يعكس فيه بلا تكلف كما تقدم
انه يلاحظ فلا يصار ... الى غير ضرورة قاله وتبين ان النصب على المعية هو الاعم اي النصب
وقد يكون ضرورة ... انه لا يصار الى هذا النص فالمعلوم ان يجوز حاجة الى الحاع ... والله اعلم

بعض ضرب زيدا وقال نحو العطف هو المختار مع جواز النصب ولا يراد بجلاله ارفع النعت على
المصاحبة وجب النصب ولا جلالة اشعر وبه يظهر لك اشعار اطلاق العنى وكذا ابن ج العطف
انتقله فو لم وارث وزيد وكبيعار وزيد وعمر فيها النصب بكان المعفر ان الا انه به المثال الاول
يتعين ان تكون ناقصة لان لا تكون حالا فانه العوامل وكلام اطلاق نحو انها لا يتعين نقصانها
وهو نحو ابن هشام به الحواشي على ان ما فيه على تعا فيها معمول مطلق وبه المثال الثاني تحتمل التمام
فتكون كيف حالا والنقصان فتكون خبرا واختار الشلوبين تمامها وابو حيان نقصانها وعليه في
العامل وهذا اشير الجواب عما يقال ان المثالين لم يتعين فيهما على المفعول معه بعمل لا ما به
يشبه قوله والعطف معمول لمضمر برجح وبعد متعلق به وظاهر عطفا على فاعل وجملة جر صفة
له ونصب نائب فاعل نقل وبعد متعلق به وما مفاعا ابه وكيف عليها وكون فاعل نصب اضيف
المصدر لمعموله وتعمل بفاعله وجملة تفق صفة كون والنصب رجح حيث شرط العطف نفى
وحيث جوز العطف للمعية القسم الرابع ما يترجح فيه النصب على العطف وذلك اذا اجتمعت
شروط العطف ولكن ضعف بسبب فوات المعية المقصودة نحو لا تغتر بالسمك واللبن كذا
اذا وجد ما يضعف العطف نحو مالك وزيدا على الاكثر فقوله نصب شرطا حيث كان شرط
العطف حاصلا نفاوان توكد جاز بالسوية القسم الخامس ما يمتنع فيه الوجهان وذلك الوا
قع بعد غير الرجح المؤكد نحو ما صنعت انت وابك وهذا ما مكن فيها العطف بلا ضعف فالحال
هو انه يترجح فيها وهذا القسم مفقود عند صاحب التسهيل كما ذكر المرادي وحيث لا يحل مع
والعطف الحن تعين جاعل المفعول لم يعبر هنا فيه ساد سار ارجعه من مسايل الباب وذلك انه اذا
تعذر النصب على المعية لعدم ما يعمل فيها والعطف لعدم المشاركة تعين النصب بعامل
مضمر كقوله وزججن الحواجب والعيونا فانه لا يصح نصب العيون على المعية لا مصاحبة الحواجب
للعيون اذ معلوم لا فايدة بالاخبار به ولا يصح عطفه على ما قبله لعدم مشاركته له به معنى العا
مل اذ التزجيج الترقيق والتطويل يختص بالحواجب لا تشاركها فيه العيون فالناصب للعيون
مضمر اي وكحلن العيون فقوله حيث متعلقة بالحن العيني للمفعول وجملة لا يحل مع ... البه حيث مع
فاعل يحل والعطف عطف على مع المسكنة العين والعنى حيث لا معية ولا مشاركة والخبر طلبه
العنى والزيادة على الخلاصة المستثنى قال به الشرح مبرت بالمستثنى كما في كتب التسهيل خلاف
تعبير النحاة وابن مالك به الاستثناء كما في حجة عقبة الابواب المفعول والحال دون المعية

المستثنى

الحالية الشهرة به العملة كلام النظر به حاشية ما استثنى الا مع حيا اتم وانتصب ماشرطية معمول
مقدم بانتصب والا فاعل وموجبا حال ومجرور اي حال كون الكلام المشتمل على الاستثناء موجبا الا مع
ما كفاعل شبوهم وجملة تم حال ثانية او صفة وبما متعلق بانتصب وهو جواب الشرط والمعنى ان المستثنى
بالا يجب نصبه بشرطين احدهما ان يكون الكلام موجبا اي لم يتقدم فيه نفي والاشبهة وثانيهما ان يكون تاما
اي ذكر فيه المستثنى منه مفعول الخلاصة مع نقله فيه جزءها اي واجب فيه تتبيعه فوليه بعد وبعد نفي
وجموع الخلاصة انه لا وهي حين سيران يكون متصلا او منقطعا ومن ثم لك ويكون الناصب للمستثنى
هو الا مجردا ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد والجرجاني ويحتج انها حرف اختص وهم يكن كالجزء فاستحق
الاعمال ورد بانا لا نسلم الاختصاص بدليل ما تبايني الا قلت جرا ونحوهم شرك اسم الاعملت ومار يعفو
الاختصاص على الجر وبان الضمير لا يتصل بها واجب بان الاول لان العمل بعدها مؤول بالاسم والمعنى
به المثال الاول الا قابها قابرا وفي الثاني ما سلك الا معلا وهو نظير يوم قام زيد وفي الثاني بان جره
الجر تقرير معنى الاعمال الى الاسماء وهذه تتسلط عنها وفي الثالث بانه لم يتصل بعده التفريغ لا حول لها
والتفريغ بالباب بعد العوامل فلا بد من لابد لها اختصار بجملة فلم اختص الضمير بانفصاله لزم الاحجاف ولعا اعملت
وحيز باب التفريغ ليلا يبقى العامل الاقوى بلا معمول وانما اهملت جوازا به نحو ما قام احد الا زيد لنقص
الشاكل المعطوف الحاصل بالتبعية وفي عامل المستثنى اقوال اخر وما به المعنى هو الاعاقوذ وقول
الخلاصة ربي تما اي لا بعد فاقوى منوبا وانتصب الا وان تبعا او ما اشبهها فتعملا بتبع الاستثناء متصل
ومنقطع وضابط الاول عند الاكثر ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والثاني عكسه وبلغ
ما فيه ثم الاول كما قال ابن ... مشكل باعتبار مفهومه لان المستثنى ان لم يكن داخلا به حكم المستثنى
منه فهو خلاف الاجماع على ان متصل مخرج وان كان داخلا حكم له بنقيضه حكم المستثنى منه كان
تناقضا فقال بعضهم ... انه يخرج اخلوان المستثنى منه على ان يدبر به فاصح في الاستثناء وبينه ان اراده
الخصوص وهو نقض للاجماع المتفق ويقابل ما به يثر المتكلم بعشرة به قوله على عشرة الا واحد تسعة
وهو باطل لان اتحاد العدد لفظ وهو موضوعة له وقال عبد الجبار لا عشرة الا واحد وقولك
له على عشرة الا واحد المنزلة قولك له علي تسعة لا فرق بينهما وهذا نقض للاجماع انما وانما معنى
به التركيب الاول تدل على تلك العشرة ان تعبير الاستثناء وواحد المخرج وتسعة به التركيب الثاني لا عبير
شيا وهذا المعنى وقال الاخيرون وهو الصحيح الذي يندفع به الاشكال انما يلزم ذلك لو كان الحكم منسوبا
الى المستثنى منه فقط وليس كذلك بل اليه مع المستثنى فالمحيب به نحو جاءني القوم الا زيدا منسوب الى قولك

الشيء الأول أو مجموعها هو المستثنى إليه ما لم يصرح إلا أن الإخراج إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه والمستثنى المفرغ
المخرج منهم زيد حاوي فلا تناقض أو فرضه نقضه وإيضاحه به صرح في باب الصوم [illegible] فإن
الوهم فيه وهو مما يراه حقيقة الإخراج والاسم المشار إليه من الحكم وهذا إنما يتمشى على قول الكسائي إن
المستثنى مسكوت عنه لم يحكم بحكم المستثنى منه وذهب الفراء إلى أن المستثنى ليس بمخرج عن المستثنى منه
بل حكمه مخرج من حكمهم وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول
وحكمه وحكمه ثم إن ما ظاهر الجواب لا يلائم هذا وهو مما يلي من الاستثناء والإثبات نفي وبالعكس وهو
إنما يتأتى على مذهب غير الكسائي الأعلى [illegible] الذي عليه شيخ الجواب [illegible] قولهم بحرف الاستثناء هو الإ
خراج ومنه كسر أو مفتوحة مبني على مذهب الكسائي الأخلة وباب الجواب الذي ارتضاه [illegible] والتحقيق
إشكال [illegible] المستثنى منه بجانب المفرغ إلا زيدا وما كان مثله على والاستثناء مخصوص به
[illegible] الكلية [illegible] باعتبار الحكم وبالجملة فالتحقيق الذي يعم الاستثناء
[illegible] المستثنى منه والمتصف بتلك الإفادة بدون اعتبار الحكم وإنما قلنا بجانب المفرغ
وما كان مثله احترازا [illegible] المستثنى منه فيه ليس [illegible] العموم
استغرقه [illegible] ذلك الحجر ونحن نعلم أن قولهم الاستثناء معيار العموم
والعموم معيار الشمول [illegible] الإشكال [illegible] المتكلم [illegible] حكم المستثنى منه جميع
أفراده [illegible] متصلا [illegible] الشرع بل جرح الفقهاء بأن الحالف
لو حلف عليه [illegible] إذا قال [illegible] ذلك متصلا نفعه ذلك على
مذهب مالك والمصلحة [illegible] الاستثناء أو يخرج [illegible] المتكلم [illegible]
مراده الأجمع الأفراد [illegible] مطابقة [illegible] إخراجه وهذا [illegible]
الاستثناء [illegible] الانفصال [illegible] الشافعي
لو وقع الحكم السابق بالنسبة للمعدود المخرج [illegible] بالإفادة [illegible] يعني
لأنه [illegible] المعدود المخرج إلا الحكم الثاني [illegible] بالإبطال [illegible]
[illegible] المتكلم على المستثنى [illegible] الاعتقاد [illegible]
قلت [illegible] الإخراج [illegible] الاعتقاد [illegible] الإخراج
وإن [illegible] الإخراج حقيقة [illegible] المتكلم حال نطقه بالمستثنى منه مستحقا
للعود الذي [illegible] وحكمه [illegible] المستثنى منه [illegible] الاستثناء [illegible] إرادة الخصوص

وحينئذ

وحينئذ فقولهم الاستثناء إخراج لا يبقى على ظاهره بل تعقل وتقول إنه عرض للمتكلم فهو الإخراج في الاستثناء
إخراج وتخصيص [illegible] المستثنى [illegible] الاستثناء [illegible] الإخراج والتخصيص [illegible]
المستثنى منه [illegible] الخصوص [illegible] العالم [illegible] هو [illegible] العلم [illegible]
[illegible] بحكمه [illegible] لا حاجة [illegible]
مع ذلك [illegible] الاستغراق [illegible]
والمعتبر [illegible] الحقيقة [illegible] واسم [illegible] وجملة [illegible]
[illegible] الشفعية [illegible] المستثنى
إذا كان [illegible] البطر [illegible]
[illegible] الناس [illegible] إلا
[illegible] شرح [illegible] فقولهم [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible] عليه الصلاة والسلام
[illegible] الشعر [illegible] العلماء [illegible]
[illegible] تقول عائشة رضي الله عنها [illegible]
[illegible] للمستثنى منه [illegible]
[illegible] على الاستثناء و
[illegible] الشفعية [illegible] لا ريب [illegible] المستثنى على المستثنى منه
[illegible] على المتبوع كقوله : وما لي إلا آل أحمد شيعة :
وما لي إلا مشعب الحق مشعبا : هذا هو المختار ولغة الجمهور [illegible] التفريغ
وعليه قول حسان رضي الله عنه : [illegible] :
المستثنى منه [illegible] المستثنى [illegible] والمستثنى [illegible]
[illegible] وإذا تفرع [illegible]
[illegible] هذا ما شاع
[illegible] المنقطع [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] منقطع [illegible] المتصل
[illegible] المستثنى [illegible]

تكون تجارة عن تراض منكم ولا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى فالاستثناء فيهما منقطع فالعلماء
يضبطها أن يظن الاستثناء المتصل بأن يحكم على بعض ما حكمت عليه أولا بنقيض ما حكمت به أولا وحيث انعدم
المعيار أو واحد منهما كان الاستثناء منقطعا فمثال انعدام الأول المثال الأول ومثال انعدام الثاني الآية الثانية ومثال
انعدامهما ما جرت الغافلة إلا ما زيد فإنه لم يباشر وبيان ما يجوز في الاستثناء فيه ذكر يحتاج إلى طول وبسقط
صدر الكلام وأن يعود أي بأن تم منفيا والمعتمد وبسقط أي المستثنى يعمل مفرغ وبقي منفيا أو صدر
الكلام منصوبا على الظرفية المجازية والعدد على سبقه أي منفيا تعدد المستثنى بأن خلف
عن الضمير والنفي أداة للوحدة أي بأداة واحدة والمعتمد راجع للمسألتين أما المسألة الأولى وهي
تقدم المستثنى على المستثنى منه والمستثنى أنه مطابق يجمع صدر الكلام نحو ما زيد إلا قام القوم جا
مجرور على منعه لعدم السماع ولأن إلا مشبهة بلا العاطفة ولو مع ويجوز لا يتقدم على المعطوف عليه وجوز بها
الكوفيون والزجاج ومنعهم قوله صدر الكلام أنه يجوز تقدمه على المستثنى منه وحده كما تقدم
وهنا مسألة وهي أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله لا يتقدم على جزئي الكلام نحو
القوم إلا زيدا قام واجب يجعل زيد مستثنى من الضمير حيا أو اعمال الرجا فيه فقال الشارح وفي
المسألة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا وجامدا والجواز مطلقا قيل وهو
الصحيح والثالثة بين أن يكون متصرفا فيجوز أو لا فيمتنع قيل وهو المختار لأن السماع إنما ورد في المتصرف
واستدل المجيز لتقدم المستثنى بقول الشاعر: خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة
من عيالكا. وإذا جاز بخلا مع أنها فعل فعليه بالأولى بإلا وبوبنه واجاب المانع بشذوذه وأما المسألة
الثانية وهي استثناء متعدد بأداة واحدة فمذهب الأكثر المنع فقط إذا تم الاستثناء إذا لا أصل فيها لا
ومعنى حرف فلا يستثنى بها شيئان إلا على وجه البدل والعطف فلا يشغل في البدل ما سمعنى بعضهم الا عمر و
بدرهم فالمشغول بأن البدل ما سمعنى أحد شيئا إلا عمر درهما ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصل أن كان
المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز وذلك لأن البدل واقع موقع ما أبدل منه فكأنه ليس
بمستثنى وإن كان المستثنى منه معدوما نحو ما أعطى إلا زيد إلا عمرا أو كان أحدهما مذكورا أو مذكورين
معا لأن المستثنيان ليس بدلين وبه استدل وجاز مطلقا بقوله تعالى وما نراك اتبعك إلا
الذين هم أراذلنا بادي الرأي فإنه لم يذكر المستثنى منهما والشعر وما نراك اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا
بادي الرأي فالمعنى هم المعتزلة بأنه منصوب بفعل مقدر أي اتبعوك بادي الرأي أو بأن الأول الثاني كالصفة
للجملة المعلل والمعطلات هي أبدال على الطلاح وتجويز بأداة أي واحدة الجواز مع تعددها وبعبر

المسألة بأداة لم يحك ذلك بطريق العطف والإبدال فأعطيا فأخرج قام القوم إلا زيدا وعمرا أو والغ الأداة
تفرغ قبلها التلو فيها أي لانفصلها المستثنى ولما قبلها بمكان تفرغ ما قبلها له فيل حالة لها مخرجة
ومعنى تفريغ ما قبلها عدم اشتغاله بالعمل بالمستثنى منه وذلك بأن يحذف المستثنى منه فإن الاستثناء
المفرغ هو الذي حذف منه المستثنى منه وسلط عامله على المستثنى فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه
ذلك العامل من رفع نحو ما قام إلا زيد ونصب نحو ما رأيت إلا زيدا أو جر نحو ما مررت إلا بزيد وقد علمت وجه
تسميته مفرغا والمجوز التفريغ عند الأكثر أن يتقدم نفي أو نهي أو استفهام نحو وما محمد إلا رسول ولا تقولوا
على الله إلا الحق هل يهلك إلا القوم الفاسقون وقال ابن الحاجب الاستثناء المفرغ يقع
بعد الإيجاب بشرط حصول الفائدة أي لا يكون فيه تعذر والشيء أنه يخلو عن فائدة يجوز قرأت إلا يوم كذا في
المحال أي يجب جميع الناس إلا زيدا ويجوز قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن يقرأ جميع الأيام إلا واحدا لا يجمع
أو إن تكرر مثلها مع ما بعدها نحو تفريغ المتكلم وما بعده تكرر إلا وذلك بأن تعدد ونحوه الشكر فالثاني لإلا وأن أنكر
للتأكيد فيجعل كأنها زائدة تركه ومعنى الغاية فيكون ذلك بأداة العطف والبدل وقد اجتمعا
بقوله: ما لك من شيخك إلا عمله: إلا رسيمه وإلا رمله وإن تكرر التوكيد على وجه أو أخرج ما بعده
من الأعراب ما جعل له أن استغل الحالة الثانية أن تكرر للتوكيد بأن لا يأتي بها لتأسيس وهذا له
الحالة حالتان أو أحدهما أن يتفرغ العامل لما بعدها والحكم حينئذ نصب جميع المستثنيات إلا واحدا
منها فإنه يعطى حكم المفرغ نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا برفع واحد منهم بالفاعلية وتنصب
ما سواه وهذا معنى قوله فالحر عنه والحالة الثانية أن يكون الكلام تاما وهذه الحالة حالتان
أحدهما أن تأخر المستثنيات عن المستثنى منه والحكم فيها كالحكم بالتي قبلها نحو قام القوم إلا زيدا
إلا عمرا إلا خالدا برفع واحد الجملة وتنصب غيره وهو معنى قوله أو أخرت وثانيها فلا يتعذر
ضمير إلا ولا عاطفة على مقدرا بغير توكيد قوله فالحر عنه شرطه ثلاث وأخرت ثالثها وأشار عنه أنه إذا
اجتمع شرطان وطلبا الشك بالعا فالجواز للعطف والثاني وجوابه جواب الأول قال ابن يعيش وخرج
الجار حينئذ عن العطف وأن عطف الثاني بأو فالجواب لأحدهما وجواب الآخر محذوف والله عليه وقد
اجتمع هنا لأمران فقوله نصب سوى جواب إحدى الشرط وهي بأو وجد الجار مع كونه جملة اسمية
ضرورة وهو وجوابه جواب الأول والشرط العطف أنه نصب يعود على المستثنيات المتقدمة من تكرير
إلا وقول الخلاصة في المسألة الأولى نصب مسواه فمعنى وفي الثانية وأنصب لتأخير أي نصب و
جوب بعد تعدده أو هنا منصوب مقدرا بالنصب وأراد بأن النصب المفروض هو الواجب والعلم

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

بعضهم والواجب والمنع السابق غير عكسه بينه بقوله ما جعل له الخ اختصا بالبناء للمفعول اي الكلب الخ.
والاسباب المتقدمة **وتعرب كلها مفرغا** ولي الحالة الثانية والثالثة ان تتقدم المستثنيات على المستثنى
منه نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم والحكم فيها وجوب نصب الجميع قوله وتعرب كلها مبتدأ ومفرغا
حال وكل وجملة و جر خبر **والبيه نعته وافعل** ان لا يلي الا نعتة ما قبلها ومنها راي الا خفش واي
مع ذلك لان نعته والموصوف كالشئ الواحد فلا يفصل بينهما خلافا للزمخشري ظاهر التسهيل وما او
هم ذلك مجال الوصفة بدلا محذوف فالاول نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه فجملة زيد خير منه حال
والثاني نحو ما مررت برجل الا قائم فيقدر بعالم موصوفا محذوف حال الا رجل قائم ورجل بدل والاول
وقائم صفة البدل **ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وعكسه** قال ابن الربيع لا يعمل ما قبل الا فيما
بعدها والا ما بعدها فيما قبلها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا ولا ما زيدا الا انا ضارب الا الاستثناء
والحكم المجملة المستثنية اه و بهذه العبارة شيء وعبارة التسهيل لا يعمل ما قبل الا فيما
بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما جاء احد الا زيد اخا اه
والسبب ان ذكر تابع المستثنى منه والمسألة تحتاج الى تحرير انظر ما في باب الفاعل من حاشيتنا
قوله وعكسه مبتدأ محذوف الخبر اي ممتنع كما يدل عليه ما قبله **ويعرب النعت تلا مفارع والملاف
ان تعرب علا** اي ويعرب الا وتاليها فلان متعلقان تلا ومفارع فاعل تلا ولو قال ان ما بالنعت تلا
مفارع لكان احسن والمعنى انه يجوز ان يلي الا بالنعت فعل مضارع سواء تقدمها فعل او لا يكون
انتفا له ماض او ماض مبتدأ نحو ما زيد الا يفعل او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم
رجل الا يتبسم واشترط كون الفعل مضارعا لمشابهة الاسم وقد علمت مما سبق انه يحول
لا الاسم ويشترط ان يكون ذلك بالنعت فيخ لتكون الا ملغات عن العمل فيسهل دخولها على ما هو
معناها والدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء قوله والملاف ليس عطفا على مضا
رع لانه يلزم عليه ركة لفظ وهو تقدم النعت وليس كذلك كقوله نشر تلاه الافعلة
بل هو فاعل محذوف يدل عليه ما قبله اي وتلاها الماضي بشرط ان يتقدمها فعل سواء كان الما
بعدها ماضيا نحو قوله عليه الصلاة والسلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء اي ما
ايس منهم في جهة من الجهات الا حال اتيانهم من جهة النساء فعل المعرض على الحال او مضا
رعا نحو قوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون وهذا يليها الماضي اذا كان مقرونا
بقد وان لم يتقدمها فعل كما في التسهيل نحو ما زيد الا قد قام وان لم تقدمها باحد كره الحالة فعل جائز

واقتران

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

واقترانه بعدها بالواو نحو ما زيد الا هو قائم كما قال الزمخشري وسيأتي المسائل من يرتضى الخلاف فاين
ما نبه الشارح على ما فيه من حكم المستثنيات المتعددة باعتبار المعنى المقصود **واستثن مجرورا بغير وسوى**
وبسوى كما لا الا سواء وسوى ان الاستثناء بغير وسوى ويتبنى بعلمكم مجرور ما فيهما الية وتعرب بما يستحقه
المستثنى بالا بعد ان الكلام موجب فيها النصب ان الكلام موجب التام نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد ويترجح
الاتباع بالتام الغير الموجب نحو ما قام القوم غير زيد وسوى زيد ويترجح الاتباع بالتام الغير الموجب نحو ما قام
القوم غير زيد وسوى زيد بالاتباع الجار والنصب وجوزوا وجب النصب عند الاكثر المنقطع نحو ما سارت القافلة
غير حمار وسوى حمار وفي السابق نحو ما جاءني غير زيد احد وسوى زيد احد ويعطي لها في التفريغ ما يستحقه العامل المسلط
عليها نحو ما قام غير زيد وسوى زيد بالرفع وما رأيت غير زيد وسوى زيد بالنصب وسبق الكلام على كثير منه سوى قوله
مجرورا نعت لمحذوف اي اسما والباء متعلقة بالامر ونائب الفاعل في يعرب عائد على غير وسوى ومجرور الثاني
مفعول والجار والمجرور صفة لمفعول اي اعرابا كاعراب ما مثلا الا وسوى مبتدأ والفعل المثل ان خبر حال والمشبه
والمشبه به اي حالة كونهما مستويين تحقيقا للمراد لانه لا يلزم في التشبيه المساواة **ولا يكون ليس عدا وخلا**
وبخلا ولا يكون انه عدا الاستثناء ليس ولا يكون والمستثنى بعدها واجب النصب على انه خبرهما واسمهما ضمير مستتر عائد على
البعض المفهوم من كلية الكلام السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق نحو قام العلم
لا يكون زيدا او ليس زيدا قوله نصب مبتدأ والمسوغ الاضافة المعنوية اي نصب المستثنى وجملة هنا خبر والباء
متعلقة بنصب وان كان مصدرا موضوعا لان الظرف يغتفر فيه ذلك وليس معطوفة باداة مقدرة
كذا خلا او اجر بهما وبعد ما انصب وانجرار قد يرد وذان فعلان اذا لم يجرا مبتدأ او خبر لا
يشار الى جهة الى نصب المستثنى بها لا بغير التخشن بر بل قوله او جر بها المعطوف على قوله كذا الكونه
بمعنى انصب بهما فتقول قام القوم خلا وعدا زيدا والقول فيهما كالقول في ليس ولا يكون او خلا وعدا
زيد بالجر ومع هذا متعلقان ... وجواز الوجهين مقيد بما اذا لم يتقدم عليهما ما المصدرية فله
تقدمت وجب النصب نحو الا كل شيء ما خلا الله باطل ونحو تمل الندامى ما عداني فاني .. وهو معنى
قوله وبعد ما انصب وانجرار مبتدأ سوغه ذلك الا ما جبر المعنوية اي وانجرار المستثنى بهما وجملة قد يرد خبر اي
والموصوف فاعله وهي بعد ما الا كنها حينئذ للجر وذات ان خلا وعدا مبتدأ و فعلان خبره والجملة
دليل الجواب قوله اذا لم يجرا او احترز به مما اذا جرا فانهما حينئذ حرفا جر **وكخلا حاشا ولا تصحب ما**
وقيل حاش وحشا فاحفظهما مبتدأ وخبر والتشبيه في ان المستثنى بها يجوز فيه الوجهان وفيها ثلاث لغات
اثبات الالف واسقاط الاولى واسقاط الثانية وظاهره ان الخلاف ... ان هذه اللغات في الاستثنائية

وليس كذلك بل هو التنزيهية الاتية لانى قال الدماميني انه جاء الاستثناء بمجرورة الالف الثانية فقليلا
كقوله حشى رهط النبي فان منهم بحورا لا تكدرها الدلاء ونبه بقوله وما لا تنجى على ان حاشى تعا
رف خلافا لمن زعم انها لا تدخل عليها ما لا مصدرية والتنجى بنون التوكيد الخفيفة فجزم والاول مستتر
والمفعول محذوف اي لا تنجيها اي حاشى واما جاء ما يوهم ذلك اول كقوله رأيت الناس ما حاشى
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا قال في شرح اللمحة حاشى فيه معل فتعدى فتحول وحاشيته بمعنى
استثنيه واستخلصه والحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه اه واما حديث اسامة
احب الناس الى ما حاشى فاطمة فما حاشى فاطمة ليس من كلامه عليه الصلاة والسلام وانما هو من كلام
الراوي وما نافية بدليل ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها وبهذا معنى قوله واو دون ما بالتنوين المشار
اليه وهو فيه وجهان **تنوينها وابدالها تنزيهية بناء بولها** فاعل يجيء حاشى ومعلا حال منه وجملة له
تنوين صفة معلا اي قد يجيء حاشى بغير الاستثناء معلا منونا فتقول حاشيته بمعنى استثنيته
ومنه قول الراوي ما حاشى فاطمة وقول النابغة ولا احاشي من الاقوام من احد قوله واسما عطفا
على معلا والتنزيهية نعت له والتشبيه بالمعروفية والمعنى وهذه هي التي فيها اللغات الثلاث
وقد في بيانه بقوله تعلى وقلن حاش لله وذهب المبرد الى فعليتها وبدل على اسميتها قراءة ابن مسعود
حاشى لله بلام الجارة فعل سبحان الله وقراءة ابي السمال حاشى لله بالتنوين فقيل ارتعى الفعل والوجه
وقرأها بعضهم بدون الف حاشى مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى وهذا معنى قوله بنا بولها
وشبه منقطع بغير من الامم نصب والخافة لان غير مبتدأ وكغير خبره ومنقطع متعلق بالا
مستقر شبه به على انها واسما كانت كغير الا انها احق منها لان غير تستعمل في الاستثناء المتصل
والمنقطع وما استعمل الا في المنقطع قوله اي عرض لكعبها استعار به الى ان ليكغير لازم لها
لانها قد تستعمل بمعنى من اجل كقوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني والبني
وهو الصوت قوله لازم نصب بالاجماع حتى كان والنصب حال والشغل اللازم وحرميه مع قوله كغير انها
اسم ومعنى خاص بكلام غيره قال الدماميني وقد كنت قديما اقول لم تجد انه حرف استثناء كالا لم يعد حتى
وقفت على توضيح المقصود الموضوع للكلام على اعراب مشكلات النحل من جوهرته قال فيه والمختار عندي
ان من انما يجعل حرف استثناء ويكون الشغرب في قوله على الله عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش ابدا
الكذاب وقبلنا على هذه الرواية الكل امة انما معنى لانى للاء معنى الاستثناء منها ولا دليل على اسميتها
هذا كلامه ومن وجه احرفيته لم يجد ما يعنى ما قرر ان تكون الجملة الاسمية الواقعة بعدها

بمحل

بمحل نصب على الاستثناء المنقطع ويراد بالجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المستثناة كما نبه عليه
ابن هشام قوله والظاهرة عطفا على نصب منه به على ان من اصول من غير وجهه انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة
ووجهه انها لا تنقطع عن الظاهرة ووجهه انها لا تقاس ان الا مع صلتها كقوله عليه الصلاة والسلام
انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد وفي البديع انها في الحديث بمعنى من اجل
والجمهور على انها بمعنى غير ولا حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
ونحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وقد استعملت
غير مضافة الى ان وصلتها كما في الرواية المشهورة وخرجها ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل
امة اوتوا فحذفت ان وبطل عملها واضيف بيد الى المبتدأ والخبر الذي كان معمولين لان قال وهذا الحذف
نادر والمشهور متبعون الشافعي على وجهين احدهما اعتبار المعروفية المراد منه **فسلفه** في
جهة استعمال غير في الاستثناء على وجه الاخر خرجه عنه وانه قد يخرجون ما بعد غير وما **والاصل بغير جهة**
صفة وحملوا الاخير موجبه بشرطه ذكره وسبقه وان تنع الاستثناء حيث الوصفي ووارد فجوع
شرطه الجمعية وكمثل نحو ولا الخبية الاصل مبتدأ وفي متعلقه به ومحله خبره وصفة حال
وبغير متعلقه متعلق بصفة وما بينهما اعتراض اي الاصل فيها ان يوصف بها اسم غير معرف لانها نكرة
على مغايرة ما قبلها لما بعدها ثم قد يكون الموصوف بها نكرة محضة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل
وقد يكون موصوفة بلفظا نكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان الموصوف به
المراد بهم جنس منهم لا قوم باعيانهم قوله وحملوا الا يعني غير حملوا اياها ونقلوا اعرابها كما بعدها
لكونهما على صورة الحرف والموصف بها شروط احدها ان يكون الموصوف منكرا او فيهم ذلك وكونها
محمولة على غير التي لا توصف بها المعرفة وثانيها ان يكون جمعا او ما يجوز جاني الا زيد ويجوز ما جوف
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الوصف بالا في غير الاصل فما اشترط لموصوفها ان يكون ظاهرا وانما
لكنها ان يكون منصوبا عليها فلا يجوز ما هو ما عندها وشذ في هذا الاعتبار وثالثها التباين الوصفية ومن هذا
معنى قوله بشرطه ذكره وسبقه ورابعها ان يتع الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا
ويمتنع الا جيدا ونحو الحاجب غير مجيز عندي درهم غير جيد فان بالعطف وقد يقال هذا مخالف
لقولهم ان يكون فيهما الهة الا الله يعني انهم قالوا الا فيها صفة لا للاستثناء لتعذره فيه وجهه
ان النكرة في سياق الاثبات لا يستثنى منها والثاني المعنى المستعاد وسوقال ابن الحاجب لا يع كالبعة
الا في وجهه واعل جلولي ومفرجانه قال في المعنى وشرطه ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر

اللهم صل على نبينا محمد وآله

في الاستثناء وجعل الشارح قوله في كلام مجازا فيه اخرج بمعرابك الا العفران اه قال الرضي ومذهب سيبويه جواز وقوع الاحقية مع صحة الاستثناء قال لا يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد الا وصفة وعليه اكثر النحاة وقوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز بها مثنيا الا الوصف ولا يجوز الاستثناء بعد زائده اه قلت والبعض من لو ونحوها مما يجيء النفي معناه لو تتضمن شرطية من ضوابط لما بعد الجملة بالكلية تقع في حيث اذا وبعد اذا في حيث الواقعة مع الصفة التي يسلمه الشيخ وقد يتبين غير الشارح كما هو رأي سيبويه مع اشتراط صحة الاستثناء او نقدر كونها فيها ان يكون جمعا ان ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا كرجال او لا كقوم ورهط وانما اشترط ذلك ليوافق حالها صفة حالها اذا كانت استثناء وذلك لانه لا يتبادر الا استثناء ومستثنى منه فتتعدد لفظا او تقديرا فيقول في النعت جاءني رجل الا زيد بخلاف قوم والنعت وان ما عبر الا كلا بد من موصوف وبالوصف مخفى وان قابعو با جراد او بغير جوكر منع على عدم اشتراط هذا الشرط لكنه يخالف ما مر عليه واشتراط صحة الاستثناء اذا لا يستثنى من المعدود فان قلت فقد تقدم انه يجوز على الاستثناء مثنيه زهم الا دانى قلت قال الشيخ المنكلم بعد اعقد بدر بان ما قال لا للموزم لما كان مثبتة وانما لم يجاب وما بعد الا ما قبلها وكان الموصوف موكدا الا مخففا اه واشترط ابن الحاجب كون الجمع المنكر غير محصور وهو كاشتراط التنكير منع على اشتراط تعذر الاستثناء ما هم قوله شرطه جمعية منكرا او منكر والجملة محكية يراد لتضمنه معنى قال على اي من يخبر الحكاية معادا كرا وبيوا شرحه بالنصب على زعم الخالف وكما توصف النكرة المحضة بالا يوصف بها المعرف بال الجنسية لانه نكرة معنى كقوله أجمعت والمعتبلو بعد بلوغ فليل ... لا صوات الا بغامها ويجوز بالنية ان تكون بالا للاستثناء وما يعد بها بدل والا صوات بال وقليل بمعنى النفي وهذا الشكل الاخير وقوعها ثانيا اي او لا او رفع من بعد ليس لا سوا هابه لا مجوز حذف المستثنى شرط وهو ان يقع بعد نية وان يكون بعد غير ان الا وان تكون بغير والا بعد ليس تقول قبضت عشرة ليس غير بالضم والنصب وليس الا قوله وحذفا تال غير منبرا و الا عطف على غير وهذا احد الشروط وجملة وحذف حذف المنبرا وبعد ليس حال من غير والا ولا سوا هاعطف على ليس وقد اشتمل على ستة المعربين قوله يجوز كرا الاغير وحكمه في المعنى بانه يحى والى هذا اشار بقوله في الاتحي والصواب ان لا رجح جواز ذلك وقد اشترعليه ابن مالك في شرح التسهيل جوابا بن شجو الحق جبرنيا لعن عمل السابقة لا يبني نكلا الحال ... الحال وهي مفعلة معنى في حال قوله وهو جنس شامل للمراد وغيره والمراد بالعفلة ما ليس بعد تمام الجملة لا ما يتغنى

صح
الحال

في عنه وهو فيبرهم من الخبر بخلاف نحو زيد قائم و معهم في حال خبرنا فانه خرج للنعت والتمييز في قوله في كاجا رسا وغيره الصفة في الشرح بقوله فيبين لحالة صاحبه اي الهيئة التي هو عليها وفيه ان هذا التعبير لا يشمل الحال المؤكدة ولسطا قول الخلاصة فيشبه لما اورد عليه ان مقابله للمكرر وقوله ثانيا اسما فعلى ما في حاشيتنا لخضيه المجرور يمنه وقد نقل يريد بعبر ما تكلفه الشرح قوله في حال هو بغير عليه الخلاصة وفقدا مر ان مشتقا هو بغير مشوب على الخلاصة وقال في موضع اخر حال يحمد منونا لا ان بنيه قال في حال كثرا وفوقه هذا يتعلق انه مقالى اه فلت سبق فيه الا الاضافة وان كان المعبر في الواقع عليها لا حاجة في التعريف الى اعتبار رمها وان لا استشعارا و استعارة فيه كثيرا والمعرفة شاع فيه موكدا اي الغالب في الحال ان تكون مشتقة لانها صفة لصاحبها ومتنقلة اي غير لازمة قال في التهذيب نقلا عن اي البقاء الانها ما خوذ من التحول وهو الاشتغال قلت فيه نظر اذ لو اخذوه لك لبقا الحال ولسر التكلف فيه ما الصواب ان في وجه ذلك بان المراد بها التغيير وانما يحتاج الى التغيير بها بوجه تامة وبعضها غير دافع و شاع مجيها لازمة في باب التاكيد سواء الحال موكدة لعاملها نحو يوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا او في صيغ المصدر او لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا قوله مبني بالبناء للمجهول من الاشتغال واسغل المجرد الكبير بالمضارع ما كان الضمير المجرور في المحل لانه يجوز تذكيرها وتانيثها والمعروف شاع منبرا وضربوه متعلقة بشاع وموكدا بصيغة اسم الفاعل نعت لمحذوف اي في حال موكدة وقد جاءت لازمة في غير التاكيد نحو قولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها ونحو قايما بالقسط وان لا اشتقاق يشعر لو جهه او غير الصفات او دالا على حال وهي ذا الا وان يجئ بسعر او مفاعلة او نوع او فيه او مفاعلة لا الاشتقاق شيع منبرا وضربا بي الحال فتكون جامدة في مواضع احدها ان تكون موصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا ومنه سمي المعرفة قرآنا عربيا الحال الموطئة والحال في الحقيقة الصفة ثانيها ان تكون على تقدير مضاف كقولهم وقع المصطرعان عدل بعير اي مثلها ومنه قول الشيخ: بدت قمرا ومالت خوط بان ... وفاحت عنبرا ورنت غزالا ... ويجوز ان يكون المعطوف في ذلك ما يجي كونه هيئة لما قبله اي مثل ثالثها ومعطية ومعتزلة وهكذا ثالثها ان تدل على حال الفعل نحو اسلم لها حطب طينا ومنه جنتك فردا فردا رابعها ان تدل على تقريع نحو هذا حديدا خاتما فيه ان تدل على سعر نحو اشترت البر مدا بدرهم اي مسعرا بذلك سادسها ان تدل على المفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي يدا مرادا سامعنا

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

ان تدل على نوعية نحو هذا مالك ذهبا ثانيها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا او كم بزك منه به الشبل ومن
العوارض لانها مسئلة تعرير الصفات وتسمى عوضا الزمخشري والمشاع ام بزك مسئلة تعرير الصفات تاسعها
ان تدل على المفاعلة نحو هذا جميل الطيب منه رطبا ونحو على المنعقد مسئلة العدد نحو فتم ميقات
ربه اربعين ليلة ومسئلة الترتيب نحو ادخلوا بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا فالمسائل خمس عشرة فان كن بشام
بالمشتق متاولا لانه مسئلة التشبيه والمفاعلة والترتيب واليه اشار في الخلاصة بقوله وبه جميل كما
التاويل فيها بالمشتق واضح لا تكلف فيه والسبع الباقية لا تتاول لان الثلاث الاول منها جامدة بمعناه
المفيع خلاف بها حاجة فيها للتاويل خلافا للولوي مسئلة السعر حين ليست واولاد فوقها
حتى يستشكل العطف على المعنى نحو هم والشراح وغيرهم وغيرها وبكثران الحال تجي جامدة في مواضع اخرى
قليلة وانها لا تتاول بالمشتق كمسئلة السعر ومنه التي ذكرها هنا وعبه التاويل بالمشتق بعض
المسائل نحو لابن الحاجب وابن الزمخشري وغيرهما الجمهور انه لا بد من التاويل بالمشتق قلت وهو الظاهر
وان نحو اسجد لمن خلقت طينا لا يعرف من الحال عند تحقيق النظر على صاحبها اذ ليس المراد حال كون
وخلقت من الطين بل المراد حال كونه كائنا او معدودا او ما خوذا وطين على ان الانسان وان كان مخلوقا
من الطين الا انه لا يطلق عليه اسم الطين لانه جملة ابعاضه اجزاء اخر كالعرق والشعر وغيره فنزل ذلك الشي
الجز الاغلال على الكل وكذا نحو هذا بسر اطيب منه رطبا فان المحكوم عليه فيه ذات واحدة مختلفين مختلفي
باعتبار عروض صفتين مختلفتين لها والتعدد انما هو في الصفة العارضة فليس المعنى هذا حالة كونه عين
البسر اطيب ونفسه حالة كونه عين الرطب لان البسر والرطب ذاتان متغايران وانما المراد هذا حالة
كونه متصفا بالبسرية اطيب ونفسه حال كونه متصفا بالرطبية فان قلت العرق الذي اشار اليه ابي
هشام بين المسائل كالبسر بين قلت اثباته وكلام العرف ما ذكره وتحقيقها المسائل الثلاث فعندار
من التاويل من خصوص معنى اللفظ بما ليست كذلك لا كل لا يلزم والمشاع لا تشعار مثل التا
ويل في المسائل الباقية فنقول بالمشتق والكون ونحوه لامن مادتها ولامن خصوص معناها
ونظيره ما ذكره في مسائل المعطوف اذ كان خبرها جامدا نحو اعجبني ان زيدا اخوك وانما تقول
بمعنى الكون فوله ولا يستغني بشيع منهما وخبرها مر والكلام متعلقة بشيء والضمير للصفات لم
يحال وفرد كما علم وصفها على التاويل ان كان وصفا او من الصفات فعله وذا معمول مقدم او او
اي الحال مبتدا والخبر محذوف اي كذا وقد علمت ان جميع ما به العتق مندرج تحت كلام الخلاصة
لا كزاد العتق عليها بهذا التفصيل البديع وما اتى من مصدر فاول بالوصف او حذف مضاف

ينجلي

٢٧

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

ينجلي وما لا نجاس فيه الا الا شد الا ما كثرا ما وقفا ... وبعدا ما وزهير شعرا ... وكونها ليست
بحال اخرى وردت بكلام فصيح في المصدر حالا نحو قتلته صبرا واتيته ركضا وطلع زيد بغتة وهو كثير
واطلق ان النحاة بتخريج ذلك فمذهب سيبويه وجمهور البصريين انه مؤول بالمشتق اي مصبورا
وراكضا وباغتا او مباغتا وقيل انه على حذف مضاف اي ذا صبر واتيان ركض وطلوع بغتة نكرة
قال الصادق الشرح وفيه نظر لان النصب على التاويل الثاني على المفعولية المطلقة فلا ينهض ذلك
على موضوع المسئلة وهو مجي المصدر حالا والصواب ان يقال ليحمل ذلك على تقدير مضاف بعد واو
ذا اي قتلته حال كونه ذا صبر وهكذا احكامه بالتاويل فوله وما اتى من مصدر الى حالا ونوية
ان الكلام فيها وما الشرطية مبتدا او اول جواب الشرط ثم قال الكوفيون والكوفيون لا يستعمل
وذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه والمبرد القابل بالقياس يقول ان النصب مجزوم على
المفعولية المطلقة ويتنفى من ذلك ثلاثة انواع يجوز فيها القياس في الاول ما وقع بعد خبر قرن
بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في حال علم فيقال انت الرجل ادبا ونبلا وحلما
والى هذا اشار بقوله ولا نجاس فيه الا الا شد وفيه اشارة الى رد رأي المبرد الا انه يوهم ان المصدر يستوي
حالا وقد وضع هذا الوهم ابن هشام في التوضيح ونبه عليه شارح الشذور الثاني ما وقع بعد اما
نحو اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص حال علم فالمذكور عالم واليه اشار بقوله وبعد اما الثالث
ما وقع بعد خبر شبه به مبتدأه نحو انت زهير شعرا فيقال انت حاتم جودا والاحنف حلما واليه
اشار بقوله وزهير شعرا فوله الا الاشد اي الا في نحو الاشد واختار ابو حيان كون النصب في الاول والثالث
على التمييز لا انه قال في الاول انه محوج للتاويل الى حل بالكامل وفي الثالث انه تمييز لما انبهم
ومثل المصدر على حذف فوله على الكثرة مثلها زيد والمعنى اشد مثل زهير شعرا قال المحققون
وفيه نظر لانك اذا قلت على الكثرة مثلها زيد اجل الفضل هو نفس الزيد به فولك هو مثل زهير شعرا
بين الفضل هو نفس الشعر فلا اضمار تأويل المخبر به فيه جامل اي اشد كامل شعرا واختار ابن مالك
في الثاني انه منصوب على انه مفعول به والتقدير مهما ذكرت علما فالذي وصفه علم والى هذا اشار
بالشذوذ الاخير وقد زاد على الخلاصة بما ذكره في التاويل وبعدم القياس وزاد على المبرد والقياس
في المسائل الثلاث وخروجها عن موضوع المسئلة وما تعرفه فاول بما ورد ... وعلم او وصف او
او عدد واوجاف الحال التنكير وهو لازم لها لان المراد منها بيان الهيئة وهو حاصل بلفظ النكرة
وليلا يلتبس عند التعريف بالنعت اذا كان صاحبها منصوبا او خفي اعرابه وهو معنى قوله

ولا تعريفه واشار بقوله واول ما ورد الى ان الحال فرعية معرفة وجب تاويلها بالنكرة وقد جاء ذلك في العلم كقولهم
لهم جاءت الخيل بداد اي متبددة ويراد علم جنس وفي الصفات نحو طلبته جهدي وكافة ووحدي او جاهدا او منفردا
ومنفردا او بمعرفة نحو اياد ي سبا اي مثل اياد ي سبا وفي المعرفة المضاف الى ضمير ما نحو وثلاثة الى عشرة نحو جاء القوم
ثلاثتهم اي معدودين بهذا العدد وهذه لغة الحجازيين وبنو تميم يتبعون العدد لما قبله في
الاعراب توكيدا وهل في ذلك في مركب العدد قبل لا والا الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم قال
ابن الحاجب في شرحه زيد او وحده لا يعرف ان الشي يكون بعضه لفظا المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم رب
رجل فلك او ظاهر زيد او فلت بل هو مشكل لا علي الا بعاد فوانه المعاني بهي على وجهه ومعناه التو
يد بغير معناه التنكير ولو جاز التعبير عن المعنى المبهم باللفظ المعرفة وبهذا لمخالفة النكرة بمجالها
منه بخلافه ولا نسلم ان قطك وظاهر زيد معرفة لفظا ولا يلزم ذلك ولا اضافتها الى المعرفة على اضافة الوصف وفعل
لا تعرف كما هو معروف فيجوز ان يقال ان التعريف في الامثلة المذكورة وشبهها مما ورد شايع فيه
محله والجواب عن اشكال كلامه اعلى ان الحاجب ان التعريف وارد وواقع بمعنى ولا يلزم وتاويل اللغة
بالنكرة ذهابا الى ان النكرة المعدول بها للاشارة وجه شتغار اجعل الضمير الى كل مضاف اليه وحكمه
ونظايره منقطعا للاسناد والنسبة اليه اجاد ذلك معاد الاضافة على ان الاضافة فيها ذكر ليست على معنى
المصدر اذ ليس المراد به قولهم طلبته جهدي وكافة الجهد التي يخرجه المخاطب والمتكلم والطاقة التي
يعهدها منه وانما المراد انه طلبه بكل ما يمكنه ويقدر عليه سواء كان مقدار جهدك وطاقته معروفا
عند المخاطب او لا فهي معبرة للتحقيق فقط ومن نص التعريف فيه والسعد على هذا الاستعمال للاضافة
وقيل هذا الجواب ان جار في جاء القوم ثلاثتهم وكلم الجنس معروفا طاعته واما قولهم جاء وا الجماء الغفير
فال فيه جنسية كما قال ان في نعم او جار في كلامهم نحو جاء زيد الركب وسه امس لي يعني انه قال انه معدول
بالركب لبيان حقيقة معنى الغير لا التنكير اي فلت على الاول تكون الحال معرفة لفظا ومعنى فلت لا ان
المقصود التغيير بالمعنى بالضمير المتكلم وذلك نعني النكرة المستغرقة والمعرفة الجافرة وادا
بوالثانية والاولى للعرفية الواضحة وهي ان الحال لا بد ان تكون نعتا لصاحبها في المعنى وظاهر كلامه
لا سيما عبارة الخلاصة ونظيرها ان التعريف صالح وغير مقصود احاله فرعيته ما فيه **ولا كثر صاحبها**
لم يرد انما بالا المسوغ ابتدا لما كانت الحال في المعنى خبرا عن صاحبها اشبه صاحبها المبتدا فلم
يجز تنكيره في الغالب الا بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة كالنعت نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم والنهي نحو لا يركن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا لحمام والاستفهام نحو يا صاح

مل

هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا والوصف نحو نجوت يا رب نوحا واستجبت له في فلك
ماخر في اليم مشحونا والاضافة نحو في اربعة ايام سواء والعمل نحو مررت بقارئ بعشرا فايما والعطف نحو
جاني رجل وزيد راكبين قال في الشرح ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا وفيه ان مسوغ الابتداء بالنكرة
هو مسوغ مجي الحال منها وهو الاخبار بالظرف ويحتمل ان يكون يخرجه صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراه
رجال قياما وقد ظهر ان المعنى اخوي الخلاصة واشمل وصورة التاخير التي فيها نحو في الدار جالسا
رجل المسوغ فيه الاخبار بالظرف المحقق **ثانيا والعامل والمفعول المعتبر ان وفي الاضافة او ما**
فيه العامل فيها وهي جزء اليه او مثله واستكر اي تجي الحال عن الفاعل والمفعول وهو واضح
وتجي عند سيبويه عن المبتدا نحو في الدار جالسا رجل وفيها رجل قايما وهو الصحيح بناء على انه يجوز ان
يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهو الصحيح وتاتي عن المضاف اليه وهو المراد في اضا
فته بمرتبة ما يعده ولا يجوز كله مطلقا بل بشرط هو احد امرين ان يكون المضاف عاملا في الحال
نحو اليه مرجعكم جميعا وهذا اشار في السوي مليتونا وهذا معنى قوله مضاف العامل والثاني ان
يكون المضاف جزءا من المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثالثة ان يكون
مثل الجزء في الصلاحية للسقوط والاستغنا عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا
وهذا معنى قوله فيها او وقع ابو حيان مجي الحال عن المضاف اليه بالصور الثلاث الاخيرة وقال ان
اخوانا منصوب على المدح وحنيفا حال من ملة بمعنى الدين ومن الضمير في اتبع والرمز الاشارة بقوله
واستكر اقوال ابو حيان وان تالم تجز الحال في الضمير المضاف الاخير فيما غير وان العامل في الحال هو
العامل في صاحبها وقد علمت ان الصحيح جواز الاختلاف وقد حكى المعنى قولهم يجب ان يكون العا
مل في الحال هو العامل في صاحبها والامور التي اشتهرت بين الجمهور والصواب خلافها وجاعل ثالثها
ضمير الحال وجملة مضافة العامل حال وفي وناب فاعل في ضمير المضاف والمجرور بالباء يتعلق
اليه ومثل عطفا على جزءه وناب فاعل استكر ضمير المصدر المفهوم وقيل **وسبقه صاحبه امنع**
لا ما جرا وبالحرف مبه النحا وواجب التقديم جملة وقيل لذا ان يعتبر بالا للحال مع صاحبها ثلاث
حالات احداها وهو الاصل ان يجوز فيها ان تتقدم عليه وان تتاخر عنه نحو جاء زيد الكبا وضربت اللص
مكتوفا وقلت شعريها على المرفوع في الاول والمنصوب في الثاني وهذا معنى قوله وسبقه اي الحال
منصوب بفعل بعيد اي مر وصاحبه مفعول سبق اضيف المصدر لفاعله وكمل بمفعوله الحالة
الثانية ان تكون واجبة التاخير عنه وذلك اذا كان صاحبها مجرورا اما بالاضافة او بالحرف فلا يجوز

نقرب به نحو اعجبني قيام منه مرتين لا يعمل الفعل الذي وهو مع صاحبه والفعل بين العقد انهم ولا ان
الفعل ارتجالا ان فيه الفعل الذي والفعل كسبه العلة والموصوف وكذا لا يتقدم ما يتعلق بالصلة
على الموصول وكذا لا يتقدم ما يتعلق بالفعل الذي على الفعل ويجب والخلاصة انه لا بد ان لا اخلاصة
بين ان تكون محققة كالمثال السابق او غير محققة نحو هذا اشارة الى السوبي فلتشوثا الان او غيرها اخلاوا
لمعان الجار التقديم مع عدم التحقق ولا يجوز تقديمها نحو مررت بهند جالسة لان تعلق العامل بالحال
ثم تعلقه بصاحبها بحيث تعدى لصاحبها مع الحال كطلبه لها بواسطة كان حقه ان يتعدى اليها
بتلك الواسطة وبابا وليس كذلك منع ذلك لان العامل الواحد لا يتعدى بحرف الى شيئين فجعلوا عوضا
عن ذلك التزام تأخير الحال وهذا مقيد بما اذا لم يكن الحرف زائدا الا ان وجود الزائد كلا وجود وذهبت
جماعة من النحاة الى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس وقول الشاعر: تسليت طرا عنكم بعد بينكم واختاره في الخلاصة واجاب الجمهور عن الآية
بان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة واختاره المصنف هنا
فلما جاء انه خلاف احتيرو وما يعمل بعض رأي بأن سبقه ما جر وتحتمل ان تكون لا اسما بمعنى
غير جمعة لصاحبه وجملة التقسيم معترضة وحاصل الخلاصة ذكر وجوب التأخير مع المجرور بالإضافة
في الحالة الثالثة ان تكون واجبة التقديم عليه وذلك اذا اضيف صاحبها لضمير متلبسا بها نحو
جاء منقادا لعمرو صاحبه وهو معنى قوله وواجب حذ يحذو وسبقه صاحبه ولحيه وقوله
ان الضمير حلا يعني بيد المعنى المراد وعبارة التسهيل وكذا فانه الى جملة صاحب الحال وكذا فاعله
صاحب الحال وكذا لا يجب تقديمها ان لم يكن صاحبها بالا نحو ما جاء راكبا الا زيد لان المحصور فيه واجب
التأخير وقيل منه خلاف الكسائي ومعه المحصور المحصور فيه الا وقوله قبل يعني تضعيفه وليس كذلك
وقرينة المراد منه على قبله به قول التسهيل كلما قرأته بالاكل رأى والعطف الاحتمال وبين كان
على الخلاصة وانه قيل علم انه متعلق بما لم يظهر معناه وسبقها العامل جاز سوى ما قد
أوفى مانع وواجب في سوى معنى الاخرى معمل كذا مع اسم اشارة وظرف وتمني واحتسبوا بل
أوجبوا الخلاف: اعمل ما لم يتبين مما للحال مع ما ملها ايضا ثلاث حالات احداها وهي الاصل
ان يجوز فيها ان تتقدم عليه وان تتأخر عنه وذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا او صفة تشبهه
غير معنى يتبع ونحو ومن جاء اخبر مثل جاء زيد راكبا وذا راكبا جاء زيد وهو مثال ما جاء الكبار ومثل ما
التقديم على جاء وان الحال ومنه معنى قوله وسبقها العامل جاز متعاف للعامل كعامل بالمعقول

وهذه الحالة الثانية ان يكون تقديمها عليه ممتنعا وذلك اذا كان العامل فيها من نحو ما احسن
زيدا مقبلا وزيد احسن من عمرو قائما جاهلا او اسم التفضيل المجرد غير قابل للعلامة الفرعية وهو
جامد بهذا الاعتبار وكذا العامل المعنوي فانه نحو لا جرم محسنا ولا تقتضي حالها لا ان لا
مستترا والنفس لا تنضم ولا حرفها عليه ومنه من بين على الخلاصة ومن هنا نحو يعجبني اعتكاف
اخيك صائما وذا ان مسرعا جاءه المصدر واسم الفعل فيهما لا يجمع وتقديم معمولهما عليهما
وكذا انتفاء العامل المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه كتلك نحو كأن زيدا غلو فالخبر زيد راكبا وبابنا
لمن وكم هار عناء والمتشبه التابع واسم الاشارة فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا والظرف
والجار والمجرور نحو زيد في الدار جالسا زيد والتنبيه نحو ليت زيدا مقيما عندنا وبه قوله معنا لأنه عوده الضمير على
فنا جر معتقا ورتبة ويستثنى من اسم التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا او مختلفيه نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فيجب توسطه بين الحالين
جسرا او وجود الحالات وقابل الحيبة وانفع ورطبا ومعانا حالان وخبر ومن العامل فيهما اسم التفضيل
على وجه مجرورهم اسم التفضيل فهو العامل في الحالين وبها المعنى اذا زاد استعارته لا ايجابا
بسبب لا ان الاعتبار ثابت مع الوجود فائدة تقديم احدى الحالين وان كان واجبا لا يكون الحال منعه
منعه معبود بالنظر لهذا معتبر لا انه عطا كان التعبير بالاعتبار يوهم منع الوجوب بعضه
من الوجوب وتحلل مقابلة في الفعل وحالها معموله وكان وصفه بعد يسيرة لذلك بما اذا كانت
احدى الحالين متعلقة على الاخرى احترازا نحو زيد الكبار احسن منعكسا فانه لا يجوز وهكذا وارد
على عبارة التسهيل بخلاف الخلاصة وما عمل عمل خبر الفعل والابتداء اللازم هنا وذا بالنظر الى الحالين
والله تعالى اعلم واستعلا مسلطه نحو زيد مستقرا في الدار اختار الضرب جمهور البصريين الاقتصار
فيها: وان انتظم اسم مع ظرف ما حل: بخبرية الاسم اخبر بالا حل: او حال فيهم وما ظلالا احفظ بلا اسم او
اخرى بل للخبر اذا اجتمع اسم وظرف قائم خبر صالح للخبرية لفظا انه مع تتراتب الاسم بلا مع حال الخبرية
نحو فيك زيد راغب فيجيب بين صالح الخبرية اذ لا يرجع زيد فيك فيتعين راغب للخبرية ولا يجوز نصبه الحالية
اذ حاليته مع عدم استقلال ما قبله وهو غير مستقل بها بالمعنى ناهيك اذ لا يجاذ دليله الذي يخبر
به وذكر بقوله بالا حل او منع الكوفيون فانهم يجيزون حالية ... لا منع بعضهم جواز الاخبار
بالنار ... وجود مشتق منصوب على الحال ولا يغيرون التفعيل لا ان النصب نحو زيد فيك
في انهم على الخلاف واحتجوا بجواز النصب بقوله: فلا تلح فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم

بلا بليه بروايته ونصب مطالب الغلبة واحتج البصريون بان ذلك باب المعروف والجمهور يسلم نصبه على الخبر
محذوف للمؤنثة اي منهم ونحوه على الحال حينئذ وضمير الخبر المحذوف وان كان الاول نادما على الخبرية
على ان ضم نحو ابن الوراق من بيرقام حيث زعمت حالية الاسم وان اخرت زعمت خبريته هذا على المعروف
استعمل والتلذ حاليته بان نحو ابن الوراق من بيرقام حيث بل يترجح على الخبرية قال الدماميني لا يجوز ان
يتقدم الحال على المجرور كما ان السهيلي او نحوه كقوله تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين
وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها وقلنا بجواز الرفع لقراءة الاعمش في الجنة
خالدون فيها وانهما في النار خالدان فيها ونحوه عند الرضي وذهب الكوفيون الى ايجاب الحالية
في المسألة قالوا لان الظرف طالب للخبرية وقد قدم والكثير على النفي مع ذلك لكان ناقصا وكلا الناقص
وقال البصريون الاسم خبر بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا
بالخبر ان بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز في كلامهم وحينئذ فلا يلزم ما ذكره قوله
بالحال مقدم بالخبر والاسم متعلق به وما احسن ابدال مسألة زيد مستنوا على العنبة على جمع
بيت المسألة الاكبرة **ويعدد الحال لمتعدد وغيره واجعله للاول بلا منحصر** يعدد بعامل او الحال
معمول اي اجز تعددها لانها شبيهة بالخبر والنعت واللام متعلقة بعدد وواو منفردا نعت
المحذوف اي لصاحب متعدد او غير متعدد كقوله علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا
جمعها حالان وجرى مستقل المحذوف ابي زيد لزيد عن عمرو والصاحب متعدد ثم ان اتحد لفظه
ومعناها ثنيت او جمعت نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والا فرقت بغير عطف نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرا او تجعل الحال الاولى للثاني الاسمين والثانية للاول لكان جعلوا اقرب الشمل من
مطلب هذا الى الاكثر وقال قوم واصل للاول بالسراج وابن يعيش للاول والثانية للثاني قياسا
على المحض وجه للعطف والنشر وجه الاكثر بالقول تقليل الفصل ولان الله والنشر انما يكون
عند السعة بعمم المعنى ويجيئنا هذا حيث الاولية ولا بد لنا في الحال من رجوع ويمر بما ذكرنا به
بهذا التقرير ان الخلاف فيما يجري عليه عند التردد واما اذا ظهر ذلك فلك ان تقدم وتؤخر كما
بيت بانعام قال الدماميني وهذا معنى قوله واجعله للاول وبه خلوت فمن ابن زيد الحبلا
فالحال وزيد وان اردت كون الحالين للفاعل او لكنا ابيا فالحالات بحسب زيد فانها هو انه
يجيز كون الحال والاول والثاني واحترز بقوله اذا ما منع ضرر نحو قوله عهدت سعاد ذات هوى
معنى فانه يجب فيه جعل الاولى للاول والاخير والثانية للثاني وهذا بين على الخلاصة **وقد**

يجيء

يجيء موطئا ومؤكدا لعامل او جملة فالعامل انصبا عاملا او مضمرا والخبر خلفه وفي الشعر خلف
استقر تنقسم الحال باعتبار القصد لذاته والتوطئة الى مقصودة بالذات وهي الاكثر وموطئة وهي
للمقصود بالذات نحو فتمثل لها بشرا سويا فانها توطئة وتنقسم باعتبار التأسيس والتأكيد
الى قسمين موسسة وهي الاكثر ومؤكدة وهي ضربان لانها اما مؤكدة لعاملها معنى او معنى ولفظا
في اللفظ نحو وارسلناك للناس رسولا او في المعنى فقط نحو ولى مدبرا واما مؤكدة لمضمون جملة
قبلها نحو زيد ابوك عطوفا ويشترط ان يكون جزءا الجملة اسمين معرفتين جامدين اذ لو كان احدهما
فعلا او مشتقا لكانت الحال مؤكدة لعاملها او نكرة لكانت موسسة ولذلك قيل هذه الحال انما تأتي
من ... وتستفيد ... وعلى هذا فالشروط ماخوذة وتسميتها مؤكدة للجملة وزاد ابن مالك
ضربا ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها وقد تقدمت وبقي على المؤكد للجملة خلاف قيل من العنترا ذكره
ابن هشام وهو تعبير لانه يلزم عليه اعمال المضمر نحو انا زيد بطلا وهو معنى ... في موضع وقيل
مقدر بعد الجملة وهو ... في الخلاصة ثغري ان كان مبتدأ الجملة متكلما
حق ونحوه لا احق لما يلزم عليه وتعرفه محل الحال على العقل معمول العقل وان كان
غائبا قدر احق ونحوه لا احق للمانع المتقدم وان كان مخاطبا قدر ... وقيل الخبر معمول
بعضهم وهو رأي الزجاج قال ... وليس بشيء لانه ... تجانس ... كان
ولا يفهم الحال بهذا الكلام ما ذكره وايضا لا يلزم ما ذكره نحو هذا انا في ... وهذا معنى
قوله فالعنترا اي مبتدأ الجملة عاملها اي الحال المؤكد للجملة ... على العنترا عطفا على مبتدأ
والعنترا خبره وخلف مبتدأ خبره مقدرا ... واشار بقوله وفي الشعر خلف الى انه اختلف
في جواز تقديم الحال المؤكدة بانواعها كما قال ... على عاملها خلاف قال ... المؤكد
... ذكر جواز التقديم في المؤكدة لمضمون الجملة وقياسها على المؤكد ... انه
ذكروا انما الخلاف فيها اي كونها مؤكدة ... عاملها وقد زاد بهذا ... الموطئة على
الخلاصة **وقد يجيء الحال مقدرا ومسمى كزاد محكيا وذا رتب** تنقسم الحال باعتبار الزمان الى مقارنة
انه وهي الاكثر ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك
ومحكية ... وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم باعتبار حصول
معناها لصاحبها ... الى حقيقية نحو ... وسببية نحو ...
والاظهر في الحال ... لا بد ... العقلي

نحو نعم هو اشعر بقول مشرب وشرب مرا اي متبرعين والمعطاف وكيان تركيب جملة عشرين كيف البلاد حيث
يثب اي مجونة عبث في اعليها واستحق جوانبها حيث واستحث الشيء اذا اخذ في التراب وثب واستانه اي
استوحيه بعد الضياع ومعجاريت ببيت اي ببيت وليس اصل هذا العطف كما قال الرماني خلافا لصاحب
الشرح ومنها الا علة الا اضافة نحو امعل هذا باق بمرأى فسروا به ونحو هو ابا رابح سبعا ومرامي بين
على الخلاصة وهي ابعد قرطو الجملة حيث عن نحو جرى ذات متن فرد الا فطر في الحال ان تكون اسما مفردا
كما نحو ومو فرحه بين جا وصلا او مجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ونحو فرحه الجملة بثلاثة شروط احدها
ان تكون خبرية لا انشائية في المعنى لصاحبه واما قوله على السعلية الا يشيعوا النهب بالنهب
الا اماوما على اضمار القول اي الا قابلين ها و ها والثاني ان تكون غير مصدرة بعلامة
استقبال فلا تقع الجملة سيهديني سيهدين حالا وفصلت نوجيه ذلك من
المعوجات التي لم يتحرر فيها كلام القوم ووجهه الا ان تعرض بحرم الا شيئان
كما اتصل والواو نحو جاء زيد وهو يسرع او هو مسرع لذلك وجب الواو كما قال الشيخ
عبد القاهر ولتخرج التوجيه الجواب عن اشكالين ذكرهما ولم يجيبوا عنهما ان الجملة
الحالية قد تصدر بعلامة النفي كما يصلح البعض وقد تخشى بعلامة الاستقبال ما بين
بين التصور وغيرها وهلمعنا فصلت بيانا كما الشبه تعلم انه ليس كل مقارن للابيان
فيه بالحال المفردة والجملة بل مقارن الاول غير مقارن الثاني فنقول جاء زيد وهو مسرع اذا اردت
تاكيد نسبة الاسراع اليه لغرض من الاغراض لكونه ممن يستغرب اسراعه او بخصوص
ولا يجيء مقارنه نقول جاء زيد مسرعا وتقول هذا ابي التاكيد ولا يجيء الاول في قوله
تعالى وجاءها باسنا بياتا او هم قائلون الا ولى لان مقامها ليس مقام تاكيد واتى بالثانية جملة
لان مقامها مقام التاكيد ووجه ذلك ان النهار يتعين فيه التصرف والرجوع فلا يتمكن في الليل
في التعين حالهم وهم في القيلولة متمكنون في التصرف والرجوع ولم يجمعهم ذلك وتقول اخص
الخصوص النوع وهم مشغولون اذا استغرب منهم ذلك ولا يجيء الا وادعنا واتى اذا كان
يستغرب منك السعي بين الراكب ولا تعجب منك الغيرة عليه ووقع منك واردت الاخبار به لم
يغنيك ان تقول ساوت راجلا هل لا يغنيك الا ان تقول وانا راجل واذا كان فيلزم حيا لكلمة
لا يغير اصرار يعجز عليه الكبار ولا ينزل او يغير اصرار بين غلبه وهو مشتغل مع منك مع غلام
ذلك لم يغنيك ان تقول جزت الكباعة جار او دخلت على فلان مشتغلا بل الذي يغنيك ان تقول

جزت

جزت على جملة راكب ودخلت عليه وانا مشتغل وتقول لمن جمع بين امرين متنافيين لا يليق الجمع بينهما وقع
منه ذلك بالفعل لا انتزاعا على ثالث يتحدث وانت مشغل والا تكلم الباك وانت راجع حورنك والا تصلو وانت غضبان
بخلاف ما اذا لم يصدر منه ذلك واردت نهيه عنه فانك تاتي بالحال المفردة وبهذا والله اعلم قال لا تقربوا
الصلاة وانتم سكارى ولا جنبا ولم يقل سكارى ولا جنبا او وانتم سكارى ولا وانتم جنب فجاء بهم وقد يخفى
ان الجملة اخرى دالة على ثبوت الصفة والصعود واما ما ذكره التاج السبكي في الاشباه والنظائر من
انه قد يتغير المعنى بتغير وضع الجملة موضع الحال فان الا زين ان يعتكف يوما صائما لزمه
الجمع بين الصوم والاعتكاف المنذور على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في رمضان بخلاف ما لو قال
وانا صائم فانه لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة حالة وجرت في ابطال النذر وهو الاعتكاف
فيهما هو ما قول عليه وان يلزم ان يكون الصوم في المثال الاول منذورا لا الاعتكاف فان الحال قيد
في عاملها وصفة لصاحبها وليست مشاركة له في جهة تسلط العامل عليه وانما يجيء ذلك في العطف
والمقارنة التي يعبر بها الحال العقيبة مطلق الجمع لا تتوقف على المشاركة في الجهة حتى
لا يجري المثال الا بخصوص الصوم المنذور لا انك تقول لله علي ان اعتكف او اجيء شابا او كهلا
ونحو ذلك من الصفات اللازمة التي لا معنى لكونها منذورة ويلزم على ما ذكره انه اذا قيل لنحو اعتكف
صائما لا يحصل منه الامتثال الا بالاعتكاف في رمضان بخلاف اعتكف وانت صائم فان اعتبر خصوص
النذر لم يبق الفرق وجهة ايراد الحال على ان اعتبار ذلك لا يبطل الفرق الذي ذكره فقوله مجرة
حقيقة اسم الفاعل او المفعول على الحقيقة والايقال حال وجاء على جرت وجملة قد عرفت حال الثانية
وقد تبين لك مناسبة ان العشرة انما هو يرجح بخصوص التصور بجري الا استقبال ونحاه عنه
وحيث هو مع المعنى شيء والله اعلم وان وقعت جملة الكون او عطف او معطار بثبت فتبرأ او
منفي لا وما اعجز والواو قبل مضارع كالعاطف تبلوا والافراد ومن في الجملة بالواو
حال او ضمير او بهما ذكر رحمه الله تعالى ان الجملة الحالية يجب ارتباطها بالضمير في سبع صور الاولى ان
تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو ابو بكر الخليفة هو الناس
فلا يجوز الاسمية والفعلية المؤكدة لعاملها نحو ثم توليتم مدبرين ويسرا معنى
قوله ان الكون بالبناء للفاعل ونايب فاعل ان خبر الجملة الحالية والعطف لصاحب الحال الثانية
ان تكون معطوفة نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون واليه اشار بقوله او عطف بالبناء للمفعول
الثالثة ان تكون مصدرة بمضارع مثبت نحو ولا تمنن تستكثر وهو معنى قوله او بمضارع مثبت فبرأ

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

الباء متعلقة بيتبرا وجملة نشت صفة لمصادع الرابعة ان تكون مبدوءة بالمضارع المنفي نحو وما لنا لا نؤمن بالله
وجعل ابن الناظم ترك الواو منه اكثريا وانشد قد جعلت بمجئ الواو وكنت ولاقيه هناهنا الزبير وقوله الكسبة الودع
التبعوا ابا ولم تكن وللمبر منى لا به وخرجه ابن العصفور وطالب بالابتداء فنجوز الواو وتركها على حد سواء
ورد بمجئ الواو فيه ان ذكوان ولا يستعان بالتخفيف والى هذا اشار بقوله او منفيا ومعنى لاعلمنا على ست الخامسة
ان تكون مبدوءة بمضارع منفي بلم كقوله بمعرك ما تشعبوا وحيث شيبة والى اشار بقوله وحاملة
على لم وقوله الجزم لم افظع بما ذكرته ولا تعز بمجئ الواو فيه خلافا لذلك فانه مقول كقولكم جئت واحد
عنبه وقوله بمورتا ونحن ملك وقدنا وطاب ان يقدر بعد الواو مبتدا وتقيرا لجملة اسمية لى واذا احد
وهو معنى قوله واو الراحة اي قدر الستعلم وهو الولوليه الا رتباط به مبتدا او مفعول مقدم به
هو وميتدا بمعمول فخرت السادسة ان تكون مبدوءة بماض مثبتا وكقوله بكر للتحليل بعد احار
او عمر والى اشار بقوله كالماضي بتلوا والسابعة ان تكون مبدوءة بماض تال الا كقوله نعلى
ما يا بتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون والى اشار بقوله او الاقوله الماضي ثم ذكر ان ما على
هذه السبع يجوز ارتباطها بالواو وحدها وبالضمير وحده وبهما معا نحو لبى الكلة التي ونحي وقعة اعطوا
بعضكم لبعض عدوا لم تزال الاجر جوار دياركم وهم الوف قبا قلت كيف تقول جملة ونحن جمعه
بالواو حال فلت والمعنى لا لفظا نظيره قولهم جاء زيد والشمس طالعة اي لبى الكلمة التي
غير مكترث بنا ولا مبال بحيث اعلم ان الذي يصاحب الحال او غيره معنونا بها ولا يجيء منا على
انه مخبر يوسف عليه الصلاة والسلام بنا على ما قدمه فيما من ان المخبر به قد زيدا ضايقا وقد جعل
رحمه الله المصنف وتحقيق في ما يتوهم الخلاصة وجواز الاوجه الثلاثة فيها المصدرة بالمضارع لا كى
ذكر ابن السواو وجنب به جو بين اجراها ان يفعل الضمير كقوله جئت وقد نعت تسنى نيابها والثامنة
ان تكون مصدرة بمضارع مثبت بقد نحو لم تؤذونني وقد تعلمون قال الشيخ يسير خلان ينبغي لا بد لا
ان يقول بعد قوله وموضع الحال اي واجب الواو واذا ما لفظ عاصمر بها الذي تقدم ماهنا
المضارع المعرف بلفظ قد وقال ومعز قلت لا اسلم ان هذا جملة يجمع فيها الضمير فيها
الواو غاية الا مر ان المتكلم اذا لم يات بالجملة بالضمير وجب عليه الاتيان بالواو وذلك وجعله وا
شارة جمعكم جمع واراد ما يجوز فيه الاوجه الثلاثة واما المصدرة التاسعة فقد جرح السعر بتقدير
العتبرا فيه بعد الواو والجملة اسمية هي بحال النون فيه شرح التلخيص وحج جماب العتق

تنبيه وعامل الحال بها قد اوجدوا بعد الا معنوي والحال ما حظ الا مبدا او خبر او هو

ايجوز

32

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

اي يجوز حذف عامل الحال لقرينة كقولك للمسافر راشدا وللقادم مسرورا وراكبا لمن قال كيف
جئت اي تسافر ورجعت وجئت وقد يكون حذفه واجبا وهو معنى قوله ووجوبه ابق كما
تقدم في مسألة ضربي زيدا قائما ويستثنى من جواز حذف عاملها ما اذا كان معنويا كاسم الاشارة
والظرف فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين حتى ابي لا بد عينه وضعفه وهو معنى قوله لا معنى يكلها
على مقدر وما ناصبة ونائب فاعل فضل ضمير الحذف وكان متعلق بحذف اي ما منع الحذف للحال
بل يجوز حذفه الا اذا كان جوابا كقول الكاتب لمن قال كيف جئت او كان سعونهي نحو ولا تمش
في الارض مرحا وفي التشبيه ويجوز حذف الحال ان لم يشعر عن ذكرها او بيته فعا المراد على ذكرها
فالاعتراز بالاول عن نحو ضربي زيدا قائما ونحو اظايما وقد فعل الناس وبالثاني عما اذا توقف المراد
على ذكرها فالحال المرادفة واكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه كقوله تعالى وما خلقنا السموات
والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وما يقع بغير
ذلك كقوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومنه قوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء
النهي مثل قوله حنيفا او نهي نظر وهو انه الحكم لا يتغير به وما ينبه ان الحذف لا يجب معه ابدا
اذ ليس ذلك لاجل النهي حتى يدور معه وكذا في حالها اذ الالف محصورا فيها لما تقدم في باب
المفعول معه ونحو على المصنف حذف صاحب الحال قال الرضي ويجوز حذفه لو ليس نحو الذي ضربت
مجردا ونحوه ضربته

التمييز: اسم بمعنى من مبين نكرة :: ينصب تمييزا بما قد فسره :: وعدد او وزن
او كيل او ذرع :: مساحة وكل ما يشبه ذا قوله اسم جنس يعني وخرج الحال فانه اسم بمعنى في كما
سبق وقوله اي مضمر للبيان خرج الاسم لا فانه بمعنى من الاستغراقية وذكرة خرج لو جهه
ونحو زيد حسن وجهه فان فيه علة حسن وجها الا التنكير وحكمه النصب وناصبه المميز
به ان كان تمييز مفرد والفعل او شبهه ان كان تمييز جملة وكلامه هنا في الاول بقرينة قوله في
حذو من الفاعل الثاني بجر على قوله فيما سيأتي بفعل او فعل منه ايضا لكن قول الخلاصة ينصب تمييزا
بما قد فسره فحمله على خصوص تمييز المفرد وتجعل قوله كثيرا ان كان لا مفيدة اذ ينصب بما
قد فسره حالة كونه لكن ابه كونه تمييز مفرد وما في تمييز النسبة يستفاد من قوله والفعل ذو
التصرف والاحاجة الى ما قاله بعض اصحابه قال الرضي وانما الحجة به التمييز لان الاسم اذا تم با
ماقبله نحو ما فيها قدر راحة سحابا او بنون نحو عندي رطل زيت او بنون تثنية نحو عندي منوان سمنا
وجمع نحو بالاخسرين اعمالا او شبهه نحو عشرون رجلا شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول فضلة يكون بعد تمام الكلام فيشبه ذلك
الاسم التام فعله لمشابهته الفعل التام بفاعله فال وقد يكون الاسم التام النصب لا يخفى وذلك
شيان اضيف الى الضمير وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتعجب كمواضع التعجب نحو لله دره رجلا
ويا له فتى وما احسنه مقلة ولله دره فارسا وويحه رجلا ولعينه وكذا نعم رجلا وبئس مثلا وساء
مثلا ومنه ربه رجلا اذ هو جواب الشعور لمن قال ما اعتيت رجلا بجلالك فلت لعينيه رجلا اي رجل
والريب ان التمييز وما بعده في العود وهو الضمير فيه لكونه مبهما وان عرف المقصود والضمير
الرساني معين نحو جاء زيد فيا له رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت ازيد يا لك وشجاع فالتمييز
عن النسبة الحاصلة بالاضافة وثانيها اسم الاشارة نحو هذا اذا اراد انه بهذا مثلا فمن ظن انه تعيين
الحال وكذا حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز العمير هو الضمير واسم الاشارة بتمامه والابطى
ان الناصب نعم رجلا وشبهه الفعل بل هو الضمير قال الرضي هو حسن ولكن فيه اشكال
فمنها انه مع ان خمسة عشر وكم ثابت بشور معين فيجاه لم يعد الشور مع الضمير واسم الاشارة لمكي
يعيرها على بالخمسة عشر وكم اذ الجميع فيه ومنها انه يجب ان يقال زيد نعم رجلا فيكون الضمير عايدا
على معين ويكون التمييز للنسبة فاما ان يلتزم التعطيل او يقول حينئذ نعم لا يعود الى زيد شجيع او نحو انما
يعود على مبهم مع ان يكون رابطا المعتبرا العموم ومنها انه يتالا لامه التمييز عن اسم الاشارة على قوله
بعقوهوا في موضوح ان اسم الاشارة يشار به الى معلوم وانما تسمى مبهما من حيث ان مسماه لا يعلم
منه وليس كغيره بل الابهام كذا قيل ومنه حينئذ وهو ظاهر وما ذكره في نحو بالشور خالف فيه ابو
حيان وقال لا يجوز ان فيه وبين منصوب وجمعه كما قال الرضي انه لا يجمع مع العين وغير المقصود
شي او انواع الشور والعدد المبهم المفتقر للتمييز اربعة انواع اولها العدد نحو احد عشر كوكبا وثانيها
المقدار وهو ما يعبر الوزن نحو منوان سمنا او الكيل نحو قفيز برا او المساحة نحو شبر ارضا وثالثها ما
يشبه ذلك نحو مثقال ذرة خيرا وهو ان يحي سمنا ولو جئنا بمثله مددا وارابعها ما كان فرعا
للتمييز نحو باب ساجا وثوب خزا وقد ذكر المصنف انواع المقدار وذكر ما يشبهها والنوع الرابع
اسقطه وقد ظهر ان صيغته انه وقع في الخلاصة وبعد ذي وشبهها اجرره اذا تضف والنصب
بعد ما اضيف وجب ان كان لا يغني عنه المضاف له نحو جر التمييز بعد المقدار وشبهه اذا
اضيف اليه كثير ان قد احترز بغير العدد وتمييز العدد فانه اما واجب النصب وذلك اذا كان العدد
مركبا او بنزيل ثلاثة اشياء ممتنع الاسم الى الضمير واما واجب الجر وذلك تمييز الثلاثة والعشرة

وحاصلها

اللهم صل على نبينا محمد وآله

وحاصلها والعاية والانام والامر هنا لجواز بغرتيه ما فيعم في النصب ولم يجيء في الخلاصة لا تشابه
انه لم يذكره هنا اعتمادا او على ما يأتي لمن اعداد وطلب العقل الخ ومفعول الجر محذوف اما التمييز والج
دليل الجواب والنصب مبتدأ وقد الفاعل خبره وبعد متعلق به وما واقعة على التمييز بالجمع وهو تغيير
لما قبله يعني ان جواز الجر باضافة المميز مشروط بما اذا لم يكن مقام التمييز لان الاسم الواحد
لا يضاف وهي تعلق الا ان قد مضاف اليه ما ورد على الخلاصة وهو شقها وامتناع الجر فيه وان
اجيب عنه بان وجوب النصب المذكور فيه اضافة بالنسبة الى الجر بالاضافة الى الكلام فيه وقد
يقال وان فيها الى بقي المقصود لان هنا الاعم منه الوجوب الا بالنظر لتعذر الاضافة ويرد ان كلاه
ضمير ما اضيف اليه ان كان المضاف لا يغني عن المضاف اليه كالامثال المتقدم واحترز به لكونها
اذا كان يغني عنه فانه لا يجتمع الجر بالاضافة لصحة حذف المضاف اليه والاضافة الى الاسم الى
التمييز نحو هذا الكرم والناس رجلا وكذا استشكل هذا الشرط بمنع العدد وعليه في الخلاصة بان التمييز
في المحشور عن تمييز نسبة وهو لغرو اصلا في موضوع المسألة اعني تمييز المقادير وشبهها بالما
هنا اليه وكان ان هشام في توضيحه لذلك خرج عن شرح قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا ثم رايت الرد
فاعتبه فقال لما ذكر هذا الشرط في التسهيل وقيل للمحترز عنه بانا الكرم مالا يغني عنه غيره
وتمييز النسبة لا العدد اه ولا اريد كيف يمنع كونه تمييز مقدار كما عن باعمل المفضلة تشبيه
بوجوه النصب والمعنى ان الفاعل بالمعنى من له الصيغة اذا كان للتفضيل وينصب لغيره ذلك
الفاعل فانه نعت ضمنيا يجب نصبه على التمييز لتلك النسبة ولا يجوز جره بالاضافة نحو زيد اكثر مالا
وهذا تعلم انه ليس المراد الفاعل اصطلاحا بل معنى كما اوضحه في الخلاصة واعترض ابو حيان بانك
اذا انبت بفعل من مادة اسم التفضيل بمكانه ورفعت ذلك الاسم به لم يصح لان الفعل لا يعبر
وانه يعبر عن اسم التفضيل من الزيادة نحو واجيب بانا نقول بان اصله اعلا منزلا فتقلا الى علا منزلك علوا
زائدا على منزلك ولا يشترط وجود فعل فيما ولا اسم التفضيل بل لا يكفي ذلك ولم يمتنع الاضافة فيها
ذكر لان اسم التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه وهو فيه صفة لشخص والشخص غير المال فحلاف
ما اذا لم تعن النكرة بعد افعل فاعلا في المعنى نحو مال زيد اكثر مال فانه يتعين جرها بالاضافة
فيه لان افعل مضاف اذ ذاك الى ما هو بعضه قوله المفضلة بصيغة اسم الفاعل لغة لا يجعل
نحو فيه ونحو احم حملا لا تعظيم فيه وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومميز النسبة اما الواقع بعد ما دل
على التعجب سواء به ذلك الصيغتان المبوب لها نحو ما احسن رجلا او لا نحو لله دره فارسا اذا لم يكن

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

الغير معلوم ايضا وذلك لما به التعجب وبابيه فان قلت كثيرا ما يجي في الكلام التفضيل نحو احسن زيد رجلا
فما جاء منه هذا التمييز واي انواعه هو قلت الظاهر انه ليس المراد به معناه الحقيقي اعني الذكر البالغ بل
هو كناية عن صفة تناسب المقام التي يستعمل فيه هذا الكلام فانه كثيرا ما يقال على سبيل المدح فلان رجل
يعني ذو الشجاعة او الراي والحزم او الطاعة والشعور او غير ذلك والمراد ان التعجب ليس من صفة هو
حقيقية كما احسنه رجلا بل من جميع صفاته التي تقتضيها رجوليته وعن من ذا عدد ما جوزان تعامل
مول فاعلا او مفعولا وعن غير ذلك فهو بيان ان التمييز على قسمين البيانية وليس المراد انها
مفردة فقط بل انه يعبر بها عن غيرها والبيانية مع مجرورها في البيان والابهام وذلك ان يكون ما له العاشر
تمام دخولها عليه بل منه ما يصلح لذلك كتمييز المقادير وشبهها ومنه ما لا يصلح وذلك تمييز العدد
لانه معدود لا يصلح حمله على العدد وقاعدته واذا بينت ذلك ان يصلح في موضعها ضمير تلك النكرة ويجعل المجرور
جزاء ذلك الضمير اجل ان البيان هو التعيين في المعنى وهذا معنى الشكل الاول في مقدار
مقام الفاعل وذا عدد مفعول وما ... والجملة المعنى فجعلها للمفعول لاجل المعنى او كنه التمييز
النسبة اذ كان مجرورا فاعل نحو واشتعل الراس شيبا او مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا لانه لا معنى
لحمل المجرور ما على النسبة قال صاحب ... اراد ... بمعناه المحمول في ... والمفعول لان التمييز
عن النسبة لا اللفظ المذكور ... ومن اجل ذلك اشكال وهو ان التمييز ليس تعبير المعنى
النسبة بل المنسوب اليه فان اصل اشتعل الراس شيبا اشتعل شيب الراس ثم نسب الاشتعال الى الراس الذي
هو المشتعل حقيقة ... بالمشتعل الحقيقي مبينا للمراد ... ثم التعبير الذي هو واقع في
التعبير وكذا فجرنا الارض عيونا على قياسه ... وعيونا ... التعبير النسبة الاسنادية والايقاعية
بل التعبير المنسوب اليه كما رأيت فيتعذر حمله على النسبة ... لم ... اذ ليس هو بعلة فان قلت
فحينئذ يكون تمييز مفرد ولا ينبغي لنا تمييز نسبة قلت نعم وذلك هو المتعين وما جاء في كتب جميع
كلام المحققين وشروحها على ظاهره جملة وفي كلام ابن الحاجب في تعريف التمييز هو ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ثم قال فالاول عن مفرد والثاني عن نسبة فجعل التمييز كله
رافعا للابهام عن الذات وفرق بين تمييز العدد والنسبة بذكر الذوات المبهمة في الاول وغير ظاهرة في الثاني
... ومن اطلاق ما ... وكلامه ... ان الرافع للابهام عن الذات انما هو تمييز
العدد لا غير اذا اجتمعت ... الابنية ... اعتقادك ولم يحل ... سوى ان تمييز النسبة
ايضا ... الذات معه مقدرة واراد ابن الحاجب بالمستقر ... والمعارض ... المشترك

الثاني

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

وانما سموا النوع الثاني تمييز نسبة لما ذكره الرضي ونصه عند قول ابن الحاجب عن مفرد وعن نسبة بعد
عن ... تعبير له ما بعدها مقدر ... قبله وعندي لو كان يقال ... جعلت هذا عن ... وعن ...
اي ان امركب ... بحصوله ... التمييز ... مفرد اي العدد لا ... عن نسبة في جملة
او شبهها اي النسبة ... لانك ... شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره
فقلت النسبة اذن مقدرة ... لذلك التمييز المراد منه ... عشرون درهما وطاب
زيد نفسا عشرون ... وهو الرافع للتمييز وليس ... وهو الرافع ... نسبة
الاول ... هي الرافعة للابهام وذلك ان ... هي المبتنية ... الذوات المقدرة ...
الذوات المقدرة هي المبهمة المحتاجة للعبارة ... النسبة ...
... استدعاء التمييز الى النسبة التي ... الابهام ... الذوات المقدرة ... الحقيقي
للتمييز اذ ... العاشر ... النسبة ... تمييز النسبة فان قلت
... تمييز النسبة ... لانه تعبير للذات كتمييز العدد ... حمله عليه اذ ...
... قلت لا يلزم ... تعبيره للذات المقدرة ... حمله عليها ... تارة ...
تمييز النسبة تارة ... وترجع ... وذلك ان تمييز النسبة ...
كما ... ان يكون ... عن ... ان يكون ...
كطاب زيد ابا ... ان زيد ... طاب ... ان زيد ... نحو كفى بزيد رجلا
... زيد ... والثاني ... ان يصلح ... والاول ... ان يكون ...
... كطاب زيد ابوة ... ان زيد ... ابوة ... نحو طاب زيد علما والثاني
نحو طاب زيد دارا واذا عرفنا ان ... الذات المقدرة ... كفى بزيد رجلا ... زيد
رجلا ... زيد نفسا ... زيد نفسا او علما او دارا ... الذات المقدرة ... المنسوب
اليه ... كفى بزيد رجلا ... طاب زيد نفسا ...
شيء ... تمييز ... نفسا ودارا او علما ... ان ... التمييز ...
كلها ... سواء كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ... التمييز الى
... التمييز ... التمييز ...
... طاب زيد ... التمييز ...
التمييز ... طاب ... زيد ... زيد ... زيد ...

اللهم صل على سيدنا محمد والدوام

كما لو تعلق به حتى ع اضافته اليه قاله الرضي وقال قبل هذا ويجي بيان اشتقاق مميز التمييز هنا الاسم الذي ابهم
معناه التمييز حتى يجي التمييز بسبب قيامه لا الاسم بتمامه فجعله كزيد طاب زيد نفسا اذا المبهم هنا اشتقاقا كل
ما كان فيه التمييز نفس ما اشتق عنه في الامثلة المشهورة فانه يجي بحكم قال الرضي التمييز عن العدد مقدر
بمعنى وكذا ان كان من نسبة وكان التمييز نفس ما اشتق عنه بل لتبيين جنسه نحو قال الله فالله خير حافظا ولله
دره فارسا وقال قبل هذا ان عن الضمير في حو ما الى معين او الخطاب لشخص معين نحو قلت زيد يا له من
شجاع ويا له رجلا ورجل ونحوه فليس التمييز في العدد انه لا يبطل اذ ان الضمير بل على النسبة الحاصلة بالا
ضافة كما يكون كذلك اذا كان الصفات الى فيها ظاهر الكفوله لله دره فارسا ورجل ونحوه
ثم قال الرضي وفايله وليعتبر بين انما نقلها انه شارا او مشارا اليه المراد منه وفي التسهيل جاز في
الاخبار عنه اي الاول بمعموله او بملابسه وجاز كونه حالا والاجود استعمال من معه عند قصد التمييز
قال الدماميني اي ان جاء الاخبار بالتمييز عن الاسم الاول الذي هو جزء الجملة نحو كرم زيد ابا جاز الاخبار
لان يخبر به عن زيد اي في الجملة وان لم يصح كذلك في الواقع بل بمعموله اي اذا اريد بالاب نفس زيد او بالملابسة
اي اذا اريد به ابو زيد وجاز كونه حالا اي ان يريد بالتمييز عن الاول حالا والاجود ذكر من حاملين بيان المعنى المقصود
منه اه وعن عرفت ان كلام الرضي غائب ما في وما الاعتماد في التوضيح وغيره من ان ما كان محولا لا يجر وغيره
انه يجيء من التمييز اذ الاول منقول عن نحو كمعنى زيد رجلا وان التمييز فيه محولا كما مر في كلام الرضي مع انه يجوز
جره بمن والشيخ لا وجود له الا فاعلا واما ما مثل به من نحو ما احسن زيدا رجلا وان الحلية كما قال الفاني
اضرا وان ما احسن رجلا زيدا رجلا مفعول به وزيد ابا وليس من شرط المحول بل انه يقدر التمييز لا اصل
مضافا الى الاسم الذي اشتق عنه حتى يمتنع ذلك في المثال الاول تارة نحو اذا كان التمييز متعلقا بالاسم
كطاب زيد علما وتارة لا اتفاقا بل جعل الاسم بيانا للتمييز اذا كان عينه كما في المثال وذلك والله اعلم
هو الذي اوقع شارحه فيما وقع فيه والشارح الناشر بالمر قولهم اعلم الا انا دعاه وتبعا بكر شيخنا قال الله
ما فيه هنا اختار جاز من العناية وغيره من بين الرجح وجه امتناع الجر بمن فيما امتنع فيه اذا اريد بالجبل الا
على معنى العين ومما اوردناه على التوضيح وغيره هو وارد على الغلامات في مقدار هذه المسئلة وانك
بعد ان تقف على كلام الرضي وغيره وتكون فيك الاهلية لا تشترط اجعا منه الانتقال الى ذلك الاعتراض الذي
والعتبا الاشهر مع ما يبقى للطالب والاعتقاد المعتمر على خلافه بانه كلام وشرع وفي ذكر المعنى للمعقول
فيما يمتنع جره على الخلاصة قوله كجاعل فهم النحو واي وذلك اي التمييز المعدود كجاعل الكلام داخله
على المعقول نظر ضبع صاحب المحصول المعقول وصول حجة جادل من فاعل متعلق بمحذوف والمراد بالفاعل

اللهم صل على سيدنا محمد والدوام

الاول المعنوي المحول البيان نحو التمييز وبالثاني الاصطلاح المحول عنه كقول التوضيح والثالثة
ما كان فاعلا في المعنى اما كان محولا عن العامل عنه عامه وجر بمن ذا معمول مضموم اراوا وقد علمت مما قدم
معناه وعامل التمييز قدم مطلقا وسبق معالج قال الشيخ اشتغال عامل التمييز مبتدأ او جملة سبق
جزائه بتقدم وجوبا وامتنع تأخيره اما اذا كان العامل جامدا كما طوى اسماء العدد جواز ح واما اذا
كان متصرفا كطاب معلل بانه نزيد نفسا وهنا اختار ابن مالك في التسهيل جواز تقديمه عليه وفاقا
للكسائي والمازني والمبرد واليه اختياره اشار بقوله ما شئت الاخير فسبق معمول مقدم بانه
وموافقا للمعمول لم يسبق التمييز معلا وجملة حرفا جعة معلل الشيخ اي ابن مالك كما قال
في الشرح مبتدأ او جملة اشتغال خبره وظاهر قوله في الخلاصة نزرا كما قال المكودي انه قد يجيء نادرا ولم
يقل بانه احد والنحاة قد ذهب اليه سيبويه وبه وافقه وجمهور الاصفهاني والعلة المسوغة لهذا حراته
المواجه فيما تقدم من الكلام ابهاما او جماعا فتأخر الاجماع اذ لم يمنع نقل الابهام ولم تبق له فائدة
ويمتنع الفصل بين التمييز وعامله كما قال الرضي والابيات التي استشهد بها ابن مالك للجواز منها
ما هو شاذ ومنها ما هو مؤول وحذف ما تمييز او الخ والعشر بحيث مؤكد الا اذا اعدد ذكر هنا ثلاث
مسائل الاولى ان التمييز يجوز حذفه وذلك اذا قصد بقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه وقع
مثل حذفه في الفعل بقوله تعالى عليها تسعة عشر اي ملكا منكم عشرون صابرون ونقول كم جئت اي كم يوما
قال ومنه شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء
اه فيعتبر المعنى نبه لك على امتناع حذفه فيها باب نعم هو مذهب سيبويه وقوم المغاربة على شذوذه
فيها ونعمت واجاز حذفه ابن عصفور والثانية ان التمييز قد يجي مؤكدا نحو قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا وذهب سيبويه والجمهور الى امتناع ذلك قالوا في المعنى فيما ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا ليس شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فتمييز
اه وقدرته على هذا وقال ابو حيان الشاطبي في باب نعم ومن اجاز كونه مؤكدا المبرد وابن السراج
وتبعهما ابن مالك وتبعهم العلامة حيث قال فيرد عليه ما ورد على الخلاصة وان تعريف التمييز يجب جامع
لان المؤكد لا يدخل تحت قوله فيه وقد اعترضا بهذا ابن هشام وبعض ان هذا باب التمييز وان
كان مؤكدا فعليه بيان لعامله كما تقدم لان التمييز يجوز ان تعم الجنائز فيها ونحوه مما لا يتبين فيه
اصلا وانه لشدة ان التمييز لا يتعدد قال في المغني ولهذا كان خطا قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيما
وموصلا انها تمييزان قوله حذفا تمييز معمول الجزء والعشر مبتدأ او محيط حيز ومؤكد الجملة

اسم الفاعل حال أو الصفات أنه وذا عود عطف عليه ويشترط أن يكون على الخلاصة مسئلة يرد منصوبا
مميز العدد: ما بين عشرة ومائة مفرد ما بين العشرة والمائة شامل للعقود والعشرين إلى التسعين و
للعدد المركب فيجب تمييزها بالإفراد والنصب نحو وواعدنا موسى ثلاثين ليلة إن عدة الشهور عند
الله اثنا عشر شهرا هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء جمع تمييز العقود والمركب فقوله منصوبا حال
ومميز وما بين حال والعدد يجعل ما نكرة موصوفة أي عدد بين ما ذكر وفي بعض النسخ وعشرة مجرورتها
جمعا الفعا: ومائة مع ما يجري في الألف عشرة مفعول الفعا ودونها حال لها مجرورة معطوفة
على عشرة وجمعا حال ومفردا أي افعل ما ذكر له أي للمميز أي الكلام فيه حال كونه جمعا هذا شرط وشرطه
فيه أن يكون جمع قلة وهو يتضمن شرطا ثانيا وهو أن يكون جمع تكسير إذ هو المنقسم إلى جمع قلة وكثرة
فتقول ثلاثة رجال إلى عشرة والمعنى أنه يشترط في تمييز العشرة والثلاثة وما بينهما الشروط المذ
كورة وهي بإضافة تلك الأعداد إليه في العدد بالدون ما كان من التسعة والثلاثة وما بينهما بدليل قوله
الآتي وما تعين واحدا واثنين وفي بعض النسخ لم يرد اشتراط الجمعية بل اشتراط التكسير والقلة إذا كان التمييز
جمعا فاحترز بقوله جمعا عما إذا كان اسم جنس أو اسم جمع فإنه يجر بمن نحو فخذ أربعة من الطير
ومن أمر العرب بالنظر لها به نعم إلا من أن كان العقلاء لا يعطيه ومثله نظائر به الخلاصة ومائة
مفعول الفعا محذوف لدلالة ما قبله ويحتمل أن يكون معطوفا على عشرة واختلاف كل من المتعاطفين
بصيغته حال والفصل بينهما بغير أجنبي لكن لكونه ما مر حال ومفردا أي فاذهب ما ذكر وواحدا من
مفردا أي له أي المميز الكلام فيه حال كونه جمعا وقد ورد في حدثه جمعا كقراءة حمزة والكسائي ثلاثمائة
سنين بالإضافة وأشار بقوله فما عدا إلى الألف وهذا الحكم ثابت للمائة والألف وإن ثنيا أو جمعا
والجمع بين التفسير جاء مميزا وجعله ومعدودا جوزا ذا الغير اشتراك لا في مذكور ومن تمييز المائة
والألف فتقول ثلاثمائة ويشير كلام الشرح والكلام أنه لا خصوصية لهذا التفسير بهذا بل يجري على الحكم
والعدد أنه وقد نقل ابن قاسم عن أن تمييز العدد إذا جمع لم ... تمييز الحالا ...
قول الخلاصة واحد ... تمييز العدد والباء الداخلة على الأشارة ظرفية والثانية للتعدية
ولزم تعلقهما بأجرور وما مفعول أجرورا ومن أي الفعل الفاعل حكمنا ومثله أي التمييز مثناة وما
ثانية وجملة جوز الجميع فعلها للمفعول جزاء أي أجوز جعل التمييز والعدد المميز به إلا به المذكورة
كقوله ثلاثون للعجز حولا كميلا ولا خصوصية للعدد بهذا بل لا يجوز الفصل بين التمييز وعامله مطلقا
كما نظم في الإرشاد وباب التمييز من الخلاصة فتعين بالوجه بالتمييز والعدد والثلاثة إذا جمع بنعت

بعد

بعد التمييز جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عندي عشرة رجال صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما
أو كرام ومن إذا كان النعت بجمع أو جمع تكسير كما مثلنا فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد
نحو عندي عشرون رجلا صالحون قاله المرادي هذا والمسئلة على ما استثنوه من وجوب مطابقة النعت للمنعوت
منها المراد بالوجهين المعنى ولا يحتاج لبعض الواحد والاثنين لتمييز استغناء بالنص على العدد و
المعنى فيقال رجل ورجلان لأنه أخص وأوجز من أن يقال واحد رجل واثنا رجلين وشذ قوله: كأن خصيه
من التدلل: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل والمسئلة الأولى مزيدة على الخلاصة والثانية مستفادة
منها ولا يجمع كثرة أي لا يعتاد وقلة وبعدها الغير الغا لي ولا تعين بجمع كثرة أي العكس جمع القلة ومن
راجع إلى مسئلة الثلاثة والعشرة وما بينهما واحترز بقوله أي لا يعتاد وقلة عما إذا لم يكن لا صالح
إذا له بعض العدد أو شذوذه قياسا أو استعمالا الأول نحو ثلاثة رجال ولا رجالم بجمع جمع قلة
والثاني نحو ثلاثة قروء قياسا جمع قرء على أقراء شاذ قياسا هكذا قالوا ورد بأن فعلا صحيح العين لا يجعل
اسما صحيح العين والفا ... اشباع فإن شيوع تكسير أجلا لا يلزم فيه أفعال ولا كنه شاذ استعمالا و
الشاذ منزل منزلة المعدوم فيصير كأنه لم ينطق به وقول الخلاصة والأكثر بعد قولها جمعا بلفظ
قلة أي جمع الأقلال رجوع قولها والأكثر إلى الجمعية حال الثلاثة والعشرة وما بينهما في تعين بالمائة والى
ما يستفاد من قوله بلفظ قلة والتكسير حال التمييز فقد يكون جمع تصحيح كسبع سماوات وسبع سنبلات
ومائة إلى أغنتم حمل العدد فإن التسهيل ويغني تمييز العدد إضافته إلى غيره فلا يقال الرواة لا أن إذا
قلة عشرك عند ما حبته ويعرف العدد المضوية أليه ولا تقول عشرون زيد إلا من يجوز زيدا
وعشرين كما أنك لا تقول غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام وزيدا معا لأن الإضافة على معنى العهدة.
ومسئلة الحملة مزيدة على الخلاصة وعشرة مجرور نعتها المذكر بالتاء وبه مؤنث منها عرى عشرة مبتدأ وذو
نعت لها مجرورة معطوف عليها والمراد بما تقدم به تكرير والتسعة والثلاثة وما بينهما والذكر
حال منها أو من الضمير المستقل بالخبر وهو بالتاء وخبر عن لاذكر من العشرة وما معها وخبر منها
للتاء وورد متعلقان بيعرى والمعنى أن الثلاثة والعشرة وما بينهما تقال بالتاء للمذكر وبالتجرد
منها للمؤنث على عكس ما يقتضيه القياس وذلك لأنها أسماء جماعات كعصبة وزمرة وأمة وما كان كذلك
حقه أن يقال بالتاء مع المؤنث والمذكر ولكنهم أرادوا التفرقة بينهما في العدد فجاؤوا على الأصل
وأن التلاثة لباس مع الذكر لأسبقية استعمال العدد فيه على الأصل وأما ثمن التاء التي كانت لازمة بعد ذلك فاستعملوا
مع المذكر ليسمع بسبب زينة وجردوا العدد منها مع المؤنث وإن أردت حرفا إذا كرت بالتذكير وكما أخر

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

وقيل عشرة اي اقرا من عشرة او اكسر شينا اي وان اردت ما فوق العشرة والمراد بكيفية تنطق بها اي اثر
احد قبل عشرة في التذكير واحدى قبل عشرة في التأنيث حال كونك مركبا للعطف فتقول عندي احد عشر رجلا واحدى
عشرة امراة وسكان العين في الثاني لغة لا يستبعد الا مع جمع شين عشر وفي الثالث لا مع سكونها اجمع على
ذلك وانشد للغة ثالثة يقول بها او اكسر شينا ومعنى سكن تميم كما في الخلاصة وفتح عربيته وسبك كلامه اي ابر
وجز ثلاثة الى ثمانية تعامل وعشر جرد في التذكير وصل في التأنيث مع مؤنث نبرا اي جز ثلاثة الى اخر اخواتها
وهو التسعة كما قدم من كونها تثبت مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وركب معها العشر واجرها على القياس
مجردها في التاء مع المذكر ووصلها بها مع المؤنث فتقول عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاث الى
تسع عشرة وفي عربيته ايضا اي في كلامه في المذكر اثنا عشر والانثى اثنتا عشرة والصدر اعرب وغيرها بني
على الفتح سوى ثماني فجوز والحذف مع الاسكان اثنى عشر واثنتا عشرة كاحد عشر واحدى عشرة في جميعها
الصدر والعجز على القياس من التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث الا ان الصدر هنا يعرب اعراب المثنى
فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء ويبقى بمعنى معه والالف حرف مضموم والنون عوض اسم فرد ومعه معمول لا ذكر
محذوف وجاز بالفتح واسجوا والاثنى مجرور محذوفة لان الالف ما قبلها وعشرة سكون الشين والعجز معمول
اعربي مضموم مع تركيبه بالنون من حركة وغير معتبرا فتنازعه الثاني والثالث وجملة بين خبر وعامله
كغيره من عجز المركب معا فيبا وقالوا ان الاول نزل منزلة تاء التأنيث مما قبلها والثاني نزل منزلة
الشين ووجهه انه حركة ما قبل التاء حركة بنية لا حركة بنائها اخر الجزء الاول حشو ليس محلا للاعراب ولا
للبناء هكذا قيل وفي شرح الشيخ ما اوله الكتاب بعض قوله ... وبه يستحق الى بعض فركباني ورد تعليل
بناء الثاني بالتضمن يقتضي بان المعطوف عليه منزل منزلة الشين او النون وقيل انما بني الثاني لتضمنه
معنى حرف العطف فان يبين بما شيئا مع انما تضمن معنى الواو لو لم يبق الا ارتباط لا وجه له
العطف وجب كون مقابلا اليه فلا يتضعف اكمال الاتيان بخلاف بين اصل لفظ وزير الاان بقال
هي اضافة ضعيفة تقتضيه لا يلزم فيها ذلك نحو معنى ابا بلعشق ظاهره وعلى هذا بلعفر وقال لما
اضافة على معنى الواو او قلت تركيب الاعداد من جهة الاضافة فيه فتح ما قاله نظر وما يدل على انه بنوا
لزيد انه يعرب بيا اذا ظهر العاطف كقوله ... كان بها البدر ابن عشر واربع ... اذ هبوات الصيف عنه
تجلت ... قوله سوى ثماني فاء استثناء ومجرور الشيباني الذي حذفه الجزم بها ولهذا قال بجوز والحذف مع الا
سكان اي جوزوا حذف الياء فيها وذلك لا حاجة بقاع النون لا ضوائنا وفتا الكسرة لتدل على الياء
المحذوفة ومما رجح عند هم ورجع الرفع الاول وجوزوا اسكان الياء ثابتة وقيل فتحها هو الاصل

كما في

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

كما في ولسلستناء بمعنى ارجعة او وجه وانما جوز الاسكان للتخفيف واجل تثاقل الكلمة بالتركيب وقد
تحذف الياء وما جاء بالواو ويجعل الاعراب به فتقول ما كما في التسهيل قال لما ثناها ياء اربع حسان وارسع فنفغ
ها اسمان من شرح الحويني طبي ثمان رجعت بفتح النون ومنزلة العسلة وبنيت على الخلاصة وضع وان شئت فصاعدا
الى عشرة فاعلة وفاعلا اي وضع وزنه فاعلة في التأنيث وفاعل في التذكير والنبر وصاعدا الى عشرة فتقول
ثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة وفي جعل العدوني والحال العدد تجوز وانما هو وما ورائعها للاحاد ثم
فانه يقال ثنيته لا نتراد الثالث الثالث منها الى عشرة العشرة اذا كنت العاشر منهم وابرل عول الخلاصة
فصاعدون بقوله فصاعدا جرا والنجاة الحرف المعطوف حلته وان وضع له فيما ما لانه تغليب فالجمع
الفيا من احسن واحسن من ذلك وواحد فانه وراول الامر على وزنه فاعل ثم ان اريد بالاتقان بمعناه
مجرد استعمل مجردا عن الاضافة وان اريد انه المصطفيه بعض تلك العدة التي اخذها اللفظ المصوغ
منه استعمل مع مراجعة وهو معنى قوله وان ضعا انه زد به بعض الذي ... منه بنيته كمثل البرزا اي اضف
اللفظ المصوغ الى اصله الذي صيغ منه ان اردت به بعض ما اخذ الى واحدا من العدة التي دل عليها اصل
كثاني اثنين الى عاشر عشرة وانما وجبت اضافته ولم يجز اعماله لانه لم يقصد به معنى يقع على اصله كما
في الاستعمال الاتي ولا يقول لانه ليس جوعلى فعل كما قيل بناه على ان المصوغ بعض العدد نفسه وانه
انما يكون مصوغا والعدد اذا عمل بلا لوجوه ان المصوغ والعدد مطلقا ولم يعمل هنا لما ذكرناه قوله
الليزم اي او ذكر استعماله العدد وليس بعاتب الذي جانب ما وجبرت ثنية بجاعل وجمر منه راس الفاعل
وذا اعتبر امره هو بنا الخبر خبره وان ثرد جعل الاقل مثل ما ... جوقه فحكم اسم الجاعل والجاعل او الزام هذا
استعمال ثالث بجاعل وهو ان يراد به بعض العدد الذي فوق اصله وان اصله اشغل الى فاجوقه فيبيه
ايضا هو الذي جعل الثلاثة اربعة مثلا بانضمامه اليهم وحكمه حينئذ حكم اسم الجاعل الذي تنوجد فيه
شروط العمل اذا اعتبر فيجوز اضافته لما دونه اصله واعماله فيه فقوله وان ترد اي جاعل جعل الاقل
الذي هو ما دون اصله مثل ما فوقه الذي هو اصله فاعمله كاسم الجاعل وبما يعلم قوله والزم اي
الا عمال والواجب وليس كذلك بل قالوا ان الاضافة هنا اكثر من الاعمال فجاء على سائر اسماء الجاعلين فان اضافتها
واعمالها سواء فلا الاول والنافي النصب هنا ان لا الانفعال والتنائي من هذا المعمول غير كاملة
الا انه وبلفوذلك لان بعض الا ثنين لا يصير ثالثة احاد وان انضم اليه واحد بل يكون النصف والنصف اليه
معا ثلاثة لا كل لما استقلا الى المجموع الاول اسم الا ثنين وطرح عليه على المجموع الثاني اسم الثلاثة
فكانه جاعل المجموع الاول هو المجموع الثاني اه وظاهر كلامه انه هذا الاستعمال جائز في اثنين وهو كذلك

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

الخلاصة وخلافا لابن السميل وغيره سيرته على انه لا يجاوز الاثنا عشر واحدا وقال الكسائي بعض العرب يقولون **واو اردت مثل الاشر من كابجي بنى كمين او جاعلا اضف للمركب او جه وجاع عشرة المستعف** هذا استعمال
رابع اي ان اردت بالعدد المركب معنى ثاني الشي وهو الدالة على شيء والمعدود باسم الفاعل المجهول اليه
مؤنثه ما اشتق منه اسم الفاعل ايضا بارفعة الحادي او بما اسم الفاعل مؤنثا مع المؤنث وهكذا مع المذكر
وثالثها او اشتق منه اسم الفاعل مؤنثا مع المذكر وهكذا مع المؤنث وثانيها ورابعها عشرة المتركبين
وعشرة بالتانيث والتركيب الاول مضافا الى التركيب الثاني او الى صدره ان كان اثنى عشر او اثنتي عشرة
وهذه الاستعمال ثلاثة اوجه احدها هذا وثانيها حذف عجز التركيب الاول مع معنى قوله او جاعلا
اضف للمركب وحينئذ يجب اعراب الاول لزوال التركيب ويعني ما اذا ضربه بالحالة النصب نحو ثالث حادي عشر
وثاني اثنى عشر ويجوز السكون والرابع عبارة للتفعل بالتركيب كما ذكره ابنه معربا وثالثها الاقتصار
على التركيب الاول المستعف بالتركيب الثاني بالخ هذا الاستعمال فيه كلام ان ما عشر ليس
معتطعا والتركيبين وحينئذ يجب بناء الجزئين وان ان جعل حادي عشر وقولك حادي عشر احد عشر
وحذف العشر والاول والنيف والثاني يجب اعراب الاول لزوال التركيب ودلالة المركب على المحذوف
هكذا ذكر ابن هشام وهذا الثاني هو الظاهر وعبارة الخلاصة كما يأتي التصريح به عليه فلك وجها
او ان الاول مضافا الى الثاني مبنيا ووجهه انه حذف عجز الاول وابقى لزوال التركيب وفيه نظر لان الثاني
مبني وهذا الوجه حكاه ابن السكيت وابن كيسان واباه ما لعي بنية ما حذف حكاه بعض النحويين
مع حادي عشر ثلاثة اوجه بالجملة وعلى الاول من حمل الاضرب والتمثيل بحادي عشر على ما به
والغلب على اصله واحد ثم قلبته العبارة الى موضع اللام **وواعدها وقبل ما عشر بالواو عن كل الثيف**
والشعر هذا استعمال خامس وهو ان يؤتى بفاعل التذكير وفاعلة بالتانيث ويعطف عليه
ما يراد من العقود فيقول الثاني والعشرون والحادي والثمانون ونحو ذلك مما تقدم قوله فاعلا
معطوفا جزء وقد ابن قد واحترز بقوله بالواو من ما حرف العطف فانه لا يذكر على العقد
على النيف الا بالواو كما يأتي لان المعطوف عليه يعطف الجمع المراد معنا وبعض ترتيبه والعقود لا
غاية وعلم من قوله انه لم يرد خصوص العشرين بل سائر العقود كذلك **وارضوا باول الشهر بمامضى**
وبالباقي اخر ما بقي فقال ارخ بالمعرو وارخ بالواو وكل بالمادة من اصل لكن اوسع الناس ربما
يغيروا التاريخ بالاقل على الابدال الغياسي للتخفيف كما ولعل من لك بالياء وعار وشار ومن ان
الحاد واحد واعلم ان العدد بالنحو كما تقدم ويقولون وارخ فاله الرماني فيقال ما اول الشهر

كتب

٣٨

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

كتب لاول ليلة منه والليلة مجتمعة اول منه وقال الرضي للاضحاء ويقال كتب لغرته والغرة ثلاث ليال من اول
الشهر والتلميذ بالغرة انما يكون اذا لم يرد التحرير كما يقال كان كذا في اول الشهر وقال ابن عصفور يقال كتب
غرة كذا اذا اتفق بيوم او بيومان او ثلاثة فقال الرماني والظاهر ان اشتراك العرف سهو ويقال كتب لمهل
او مستهله بمعنى الهاء منها على حقيقة اسم المفعول اي في ليلة اهل الهلال بالبناء للمفعول او السهل
كذلك هذا الله اذا كان في اول الشهر ثم في الكتابة ما يعرفه ليلة منه فقلت كتب لليلة خلت او ليلتان خلت
لليلتين خلتا او ثلاث فقلت لثلاث خلون وهكذا الى عشر خلون ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف منه
هذا هو الاولى واليه اشار بقوله باول الشهر بما مضى اذ مضى بعضه خلا هنا ولك ان تقول خلت في ثلاث
خلون وبالعكس وانما كان الاولى ما سبق للمطابقة التي بالتكسير والتصغير ومعنى ونحوه اولى من
فعل ونحوه بالتاء جمعه واقله والمعاقلات مطلقا بالعكس وعند الاولى ان تقول للنصف منه
كما سبق وهو اجود ولك ان تقول لخمس عشرة خلت او بقيت ثم تقول لاربع عشرة بقيت الى تسع بقين الى
ليلة بقيت ثم الاخر ليلة منه او سلخه او اسلاخه وهذا معنى قوله وبالباقي اخر ما بقي الاخير منه وفي هذه
وهذا ان التاريخ يذكر بالليالي وذلك لسبقها على الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع
ليلا وانما قوله والا الليل سابق النهار فمن قبيل المعنى ولا بانه الليل وهي الغمر يسبق الى النهار وهي
الشمس ولا يزال الامر على هذا الحد لا يتقدم الغاية فيجمع بين الشمس والقمر فيطلع الشمس من مغرب
وصف الشمس بانها لا تدرك القمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس لانها تقطع الفلك في سنة وسرعة
سير القمر لانه يقطعه في شهر ومن قال الزجاج وشيعه وانهم ارضوا بالليالي للتغليب وان ذلك جرى
على خلاف الاكثر في تغليب المذكر على المؤنث رده المعنى بان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجري
حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار وانما يعبر بالليلة احدهما ومعه العطف الاكثر مبنية على
الخلاصة **ميز عشرين كما ان تستعم واجرر بمن مفعول ان جرت كم** كنانة عن عدد مجهول الجنس والمقدار
فلذلك تفتقر للتمييز ويجب بالتمييز ها ان يكون مفردا منصوبا كتمييز العقود ان كانت استفهامية خلافا
للكوفيين في اجازة جمعه وعلى وجوب ذلك لم يعلل حقيقة قال الرماني والتعويل على السماع
قوله واحرر التمييز بمن حال كونه ومحل اشرك انجر كم نحو بكم درهم اشتريته فوجبه هذا قاله سيبويه
والخليل وذهب الزجاج الى انه مخفوض باضافة كم اليه وردوا بوجهين الاول انه كم بمنزلة عدد فيجب ما
بعده فولا واحرا والا وان الجر لو كان بالاضافة اشترك دخول حرف الجر على كم وبه لزوم هذا الزجاج
نظر لانه نقل منه انه يجوز الجر مطلقا ومعنى الاول انها لا كانت للاستفهام كانت مقدرة بعدد مبهم

بالمميزة صارت بمنزلة العدد المركب ومنزلة جملة ما وجب نصب تمييزها وأجازه قال الرماني و
موضعه وإنما اشترط جر كم على إلى ان يكون الجار الداخل عليها كالعوض من الجار للتمييز وإلا الجمع
بينهما كما قال ابن مالك ولم يطلع على ذلك الرماني فتوقف فيه وذكر ابن الحاجب ان وتدخل على تمييز الخبرية
والاستفهامية قال الرضي أما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وأما الاستفهامية فلم أثر على تمييزها مجرور بمن ولا دل
عليه كتاب من كتب النحو ولا أدري من أين نقله انتهى ونقل السعد كلامه في المطول وقال هو منقوض بقوله تعالى سل بني إسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة واعترض عليه بجواز كونها في الآية خبرية والمفعول الثاني كما بينه في الكشاف وافاد
جلمعا كلام الرضي محمول على ما هو الحاصل فلا دليل في تلاوة الآية عليه والظاهر ان من البيان في المفعول
وكم نصب على المصدرية أي كم ايتاء وهو جيد الشرط بزيادة من وهو نص في الاستفهامية وإعراب السمين ما حاصله
ان تمييز كم محذوف وباقي لا يرد الخبرية والاستفهامية والأول ان تكون مفعولة ومميزها جملة
أو وجوب أو هكذا ذكره في حاشيته محقق السعد وقلت للعلامة في الآية وان كان لا يأبى التقدير الأول
الاول بالسؤال حقيق ان هؤلاء اشتهر أي تقرير وهو معنى الاستفهام فالآية الأمر انه في الآية توبيخي
وشرط الاستفهام انه تراد بعده وان يكون بمعنى حاضر قال في التلويح وفي الحاق الخبرية بها تردد
الا ان تكون لو قلت كيف تقول ورجل وضربت ورجل لم يجز كعشر أو كمائة مجرورا والنصب مميز
كان وكنا ذا الإشارة الحاكم لا بعيد كونها الاستفهامية تؤنثه بقوله مجرور وهو متنه او كعشر خبر مقدم والمشار به
وما عطف عليه المراد ان لكم استعمالين أحدهما ان تستعمل استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا
مجرورا نحو كم ملوك باد ملكهم وثانيهما ان تستعمل استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا
مجرورا نحو وكم ليلة قربتها بين أدنيتم والإفراد أكثر وأفصح وليس الجمع بشاذ والصحيح ان الجر بالإضافة
لا بمن مقدرة خلافا للكوفيين وعن بعضهم بسكون الشين وبجر حال وذا ومن التمييز المشغل
بذلك الفعل بصيغة اسم المفعول واسقاط نونه للضرورة ويكني بقاء الممدود بالجار وكم اشترط فلم تكون
كذا وفي أفرادها وحكم تمييزها النصب كقوله إذا عد الناس بان أجاثيك الأعلى عمره بعد من وفوا
عن النصب بعدم سمعت ذلك انكرا وكمثل الطاهر نفي الجمل وكلام وضعه ابن بينه على
جواز جر تمييز كان بمعنى نحو وكان من دابة في الأرض لا تحمل رزقها وضربته عليه في الخلاصة إلا ان ذكر
ان تمييز كذا منصوب واعترض عليه في ذلك نواصب المضارع ذكر المضارع المرفوع مع المعمول
كالمبتدأ وذكر المنصوب مع المتعلقات نظر الى الصورة وذكر المجزوم مع المجرور ان نظر الى ان الجر مختص
بالأسماء والجزم مختص بالأفعال والمضارع عكسه فابتدأ الآن منه ابتداء النصب مضارعا

نواصب المضارع

بلى وحدها ولن بسيطة مستقبلا والكوفي مضارعا مفعول انصب ولن متعلق بمه وحدها حال من كي
وهو مصدر بمعنى اسم المفعول أي موصولة وهي المصدرية تحرز بذلك والتعليلية فإنها إذا دخلت على
المضارع نصب جاز مقدرة بعدها وتتعين المصدرية ان تقدمتها اللام نحو لكيلا تأسوا إذا لم يدخل
جار على كي وتتعين التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو ان نحو جئت لتنفع زيدا فعلى ومعه بين المتلبس
إذ لو كانت مصدرية لم تفصل ان بعد اللام فيكون الجار داخلا على الفعل لفظا وتقديرا وهو ممتنع ودخول
الجار على الجار تمييزا جاز في الضرورة كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء
إذ لا حاجة لدخول حرف المصدر على مثله وجوز ابن مالك ان يقدر الأمران نحو جئت لكي تكون دولة أو وجرا النحو
أردت لكيما ان تطير بقربتي ولن عطفا على كي وبسيطة حال منها رد بذلك قول الخليل والكسائي ان أصلها لا ان حذفت
الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين ورد بأنه جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وان
الموصول مع صلته معمول فسر اذ كلام تام مستقبلا حال والمضارع وإذا دخلت عليه تخلص للا
ستقبال وأشار بقوله والكوفي ان اعتقد تركيبه من غير دوم لهما وخلاف ابن الزمخشري في المفصل وغيره
ان النفي بها آكد من النفي بلا وإذا قلت لن أقوم فكأنك قلت لا أقوم لا أقوم والحق الذي ذهب إليه الجمهور
انه لا فرق وان قوله بقولك لن أقوم ولا أقوم في مقام واحد وان سعي ودمن بعد علم والتي من بعد ظن فأرفعن
وانصب بتبرأ ان عطفا على كي وبعد طلب بحروف بدليل ما بعده أي سوى التي بعد علم فإنها لا تنصب لأن الناصبة
تخلص للاستقبال التي بعد ومعه حبل الحرفية وذلك لا يناسب العلم فالواقعة بعده مخففة لا غير نحو علم
ان سيكون والتي وبعد ظن عطفا على الموصول المقدر المشبه والاستثناء من المفعول باعتبار وجوه النصب
في المشتق مبني على لغة الجمهور الغير بالمطلوب وباعتبار الصورة ونظام الغنيمة في المشتق والأصل الأوجه
أولا بالعلم نعت الرفع وإنه تكون مخففة وإنما يجوز نعت النصب وإن تكون مصدرية وفيه بالوجهين
نحو قوله تعالى وحسبوا ألا تكون فتنة هكذا قالوا وهو يوهم ان ما فيه الوجهين يكن فيه معنى العلم
والظن مع ان الواقع في تلك الآيات الظن ولذلك خلع الشاطبي فيه وهو تنبيها بالوجهين بقوله الراجح
الظن يجري العلم رفع الفعل لا نصب وفي المسهل لو قال ما لم تكن علما أو ظنا في أحد الوجهين قال العم
جامع وهو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم والأرجح في الوجهين النصب لأن الأصل عدم التأويل
وقراءة جمع السبعة في أحسب الناس ان يتركوا لم يقرؤا فيه العطف والكوفي عكس ما جعل في الرفع لكنه
إنما آخر النصب ليتعلق به قوله في فإنه ليس مختصا بالأرجح معولات الرفع ليس بيانا وعبارة الخلاصة أوضح
وبإذن مصدرا مستقبلا موصلا أو بقسم فرجعلا وبين جزاء وعوامل جحا تقليد أما وغير قابلا

اللهم صل على نبينا محمد والروح

بان يعطف على نحو وذلك النصب بها بثلاثة شروط اولها ان تكون مقدرة احترازا مما اذا وقعت حشوا
فانها تهمل كقوله لبس عادلي عبد العزيز بمثلها واكتفي منها اذا لا اقيلها ثانيها ان يكون الفعل
مستقبلا احترازا مما اذا كان حالا فانه يرفع حملا لها على اخواتها الناصبة فانها تخلص للاستقبال
ثالثها ان تكون متصلة بالفعل احترازا مما اذا فصلت منه بفاصل غير القسم فانها تهمل واما
القسم فانه يغتفر الفصل به كما اغتفر بين الجار والمجرور ومنه قوله اذن والله ان نرميهم بحرب حال واذن
ومستقبلا وموصلا حالا او الفعل وبعد عطف على موصلا وهي اي اذن جواب وجزاء خبر على حذف مضاف
اي حرف جزاء والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي استعملت فيه جزاء لمضمون كلام
قبلها وجوابا معقول يعجب اي بحسب ذلك الجزاء جوابا فيكون للجواب ايضا ومعنى ذلك ان يكون الكلام
الكلام التي هو جواب الكلام اخر لا يلزم وذلك ان يكون مضمونه جزاء فالجواب اعم ولذا يفيد باللام
وههنا اعتقد الشلوبين والفارسي فقال الاول هي للجزاء والجواب دائما وقال الفارسي غالبا
وقد تتمحض للجواب نحو اذن اظنك جوابا لمن قال لك انا احبك بيد واذن استغفر صرفك لان اذا لا
مجازاة به الحال فما اخرجه المعنى لاصل الغاضبة هو الراجح وهذا البيت وبين على الخلاف **وبعد الفاء**
قال نصب والاسم بعد الفاء اسقاطه بعدها دون حرف اي اذا وقعت بعد الفاء والاكثر اهمالها ورفع الفعل
بعدها الفعل بعدها ويجوز النصب قليلا قاله جماعة من النحويين نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا
واذا لا يؤتون الناس نقيرا وفي شاذ بالنصب فيهما قال به المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني
ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين
الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانفا او لان
المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليك ان عطفت على الفعلية رفعت او على
الاسمية والمعنى هيئات الشهرة والمراد بالعطف هنا اهل او والفاء واختلفا في جواز حذف المعمول
المنصوب بها في شيء ونواجه ما الجمهور ان ذلك لا يجوز اختصارا ولا اقتصارا وقيل ان زيد ان
تحرج لم يجز ان يقول اذن الجواب ان يريد وتحذف اخرج واجاز بعض المغاربة فيها بعد وقوعه في الجمل
قال حبيب قتيبة ميمون ظهري حبيبا واجرا بريد لما نستحق فال وهذا فمثل فعلهم حبة ولما قاله ابو حيان
وابن مالك لا حذف المعمول بعد اللام لعلم جاز حذفه بحجية الكلام ولم يبلغ نحو هذا الشيء انه لا ...
هو جزاء الشرط وقال ابن العنبر ما وقع في هذا الحرف غريب جدا لا يحتمل القياس عليه قوله ولا هو
معتمرا اول واسقاطه بعد ان لم يتم جزاء الثاني والجملة جزاء الاول والابد مغفورا به **وذكر ابن هشام**

اللهم صل على نبينا محمد والروح

ب لا ولام جزم حتى وجاز الحذف ان لام ظهر لان لهذه حالات وجوب الاظهار وجواز الاظهار والاضمار
وهي المذكورة في البيت جزاء ان متبوعا او ضمير خبر والثاني متعلق بالفعل نحو لئلا يكون للناس على الله
حجة وذلك لئلا تكون في حالة بين المثلين وجواز الحذف لان اظهارها ان ظهر اللام جعلها ...
واللام الاظهار واوجب لان الكون اول المثلين والحالة الثالثة وجوب الاضمار وذلك في خمسة مواضع اشار
لاولها بقوله **وبعد نفي كان واجبا وضع** اي وضع الحذف اي حذف وجب ملا كونها واجبا بعد كان المنفية
بشرط ان تكون ناقصة فلا يجب الاضمار مع الناقصة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وعلم من اطلاقه
فيه لان استعمال الناقصة اكثر وذكرها في ابواب الخبر اشهر فيحمل الكلام عند الاطلاق عليها وبشرط
ان يكون الناصبة ما نحو وما كان الله ليعذبهم او لم نحو لم يكن الله ليغفر لهم او ان نحو اكبر الكسائي نحو ما
كان فكرهم لتزول منه الجبال وعلم من هذا ونحوه بالماضي فلا يشمل كلامه الا ما نفيه مخرج لي انها
تخص المستقبل ولا لان نفي غير المستقبل قليل ولما لانها تدل على اتصال نفي الماضي بالحال وقد لمت
ان الحكم غير مختص بصيغة الماضي فلا تحمل عبارته على خصوصه بل يكون منطلق الماضي لان النفي المعان
وعوارض الفعل لان الافعال ما يقع بعدها مخصوصا وتسمى هذه اللام لام الجحود اي النفي وبابه اطلاق
اسم الخاص على العام لان الجحود حقيقة انكار الحق وكون النصب بان مضمرة بعدها هو قول البصريين
وذهب الكوفيون الى انها ناصبة بنفسها وهي لا تتعلق عندهم بشيء وعند البصريين تتعلق
بمحذوف هو خبر كان اي ما كان الله مريدا لان يغفر لهم وبعد ارادة الفعل مع نفيه واشار الى رابعها بقوله **واو اذا**
حتى او الا ان خلف عطفا على نفي كان اي يجب الاضمار بان مضمرة وجوبا بعد او بشرط ان يصلح
في موضعها حتى نحو لالزمنك او تقضيني حقي او الا نحو لاقتلن الكافر او يسلم قال المرادي وبذلك
كاطعة للمصدر الحقيقي ان وحلتها على مصدر منفعل من الفعل السابق والمعنى ليكونن منه
لزوم لك او قضاء منك لحقي وعليه القياس ولا يخفى ما فيه من تكلف تقدير المصدر واخراج الكلام
الاول على السماع الى الاراد المحوج المراد ما تقدير فعلا اخره قوله في نفي جعلا وعاطفة على ان
لكونها بمعنى حتى او الا وان كان معنى او باق لا طلب احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي
يفعل احد الشيئين ولا يدري احدهما فاذا قدرت مع ارادة هذا المعنى التي هو فرع احد الامرين الشيء
الشيء على حصول احدهما عقب الاخر وان الفعل الاول بمعنى الى حصول الثاني نصبت ما بعد او وحينئذ
تقدرها بالا وغيره بالى والقياس جعلها التي في واحد مثل حبستيه بالا في الفعلين بعد محذوف
وهو الذي قاله الا منك الا وهذا تعطف مصدر محل نصب على انه ظرف للفعل الاول ومنع وجيه بالى

ما بعدها تبادر وبلا فصل مجرور بالتي بمعنى إلى اشتهر وهو ظاهر متعين والله أعلم وخرج بالشرط نحو أو بعد
سؤال وإشارة إليها بقوله **وبعد حتى إذا كان مستقبلا أو ما هو بين حالا أو مؤولا** عطفا على ما قبله أيضا
أي ويجب نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد حتى بشرط أن يكون مستقبلا حقيقة أو تأويلا نحو فقاتلوا التي
تبغي حتى تفيء وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة النصب وإنما كان بالغالب إلى أنه لا بد من أن يكون
مستقبلا باعتبار زمن التكلم كالأول أو باعتبار ما قبله فقط وإن كان ماضيا باعتبار وقت الإخبار كالثاني
ويجب رفع المضارع بعدها إذا كان حالا نحو مرض زيد حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال وذلك بعرض ماض
وانقضاء لا انتجيه منه نحو حتى يقول الرسول في قراءة الرفع وليس الرفع في حتى في الباب فقوله بعد بمعنى مع
وإشارة إلى الفاء وخامسها بقوله **وبعد فاء أو واو مع محض طلب أو نفي جوابين** عطفا على ما في جواب
مقابل نفع ومحض طلب مثلا أو نفي عطف على طلب وجملة جوابين خبر والجملة والعشر أو الجزع صفة
لفاء وواو وإنما معنى أي أجيب بهما أي بالفاء والواو أطلق الجواب على جانب الواو توسعا ولذا وجهه
الشارح بقوله الجواب بها والطلب شامل لسبعة أنواع الأمر نحو يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريح
للفاء مع الفاء نحو فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان مع الواو والنهي والدعاء
والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والأمثلة مشهورة والنفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ونحو
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وخرج بالفاء والواو مع الواو التي ليست للعطف نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم المعطوف والتي للاستئناف نحو وتشرب بالرفع وخرج بجعل
الفاء الجواب التي ليست للعطف نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون بالرفع والتي للاستئناف نحو وتشرب بالرفع
تشرب وخرج بجعل الفاء الجواب التي ليست للعطف نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون بالرفع والتي للاستئناف نحو
ألم تسأل الربع القواء فينطق بالرفع وخرج بالفاء جواب محض الطلب ونحو الطلب الغير المحض فإن جوابه يجزم
كما يأتي به قوله والأمر بغير افعل والنفي الغير المحض نحو ما تزال تأتينا إلا فتحدثنا بالرفع لانتقاضه بإلا والفاء
والواو عاطفتان للمصدر المنسبك على مصدر متصيد من الكلام السابق هكذا قالوا والحق وبعد
واختار الرضي أن الفاء فيه للسببية وليست للعطف قال وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية والرفع
إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال
كان ظاهرا في معنى الحال فلو بقي مرفوعا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
التي قبل الفاء فالعدول إلى النصب فيه تنبيه على أنه ليس معطوفا إذ المضارع المنصوب بأن مؤد
وما قبل الفاء جملة وخلو المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فكان فيه تنبيه مع كون الفاء للعطف

والغرض

ونصوصية كونه للجزاء فكونه إذا ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وإنما احترز منه على قول النحاة لأن فاء
السببية ليست للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا تكون وبهذا قال ابن الحاجب فيه ونحو إنه ما يكتب فيخضب زيد
لذا بأن الفاء فيه للسببية لا للعطف والتي تحتمل السببية والعطف لا تعطف مجردا على معمول بل لا بد من حمل
ما على الجمل التي في الشعر نحو سيبي فيشتري بجانبي فاستريح ثانية ونحو لا يقضى عليهم فيموتوا بجزم
والرفع ثم قال الرضي وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو ولما قصدوا معنى الجمعية نصبوا المكون
الصرف وكذا قول الأمر الثاني أنها ليست للعطف فهي إذا للحال أو الحال والحكم منه على الجملة
الاسمية فالمضارع بعدها خبر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم وأقوم قم وأنا ثابت لي بالحال تبع
قيامي وإنما بمعنى مع وهي لا تدخل إلا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فجعلوا ما بعد
الواو بحيث لو جعلنا الواو عاطفة على ما قال النحاة لم نحتج إلى تكلف نصر جنبنا على معنى الجمع بل نحول واو
العطف للجمعية فليس نحو كل رجل وضيعته قال وإنما شرطوا النصب ما بعد الفاء بكون ما قبله
أحد الأشياء المذكورة لأنها غير ثابتة المضمون أي غير حاصلة الحصول فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الو
قوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء له ثم حملوا ما قبل واو الجمعية على ما قبل الفاء التي هي أكثر استعمالا
في هذه المواضع أي أشياء المضارع بعدهما للمناسبة بين الواو والفاء في أصل العطف وفي صرف
ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما والمعية في الأخرى انتهى المراد منه **وأجزم الطلب**
إن تسقط الفاء الجزاء أي إذا سقطت الفاء والمضارع المذكور بعد الطلب وقصد مع إسقاطها معنى
الجزاء بالمضارع نزولا لطلب جزم المضارع بشرط مقدر عند الجمهور وقيل بغير ذلك وقصد معنى
الجزاء إنما يأتي مع الطلب دون النفي ووجهه أن الطلب يقوى شبهه بالشرط لأن المتكلم به غير متحقق
الوقوع لو لا مرجوه بخلاف النفي فإن المتكلم به متحقق عدم الوقوع فيه واحترز باشتراط قصد
معنى الجزاء عما إذا لم يقصد فإن المضارع يرفع نحو خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها فالجملة
صفة مخصصة للنكرة ويقصد معنى الجزاء تتحقق المناسبة بين الشرط ثم اشترطوه ومعمول
الجزم محذوف أي المضارع وبه بمعنى مع والواو دليل جواب إن تسقط والواو للجزاء متعلقة بتسقط
أي إن تسقط الفاء بقصد الجزاء **والنهي ضع إن قبل لا أي يجعل ما يجزم** هذا يدل على أنه أراد
بالطلب ما يشمل النهي والنهي منطوق بمحذوف يدل على معناه ما بعده أي أجبر النهي ضع إن قبل
لا موضعه فإن اختلف المعنى بذلك فهو جزم المضارع بعده وإلا فلا جزم فالأول نحو لا تدن من الأسد
يأكلك فإنه لا يصح أن لا تدن منه يأكلك والثاني نحو لا تدن من الأسد تسلم لصحة أن لا تدن منه تسلم وإنما اشترطوا

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

هذا الثاني فهو معنى الجزاء المصحح للجزم والامر غير افعل جوابه انجزم :: وفي جوابه لا الا انه نفي
محترز بغير الطلب مما امر بالمحذوف والمعنى انه الامر اذا كان بغير افعل كالمصدر الذي عليه باسم الفعل
او بكلام يحتمل لفظه الخبر جاز ان جوابه لا ينصب لان الطلب في مسألة النصب كما سبق يشبه بالشرط
ومحمول عليه ولما كان هذا بغير لفظ الشرط معه الجزم الذي هو اظهر به فهو معنى الجزاء كقوله :: مكانك تحمدي
او تستريحي :: وقولهم اتقى الله امرؤ او فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل يثب قوله ولا في مبتدا او
منصوب لمحذوف يفسره معناه ما بعده وغير افعل حال والامر وجوابه مفعول انجزم والمعنى
والامر بغير افعل لا يعامل معاملة المحل بل انجزم جوابه ونصب مبتدا سوغ ذلك التغيير المراد معنى
اي للمضارع عامل مقدر وجملة نفي خبره وبه متعلقة به واللام متعلقة بجوابه وهذا راي البعض فانه
الحق المترجح بالتمني والترجي ابن مالك وتبعه المعرب لقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات
فاطلع وذهب البصريون الى انه ليس للرجاء جواب منصوب وتأولوا القراءة فجعلوه بعد وان
على اسم خالص فعل بدا او او ثم والفا والنصب واحذف او اثبت ان هذه اربعة مواضع يجوز فيها
اظهار ان واضمارها فقوله اسم ما يشعر في مسألة ما ضربت عبدالله ليلبث لا ابعد قوله فعلا مفعول
اعطف وعلى اسم متعلقا باعطف وما بعد الفاء معطوف عليه بالفاء كقوله :: لولا توقع معتر فارضيه :: والسرور كقوله :: للبس عباءة وتقر عيني :: واو كقوله تعلو وما كان لبشر الاية وثم كقوله :: اني وقتلي
سليكا ثم اعقله :: واحترز بقوله خالص من الموصول بالفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فانه يجب
رفع الفعل عطفا على الوصف لانه في معناه والاعم تقديره ان لا يتأخر الفعل الذي للاسم وقال الرماني
عن قول التسهيل على اسم صريح لا ممنوعه فيه الا معناه تحت ذلك تبعه وخرج به ابو حيان وهارون الخلاصة
الاولى معا قال ابن الحاجب لا تعلقه باخراج الشك لان المصدر فيه غير خالص بل هو مصدر مقدر معنويا وما
غير المسمى فيه الظرفية والمحترز الاول ذكره الشارح واعترضه ابن هشام بان المانع فيه من النصب بان
انما هو فساد المعنى لان المصدر لا يكون صلة لال وقال جمع يظهر كلام الناظم ان المعطوف هذه المسألة
ليس على الاسم المتخيل من معنى الكلام معطوفا ان يعمل به بان هذه كالتي فلما جاء جميعه والاسم
التعليل وكما هو معروف كما يأتي في الفعل فركبا :: انتهى وهذا كله مما انتبه فيه على قولهم بتقدير المصدر
في المسائل السابقة وهو غريب واجمع عند الجواب ما قاله الشارح وبوجه بما مر ان الفعل لما كان للفعل
لم يجز النصب بان لانه في حرف وكذا هو قوله والنصب وجوب النصب قال ابن هشام ويشكل عليه القراءة
بالرفع او يرسل رسولا فالجواب انه جيز فيه الفعل معطوف على الاسم انتهى وجواز معنى العطف فيه

كالسيبويه

٤٥

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

كالسيبويه يكون وجملة الاوجه انه يحمل رسول فيما ابشر وشيطنهم مسألة المستثنيات وريثما لا تكون
لا مستثناة وانه يجهر بها السواد حتى يجيء علما قال ابن مالك في شرح التسهيل فيحذف ان ويرتفع
الفعل بعدها وجعل من ذلك رواية من روى الا ايها الزاجري احضر الوغى فالا يكون صلة لان وحذفت و
بقي يكون مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله وقد قال بعد الا
فحبس قوله تعالى افغير الله تامروني اعبد ايها الجاهلون في المعنى فقوله احذف او اثبت مضارع
ان وحذف ان والنصب شذ في غير ما مر فاقبل منه ما عدل روى حذف ان مبتدأ والنصب عطف عليه و
شذ خبره متعلقة به كقولهم خذ اللص قبل ياخذك بنصب ياخذ وقوله :: ونهنهت نفسي بعد
ما كدت افعله :: وظاهر كلامه ان الكوفيين والبصريين فيه على السماع لقلته وهو سيعم وقوله والنصب
ان حذفت ورفع الفعل ليس شاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل وفي المغني اذا رفع الفعل
بعد اضمار ان سهل الامر وصح ذلك لا ينقاس ومنه قولهم بما يليه المقاربة ولا حذفها مطلقا
مقصور على السماع لا يجمع منه اليه وكما يأتي بغا النصب **خاتمة** زاد ابن بعد اذا وبعد او
بين لو وقسم ذكر ان ان تزاد الى غير ثلاثة مواضع اولها بعد لما كقوله :: فلما ان جاء اذا الرسل معا
لم يبرح بعد الغابر :: وثانيها بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وثالثها
بين لو وفعل القسم ثم تارة يكون الفعل مذكورا كقوله :: فاقسم ان لو التقينا وانتم :: لكان لكم يوم
من الشر مظلم :: وتارة يكون متروكا كقوله :: اما والله ان لو كنت حرا :: وما بالحر انت ولا العتيق :: ونص عليه
ابن عصفور الكاف ومجرورها كقوله :: كان ظبية تعطو الى وارق السلم وكلامه استعظم بقول المغني
وهو نادر وقال الرماني انه شاذ وحينئذ فيضعف ان يكون مما يضيع التسهيل حيث ذكره وترك الاول
وزعم الاخفش انها تزاد بغير ذلك وتنصب المضارع كما تجر من الجار الزائدة الاسم وجعل منه وما لنا
الا نقاتل في سبيل الله والصواب انه لا عمل وما لنا بان لا نقاتل وانظام تعمل له الا انها زوال اختصاصها
بالفعل كما في الا فلة المصدرية ومقصد كذا بتعبير جملتين ثالثها الفعول وبعض نصب
ثانيه قابل تصير خيرا ان بالفا بعطفها وبتعبير متعلق به وكنا الكلام وما تكون تعبيرا الى الشرط
اعربها ان تنقضي جملة عليها بلا فاء وجعل فيها و اخرى قولهم ان جمع بعد بالعلم وثانيهما ان تكون ثمنها
جملة فالجزم ذكرت تعبيرا ان هما الجزاء لا تنبيها او وترك حرف التعبير لدى شرط الشرط بجوابه
بجملتين والسا طرحنا الجملتان كانهما في تمام التوسط فيهما لا انهما ان يكون بعد الجملة الاولى معنى
العقول ومعنى معمول قوله او الاعلى انعقال والبعد انه لا يكون فيهما حرف العقول نحو وانطلق لعله جملتين انتم الخشوا

فإنه ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق الألسنة بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء وهذا معنى قوله وبعضهم ووقع في الكشاف أنه يجوز كونها مفسرة في قوله تعالى ما قلت
لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم قال في المغني وإنما جوزه على أن القول مؤول بالأمر أي ما أمرتهم إلا
ما أمرتني به وهو حسن وعلى هذا فيقال في الضابط أن لا تكون بعد صريح القول إلا والقول مؤول بغيره قال
الدماميني وظاهره أن ذلك لا يتقيد بموضع دون آخر وليس كذلك لأن القول في الآية إنما وضع موضع الأمر
كما قال التفتازاني في حاشية الكشاف نقلا عن صاحب الرعاية لمقتضى الأدب الحسن لئلا يجعل نفسه
وربه معا آمرين وأشار بجعل القول بمعنى الأمر على هذه النكتة لم يبق لك أن تجعل كل قول في معنى
فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة لأنك في جعل أن مفسرة لفعل الأمر المذكور وجعلته مثل
أمرته بهذا أمر فهذا طريق القياس فأما أن يكون أحدهما حسنا في آخر وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد
انتهى والسلطان في شرحه على الخلاصة الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجرورات
وجه الحمل ما ذكره وأنه لما اختص الاسم بالجر طلب الفعل شيئا يختص به مقابلته فاختص بالجزم والجر
بالحرف أو بالإضافة وارد على مجاز لمجاورة إضافة أي جر الاسم إما بالحرف وإما بالإضافة ولا جر بغيرهما
خلافا للأخفش في زيادته الجر بالتبعية فإن التحقيق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع والجر بالمجاورة
وقد سبق الكلام عليه وذكر الإضافة مبني على قول السهيلي وابن مالك في التسهيل أن الإضافة هي
الجارة للمضاف إليه والتحقيق وهو رأي سيبويه أن الجار هو المضاف الحروف الجر للابتداء ومعنى
في ومع ومن وعن وللتبيين تبعيض في الابتداء بالحروف والأسماء ومعانيها تناول لحصوله والتمكن منه
أي في الأسماء الغاية في الزمان والمكان نحو سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والمراد
بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء
النهاية ولا يظهر كما قال الرضي دخول في الأسماء والابتداء في المراد قلت فقلت لشرفه ومع التمكن
مع البرد إلى الحر فعلى هذا الجواز ظاهر في الشرب ويجوز دخولها فيه مع الفرعية وقال بعضهم ما بعد إلى
ظاهره الدخول فيما قبلها ما لم يستعمل في غير الاستعمال أو قيل إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت
السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو أتموا الصيام إلى الليل والمذهب هو
الأول ويجيء بمعنى مع نحو ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي فيه وبمعنى مع نحو ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء أي تضموها إلى أموالكم وكذا قوله تعالى أيديكم إلى المرافق أي مضافة
إليها وكذا المزود إلى المزود أي مضافة إلى المزود وبمعنى من الابتدائية كقوله تقول وقد عاليته

بالكون فوقها أيسقى فلا يروى إلى ابن أحمرا أي مني وبمعنى عند كقوله أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
أنهى إلى من الرحيق السلسل وتجيء للتبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا
من تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب إلي وذكر هذه الحروف مع معانيها بعد ذكرها في الحروف الباء
للإلصاق والتعدية والسببية والاستعانة والمقابلة والمصاحبة والظرفية وبمعنى من وعلى وعن وبدل وزائدة والتي
للإلصاق أصل معانيها وهو حقيقي نحو أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو ثوبه ومجازي نحو
مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه والتعدية بمعنى تعاقب الهمزة في جعل الفاعل مفعولا به
ثابتة لجميع حروف الجر والمراد بالتعدية هنا معاقبة الهمزة والتضعيف في تصيير الفاعل مفعولا
وهو خاص بالباء نحو ذهبت بزيد والسببية نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
وأما حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فالمنفي فيه هو السببية العقلية المقتضية للاستحقاق
وأما السببية الشرعية فثابتة ومن هم المعتزلة في شرح مقاصده بالإجماع على أن فعل الواجب والمعروف
يستحق به الثواب قال وإنما المنفي وجوب ذلك عليه تعالى عقلا وصرح البيضاوي بالسببية في قوله
تعالى وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون وأنكر بعض المعتزلة شرعا للنصيحة بمنزلة قوله
في الشهادة والاعتقاد أنه متعين بعمله لا مكتسب والباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل
نحو كتبت بالقلم والفرق بينها وبين التي للسببية أن مدخول هذه ليس هو الفاعل على الفعل بل الفاعل
لها أي التي يقع به الفعل ومدخول السببية هو الفاعل والباعث والسبب هو الباعث على الحادث
والحكمة في حق الغير ويجيء بمعنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم وبمعنى من نحو يشرب بها
عباد الله وبمعنى في نحو تشقق السماء بالغمام وبمعنى في نحو نجيناهم بسحر ولقد نصركم الله ببدر وبمعنى
على نحو من إن تأمنه بقنطار أي عليه وبمعنى بدل كقول عمر رضي الله عنه ما يسرني أن لي بها الدنيا أي بدلها
وذكره في الخلاصة وذكر فيها أيضا أنها تكون للتعويض وهو أسقط العلة قلنا منه أنه ذكر وفيه أبو حيان
أبو حيان والمقابلة أي التي بمعنى بدل هي التي تختار معها أحد الشيئين بحيث لا يبقى الآخر معه والتي
معها مقابلة المحاسن كالعتقاء السابقات وقوله صلى الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها وأتى بها
بما حمل النعم وقول الحماسة فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا وقول الآخر بلغني من بعيد
ونصرت صحبتكم قد نقل عن الأصمعي إلى رحمانا والتي للتعويض يتبين معها أحد المتقابلين عن الآخر
وتكون معها المقابلة والمحاسن نحو اشتريت الفرس بالدراهم وفي التسمية تلحقها على بعض معانيها

والابدال والمقابلة ونحو ذلك نحو تصدق بالله شيئا وبمعنى الى نحو وقد احسن بي اي احسن الي **شبه باسم فاعل وصفة الاخبار وبالاخر** المقدر ولا غلب معه ادخول الجر وربما حكم ما قبله عند التجرد من العوامل وانه وصف مبني عمل لمعنقادها وتختص بالاسم الظاهر ولا تجر المضمر خلافا للمبرد ولم تجر احبها الا من يكون الا شر تعلقنا وهذا نحو مقام الفاعل لحاق حتى فجملة فنحو اكل ابرهوا بحال فنحو حتى زيد ولا تجر الا اخر جزء نحو اكلت السمكة حتى راسها او ما هو كالاخر في اتصاله بالا خر وملاقاته نحو سهرت الليلة حتى مطلع الفجر ومعنى حتى يكون مجرورها غير ملاحق او الفعل وغير لاخر خلافا لصاحب المغني في التزام فقد ذكر الاعلمية والاظهر العطف من **رب للتعليل والتكثير وصفة الفكر مع عمل** فالاول كقوله :: الا رب مولود وليس له اب :: والثاني نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية في الاخرة اذ المراد منه التشهير والتخويف ولا اعادتها ابانها اشتهت بالنكرة لا معنى المعرفة حتى معبرا بمعنى التقليل والتكثير فيه وصيغ المثنى والجمع السالم نص في القلة الاسمية وصيغ التكثير المعروفة منه ما هو نص في القلة ومنها ما هو نص في الكثرة كلا لمعرفة بال الاستغراقية وربما انها تلتبس مع المحتمل سماه نزلا على احدهما وقد نزل على الضمير وهل هو معه موصوفا او نكرة تقع تحقيق ما يتعلق بذلك في مبحث الضمير فراجعه والا لا ان **على تكون اسما تعبرة تلغي :: وتعليق الاستعلا كثير احرفها :: وعلى عن ومع وفي واللام :: والباء والكاف ومن وبدل تعني** من استعمالها اسما بمعنى فوق قوله :: غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها :: اي من فوقه بدليل دخول الجارة عليه والاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح ومجاز نحو عليه دين كانه يقال ركب عليه دين لانه تحمل ثقل الدين على ظهره او عنقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه قضاء لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا نقل عن استعلائه عليه ولكنه اذا طار ابن فشمر ابه الاستعمال بمعنى الى امر على احل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانه تحمل ثقل عليه ثم صار بمعنى وتعقد به حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وتكون للمجاوزة بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير :: وبمعنى مع نحو وآتى المال على حبه وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس وبمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وبمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول وبمعنى الكاف :: تحل بنا وبيننا علم بشيء ما انبا :: في الزائد والبعض :: والزائد كحديث وحلفت على يمين اي يمينا **بعد بحار والابتداء استعمل الدال اوكيد والباء وبعد على التجاوز** فوا بعد صيغ او والمجاوزة هي بعد الشيء عن مجرورها بسبب احداث الفعل المعدى بها نحو

رغبت عن الشيء ووضع اليوم ورميت عنه حللها واخذت عنه مجاز وجلست عن يمينه اي في جانب موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخافون عن امره فنظم معنى تجافى وزوره ونحو ذلك بمعنى من للابتداء نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وبمعنى على فانما يبخل عن نفسه وبمعنى بدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا وبمعنى في كقوله :: فلا تك عن حمل الرباعة وانيا :: ولا تشبه دون ذكرى وبمعنى الباء نحو وما ينطق عن الهوى وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق فان الرة اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق الاخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقا بعد طبق بل المراد حسن الطباق كل واحد منها اعظم واشد مما قبل الشدة في لبيك وقوله تعالى ربما في المراد التكثير والتكثير في افضل علي افضل انه التكثير ويهون الاشارة جميعا وكذا قوله وربت السيادة كلابا ربما عن كلابة اي متجاوز ان العقلاء كلابا اخذ وقال بعضهم بابه بعد كلاب والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن انتهى وقال للتعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك **وبالكاف يجئ التعليل والزائد وتوكيد على ومع والباء ومن** اجتمعت اللام فيها بقوله تعالى غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ونحو ذلك بمعنى الى نحو فردوا ايديهم في افواههم وبمعنى على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل وبمعنى مع نحو ادخلوا في امم وبمعنى الباء نحو يذرؤكم فيه اي به وبمعنى من كقوله :: وهل يعمن من كان احدث عهده :: ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال **بالكاف شبه وتوكيد وعلى وتحيي بعلم واسما انت جاء دون نعت** التشبيه الدالة على مشاركة او الاول في الاخر نحو زيد كالاسد ودليل حرفيتها وقوعها صلة في نحو جاء الذي كزيد وما قبلها هو اسم بمعنى مثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد فلك في شعر او في الخبر والمبتدا لاعلة فيه اي ولا يطلع عليه القلة واستعمال الذي كزيد شايع كثير فاله الرضي وتأتي زائدة نحو ليس كمثله شيء والكاف زائدة والمعنى ليس مثله شيء ويأتي التعليلية والكاف اصلية والتعليل نحو واذكروه كما هداكم ويختص بالظاهر ولا يدخل على المضمر نحو كك وحمل عليه يجئ وتاتي اسما فتجر بعادة حوله عليه نصب اسمية كقوله :: يضحكن عن كالبرد المنهم :: وظاهر كلامه ان اسمية نحو ضع بلا ذلك الا في مجرورة وليس كذلك بل قد تكون اسما وهو ما كقوله :: وما هو اداة ارض كما نما :: فهي فاعل وقوله لو كان في قلبي كقدر قلامة :: حبا لغيرك ما اتتك رسائلي **وكي التعليل وتختص بما والمصدرية وما تشبهها** معناها التعليل وتختص بما المصدرية كقوله يرجى الفتى كما يضر وينفع :: وان المصدرية كقوله كي لا تقر عينها :: وما الاستفهامية بقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه حذفت الف الاستفهامية لدخول الجار عليها واجتلبت هاء السكت للوقف وظاهره

ماو [illegible] الى المفعول واقامة الوصف مقام [illegible] وقسمها بحقيقة اسم المفعول [illegible] وما للاختصاص اللام و
التعريف والعهد والتوكيد والضرورة والعلة والتمليك او نحوه وعند بعضهم [illegible] مع ال
ما لا اختصاص نحو السرج للدابة والحلة نحو الحمد لله وتحتمل الاختصاص والتعريف [illegible] نحو [illegible]
الاستغراق والتوكيد كقوله ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما والضرورة كقوله [illegible] والعموت والسوء [illegible]
فكلكم يصير الى ذهاب والتعليل كقوله واني لتعروني لذكراك هزة والتمليك كوهبت لزيد دارا ونحوه بمعنى نحو
لا يجليها لوقتها الا هو وبمعنى عن نحو وقيل [illegible] وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم
بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس وبمعنى من نحو [illegible] ومع [illegible] اعطا
وبمعنى على وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كان [illegible] قلت لزيد
لا تفعل كذا واستقبلوا [illegible] ومنه [illegible] حكاية الجمل بالقول وانه يجوز ان يقول قلت لزيد انت
[illegible] للمعنى وقلت لزيد [illegible] للغائب وعليه جاءت الآية وبمعنى مع نحو فلما تفرقنا كاني ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وبمعنى الى نحو كل يجري لاجل مسمى والتبرئة وبمعنى [illegible] للتعجب
الثقة والتبيين والتعجب والقسم [illegible] وزيدت بعد [illegible] نحو
[illegible] واسما الله ومعمول [illegible] من تكون لابتداء الغاية [illegible] نحو من المسجد الحرام [illegible] والجمعة
الى الجمعة [illegible] فهذا [illegible] او [illegible] لا تفعل [illegible]
[illegible] ولا تفعل [illegible] والمعنى [illegible] الى
المعنى انك اذا اخبرت [illegible] قلت جاء [illegible] وقد [illegible]
على معنى [illegible] فانه [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] بالذات [illegible]
[illegible]
[illegible] المكتوب [illegible]
الكتاب او الواقع عليه [illegible] للبيان نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وللتعليل [illegible] وللتبعيض [illegible]
للفعل [illegible] نحو [illegible] وبمعنى بدل نحو لن تغني عنهم اموالهم
ولا اولادهم من الله شيئا وللتنصيص على العموم [illegible] لا تختص بالنفي [illegible]
ما جاءني [illegible] العموم [illegible]

وبعض

وبعض [illegible] وبعض [illegible] وبعض [illegible]
ويوم الجمعة وبعض [illegible] لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا وبعض [illegible]
[illegible] وبعض [illegible] وشبهه وهو النفي
والاستفهام [illegible] كلامه
والثالثة ان يكون [illegible] ورقة الا يعلمها
او مفعولا نحو هل [illegible] على العموم [illegible] معنى زيادتها
[illegible] ولا [illegible]
وفي اسماء [illegible] صاحب الكشاف ومفعولا به
[illegible] مفعول من اجله [illegible] للتبعيض [illegible] وان [illegible]
ومفعولا [illegible] والتعبير على قوله
[illegible] الكشاف [illegible] الابدال
والتي بمعنى [illegible] الاسم موافقة
لثابتة الاسمية [illegible] والتبعيضية فانها بمعنى
بعض [illegible] الاسمية [illegible]
[illegible] والتبعيضية اسم [illegible]
[illegible] التراكيب [illegible] للتعريف [illegible] فاعلم [illegible]
[illegible] ومن [illegible]
او [illegible] نحو [illegible]
[illegible] الوقت [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] التوضيح [illegible]
اسمية [illegible] جملة [illegible]
[illegible] اسم [illegible] كان الزمان حاضرا
او معدودا [illegible] اعرابه الحالة
[illegible] للجملة [illegible] المتكلم والمخاطب [illegible]
الوقت وكذا [illegible] على الاكثر [illegible] اسم الوقت

ظاهر ولا حاجة إلى ذلك لأن معنا ما يكون وقد تبين أن صنيع المغني أحسن من صنيع الخلاصة ووجه أحسنها شمول الكلام
على حالة الرجعية الموضوع لها الباب وثانيها مع تعبير الجملة السؤالية لها بالفعلية وقوله رجع بمعنى رجوع
عطفا على الجملة إلخ وقول الخلاصة حيث رجعا لأنها ثبت الرجوع إليها ما لم تقع [illegible] بالقول بابتدائيتها
وجر معمول مقدم بالجر وزيد [illegible] والباء في الغالب في الكلام كما لم تزاد ما
بعد [illegible] والباء ولا تكفيها عن عمل لبقاء اختصاصها بخلاف أخواتها فإنها تكفها لزوال اختصاصها
بها نحو [illegible] عما قليل [illegible] سيهزم الجمع وليس بكفها استثناء مبنى لكن إلا [illegible] الجملة
المصدرة بأحد الحروف لا تقع حالا بعد إلا في الاستثناء ومنها [illegible] وهي إنه ذلك مبني على أن الحال الواقع حالا
لا بد منه وقد تكون ظاهرة أو مقدرة وهو قول جمهور البصريين والمعنى وهو الأخفش والكوفيين يمنع وجوبها لا
وحينئذ فيجوز الحالية ولا يحتاج للاستثناء الجملة الاستثنائية والباء عطف على ما وتزاد ما أيضا بعد رب والكاف
والغالب أن تكفهما عن العمل لأن تكفهما إلى تمكين من والعبا لا اختصاصهما بالظاهر ولا أن رب بزوال
اختصاصها كقوله ربما أوفيت في علم وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقوله لا تكفها كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل وقوله تعالى الناس مجرم عليه وجاني في رواية الجر كما جر بعوده على
ما وفي الغالب متعلق بتزاد والكاف معمول مقدم به وعلم مما ذكرنا أن لا تكفهما في غير الغالب والجر
في رب محذوفة بعد بل والواو والفاء وبعد تغير رب قل أي صرفة وبقي عمله وقوع ذلك في كلامهم بعد بل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله والفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع والتسهيل يجر بها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبهذا تعلم أن كونه كثيرا
بعد الفاء لا أن يكون بالنسبة إلى بل فقط في الخلاصة وتخصيص الكثرة بالواو أجود وجه بقي أن جمعها
أحسن وصنيع المغني قوله وسواء الحذف إن بقاء العمل فيه يغني عن كقوله إشارة كليب بالأكف
الأصابع وبالمجرد عشر الصغار بيد الإ القسم وبالياء على خلاف وذهب ابن مالك إلى اطراده في أشياء من
فعلى ذلك في التسهيل بالجملة بقول الخلاصة وبعضهم يرى على ذاك أنه منها هنا حروف القسم
القسم مقدر بمجار على فعله والعبارة لا الإنشاء وحقيقته جملة إنشائية تؤكد بها جملة أخرى الجملة
التبعية ولا الخبر الأخير خرجت الجملة الإنشائية بنحو أكرم زيدا أكرم زيدا أن الجملة الأخيرة المؤكدة
بالأولى أن كلا منه خبرية غير القسم بغير الاستعطاف نحو أقسم بالله لا قومن والإنشائية طلبية غير القسم
الاستعطاف وهذا إلى أنه إنما قسم السؤال نحو بالله أخبرني هل كان كذا لأن [illegible] الأعلى أخص بأن تجوز
معنى ذاك فعل [illegible] إنما كان أصل حروف القسم لأنها كما قال الرضي للإلصاق فهي تلصق فعل القسم

بالمقسم

بالمقسم ومن ثم اختصت بثلاثة أمور أحدها ما ذكر ومن أنه يجوز معها ذكر فعل القسم وحذفه نحو
وأقسموا بالله جهد أيمانهم بخلاف غيرها فإنه يجب معه الحذف نحو والله ربنا ما كنا مشركين تالله تفتؤا تذكر
الله تلبنا وقول الشاعر لله لا يبقى على الأيام ذو حيد وثانيها أنها يجوز استعمالها في القسم الطلبي بخلاف
غيرها وفي هذا باء المعنى وثالثها أن المقسم به معها يكون ظاهرا أو مضمرا بخلاف غيرها فإنه لا يدخل إلا على
الظاهر والباء حرف مبنى أعطف إلا وبها وفي بعض النسخ هي الأصل فيكون مبتدأ والجملة خبر ويراد يجوز متعلق
باختصت والباء داخلة على المقصور والتاء واختصت بلفظ الله والهاء والواو بلا اشتباه
بظاهر مع أي النطق لله والكعبة في الكلام وبلغني وبلغني الرحم أيتها الشيخ وحروف القسم
التاء وتختص بلفظ الجلالة ونزرا في تحمي وحياتك والثالث اللام والرابع الواو وتختص بالظاهر دون
المضمر سواء كان لفظ الجلالة أو غيره والواو بدل من الباء ومن ثم اختصت والتاء بدل من الواو ومن ثم
اختصت اختصاصها أخص للأنها فرع الأصل لأنها أقل في القسم منها ومن المتعلقات التي التزم علم القسم أيمن
وهي اسم بلا إشكال وقوله في الترجمة حروف القسم تغليب وكذا في قوله في الشرح حروف القسم جمعه ثم
قال الخامس أيمن وفي أيمن اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله وهمز أيم وأيمن افتح واكسر أو أم
قل أو قلم أو من بالتثليث قد شكلا وأيمن اختم به والله كلا أضفه إليه في قسم تستوف ما نقلا
ويضاف لاسم الجلالة كقوله أيمن الله لأفعلن وللكعبة قالوا أيمن الكعبة ولكاف المخاطب كقول
عروة ابن الزبير رضي الله عنه أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت ويلي كقوله صلى الله عليه وسلم وأيمن الذي نفس
محمد بيده ويلزم الرفع بالابتدائية وقيل وفي ضبطه الجزء ضميره وأجب الحذف لأنه صريح في القسم فجعل
يلزم خبره أيمن والرفع معموله والابتداء مقدر معمول له وجملة القسم ما قد التزم بخبر عجب
تقدم بالتعريف القسم أن جملة القسم السابقة هي المؤكدة بالكسر والجملة المقسم عليها
هي الجواب هي المؤكدة بالفتح بعقوله جملة القسم مبتدأ وما خبر وخبر الجملة جملتها والفعل يفعل
محلها النعت وبجر متعلقا بالعلة وهو حق ما لك ما هو الجواب المؤكد بالقسم واعلم أنه يشترط
فيه أن يكون بالجملة خبرية لأن القسم تحقيق وإنما يحتاج إليه فيما يحتمل الشك ويدخله احتمال الصدق
والكذب ومن أوضح ما في قسم السؤال في المذاهب القسم فيه قسم السؤال لم يتبع أنه يشترط منها وهذا
لم يشترط فيه في التسهيل حيث قال المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم قال الدماميني ولم يجعل خبرية كما
قال غيره أنه يرى جملة ذلك نحو بالله هل قعد الحد أيتها وقال إن جواب قسم السؤال
نهي أو استفهام وفي التسهيل ومنع تكون الجواب في القسم بغير السؤال فيما قال الدماميني القسم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

انشاء والجواب خبر فكيف يجتمعان والجواب انا لا نسلم ان مثل هذا نحو وليحلفن ان اردنا الا الحسنى ان يحلف انشاء بل
هو خبر قصد به حكاية الانشاء وحكاية القسم تنزل منزلة انشائه في الاحتياج للجواب واما القسم الانشائي فلا
يكون جوابه الا خبرا غير تعجب خبر اي يشترط في المقسم عليه ان لا يكون جملة تعجبية وان كانت خبرية وقال
عليها ان اراد انها خبرية باعتبار الصورة والاصل المنقول عنه احسن فلا وجه لمنع التعجب من ذلك وقطعه
عن المقصود والجملة وان اراد باعتبار المعنى المقصود منها فباطل لانها انشائية فقط كما يأتي في بابه
فلا حاجة للاستثناء بعد الخبرية ونظير هذا ما وقع لصاحب التلخيص من استثنائها والجملة الخبرية في بحث
الجملة ثم قال وقيل لا حاجة لاستثنائها واعترض عليه حكاية هذا القيل وجب اثباته باللام
او ان فعلى المضمر لخبر انه هو الجواب اي اذا كان جواب القسم مثبتا وجب اقترانه باللام او ان المشددة
والمخففة ومعا فيتزحل حيث تزحل النحو وللاخرة خير لك والاولى ان يعمم لتشمل ان كل نفس لما عليها
حافظ فان ان فيه التشميل والاستغنى بهما غالبا دون استطالة احترز به عما اذا كان في القسم استطالة
فانه يحسن حذفهما كقول ابن مسعود رضي الله عنه والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة
البقرة وقول الشاعر :: ورب السموات العلى وبروجها :: والارض وما فيها المقدر كائن :: وهذه اللام
لام الابتداء كما قال ابن الحاجب في دخلها هذا وان لمناسبتهما للتوكيد المراد من القسم في النفي ما ولا وان
لان كانت جملة الجواب منفية صدرت بها نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى او لا نحو
واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت او ان النافية نحو ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده
واخصص بها :: والسوابق واو لا طلبا شرع ان البناء يختص بالقسم الطلبي فيقول طلبا مفعول اخصص
وبها متعلق باخصص والباء داخلة على المقصور عليه ويتلقى القسم الطلبي بالطلب اي يجعل الطلب
او باذانه في الاول كقوله :: بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة :: ابى غير ما يرضيك في السر والجهر والثاني
كقوله :: بربك هل للصب عندك راحة :: ... بعد الياس عيشا مجددا وينبغي ايضا بالا كقوله :: بالله ربك
الا قلت صادقة :: هل في لقائك للمشغوف من طمع :: والمعنى اسألك الا قلت والاستثناء مفرغ من وقت
... فيه معنى الفعل مؤول بالمصدر اي ما اسألك الا قولك ان السبب ... سائغ اذا الشرح
جواب ام ... فيه شاذ اذا كانت الجملة المصدرة بما اسم الزمان ويتلقى ايضا بلما المشددة المعجم التي بمعنى
الا كقوله :: قالت له بالله يا ذا البردين :: لما غنثت نفسا او اثنين قرأ ... وعليه كلام ... فبلغ فوصل والحاصل
تلقي القسم الطلبي بان اي بالطلب وبالا وما على الضمير ... الخلاف وتلزم اللام مع
النون في اثبات مضارع مستقبل اي اذا كان اول الجملة الجوابية مضارعا مستقبلا لم تقع اللام ...

نون

٤٣

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

نون التوكيد بل تلزمه معها نون التوكيد نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا تشذ عن اللام عن النون ولا
العكس الا اذا اعتبر ذلك ... والعارض وضرورة ... واحترز بشرط الاستقبال عما
اذا كان حالا فانه يحترز باللام دون النون لانها تخلص للاستقبال كقوله :: ليس تك فرقا
عليكم ... ليعلم ربي ان بيتي واسع :: وقيل ان جعل الحال لا يقسم عليه الا فيما ... من انه
في القسم حكاه الزجاجي عن المبرد ورده ابن عصفور بانه ...
انه يقسم عليه لا انه اذا كان منفيا ... وان كان موجبا ... والفعل اسم فاعل
ويقدره جزء المقتر او يقسم على الجملة الاسمية لئلا يؤدي الى الالتباس فانك اذا قلت ان زيدا والله
ليقوم لم يدر هل يقوم من خبر ان او جواب القسم فلما التبس به ... في الجميع قال الدماميني
قلت والالتباس حاصل مع الجملة الاسمية اذا قيل ان زيدا والله لهو قائم لاحتماله للوجهين
... فالجواب انه يقسم عليه بنفسه ...
عليه معمول كما في التسهيل ... نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فانه ...
نحو لالى الله تحشرون فانه كذلك وان بدا :: ... مثبتا الماضي جمع قد وبعض ...
نقع اي اذا كان صدر الجواب فعلا ماضيا متصرفا مثبتا فالغالب ...
او مقرونة نحو تالله لقد اثرك الله علينا ولقد ارسلنا رسلا ...
فتقدر معه قد واحترز بقوله ... والجامد فانه يجرد باللام ولا تقدر معه كقوله :: لنعم البر
او ... وبقوله مثبتا عما اذا كان منفيا فانه يجرد ...
... واحترز ... وجمع جواب الشرط ... مع اللام قد والبناء ... وقدرت دليل جواب
ان لم يقع ... حيث تعرض لمسألة القسم الاكثر ... الا خاصة
شوبا او نونا للاعراب احذفه :: متى تضف واثبات اجرر شوبا مفعول احذفه والعتبار
والتعبير بالحذف انه لا بد الحذف ... تقدم ... باب التمييز ... مقدرا فيها لا ثبوت
... وذلك كنون ... والجمع على حده ... احترز ...
... لانها ليست علامة اعراب وانما حذف التنوين والنون للاضافة
لانها علامة لتمام الاسم والاضافة تقتضي عدم التمام لا افتقار المضاف الى المضاف اليه ...
لتنزيل المضاف اليه منزلة ... المضاف ... الخبر ...
نفع اسما احذفه منه ما ذكر ان كان ... الجواب ... المضاف اليه ... المضاف وهو

ا لا خاصة

اشكال لان الاسم لا يعمل بمعنى الباب الا النيابة عن الحرف وهو هنا منوي التعطيه كعامل جاء الم يكن حرفا فكيف ينوب
الاسم منه قال الرضي ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته بالمضاف الحقيقي لتجرده من التنوين او النون لاجل الاضافة
اهـ وقد تقوم بكلام العلوي ان العامل الاضافة وقال مصنف الشرح وجب جر المضاف اليه بالمضاف لما فيه
من معنى من او في او اللام ثم ان نوى من او في او ما او في اللام تعريفا او تخصيصا اعطت الاضافة على ثلاثة اقسام
منها ما هو على معنى في وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل والنهار او
مكانيا نحو يا صاحبي السجن وعدمه العلامة اعتناء به لانه اغفله كثير من النحويين مع انه ثابت في الكلام الفصيح
ومنها على معنى من وضابطه ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف وهذا يتقدم من جهة اطلاق المضاف
اليه على المضاف فيخرج بعض العموم ونصف الغوم ذلك مثلهم ويوم زيد وجهه والاضافة فيه بمعنى اللام
لانك تريد بالعموم الكل واسم الكل لا يطلق على البعض وجهة اطلاقه على جزئه فيخرج جميع الغوم وذات
زيد وطور سيناء ويوم الاحد وشعير كرز ومسجد الجامع والاضافة فيه بمعنى اللام ايضا قلت ما تقدم
ومن خروج بعض العموم ويوم زيد ونحوها مشكل بانه يقال بعض من الغوم ويوم من زيد قلت وهكذا بمر التي
تقدم معناها الاضافة وقال الرضي والتي تتضمنها الاضافة هي العينية كما في خاتم حديد وشرطها
صحة اطلاق وجودها على الجنس اهـ وفيه نظر وقع هذا الغلط لبعضهم فمنع ابن كيسان فجعلوا الاضافة
بمعنى من اي حسن تقديرها واسلم يصح حمل المضاف اليه على المضاف واحتج ابن كيسان بقوله فعاقبة
دموع العين مع صبابته ما ظاهره ان العين شرح الاضافة بمعنى قلت لا نسلم ان قوله فشرح بمعنى
الاضافة بل هو بيان لتعقبه العين اليه فاضافة دموع العين على معنى اللام ومثالا فيه ما هو على
معنى اللام وذلك ما تعذر فيه معنى في ومن كما قال في الخلاصة لما سوى ذينك وفي التسهيل وبمعنى
اللام تحقيقا او تقديرا فيما سوى ذينك ويحاذيكم ثابتا بيد زيد ونحوه تظهر نكتة المجيء فقول الخلاصة
اذا لم يصلح الا ذاك واللام فانه يقال مقتضاه ان اللام تقدر فيما لا يصلح فيه في ومن اصلا وهو
يصلح فيه هما واللام والا بان كان الكلام موضع تقديرهما دون غيرهما دائما فيقال اد صلحا
ونحو ذلك وحاصل النكتة الاحتراز عن نحو يد زيد فانه يصلح فيه من في الجملة والاضافة فيه على معناها
لما تقدم فالجمع دليل الارادة والمباينة ولا تتوقف ثبوت النكتة على وجود قبل ذلك فيه ولا انتفى هم
وجوده تقدير اللام بجواز الا انه لا تبقى لاضافة على معنى من او في وان قلت ما يصلح فيه معنى
في ومن فعلى فيه لا الاختصاص له … والمشروع والجنس اختصاصا ولذا اقبل ان الا
ضافة كلها على معنى اللام قلت تقدير اللام في التنوير اولى فتعلق لا يمتنع اليه الا باعتبار انه

بمعنى

بمعنى جمعه حكم العموم ومعنى في ومن وابن مقيدا وان الرازي انك اذا قدرت اللام في خاتم حديد
شهيد المعترك ونحوهما كيف يعرف المعنى وتقديره وسبب وبتقدير الرضي وقوله جوجوه
يلتمس منه ما يقال فيه احسن وما شي فخلاف ما اذا قدرت من او في الاول او في الثاني فانه يظهر وجه
واحد فوق الخبر معه فانفاء الرضي بقوله واجاب بيس في حاشية الخلاصة عن السؤال بان
المعنى اذا لم يصلح الا ذاك يجب التقدير بان اريد بيان المعنى الرضي فلما وقوله لما ذينك با لم
يرد بيان الحقيقة ولا الحسنة اهـ قلت تكون الامثلة كلها محتملة الاضافة فيه قرينة على
قصد المتكلم ما اذا عبر بعض الامثلة لا نتبادر فيه الا معنى في دائما اي متكلم صدر به اي فعلا
وقع وسقفه لا تقبل الا معنى من كذلك والمقول به وما تقدم علمت قلت نقول على ان الاضافة التي بمعنى
اللام الابل فيها صحة التقدير بحقه هذا يرد مما استشعرت به كونها على معناها في خاتم حديد وشهيد
المعترك قلت ان ذلك واثم تشترط الا كان لا بد وتعلق المعنى المراد وان خفي اهن الى اعتبار …
بالتقدير مع ان المضاف امر مراد منه كما في التقدير وبه يظهر ان الاضافة فيه ضمير المصدر وقد يليه
انما تكون على معنى اللام كما قالوا اذا اريد المجنسات غلب لا ان العلق وما فيه نعم قد يحمج فيه
في الصورة الاولى لانه لا يلزم من ثبوت التحسين مراعاته ولسيما ابنا على اعتبار المضمر كما تقدم
وقد يتبين الجواب عن اعتراض ابن الناظم على ابيه في اثبات التي بمعنى في بانه يصح تقديرها باللام مجازا
والمجاز يعد من الاشتراك وبان الاضافة بمجاز العلق والاختصاص ثابتة اتفاقا كقوله اذا كوكب
الخرقاء لاح بسحرة وانحمل على المتفق عليه اولى وحاصل الجواب ان المجاز في امثلة التي بمعنى في
متكلف بخلاف المجاز في كلام الاب ويرد ذلك بعرضها على الوجدان بخلاف كوكب الخرقاء ونحوه وقد
يظهر لك ان المعارض فانه الشيخ على ما في الخلاصة وتخصيص اللام بغير ما يصلح فيه وفي الا كنه حيث ذا
بحاجة اخرى وعند الشيخ على اختصاص كون الاضافة على معنى الحرف لا المعنوية فقوله في
التي متعلق بالتعريف وقوله اعطت صلته وتعريفا او تخصيصا مفعول اعطت وتقديرها الحرف
مخصوص بتقدير للسنة التي ان المضاف يعني والا فليس في مثل كلام زيد تقدير ما يطابق لمعنى
كلام زيد والفائق في … المعرفة والنكرة هذا … ما قال ابو حيان من تسمية ومسامحة ذهب بسبب
ذلك الى ان الاضافة ليست على معنى الحرف تبعا لابن درستويه وابن … ان الاضافة على معنى المصدر
… ثم يقال كلام زيد معرفة بخلاف غلام زيد وتحرر بذلك والاضافة للحقيقة نحو حسن الوجه وضارب
زيد فانها لا تقدر الحرف كما قال النحويون وذلك لان حسن هو الوجه وضارب مضاف الى زيد بنصبه

للجزء جزء كما كان مضافا إليه وحيث نصبه الخطاء ولم يجيء في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها إلى جزء
جزء مجاز مفرد بحرام اسم الفاعل المجرد جرى في بعض المواضع وإن كان ومعلن فتعين نصبه نحو أنا ضارب زيد
لكونه أضعف عملا والمعادلة حينئذ بواسطة أحد الأمرين مقررة بالحرف فإن من تكلم على نحو أنا الحج
نحيته وغلامه من غير أن يرد أنا ذا زيد شعرا بلا ذكر سلعا: عن أن الاسم كان في معنى الصفة هذا
والإضافة غير محضة وتغير في غير المجرور إلا كما تجري مع اسم الفاعل واسم المفعول فإن
الشكوى لا بد عنه لما قاله ومشاهد من كلام النحويين في الخبر إذا كان بلا إضافة فلا بد أن
تعرف أن لا محل ظاهر من حيث يكون في الكلام معنى لا إضافة وإنما قدر لا محل ظاهر من الشيء منها كما
إضافة إحداهما وإنما يكون فيه المعنى أنه يقتضي به الفعل مفعوله فإن ومن أمر الرابع شبه على أجزاء
على من يعرف قدرا أو يبلغ له بالبعد قلت لو كان في الكلام معنى الإضافة كما قال لكانت معنوية و
إنما الإضافة فيه كليات تعرض لبعض مفعول ولم توجد في المعنى شيئا ولا يلزم أن الإضافة لا تكون إلا
إضافة في المعنى بل تكون لا في غير موضع عرفية فقط ونوجه أن إطلاق الخلاف في الجملة فتبينه الإ
ضافة أن على معنى من هو إنه يعني على يحتمل في التآليف وعلى أن ذلك في الجمال البيانية وما ذكره في ضا
بطها وإن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف أو يكون المضاف بعض المضاف إليه والمضاف إليه صالحا
للإخبار به عنه لا يجري حقيقة بل هو أعم منها المعرف بها إذ كان المضاف أخص مطلقا والمضاف إليه
أعم مطلقا ويستدين أفرادها بل نقول لا يجوز في إضافة صنف لنوعه ولا نوع لجنسه ولا جنس لا على عنه
بل الإضافة البيانية بين أن يكون بين كل فيهما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد كما ذكر المحققون وبه
تعلم ما به قول من إضافة ليس التي الحلالة منها قبله قلت ما نقله المحققون بذلك قلت مرفوع
إلى سؤال عن ذلك ونقله الحرمة بين أداة الله السمع بل كثيرا ما يشكل علينا ما يذكره النحويون شرطا للإ
ضافة البيانية من العموم والخصوص الوجهي بين لو قبل حسبما نص عليه الرضي وغيره وما بينه من ذكره في جميع
مواطنها وإشكال منه ما ذكره السيوطي وغيره وإن اشتراط الترادف فيها جاز فما يعقل هذا
الإشكال بإيضاح حقيقة الحال: حتى تميز الخبيث والطيب والجماع والطيب لأن التي عشتك
محلا أشعار الأفعال ومحال حال الأمال والسلاح وكساه بنتحرى بعيد السوق من الكلام الحسن الجرطي
كان الله له معينة فأجبته عنه بما نصه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الجواب والله تعالى أعلم منع ما ذكر في السؤال ومنع الأمر ولا يرد عليه نحو شجر الأراك لأن الأراك
ومواضعه جعلوا الإضافة فيه بمعنى اللام ولا يعترض على ذلك بأن صاحب المصباح والعباب يقتضي

كلامه

كلامهما بأن الغلال ونظائره تكون الإضافة بيانية لأن السيد في حاشيته شرح المصباح ذكر أن المحقق شارح
اللباب في نحو ابطال ته وجعلوها مواجهة لكلام الشيخ الرضي فإنه ادعى أنه يبقى أن خاتم وسماها بيانية مراده
تجنب المعنى لأنه يحكي زادته بل حقا والبيانية لا جنب الاصطلاح اهـ ووجه المسألة والله تعالى
أعلم أن الأعم والأخص من وجه لهما صورة في الماصدقات يجتمعان فيها فيصح أن يبين أحدهما بالآخر بهذا
الاعتبار فإن قلت وكذا الأعم والأخص مطلقا لهما صورة يجتمعان فيها فلم لا يبين أحدهما بالآخر فإن ت
توجيهه بأن العين للشيء مساو له والأخص مطلقا لا يكون مساويا للأعم بل على ذلك ويساد العكس
وكذا الأعم مطلقا للأعم ما تحته ويساد الأفراد وقعت فيما هو أخص منه بما صورته منه لأن الشيء يعم بالأ
خص من وجه يلزم السواد أن معناه كما هو مقرر في محله قلت العين للشيء مساو له المراد منه فقط لا
بجملة مجموعه وحيث هو ما يلزم وتبيين الأعم من وجه بالأخص من وجه في صورة الاجتماع شيء من
السواد ولم يشتغل بتبيين الأعم مطلقا بالأخص مطلقا المعرفة حمل الشيء على الأول للاجتماع أولى
أفضل الأول بالثاني ومنه في الاصطلاح تأخره لا كان حمل البيان على العين يصح البيان كما صرح به
ابن هشام وغيره وقد أشار السيد في الحاشية المذكورة ولم يمنع العكس وإنما منع حمل الأعم على الأخص
مطلقا لأنه إنما يتعقل صدقه على الشيء المراد جزاء أو مساويا أو الأخص منه وأما الأعم مطلقا فلا يعني
يجعله مبينا ومعبرا أو اشترط السيوطي الترادف بين ما فيه أن تعبير الشيخ بمراد جوسل النقل
وأخ التعبير ومشكل مع ضميمة البيان وإن اتفق مع أنه صورة الترادف لا يجتمع فيها ولعله بناه على
أن العين مساو وهو لا يكون إلا من وجه كما هو الأمنع ومنها البيان بعضه ليس المعنى لأنه لا بد
زعم في المعنى المذكورة في العلاج لا يمنع ماهر تكون البيان بالاسم والتعريف للمعجم وكان وصفه
إيضاح بغير الدليل الثاني ولا الشهرة بها كما هو مقرر في محله والصواب في المسألة ما ذكره الرضي ومن تبعه
فإن قلت لم ننظر وأبى الاصطلاح لصحة حمل البيان على العين حتى اشتمل بناء على لا تبيين الأعم بالأخص مع
صحته في المعنى وإطلاقه في التعقل قلت لأن الإضافة المذكورة على معنى البيانية ولا بد في صحة الأبدال
بمعنى إن كان حمل المجرور على ما قبله ومنها امتنع دخولها على تمييز العدد والتمييز المحول الوضع
فساد المعنى مع الحمل وقد نبه على هذا الرضي فقال إن من الذي تقتضيها الإضافة هي المعنية كما في خاتم
حديد وأربعة دراهم وشرطها المعينة ألا يصح إطلاق المجرور فيها على العين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الأوثان الثمن ومنها هذا الإشكال أن أوضح أنه لا يتعقل خير ما أشار إليه السيد والشيخ في
الإضافة البيانية الاصطلاحية والمعنوية بخصوص الأول وعموم الثانية لأنه مبني على اعتبار صحة

الحمل في الاولى دون الثانية والثالثة هي التي تعلق تادية المعنى فيها بوجود السببية وقد ذكر بعضهم انه لابد من صحة الحمل مع السببية ايجابا ونا بينها انه يلزم بالعموم فاجتنبوا الرجس من الاوثان حمل الاخص على الاعم وصرا بما سعاد ان المحمول عليه مع ذكر ما يحتمل يرجح به عليها يعود على العين ويعود ما عليه ليس باعتبار مفهومه من حيث هو بل باعتبار النوع المتحدث عنه والمراد ذكره في المقام الذي يناسبه ومن ثم مخصوص في بعض الامر بينه المحمول بقوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب اي من ذهب المعنى فيه من اي الاساور التي تكون حلية لاهل الجنة فالتمييز بها لا يتعلق الاساور وقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان المعنى فيه الذي هو في الرجس المامور باجتنابه في هذا المقام فالتمييز به لا الجنس من حيث هو وحينئذ فالحمل فيه وحمل الاخص على الاخص بحاله وما لو قيل الشجر اراك فالحمل الشيخ والمعنوية هي التي تبادر فيها المعنى يعني البينة والاتيون صل المحمل الحمل فيها الا انه لا يجعل الخروج به من حمل الاخص على الاعم يجعل الضمير المحمول عليه المخصوص كما مر والاصطلاحية هي التي يصح فيها الحمل بدون ذلك وان كانت على معنى السببية وحاصل الفرق ان المعنوية لا يتاتى فيها الحمل الا باخلافها المجاز والتجوز والاتيان بضمير الخاص به محل التجوز وان المقام فيها اعم من حيث مفهومه فلا يتاتى حمل الاخص عليه فاذا حوله عليه الضمير يجب المراد منه بالنصر الامر وحمل الاخص عليه لان الضمير طرا لحمل من حمل الاخص على الاخص والاصطلاحية يتاتى فيها بدون ذلك وان صح فالحمل الاول والله تعالى اعلم بالصواب وهي محضة ان واو ومعنوية واما الصفة فانها لفظية مخففة فاعلا او مفعولا او مشبهة ومنه التعريف اخرى جهة معنى محضة خالصة وغير لا انفعال الا اضافة زيد فكما ليس بمعنى غلام زيد كما تقدم وسميت معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف في نحو غلام زيد والتخصيص نحو غلام امرأة ثم الاضافة على ثلاثة اقسام منها ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كاضافة غلام وهذه مندرجة تحت قول المعنى تعريفا او تخصيصا اطلقت بلا اشكال ومنها ما لا يفيد الا التخصيص كغير ومثل وشبه ابدا ومنها ما لا يفيد واحدا من الامرين وهو اللفظية الاتية هكذا قالوا وقد يقال ان ما قسم رابعا وهو ما لا يفيد الا التعريف كالا وكلتا والمعاد والمشار كليك وسعديك فانها لا تنفك الا المعرفة لانها هي يجب معناها فالحمل للاضافة للنكرة لا لكن الزيادة افادة فيه للمعرفة سماعا فلا يخرج بذلك عن القسم الاول لانا نمنع الاضافة المعاد والقول بانه ما يتنفل للتنقل معناها الا معرفة كما ان غيرا ومثلا ومن يتنفل لا يتنفل معناها الا منكرا وذلك لان المعاد والمشار معناها الاضافة المقصودة خطابا معرفة ولا يتنفع نفس منه لها بل يتنفع

نعينا

نعينا مخصوصا ومن ثم شرطت اضافتها للضمائر وحضر الغائب وكلا وكلتا دالان على التوكيد ومن لا يكون الا المعرفة فيذلك يتنفع تنعير مدلولها اذا نهر هذا فالقسم الثاني والرابع الذي ذكرنا ه مندرجان تحت العبارة المقصودة والمعنى التي افادت تعريفا فقط او تخصيصا فقط او تعريفا تارة وتخصيصا اخرى فلان التقسيم حاصل بالعطف وذلك ان التخصيص عليه في التقسيم قد يكون واحدا للتعاقب عليه حالتان نحو زيد متحرك او ساكن وقد يكون متعددا بتعدد الحكم ومختلفا باختلافه نحو الاستثناء اخراج تحقيقا او تقديرا واستعمل هنا في العطف لاحتماله له وقبوله اياه ومثل هذا الحمل عبارة الخلاصة واعلم انك اذا قلت زيد فاضل عمرو في الشجاعة لم يتعرف فضل ولا تعين من لوحظ بنزول وجه الشبه لان ذلك وشيء خارج عن الاضافة نعم اذا قلت جاء فاضل بين عمرو اي في الشجاعة معين لمعلوم نسبتها له به الشجاعة فلا افادت الاضافة التعريف كما ان غير تتعرف اذا وقعت بين متضادين نحو الحمد لله رب العالمين غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما نعلم مع ان الذي كنا نعلم ضد الضلال وقيل كلعلم كان يتقال او يقول الشاعر ان قلت خير فلان من غيره قال الرازي والجواب انه يكون عندي لا على الصفة انتهى قلت لا يخص هذا بغير المغضوب عليهم لانها وان وقعت بين متضادين فكل واحد منهما جنس ملم بكافة الامر لا من حيث متعدد ولذلك المتعدد بين معين والنفاد بحسب المقصوم لا يستلزم تعيين المقصود الا اذا اريد بحسب الحقيقة نحو الحركة بين السكون الا اراد منها شيء في الاية السببية والصفة ومن تعليل ظاهرا للنفي بخلاف الذي كنا نعلم فانه معهود معروف عندهم فلا يتبع الوصفية ظاهرا لمن قال به قوله واما في الصفة على مفرد اي هذا ابتدا الصفة واما في الصفة اي واما الاضافة الكائنة في الصفة وذلك بان تكون الصفة مضافة فانها اللفظية لانها لا تفيد الا العطف وهو التخفيف بحذف التنوين نحو ضارب زيدا والنون نحو ضاربو زيد او رفع قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف او اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي نحو جاء الرجل الحسن الوجه ومنه معنى قوله مخففة بحقيقة اسم الفاعل اي مزيلة لثقل اللفظ قوله فاعلا اي اسم حال الصفة وموضع للاضافة اللفظية بانها التي يكون المضاف فيها اسم فاعل مضافا لفاعله نحو كاتب الباب او مفعوله نحو ضارب زيد او اسم مفعول مضافا الى معموله اسم فاعله كمروع القلب او الى المفعول الثاني منصوبا كمعطى الدار او صفة مشبهة مضافة لفاعلها معنى كحسن الوجه ومنه الموضع اي المباحث الصفة التي يتخير فيها من سببا الوصول الى التخفيف فلا باس ان يقول فيه شيئا وعبارة الحمل لينبغي على العشر اذ تخير فيه اسم سيبويه والقوا منقولة عن ان الوصف انما كانت اضافته غير محضة لمشابهته المضارع بكونه بمعنى الحال او الاستقبال واو

اللهم صل على نبينا محمد والدوم

عليه الصفة المشبهة فانها للثبوت لا للحال او الاستقبال مع ان اضافتها غير محضة على انه يقال ما الفرق
بينهما وبين اسم التفضيل حيث جعلوا اضافته لفظية واضافتها معنوية مع انهما معا للثبوت ثم يقال
فرض جوابا ان الوصف اذا قصد به الاستمرار تكون اضافته محضة وتنعت به المعرفة نحو الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين وهذا خلاف ما حكموا به للصفة المشبهة وقال بعضهم انما كانت اضافة الوصف غير محضة
لمشابهته الفعل المضارع [illegible] عليه المقدر فانه لا عمل له واضافته في المشهور محضة [illegible]
انتفاء الوصف بمعنى الاستمرار فانه يعمل مع ان اضافته محضة والتوجيه الاول هو المعتمد والخلاصة
وان لا تغالط وان شابه الصفات الفعل الذي هو بمعنى المضي خارج عن ذلك والجواب عن التوجيه الاول
ما قررته على سؤال رجع الى المسئلة وقيل الشريف المحقق ذكره فيما [illegible] اسم الجمع
ثم قد اشكل على ذهن الطالب ما ذكره ائمة النحو ان اسم الفاعل اذا اريد به الدوام والثبوت كانت
اضافته معنوية واطلقوا في الصفة المشبهة فقالوا ان اضافتها لفظية فما الفرق بينهما مع ان
الذي يظهر هو كون اضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية لانه في الرضي شابه الفعل الذي هو سبب
كون الاضافة لفظية ودلالته على الاستمرار عارضة بخلاف الصفة المشبهة والجواب بالتفصيل
الذي ذكره اليمني ابن مع والبحث فيه اذ لا مانع والمختار لكونه وكونه ذلك لازما فيهما دونه [illegible]
ويجرد لما ذهب هو حالة كونه وارادته ما ذكرناه ومنه السؤال ينشر على قول النحو والتعريف
اخرى جهة على واشرح به وبيان نقله عنه ونص الجواب اضافة الوصف بمعنى المضي انما كانت معنوية
لتحقق اعتبار معنى المضي فيه يتعلق علم المخاطب بما وقع فيه بخلاف ما بمعنى الحال والاستقبال
لعدم تعلق العلم بالحال فيهما وان قيل قد يتعلق العلم بالمستقبل نحو جاء ضارب زيد غدا اذا علم
المخاطب ان فلانا يضرب زيدا قلت العلم المذكور مشترك ما لا يتنزل على وقوع الشيء المخصوص وهي
ماضية وباعتبارها تحقق المضي فيما بمعنى جاء الى قوله او قيل صرفا انه ينبغي ان لا اسم الفا
للاستمرار معنوية على ما [illegible] ورود الصفة المشبهة [illegible] الاحوال الغالب
ظاهرا وان كانا لا يفهم الاستمرار الا بغير الوصف وارادها مطلقا ان اذا [illegible] مفردا
على احد الاقوال ولذلك تقول زيد كريم وعمرو ابا وامه واجنبية معمولة مع قصد الثبوت ان قلت يجعل
هذا يفسر تعريفهم اسم الفاعل بانه ما دل على الحدث والحدوث قلت مرادهم به بالحدوث وقوع
الحدث في احد الازمنة الثلاثة وحده او مع غيره لا كل مع تغليبه على الغير فان اسم الفاعل اذا قصد
به الاستمرار قد يغلب فيه جانب المضي ولا يتعين [illegible] تكون اضافته محضة وقد يعكس فيعكس الحكم

والصفة

اللهم صل على نبينا محمد والدوم

والصفة المشبهة حقيقة واقع في الجميع بلا تغليب لدلالتها على الثبوت فهي عقلية كما في الرضي بمعنى
ان الوصف اذا اطلق لم يبق بعض الازمنة اولى به من بعض فوجب حمله على الثبوت في الازمنة اذ ليس الدلالة
سواء بخلاف اسم الفاعل فان دلالته على الزمان بحسب اعتبار المعتبر وملاحظة المستعمل فكما جاز ان
يستعمله في زمن مخصوص جاز ان يستعمله في الجميع ويغلب بعضا مخصوصا فيما ذكرناه وهي تغليب
احد الازمنة التي جعلتها الماضي في اسم الفاعل دون غيره سر الفرق بينهما ولما صورناه اولا وهي
اعتبار المعتبر عند ارادة المضي وحكمها فعلية يعلم انه لا يمنع كون اضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية
وبما نقلناه عن الرضي يعلم انه لا يمنع اعتبار التفضيل في الصفة المشبهة وبما قررناه في التفضيل عند
كون اسم الفاعل للاستمرار يعلم انه ليس من الصفة المشبهة وانهم لم يثبتوا كون الاضافة معنوية
الا لاحد قسميه انتهى ومن الاشكال الجواب عنه اعلم للشيخ [illegible] حواشي الخلاصة ولم اجب عنه و
بالجواب عنه ان ما ذكره للوصف المراد به الثبوت لا يخالف ما ذكروه في الصفة المشبهة وان ارادوا الصفة
المشبهة فما يجيء عنه الا بان يقال في الغالب ان لا يكون الوصف للمضي الا ان يكون للحال او الاستقبال
والمعنى ان لا يكون للمضي وحده او مطلقا على غيره فيخرج ضارب زيد امس والوصف المستمر اذا غلب فيه
المضي وتدخل الصفة المشبهة المستمر من غير تغليب الماضي وان اسم التفضيل فهو وارد على
هذا الضابط ما لم يوجد التوجيه الثاني فانه يخرج عنه الوصف بمعنى الماضي والمستمر عند تغليب
الماضي لان اضافتها اضافة الى غير معمول في الاصل وتعبير ما لم [illegible] هاهنا منعوت تارة وتخصص
اخرى وتخرج ايضا اسم التفضيل لانه لا يضاف لفاعله وليس له معمول والاضافة الى اجنبي لم يكن منها
له ولا تنطابه قبل الاضافة [illegible] اضافته ما لم يكن [illegible] فيكون معنوية كما هو مذهب
سيبويه فيهما واما قول من قال ان اضافته محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في الاصل معمول
افعل فهو مضاف الى معموله مجرور به انا لا نسلم ان الاضافة على معنى من بل على معنى اللام لانه لا
يقال [illegible] بعضهم وليس [illegible] زيد افضل الناس زيد افضل من الناس بل الثاني لا يقال الا
ان التفضيل يقتضي انه ليس منهم اذ المفضل غير المفضل عليه والمتبع على الاول تفضيله على نفسه
لانك لم تفضله على جميع اجزاء المفضل عليه بل على ما عداه بعد خروجه والاضافة التي على معنى
اللام لا يلزم ان يصح تركيبها الظهور بها كما قال الرضي وبما ذكرناه اعترض ابن هشام قول الخلاصة
هذا اذا نويت معنى من وان لم تنو فهو [illegible] قال الرضي مشابهة الصفة للفعل اقوى ومشابهته
بكل شيء اولى فيه بالعمل ولم يجز له [illegible] ظاهر [illegible] بخلاف المصدر [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

في مسئلة فيها بأنه يجري على المرجوع وكقولك الحسن وجهه فإنه يجري على المرجوع والمنصوب فلا فائدة في إقامة
المعمول لأنها لا ينقطع عنه في الأصل بخلاف الصفة ثم قال قال قلت معنى هذا أن يكون عمل الصفة عمل
الفعل أقوى وعمل الصفة عمله والأمر بالعكس فإن الصفة لاحتياجه في عمله إلى شرط كونه للحال أو الاستقبال
والاعتماد بخلاف الوصف قلت الأمر كذلك إلا أن الصفة المشبهة أطلب للفاعل والمفعول من
الصفة لأنه يطلب لكونه ضرورة عقلا لا وضعا فيصير معمولا له بلا حاجة في عمله فيه إلى [illegible] مشابهة
واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى الصفة الطالب لها فيصير معمولا لها لاحتياجه
إلى مشابهة قوية فتحصل أن طلب الصفة أقوى وعمله أضعف لكونه بمشابهة ضعيفة وطلب
الصفة أضعف وعملها أقوى لكونه بمشابهة قوية اهـ قلت إن أريد بقوله خلاف هذا أن الطلب
الصفة أقوى وطلب الصفة لأن الصفة واحدة والصفات وجميع الأجناس بغير الحكم
عليه والحديث عنه وتعلق الكتب به مع قطع النظر عن متعلقاته فيقول الحسن لا يتعلق ولا
كلام واحد الصفة [illegible] الحيانة التي بعيدة لكن وقد قالوا إذا تعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع
الحدث من غير تعيين [illegible] وقع عليه جيء بالمصدر [illegible] كونه علم فيقال وقع
[illegible] أو ضربا فيصير المصدر من غير نظر إلى معموله وذلك كثير بخلاف الوصف نحو ضارب فإنه كالفعل
في إفادة النسبة فلا يكتفى به بل ينبغي التعبير عنه [illegible] مشوقة لفاعله دائما ومعموله إن كان
متعديا بغير منزلة الغالي وذلك لأن النسبة لا يتم تعلقها إلا بتعقل المنسوب إليه وإنما كان الوصف
[illegible] موضوعا بالحدث فيتطلب موضوعه فلهذا لم يجعل العمل من ضرورة المصدر وجعل من [illegible]
غيره [illegible] الأطراف إضافة إضافة لغير معمول بخلاف الصفة فلا شك إضافة معنوية لعدم [illegible]
[illegible] وهذا معنى كونه محضة وأما قول ابن مالك إضافة الصفة معنوية لا انفصال بالضمير المستتر
فيه مجازاة [illegible] انفصال وجه آخر بخلاف المصدر فيشفع بالوصف بمعنى الماضي وأما قوله
الصفة واقعة موقع الفعل وحده والمصدر موقع الفعل وحرف مصدري فلم [illegible] بالتعريف [illegible]
[illegible] العامل أو بإضافته عند السبك للمعمول فيحصل معنى التعريف [illegible]
الأصل [illegible] وأما قوله إن المصدر نعته بالمعرفة في قوله [illegible] وجه [illegible] الشريف [illegible]
ذا [illegible] منصوب باحتمال أن الحسنية قوله وما التعريف أصلا أي وصف الصفة
جهة أي [illegible] أن لا يجيء الصفات نعوتا والمقصود أخص من هذا وهو أنه لا يستلزم معنويا إضافة
لا تعريفا ولا تخصيصا وبذلك لا تكون لفظية فلو قال وما التخصيص أصلا أي جهة لكان أخصر لا يقتضي

العلاجية

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

العلاجية لا إفادة التخصيص يستلزم نفي العلاجية لا إفادة التعريف والمزيد على ذلك ما إنشاء
وتقسيم الرابع ما سبق لأن معناه أن الإضافة فيه لا تكون مفيدة للتخصيص فمقابل ما هو
أخص منه فإن التعريف أخص من مطلق التخصيص فالتخصيص حين تلك الإضافة ولا تكون له
[illegible] وهذا بخلاف قول الخلاصة بعد تنكيره لا يعزل فإن المراد تنكيره إلخ كلامه [illegible]
المعرفة إلخ كلامه فيصير أن الإضافة لا تفيد التخصيص وقال في الشرح إنه إشارة بقوله وما
لتعريف كذا أي البعض من اسم الفاعل واسم المفعول ومن الصفة المشبهة وذلك أن الأول يرفع
بتعريفات بالإضافة إذ [illegible] بها الاستقرار بخلاف الصفة المشبهة فإن المراد بالأخيرة في كلامه
الصفة المشبهة [illegible] وتخصيصه بغير الجهة [illegible] جهة تعريف [illegible] هذا من
الزيادات على الخلاصة [illegible] إضافة اسم المفعول [illegible] محضة لأنها إضافة لغير
المعمول فإن [illegible] مرفوعا [illegible] منصوبا بالأصل [illegible] إضافة غير محضة [illegible]
[illegible] إذا أضيف [illegible] والمعمول منصوب في الأصل [illegible] الإضافة على معنى اللام [illegible]
[illegible] أضيف [illegible] على معنى [illegible]
[illegible] والتخصيص [illegible] الأصل الصفة [illegible] جاز وصل أل بذا
المضاف [illegible] حسن الوجه [illegible]
الجر عملت منقطعة [illegible] الإضافة لفظية [illegible] جاز [illegible]
[illegible] قوله [illegible] يجوز [illegible] على المضاف [illegible] الإضافة اللفظية [illegible]
[illegible] لأنه موصولة [illegible] ولا يجتمع [illegible] التعليل
[illegible] على الخلاصة [illegible] المضاف
[illegible] الإضافة المعنوية [illegible] لئلا يجتمع [illegible]
[illegible] الاستقرار [illegible]
مع أن الإضافة [illegible] محضة [illegible] قلت [illegible] الوصف [illegible]
للاستقرار [illegible] موصوفة [illegible] الاجتماع
[illegible] قلت [illegible] الاستقرار [illegible]
قال [illegible] قول ابن الحاجب اسم الفاعل [illegible] وجعل [illegible] بمعنى الحروف [illegible] الصفة إلا
المشبهة [illegible] الحروف [illegible] وقال [illegible] اسم الفاعل والمفعول

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او لاطلاق الغير للاستمرار ثم قال العلامة الجاربردي منع انه افعوا
معنى الاستمرار ان يعتبر انه بلغ الفعل ام لمشابهته للاسم الذي هو موضع الاطلاق كقولنا زيد يوما
بابه وعمرو يرد مع جودهما بمنزلة عادته فيجعل الوصف الذي بمعناه الماضي ويثبت ان الاستمرار بمنزلة الثبوت
وان لما جعلنا دليلا عليه فنقول جيز الوصف الذي للاستمرار ليس كالصفة المشبهة بعدم قبول الحلول
على الفعل هاهنا وكون ال الداخلة عليه موصولة فيقول وقال ان ال الداخلة عليه موصولة مطلقا فالمحل
والصواب ان يعمل ونقول انه اذا كان الوصف الذي للاستمرار ممكنا اراد الصفة المشبهة كان اسم الغالب جاز
فيه معرفة وانما يجوز ان يعمل نحو جاء الحسن الوجه العبد المعظم العطاء اي هذا رأى ابن يعيش موصولة على التعيين
فيها وان ضعف او اطلق جاز الامران نحو الخوف مشابهة الصفة المشبهة ومطلق قبول حلوله
محل الفعل وانما رضاها موصولة حالة الاضافة فلنا الاخرى باجتماع معرفين اذا اجاد احدهما
زيادة على ما يعتبر في الآخر كما نقول في الرضي في باب النداء قوله ان كان جمعا اسم كان ضمير الصفات يعني ان
جواز دخول ال على الصفات المذكورة مشروط بان اذا كان جمعا اي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم
كقوله والعار جواب الامير الشيخ وكان وصف ان يعتبر بذلك احترازا عن جمع التكسير فانه لا يجوز العفوا
ربه يرد في جمع المؤنث السالم نحو الضاربات ثم وانه لا يجوز فيها الاضافة والتفسير متعين او مثنى كقوله
ان يغنيا مع المستوطنا عن ... او خلت ال على الصفات اليه وهو بالمراد بالثاني كالجعد الشعر
او على الاسم الذي اضيف اليه الصفات الثاني كالضارب راس الجاني وسلما جواز نحو الضارب وجه وجه غلام ابا الرجل
كما في الرضي وانما اشترط ما ذكر لتحصيل جواز الاضافة اما اذا كان الوصف مثنى او مجموعا جمعا يرد به الى
التخفيف بحذف النون ولهذا اخرجوا جمع التكسير والمؤنث لانه لا نون فيهما والشرط مع ال جاز
بالاضافة ... وان لا اذا دخلت ال على الثاني او ما اضيف اليه فانه يعني رفعه لما فيه واخذ الصفة وضمير
الموصوف لفظا يغني نصبه لما فيه واجراء الوصف الخاص مجرى الوصف المنعدم والجر بالاضافة تخلص
من القبح بحذف ما يرتفعا وليوم لم تدخل ال على الثاني لما يغني رفعه اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف ولا يغني نصبه
على التمييز اذا لم يكن مضافا فلا تنبغي للاضافة ما يرتفع قلت لا تقع النصب على المفعولية بالخرفا
ربه راس الجاني قلت هذه محمولة على الصفة المشبهة كما حملت هي على اسم الفاعل في العمل فيه او
حل بالبناء للمفعول اي يا باب فاعله ضمير ال وما او رفعه على الصفات البدل الثاني اي الاسم الذي يعمل فيه الثاني
الجر فيما يعمل عمل ضمير الثاني والمجرور بالباء الثاني بمعنى فيه هو ابو العلة والجر معمول عمل ما عطف
على الثاني وقال ابن ما ذكر نائبا الكسب او لا الا الفراء يجيز هذا ومن كالبعض يعني ابي الحسن او لا الا ان الصفات

معموله

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

معموله الاول وانما يشاكل اي الصفات التائب والصفات اليه المؤنث كقولهم قطعت بعض اصابعه
والعرى كلمات علمنا نبيا ومن الشرك كقوله تعالى وظلت اعناقهم لها خاضعين حيث قال خاضعين والصلتان
صرح مختار شيخ لطبراسي سكان يعني حذف الصفات والاستغنا عنه بالصفات اليه ولا يجوز جالت غلام هند وانه
ان يكون الصفات بعضا او كبعض ولا يجوز الحبشي يوم الجمعة وان جيء حرف ييوم هو هذا امثال الشرح والصواب
التمثيل بالجمعة يوم عروبة لان اليوم يعبر عروبة يخلاف الجمعة فانه كما تقول كل اليوم تقول على الاسبوع
فلو حذف اليوم وقع اللبس اذا يدري جعل الحذف هل المراد اليوم او الاسبوع جمعوا اخرج شرط الاول
اما البعض فمن نفع تقبيله ومثال ما يمر كالبعض قوله وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب
من سكن الديار ومنه ما يدرك ومنع ان الصفات في تركيب والصفات اليه الجمعة بانه ذلك وزاد بعضهم
ما اذا كان الصفات كلا في نحو تجر كل نفس الاية وعلله ويرى على الخلافة خلافا لما تكلمه بعض احمد
كالشرط الثاني ولا تقع الاسم بعض يتحد كتابع الانبا والتجوز اي لا تقع اسم اسما يتحد المعنى معه يتحد
مفعول تقبلا وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والمراد بالاتحاد ما يشمل الترادف فلا يقال ليث اسد بالا
ضافة والتساوي فلا يقال ناطق انسان ولا العكس ولا التخالف عينيه صفة لموصوف ومعموله لا بالعكس لان الاضافة
تقع النقاب وجه ان الصفات اليه معيين للصفات والعين لا تعين ولا اقول لان الصفات اليه موقع في الصفات
التعريف او التخصيص كما قالوا انه قام على الاضافة المعنوية والحكم المعلق علم صاحب اللفظية ولو اطلنا
لا تفاق صفة لموصوف والصفات اليه بالمعنوية معيين للصفات وان كان تعيين له لا يتعين والاضا
فة بل يكون معهما وبرزقنا لا ان صاحب ضارب زيد ضارب زيد اجلي المفعول فيه بعامله سواء كان العمل بطريق
الاضافة او بغيرها الا انه يقال علم ما هو لم تكتفوا بالتغاير المعنوي الذي من الصفة والموصوف كما اكتفى
به في تخصيص الموصوف بصفته وذكر يسر في حاشيته هذا الاشكال واجاب عنه بما ذكره بعضهم ان الصفة
تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافا اليه كان مجرورة بالاضافة دائما ولم يتصور فيها بعض الموصوف
صوف في الاعراب بهذا اوجه امتناع اضافة الصفة للموصوف واما العكس فان الصفة يجب ان تكون تا
بعة للموصوف في الاعراب ومتاخرة عنه فلا يمكن ان تقع اليه والا كانت متقدمة عليه ولم تكن تابعة
ايضا انتهى قلت لما يترتب ما ذكره على جواز نوع الاضافة والاشكال لا يتوقف على جواز ذلك بل يرتب
على تجويز الاضافة التي الاتباع اشكل التبعية فالاشكال بحاله بل الاولى ذكر ان الاولى من التعبير بالصفة
والتعبير بالاضافة فالوا احلا في من قولنا الاول لمعطي الجمع او لمجمع المعطي فلا يتوهم البعض
بينهما وتعرضه المضاف من الا الصفات ومطلق العاء وذلك اصلاح لم يأت به اصحاب التفسير من قبلنا كم

يعمل اذا كان للحال او الاستقبال او لاطلاق المعير للاستمرار ثم قال العلامة الجارية منهم اذا قصدوا
معنى الاستمرارات يعبروا انه بلفظ الفاعل لمشابهته للاسم الذي اطلقه الاطلاق كقولنا زيد يوما
بالله وعمرو يجود بموجوده بمنزلة عادته فيعمل الوصف الذي بمعناه الشيء فثبت ان الاستمرار نيز الثبوت
وان جعلا بدلا عليه فيقول حيث الوصف الذي للاستمرار ليس كالصفة المشبهة بعدم قبول الحلول
على المعمول ما نع وكون ال الداخلة عليه موصولة فيقول وقال ان ال الداخلة عليه موصوفة مطلقا فيحتمل
والسواء ان يعمل ونقول اذا كان الوصف الذي للاستمرار مما ارادوا الصفة المشبهة كلام الغالب جاز
فيه معمولة وان لم يجوه بحمل نحو جاء الحكم والعزاء المعطي المعطاء اي فتراد ابو فقهو موصولة على التعيين
فيها وان قصد اطلاق جاز الامران نظرا لقوة مشابهة الصفة المشبهة وحملها قبول حلوله
محل المعمول او بعوضها مع موجبة حالة الاضافة فلنا الاصرية اجتماع معرفتين اذا اعادا حدهما
زيادة على ما هي لا فرها نحو ان الرجل باب النساء فوله ان كان جمعا اسم كان ضمير الصفات بعض ان
جواز دخول ال على الصفات المذكور مشروط بما اذا كان جمعا اي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم
كقوله والسعار جوابا باب الاجير السبيع وكذا في صفة ان يغير بذلك احترازا عن جمع التكسير فانه لا يخال الفوا
ر ي ز بدون جمع المونث السالم نحو الضاربات عمرو فانه لا يجوز هنا الخلاصة والتكسير منعوا ومثنى كقوله
... ان يغنيا مع العشيرة طناعريث اورد خلت الا على الصفات اليه وهو بالمراد بالثاني كالجعد العشير
او على الاسم الذي اضيف له الصفات الثاني كالضارب راس الجاني وسلما جاز نحو الضارب وجه رجل غلام الرجل
كما بالرجا وانما اشترط ما ذكر لتكلم ما يجوز الاضافة اما اذا كان الوصف مثنى او مجموعا فبالنسبة الى
التخفيف بحذف النون وهذا اخرجوا جمع التكسير والمونث لانه لا نون فيهما والشرور مع ال فلا ما يجوز
بالاضافة حكما ولا ذات خلت الا على الثاني او ما اضيف اليه فانه يجب رفعه لما هو واخلاء الصفة وضمير
الموصوف لفظا يفع عنه سلامة واجزاء الوصف الخاص مجرى الوصف المتعدي الجر بالاضافة تخلص
من القبح فمنه ما يجوز هنا وسوا انه قبل الا على الثاني كما في رفعه او الثاني منقاما ضمير الموصوف وما فيه نصبه
على التمييز اذا لم يكن منقاما فلا تشبه للاضافة ما يجوز حاز قلت لا فيه النصب على المفعولية بالنحو الضاب
ر ب راس الجاني قلت هذه محمولة على الصفة المشبهة كما حملت هي على اسم الفاعل في العمل قوله او
حال بالبناء للمفعول نائب فاعله ضمير الا وحال عطف على الصفات الثاني اي الاسم الذي عمل فيه الثاني
الجر فيها بحمل محل ضمير الثاني والمجرور بالباء الذي يعود هو راجع الصلة والجر معمول بحمل وما عطف
على الثاني وغاز الجر ثابتا لكثب اولوا الضراب يجع جمع ما ومن كالمعوضين عن التسب ابو او لا في الصفات

معموله

معموله الاول وما تثنيا ثان اي الصفات التابعة والصفات التيه المونثة كقولهم فقعت بعوا طابعه
والعهر كلها علم زنا نيبا وهو الشر كبير كقوله تعالى وظلت اعناقهم لها خاضعين حيث قال خاضعين والصلتان
مشروعتان شرطهما مع ما في حذف الصفات والاستغنا عنه بالصفات اليه فلا ينال حالتهم علام مشرو ناسه
ان يكون الصفات ... [illegible]

دعائي من مفيض الخير دوما تقاصر مع مقارنة السلامة
وتحظى بالذي تهواه لكن خلياه كدورات الندامة
وترجع في سرور الروح منه لتود ونعمى ونيل الكرامة

[illegible]

على تجويز الاضافة التي اتباعها لكل التبعية فلا اشكال لخالبه بل اقول ذكر والنه لا فرق بين التقييد بالعجز
والتقييد بالاضافة قالوا فلا فرق بين قولنا الواو لمطلق الجمع او لمجمع المطلق فانا نعني نفرتهم الجزئي
بينهما وتعرض الفقهاء بين مطلق الفعل ومطلق الماء وذلك اصلاح ثم ذهب اختلاف التقييد بين ما يكبر

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الاشكال ثم اقول يخرج وذلك الاشكال اشكال آخر وهو انه لا يسعفني من غلام اوانه ومن غلام لا اوانه
سواء وانه لا فرق بين التعبير بالصفة والتعبير بالاضافة فيقال ما وجه عد الاضافة من مخصصة مع انهم
قالوا ان ما سببه الاضافة مخصصة لان غلام زيد ليس فوق غلام زيد كما سبق والحاصل على ان الفعل منها
ليس متحملا للضمير بخلافه في الصفة جعفر شيخ نفعه والذي يظهر في توجيه المسألة استشكاله ويعاكس
التعبيرين والاشكال ويراد من كل منهما انه اذا سمع جاءني غلام فاضل بالتبعية يعلم ان الغلام هو المتصف واذا
سمعه بالاضافة يعلم ان الغلام بفاضل لانه هو المتصف وهذا فيما هو على سبيل [illegible] عليه وفي
الجملة ابتغاء التخصيص الذي تعلق الغرض عليه لا ودعا هنا حمل ان [illegible] عليه ما فوق ما قلته في غلام
زيد وغلام رجل مع جريان الصفات منسوبا والصفات اليه منسوبا له فان مقصود المتكلم نسبة الغلام
الى زيد ورجل لا اتصافهما بشيء ما قلته في غلام فاضل بالتبعية من جريان فاضل منسوبا وغلام منسوب اليه
فان صفة منسوبة الى ضمير الموصوف ثم ما قلته من جريان المنسوب هو الذي يتبع اي يتغير او يتخصص
بالمنسوب اليه فان التخصيص [illegible] ومذهبه ونحو ذلك لا يتبع حالهم وكذا انسب لغلام لا
لان الصاحب [illegible] ونحو ذلك ليس موجبة تامة او معرفة [illegible] وليس المنسوب اليه هو الذي يتبع
المنسوب فغلام زيد جاء على الاصل وما بعده الطبع والعقل وغلام فاضل بالتبعية على عكسه و
ما اجل ذلك الكلام من الدلالة على المقصود توجيه الذي هو المنعوت فدل عليه بلفظه ثم دل
عليه بالضمير الذي يتحمله الوصف مع ان الصفة دالة عليه ايضا اذ هو واقع عليه والكلام الدالة
على النسبة منه ايضا بالجريان [illegible] بالصفة [illegible] النسبة التامة فجا بالاداة
بالناقصة وباسناد الصفة لضمير الموصوف ولم يجر الشيخ [illegible] في الاضافة [illegible] عمل الصفات
في الصفات اليه لانه هو المتعلق المنسوب اليه ليتبع به ولم يحمل المنعوت في النعت لان المنعوت
منعوت اليه فهو متحقق به الاتباع للنعت ولذلك عمل المنعوت [illegible] مقدرة ضرورة تاكيد الارتباط
الذي عاد في النعت والمنعوت ولم يتوسطهما مغايرة لا بالمعنى [illegible] ولذلك لم يدع داع الى
ذلك في الاضافة لم يكتف الا بالمغايرة [illegible] بينهما اذ لو [illegible] بمغايرة المعنى وقيل غلام فاضل
بالاضافة يحمل الصفات اليه ضمير الصفات بمقتضية [illegible] قلت [illegible] وهذا التطويل
فان الاضافة على معنى [illegible] وقع لا غلام فاضل [illegible] الا ان الغلام [illegible] النعت
والمنعوت قلت [illegible] مع اشكال غلام اوانه مع غلام لا اوانه [illegible] الا ان المقصود
والنعت [illegible] توضيح المنعوت او تخصيصه [illegible] وصفة فاذا قلت جاءني

غلام

اللهم صل على نبينا محمد وآله

غلام فاضل فقد فضلت الغلام بالفضل وشاركته في اسمه دون وصفه ويشترك ذلك انه متصف
بالفضل وهذا معنى قولهم ان النعت يدل على معنى في المنعوت والمقصود في الاضافة الاول صفة
دون الثاني بالمضاف اليه لا يدل على معنى في المضاف الا وهو اجنبي منه وخارج عنه فلا بد من
مغايرته له بحيث لا يصدق عليه اذ لا يدل على معنى فيه [illegible] وجه امتناع اضافة الموصوف للصفة
والعكس واعترض مسألة الاضافة مع مسألة النعت [illegible] ايضا المساوي من غلام اوانه وغلام لا اوانه
اي كل منهما قبل المراد [illegible] تخصيص الغلام [illegible] المطلوبة لهما والمراد
والثاني المعتبار معا [illegible] هذا لكون الاضافة منه على معنى اللام [illegible] الترابي
[illegible] ودلالة النعت على معنى متبوعه [illegible] باسناد الصفة لضمير الموصوف
فلا يتوهم انها الزائدة [illegible] النعت [illegible] على معنى الحال اي حال كونها
[illegible] انه [illegible] الجمع المطلق اي الجمع الذي [illegible] والمراد بالاطلاق
الذي [illegible] وجوب التغيير او وجوده التغيير بالكلية [illegible] زيد وعمرو [illegible]
او [illegible] انما للجمع المطلق والقرينة على هذا الاطلاق ذلك بمقابلة [illegible] ثم الجمع المقيد
اي الذي فيه وجوب التغيير او وجود التغيير [illegible] وكذا [illegible] ان يقال [illegible] لمطلق
الجمع بالواو وان كان التعبير بالاضافة [illegible] التعبير بالصفة كما [illegible] وذلك لان اضافة الصفة
الى الموصوف [illegible] نعت المحذوف [illegible] بمعنى مطلق الجمع [illegible] مطلق
[illegible] الجمع [illegible] المعنى [illegible] اصطلاحية [illegible] حيث [illegible] على انه لا فرق
بين التعبير بالاضافة والتعبير بالصفة [illegible] في محل التعبير قوله كتابع [illegible] شبه [illegible] على
[illegible] الشرح النعت والتوكيد وقد علمت ان النعت [illegible] قوله [illegible] وكذا التوكيد بالمعنى
لانه [illegible] واما المعنى [illegible] اضافة للمتبوع نحو [illegible] زيد عينه وكل القوم [illegible] المتبوع
اليه واما عطف البيان [illegible] النعت [illegible] الاضافة [illegible] الاسمين [illegible] الاول
واما البدل فالمعطوف [illegible] البيان والمعطوف والاشتمال [illegible] اضافتها للمتبوع [illegible] اضافتها للضمير
الواقعة [illegible] التبعية [illegible] بنحو جاءني غلام وزيد [illegible] الاضافة
ونحو جاءني زيد وعمرو [illegible] حيث [illegible] الاضافة [illegible] الفعل
[illegible] الكلام [illegible] عليه [illegible] اخص [illegible] التعداد فيه
فيقول الاول بالعكس لانه العوض [illegible] الاسم [illegible] مع اضافة الموصوف

اللهم صل على سيدنا محمد [illegible]

للعجمة فيؤول على هذا موضوعا للعجمة أي مسمى العلان الجامع ويرد قطيفة بإضافة القطيفة للموصوف
وزناد بلد بتقدير موصوف الصفة وإضافتها لجنسها أي شيء أجرد من جنس القطيفة ويوم وليلة بليلته إضافة
المعرفة للتوكيد أو لازمة الإضافة معنى وإخبار وبعض هذا لم يقع إلا مضافا نحو حيث ودو التي والتي
موصوفة أو بشيء مثل كلتا وكلا وأولو وأولات وذات أي اسم جنس معنى مع الأسماء ما يلزم
الإضافة لفظا ومعنى نحو لدى بضم الحاء المهملة بمعنى غاية الشيء ومقاربه مثله وزناد ومعنى وبه
بمعنى مع وأخر نعته بحذو [illegible] مع أسماء أخر جمعته [illegible] وسعديك أي الأسماء
منثور وحمله لم يقع إلا مضافا أي لم يقع للأسماء الظاهرة جرى فيه هذا النوع الخروج عن الإعلام بين
يلزم الإضافة وكونها لخصوص الضمير وذلك كوحده الذي يقع نصبه على الحال فإنه لا يضاف إلا للضمير وأ
وجاز أن يكون الضمير لمتكلم نحو والذي أحسبه أن مررت به وحده أو مخاطب نحو وحدك إذ لا مع
وحده أو غائب نحو وإذا دعي الله وحده وكلبيك بمعنى إجابة لك بعد إجابة ودواليك بمعنى
تداولا بعد تداول وسعديك بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد وهذاذيك بمعنى إسراعا لك
بعد إسراع وهي مصادر مثناة لفظا التكثير وشرحه في باب المفعول المطلق بعون الله عليها
ويسمى هذا الباب وجه إضافتها إلى ضمير المخاطب قوله كلتا وكلا عطفا على جماد أي إلا كلا وكلتا
إضافة إلى معرفة دالة على اثنين لفظا واحد نحو كلا الرجلين وكلتا الجنتين وخرج بالشرط الأول النكرة
وبالثاني المعرفة المفردة والمجموعة وعلى هذا أنبه بقوله شرائط لفظا ومعنى فالشرط أو معنى فقط
نحو كلانا وكلاهما لك وجه وقيل كما به التسهيل لكن إذا أطلق المعنى كما هنا لا ينصرف إلا إلى المعنى
لفظا ومعنى وخرج بالثاني هو العنبر عليه بقوله ولا تتعرف نحو كلا أخي وخليلي واجدي عضدا
فإنه لا يجوز إلا في الشعر ونحو أولي عطفا على جماد أي لفظا وكذا ما بعده أي إلا هذه الأسماء الإضافة إلى
اسم الجنس [illegible] الدال على الجنسية نحو أولو الألباب وأولات الأحمال وذات بهجة وبعلم
أشار به المعنى إلى اشتراط الظهور بقوله [illegible] الإعطاء به اللغة بمعنى الظهور [illegible]
ضمير الغيبة والتعبير باسم الجنس [illegible] به التسهيل [illegible] إلا إلى اسم الجنس الظاهر ومنع
إضافتها إلى الضمير هو مذهب أكثر النحويين وأجاز ابن [illegible] إضافتها إلى [illegible] صاحب [illegible] لأنها
بمعناه وبه الشرح العمدة [illegible] ابن حيان أن الجمهور على جواز إضافتها إلى الضمير نحو اللهم
ذا الفضل [illegible] وهو المختار [illegible] لكن [illegible] إضافة الضمير [illegible] الإضافة إلى الظاهر
[illegible] وأولو وأولات المختصين بالإضافة للظاهر

بنفس

اللهم صل على سيدنا محمد [illegible]

بنفس الأمر يصح إنما قيدها وهذا منه يصح أنه لم يشر بقوله معنى إلى الظهور ولا إلى ما شرحنا
به ولا يفهم اشتراط الظهور في أولو وأولات واشتراطه مع ذي هو مذهب الجمهور كما قال الدماميني
وعلى هذا ما العمل ويتمشى على الخلاف هذا ويستشكل بعضهم ما به الحديث أن تصل ذا رحمك [illegible] عنه
على أن يراد باسم الجنس ما يقابل العلم النكرة قال الدماميني وهو توهم [illegible] هذا المستقل
مواضع في الشعر والله ذو [illegible] بعضهم ذو [illegible] الجلال والإكرام كل وبعض
إذا ما قطعا [illegible] بالتنوين [illegible] أو حالا [illegible] كل وبعض يلزمان الإضافة معنى وقد يجردان عنها
لفظا نحو كل في فلك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض أي وكلا [illegible] بعضهم ولا يجوز [illegible] إلا
ظاهرة ومنع دخول ال عليهما [illegible] كما ذكره في باب التمييز [illegible]
تنكيرهما أي كل وانتصابه حالا [illegible] وأجازه الأخفش نحو مررت بهم كلا [illegible] أبو علي في الحلبيات
وابن درستويه وإلى هذا الرأي أشار بقوله أو حالا [illegible] على الحال وأورد [illegible]
مما ذكره [illegible] على هذا الرأي [illegible]
منه كما به شرح الكافية وعلى هذا الجملة يقع [illegible] كل وبعض [illegible]
وقد يقع حالا [illegible] أي كونه تثنية اسم [illegible] ويحتمل أن يكون يقع منصوب
بأن مقدرة [illegible] على الاسم [illegible] تنوين [illegible] والواو بمعنى الواو
فيكون [illegible] على رأي الجمهور وأي [illegible]
[illegible] المعرف والمنكر [illegible] والشرط الاستعمال [illegible] ومن الأسماء اللازمة للإضا
فة معنى أي وتجوز إضافتها للمفرد المنكر والمثنى والمجموع معرفين ومنكرين وهذه [illegible] الجنس
مجموع المعنى وتمتنع إضافتها للمفرد المعرف وهذه [illegible] وإنما امتنع ذلك لأنها مع النكرة
بمنزلة كل ومع المعرفة بمنزلة بعض فإذا أضيفت إلى النكرة وقعت على جميعه وإذا أضيفت
للمعرفة وقعت على بعضها ويدل على ذلك الضمير الراجع إليها تقول أي رجلين جاءاك [illegible]
وأي رجال جاءوك وأي الرجلين جاءك وأي الرجال جاءك [illegible] الضمير [illegible] المفرد
منها [illegible] مع المعرفة يدل على [illegible] على بعضها [illegible] للنكرة يدل على وقوعها
على جملتها [illegible] إضافتها للمفرد المعرف لأنه [illegible] ولذا أجازت
إضافتها للمفرد المعرف [illegible] أجزاء [illegible]
[illegible] كل [illegible] أجزائه [illegible]

أي أجزائه أحسن لأنها جهة مقابلة له [illegible]

[illegible]

[illegible] والنعت والنداء والأجنبي [illegible]

[illegible]

والواو بيا ادغم ؛ والف بلا قلب عن غير هذيل سلم ؛ وقلب لدى الياء مع الضمير يجب كسر اخر المضاف
للياء المناسبة كغلامي وهو المراد بقوله الياء فان الاضافة تكون باديا وسبب ويستثنى من هذا الحكم اربع مسائل
بان هي المقصور كفتى والمنقوص كقاضٍ فالمقصور واليهما انه بقوله … لانه يشمل غير المراد وهو دلوٍ وظبيٍ
وهذا خارج بتمثيل الخلاصة والمثنى كابنين والمجموع على حده كمسلمين وعليهما نبه بقوله والجمع والمثنى
وتاخير هذا الاربع لا يكسر عند اضافتها للياء بل الياء بعد المنقوص والمثنى والمجموع جرا او نصبا تدغم في ياء
المتكلم والواو في الجمع رفعا تبدل ياء وتدغم الياء في الياء والعبرة ان يكون لا ساكنا وعلى هذا انبه بقوله
جا الياء كذا ادغم امرو لا ادغام بالتشديد والياء بينة للظرفية متعلقة بدون الالف في المثنى رفعا وفي المقصور
مطلقا يجب سلامتها لغة الجمهور وهذيل يجيزون قلب الف المقصور ياء وادغام الياء في الياء كقوله
: سبقوا هوي واعنقوا لهواهم ؛ وكلام المعنى يوهم جريان لقسم في المثنى والخلاصة سالمة وذلك
وبه التسهيل ان كان الالف غير تثنية جارية لغة هذيل بالقلب والادغام قال الدماميني وانظر هل
يجوز قلب الف المثنى على لغة من الزمه الالف في جميع الحالات كالمقصور قال ابو حيان يحتاج الى سماع
والمحل … وتقلب … والذي … مع الضمير ياء نحو لديه واليه وعليه ولا يجب بالضمير … بل يكون
لمتكلم او لمخاطب او غائب وهذه زيادة لتكميل الخلاصة والياء بسكون فيه والفتح كثر وقل حذفها مع
كسر ما قبلها وفتح والعار شغلا اي يجوز سكون ياء المتكلم وفتحها بكثرة يعني في غير المواضع التي سبق استثنا
وهذا فيما عداها واجبة الفتح ورفيه ان السكون لا يجوز فيها هكذا فيما سبق لا الادغام فيها اذا لم يجب
ما قبلها الا بها … لانه الاصل … والسكون اصل اول لانه الاصل في كل مبني والفتح اصل
ثان لانه الاصل فيما بني وهو على حرف واحد ويجوز حذف الياء وابقاء الكسرة قبلها دليلا عليها بقلة كقوله
: خليلي املك مني للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتني طمع … ابن السراج … اصاب … وكذلك هو لا جرح كما
يأتي وقد تقلب الياء الفا فتقلب الكسرة قبلها فتحة كقوله : اطوف ما اطوف ثم اوي الى امّاه ويرويني
النقيع ؛ وهذا القلب في … واما ما … جعل الشارح … وقد تحذف الالف وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليها في … كقوله : ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ؛ وهذه
زيادة على الخلاصة ونبه عليها في التسهيل بقوله وربما ورد الثلاثة ونحوها … الا وجه
العارية قال الدماميني وقد يقال ان الاصل في … حرف النداء وما واقعة على
ما قبل الياء وما عطف عليه … الياء … وفتحه عطفا على كسر … شغلا بانه للمفعول
عطفا على … معنى … شغلا … الياء … الى …

الالف

الالف وهو معنى القلب وحينئذ فقوله وفتحه المعطوف على كسر … لانه … المحذوف بتلك الحالة
الياء وغير انه … اي ذلك بقلبها الفا … لكن الالف المنقلبة عنها هي المحذوفة وهذه
زيادة لتكميل الخلاصة ؛ فان … جازت الخمس ولا ؛ والاجمع الاكثر وكسر فيه الاتى اي جاز في المضاف
لياء المتكلم جازت الاوجه الخمسة المعروفة مما سبق وهي اثبات الياء ساكنة او مفتوحة وحذفها
والاجتزاء عنها بالكسرة وقلبها الفا مع فتح ما قبلها وحذف الالف والاكتفاء بالفتحة عنها والاجمع
حذفها والاجتزاء عنها بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ويليه اثباتها ساكنة او مفتوحة نحو يا عبادي لا خوف
عليكم يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم ويلي ذلك قلب الياء الفا نحو يا حسرتى ويليه حذفها والفتحة
شاهد على … المضاف للياء … وهذا نحو … مع انه يجوز فيه الا ثبوت الياء مفتوحة
او ساكنة وقد يكون معتلا نحو فتى وقاضٍ مع انه لا يجوز فيه الا ثبوتها مفتوحة فجاء الخلاصة انتم
قوله ولا يقصر … ضرورة وزيد بلام وات لنحو يا ابت … فتح او كسر او ضم … ما شذ
اي وزيد على الاوجه الخمسة … ان ابت … ياء المتكلم وتعويض التاء … مفتوحة
حالا او مكسورة فتقول يا ابت … بفتح التاء وكسرها واختلف في الارجح منها … الفتح لان
التاء عوض من حرف … لم يحرك … الكسر لانه … الاصل التي عوضت عنه التاء
فتعويض مفعول … والباء … متعلقة بزاد او للمصاحبة وفتحا وكسرا مصدران بمعنى اسم
المفعول منصوبا على الحال … او … المعنى … او ما دل عليه الالحاق اي بتاء
التانيث وما شذ … يعود على التاء والياء … والجمع … على عامله المحذوف اي شذ اجتماعهما
لعامه والجمع بين العوض والمعوض عنه كقوله : يا ابتي لا زلت فينا … اهل …
عليا وزاد بعد السكون جوازا … وفتحا وقلبا ونحوه جوزا اي … المضاف للياء على لغة السكون
جوز … الحاق الف الندبة … فتح الياء لاجل الالف فيقول واعبديا ويجوز حذف الياء وقلب
الكسرة فتحة لاجل الالف فيقول واعبدا او سوى النادب على هذه اللغة وهو … على غيرها
اجوز بالياء اي بين احد الوجهين … الياء مفتوحة فيقال واعبديا وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة
او قبلها الياء او حذف الالف فيقال واعبدا لان الكسرة تبدل فتحة لمناسبة الالف والالف تحذف لاجتماعها
مع مثلها وقيل في الاسما اي اخي حمي … وهي الستة … الا … الاسماء للمصدر والمعود
الاسماء الستة … منها ابيك والسكاف لانها لا تضاف لضمير المتكلم ولو على القول بجواز
اضافته للضمير لان المضاف اليه … ان يكون اسم جنس وعند ضمير الغائب لا يليه

للجنسية والمعنى أن هذه الأسماء إذا أضيفت إلى النساء جاز ما حذف منه لا يرد وأجاز المبرد أن يقال
المرء بن البلاء وقاس عليه الشمس [illegible] قال ابن هشام والأرجح خصه بالقياس قال الدماميني في
إملاء الكافية لابن الحاجب معناه أن المبرد وجد أسماء بأبي وقاس عليه [illegible] لأنه مثله في الغاية
والحلو وكثرة استعماله وهو الأكثر في إضافته ثم إن قيل [illegible] وقل مع [illegible] ويقال الابن ابني
بإعطاء الصيغ [illegible] وهي الراجح على الخلاصة وما يعني في الخلاصة ومسائل الإضافة تقوم بحجة
في مبحث البناء وبعضه في مبحث [illegible] وجانب المعنى مسألة [illegible] وأربعة **خاتمة** وإن تبع الجر
على المجاورة في النعت والتوكيد وافق [illegible] ووجد [illegible] من يتبع [illegible]
فدونه وإن تبع الجار بالمجاور في النعت والتوكيد هو جمهور البصريين والكوفيين كقولهم في النعت
كقولهم هذا جحر ضب خرب أوله سيبويه وغيره بأن هو على أنه صفة لجحر وهو واضح ويأتي على أنه صفة لجحر
إنعاما لأنه جعل الإعراب لضب المجرور بجاره [illegible] وفيه الخليلية بالسؤال وقال المخفوض في الجوار
ما هو حال الفاعل في مجاورة لا بد أن يكون عاملا فيه وحينئذ أنه ليس فيه المعنى وإنما هو لغيره وقال
غيره لا يخفى ضعفه إذ هو غير مجرور في جر العامل لا يخفى ضعفه لجراته ليس متسلطا عليه ولا بأس الا
شارة لأنه طالبه لا مع وأطال الدماميني بأن السؤال مبني على أن حركة الخفض للجوار إعرابية وهو ممنوع
وإنما هي حركة تناسب فلا تحتاج لعامل لأنها اجتلبت لمجرد الاستحسان تبعا لا تعلق له بالمعنى
وحركة الإعراب مفقودة فيه ولا يقتضيه العامل من الخفض على الجوار في النعت وإذا الاعتراض أنه
هو الرازي ذو النعرة العينين بخفض العينين ومجيء ذلك في التوكيد قوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات
كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب فقالوا يجوز إن شرط أن [illegible] بخفض كلهم فقلت بها هلا
وقت كلهم بعض والنصب فقال هو [illegible] فقيه أنا [illegible] بأنشده بالخفض وأعلم
أن الجار بالجوار مشروط [illegible] استعمل [illegible] أو [illegible] إلا أن يكون هناك لبس
ربما [illegible] بالخفض [illegible] هذا جحر ضب خرب [illegible] الضمير [illegible] الجحر [illegible] للجحر
العطف وإنما [illegible] صفة حقيقية [illegible] وزاد ابن مالك [illegible] قال في شرح العمدة
شعره الواو يجوز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وإنما الجر
ومنه قوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو قال ابن هشام وقيل إنه في نحو
غير [illegible] جرهما [illegible] العطف على [illegible] لا على الجوار وأما [illegible] لبس المعنى [illegible]
يطوف عليهم [illegible] بالجر [illegible] العطف على جنات [illegible] فقيل العطف [illegible] جنات النعيم [illegible]

وام

وحور عين وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون
بأكواب اهـ وذكر الدماميني في [illegible] وفي الكتاب عن قول المحققين وغسل رجليه أن الجر في [illegible] وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم بأن الأرجل مخفوضة على الجوار حكى هذا القول عن سيبويه والأخفش وجماعة من الفقهاء والمعترض
[illegible] بأنه لا يخفض [illegible] الخفض على الجوار لا يجيء في المعطوف لأن العاطف حاجز بين الا
سمين ومبطل للمجاورة وإن الخفض على الجوار [illegible] على شاذ [illegible] عند [illegible] وقالوا الخفض
لا ينبغي إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجاب أبو [illegible]
أن المسح هنا هو الغسل الخفيف قال أبو علي حكى لنا [illegible] أن أبا زيد قال المسح خفيف الغسل
يقال تمسحت للصلاة ويراد به الغسل وفائدة [illegible] من بين [illegible] المغسولات باسم المسح ليعتدل
صب الماء عليها إذ كانت مظنة للإسراف والثاني أن المراد المسح على الخفين والله تعالى أعلم وبه يظهر ما
قال في المغني [illegible] هذا القول وزاد ابن هشام في شرح الشذور [illegible]
وأما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ [illegible] وسبب ذلك أنه معمول لمحذوف لا للعامل الأول على الأصح
ولذا لا يجوز [illegible] إذ [illegible] جملة [illegible]
السيرافي وابن جني الجر على المجاورة [illegible] بأن الجر على أنه صفة لضب ثم قال [illegible]
[illegible] الضمير [illegible]
ثم [illegible]
ذلك لا يجوز عند البصريين [illegible]
لأن ذلك إنما يجوز [illegible]
[illegible] الأعمش [illegible] بالسماع [illegible] **الجوازم** [illegible]
[illegible] الطلب [illegible] الفعل [illegible]
أسماء الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الجوازم

ولبيد متى ما تسعفوا به وإنما لم ... معطوفتان على من حرف المعاني ونشر كل باب الحرفية والتعرف والاشتقاق بالمقابل
وجزمه وجواز دخول همزة الاستفهام عليه ونحو قوله باعور مشهور ذكرها وهذه الاربعة تجزم فعلا واحدا او
الجوازم السابقة تجزم فعلين وهي ان نحو ان تعود نعود وان عدتم عدنا واذ ما نحو اذ ما تقم اقم وحيث كقوله حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وسبق بالحرف لانها للمكان بالاغلب وقد تجيء للزمان كمنزل السنة وابان
للزمان كقوله ايان نومنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وانى للمكان نحو اينما تكونوا يدرككم
الموت ولعل المحل الخصوص بجعل سوى الجزم لان يحسب ما انقاد اليه نحو اينما الاعتبار الآتية ويعم كغير العاقل
فلا يكون مهما كانتا به والثانية والانية للمكان كقوله فاصبحت انى تاتها تستجر بها تجد حطبا جزلا ونارا تاججا موقدا
ومتى للزمان كقوله متى اضع العمامة تعرفوني وهذه الادوات على ضربين منها ما هو حرف وهو ان
واذ ما ومنها ما هو اسم وهو البواقي وعلى هذا نبه بقوله وتلو اذ ما اسما جمع اسم وان معموله ان
اذ ما وما قبلها حرفان ويسمى اولهما المعلق عليه شرطا والآخر جزاء وجوابا ثم مضارعين او ماضيين
او مختلفين ويقعان مستقبلين اسم ان بناء لان معناهن بعدها ولا داودان وجملة جزم جزاء وثنا
لبيه اجدر بالاعتبار لان ذكر الاتي بالمعلق عليه للعاقل لما في ومادون وان هذه الادوات هي
الجازمة للمعلق عليه وهو قد صرح المحققون ونسبه السيرافي لسيبويه وهذا لكل اقوال اخر ويسمى اول
المعلق شرطا لتوقف ما بعده عليه ويسمى ثانيهما جزاء التعليقه على ما قبله وترتبه مقرونة عليه والشرط
والجزاء كالمحقق ثابت والمعلق وجمع وتكفا الجزاء بالعلامة التي للترتيب انه لا يتعين على الشرط قبل تقدم ماخرته
صورته الجزاء فهو دليل الجزاء او الجزاء محذوف هذا قد صرح جمهور البصريين وسر ان هذه الاداة وان الماضي
لاستلام قوله وه ان الجزاء قيد او الجواب حتى لا يسمى بذلك لترتيبه بعضه على لفظ الشرط والتسمية بالجزاء او
الجواب بحقيقة اصطلاحية وما اجمع للامر وان الجزاء جملة فعلية هو لا حال وقد يتجلها يجيء جملة
اسمية كما يأتي قوله مضارعين معمول بمجزوم اي حال مطلق المعلق والمعلق ولا يكون نعتا للمعلق لان العبرة لا تنعم
على النعت ويجوز ان يكون الشرط والجزاء بالنصب على المفعولية لمعلم ويكون مضارعين نعتا اعترض بينه
وبين منعوته بالجملة والبعض رعاية نحو وان تعودوا نعد وانعدوا اطفيار نحو ان عدتم عدنا واما الجملتان
نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له الحديث وهذا على هذا
الترتيب بالقوة لان الاول وهي ما ظهر تأثير الاداة فيه لفظا ومعنى والثاني كل واحد بالثانية والثالث كل
ولعل الثالثة والرابع والاضعف الاقوى ليس بسبب الاضعف مع التأخير على الآخر رعاية ويحتمل الظاهر
الشعر والمعاني جوازه الفعل احمي وعكس الحالة قوله وليأتيان الشرط والجزاء حالة كونهما
مستقبلين

مستقبلين تجزم فيه نون المعنى للضرورة كقوله فقد سام الحيات منه القبور بعودا ونة تنصب الحيات اي القبو
ما رفعوه كقوله اذ ما تيه اذ تنبؤ ما فاد منا او طلحة ان اي خاد منا او طالما كونه مستقبل الزمان
لا للفعل مجزوم النون للمطاوعة ثم حرف الحلقاء اليه ونعني الحلقاء مجازه بدون الشرط المتقدم
على سبيل العلة كقوله فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم وفيه تجوز على وجه قاله ثم قوله
ما جنيتم كان معناه ما جنيتم يجب الصوريته والا وجاد وان الشروط تقلب الماضي الى الاستقبال و
تخلص المضارع له وانما لزم استقبال الفعل لان هذه الادوات موضوعة للتعليق او يعرفه بالاستقبال
لا ان قد يخرج الفعل عن وضعه ويستعمل في اعم منه فالآن الذي وقد تستعمل ان الشرطية بالماضي
على احد ثلاثة اوجه اما على انه يجوز المتكلم وقوع الجزاء او الا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد
قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه نحو ان كنت قلته واما على القطع بوجوده نحو زيد ان
كان غنيا الا انه بخيل واستعمالها بالماضي على خلاف وضعها وما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره
وانتا وبلى بالمعنى الثبوت قال الرضي ليس بشيء لان المعنى ذلك ثابت فلم يوجد ثبوت الكائن وقد
بسبب ما يتعلق بالنجاح المعلق به فيجب اذا ورفع ما بعد ماض جائز الجواب ثم وبعد غيره ضرورة اذا وقع
الشرط ماضيا والجواب مضارعا ما لا حل جزم الجواب لفظا ويجوز رفعه كقول زهير وان اتاه خليل
يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم فما علق نصب الجواب على الاعراب مجاز ومنه ان شرط رفع
المضارع تجرده عن الناصب والجازم ومن امر حصول الجازم وجوابه فقد اختلف في تخريج الرفع فذهب
سيبويه الى انه على تقدير التقديم والتأخير وجواب الشرط محذوف وعليه فلا اشكال وذهب الكوفيون
والمبرد الى انه على تقدير الفاء وهو خبر مبتدأ محذوف والجملة جوابه وعليه فلا اشكال ايضا وقال فيه
ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه
ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب وعليه يتخرج الاشكال ويجيء بان الاداة لما ضعفت عن المضارع كان
مجرد الجازم وقوله ضرورة معناه انه ضرورة بعد غير الماضي وهو المضارع كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع
انك ان يصرع اخوك تصرع قال ابن قاسم انه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر
الشعر ووجهه ان الاداة لما قوية بالتأثير في لفظ الشرط وهذا معنى قول التحرير الا في الضرورة المعطلة
لفظا واختلف في تخريجه فذهب المبرد الى انها على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله
الشرط ما يطلب المضارع كاتب البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتأخير وبين ان لا يكون فالاولى
ان يكون على حذف الفاء ويجوز العكس ويلزم معه رابط اي يشترط في الجزاء ان يكون مقترنا بالمبتدأ

الشرح على باب الجوازم والربط

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

فلا يجوز اتحادهما بالشرط فلابد من حمله على معنى ما يخرجه الى الافادة فجاز ان لا اتحاد هنا لا حقيقة حينئذ ومنه الحديث المشهور
وكذلك فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله قالوا المعنى فيه الى الله فعلى المعنى الاشعار العب
له فقد استحق الثواب العظيم وعليه فالجزاء الحقيقي محذوف او المراد الشرط فمعنى الثاني والثانية على معنا
ها الاصلي اي فمن كانت هجرته لابتغاء امرهما واتباعهما فهجرته اليهما حقيقة وعليه فالجواب هو المذكور
وقال في ابو عبد الله بن عباد نفعنا الله به في شرح الحكم هذا وبابه من العبارات الجمل كما تقول زيد زيد ايا
صديق زيد الشمس لا زيد قلت وان جاء هذا النوع الذي اشار له قلت هو اسم علم وجهة الى صورة الى الحصر الى
الله ورسوله في جهة الله وفيه وقد اشار في الحكم لمعنى الغاية بقوله وكما قال النجم في العنايات
الرجوع الى الله في البدايات ثم قال من اشرقت بدايته اشرقت نهايته قال قلت هذا وجهة المعنى
فما طريق الحمل وجهة اللفظ على النظر فيه تنويع الجزاء في خلاف الحرفية قلت الشطر في استفادة الا
تحاد حقيقة لا في غير الذي في العبرة لم يرد بغيره الحرفية الحكم على الجنس الصادق الغير فان ذلك يتبين ويثبت
ذلك لكن وجد منه هو معنى الحمل بغير ما ذكره في جملة الحمل له والمعنى حينئذ فمن كانت اهل هجرته الى الله
ورسوله فكانت هجرته اليه دون غيرهما الا في النظر الى ذكره رحمه الله ان هو انه معنا الحمل ما يقتضيه الحمل
زيد انما هو صديق في جهة ولا يصح في غير ذلك المعنى الذي ذكره فانه حينئذ انما هو يعكس زيد والحمل ان يكون
المراد في الحديث فهجرته هي الكاملة في العمر وجهة الخير او تكون نسبتها الى الله ورسوله وقد يترك اداة
في شرط وعند جمع سوال اذا لم يغن عليه ما لتعجب ففي دخول الفاء على الجواب اذا لم يجعله شرطا جوازا
شرط فما هو معتبر في الشرط وشروطه ان يكون فعلا غير ماض لفظا ومعنى ولا جامد ولا انشائيا ولا مقرونا بقد ولا
في الشعير ونحوه اذا نفي بغير لم ولا الاجماع لمستوفي هذه الشروط في جعله شرطا ووجب تجرده واما
نفي ارتباطه بدونها والفاء والخا لانها فاء انه في اول على احكام العيش اصلا لا في التلاهم وما فانه
شيء منها وجب اقترانه بما يغير الضرورة في الجملة الا ارتباط المقصود وذلك كما اذا وقع اسمية نحو ان يعش
يحزن فهو على كل شيء قدير واقتله ما فيه هو ما صغرت منه الشروط شيئا قوله وقد يترك فلا تسموا انواعا والمعمول
مفرد في الجواب وكذا المعنى لايوجد السبب الا العطف على انه قولين وشرطها ان وقال في الجمع
بجزم قال العطف للشيء ومعطوفا عليه ان اذا كونه شرطا لا تدخله الفاء بخلاف قول الحلا هنا وانه
بحاجتها فانه يوهم انه اذا صلح جعله شرطا لا يجب اقترانه بها ولعل هذا هو الذي ذكره حينئذ ان انه
يجوز اقترانه بها وقد تخلف هذه الفاء اذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون شرط ان يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية احترازا من نحو ان عصى زيد فويل له والاضمنية احترازا

كأن

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

من نحو ان قام زيد فما عمرو قائم والمعرفة بان احترازا من نحو ان قام زيد فان عمرا قائم ولم يجب البعض الى النفي
بالشرط الاول لانه لا يعلم ما اشترى وان اذا الفجائية لا تدخل الا على الاسماء والثاني لان ما وقعت اليه فيه انما
الفجائية وبقي عليه الشرط الرابع واشار به الخلاصة الى الشروط بالمثال على عادته والفعل يتلوه
الجزا وان يقترن بالفا وبالواو ومثلث ونثر الفا والواو وهي بتا المجلسين النصب والجزم منفيا الفعل المعمول بثلث
بصيغة الماضي وجملة تتلوه حال من الفعل والضمير للجزا او المعنى انه اذا جاء بعد الجزاء فعل واقترن بالواو
او الفاء فانه يجوز فيه اوجه ثلاثة جزمه بالعطف على اللفظ ان كان الجزاء مضارعا وعلى المحل ان لم يكن
كذلك ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه اشبه الواقع بعده الواقع بعد
الاستفهام ورفعه على الاستئناف وقد قرئ بالاوجه الثلاثة في قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او
تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر في قوله وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وتاليها الفاء و
الواو مبتدأ او منصوب بفعل محذوف وجملة ثلث مقالها في المحلين وتجوز بقوله منفيا ثلث ما فانه يشمل
نصب ما بعد الاستئناف قبل تمام الجزاء او في انه والمشتغل الاستئناف فيه الا بالاخرة ومن شواهد النصب
قوله ومن يقترب منا ويخضع فؤده وما من الجزا والشرط ان لم يخرجا وما اخر جوابه حذف :: وقسم
والشرط ما لم يكن لدى ما سبق متبدا عن الشرط بالتزام يجوز حذف فاعل وشرط كقوله :: والا يعل
موقعه الحطم :: وجوابه كقوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم
بآية اي فافعل وقد يحذفان معا كقوله :: قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما فانا ارضى به تجوز
مجزوما على انه جواب ما واذا اجتمع الشرط والقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر نحو
قال في اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله ما لم يتقدمهما ما يحتاج
الخبر فيرجح الشرط سواء تقدم او تاخر نحو زيد والله ان يقم اقم لان الاعتنا بما يحتاج الى عمدة يجري به منه و
الشرط مقصود لذاته بخلاف القسم فانه انما جيء به لتحقيق جوابه فعلى ما اخر بسكوت الا للضرورة
ومن قسم والشرط بيان للاخر وجملة جوابه حذف جواب ما حذف منه الفاء ضرورة وقوله مبتدأ
يعني به الحال او الاضطرار بنحو الاسم كان ونحوه وان تلا شرطان فالجواب للسابق هذا هو الصواب اذا
توالى شرطان فالاولى ان يكون ذلك بغير عطف واما ان يكون بالعطف فالاول يكون الجواب فيه للاول
والشرط الثاني معتبر للاول تشبيه بالحال كقول الشاعر :: ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل
عز زانها كرم :: وقال هذا ما ستعرفه ومنه قول الفقهاء في مسئلة تعليق الطلاق ان كلمتك ان
شربت فانت طالق ونحو هذا تعليقا له الحكم فيه قال ابن هشام في الحواشي مسئلة اذا تكررت الشروط

مثال ابن عطية انه وعن تكرار ستة فجميع من زعم السؤال انه سال عنه العلماء فاختلفوا عليه فقال بعضهم
يعني اذا وقعت الشروط مترتبة كما رتبها في الذكر وقيل شرط انعكاس الترتيب وقيل يعني مطلقا وقيل
بوقوع اي شرط كان واختار السؤال الثاني ووجهه انه يكون فجميع من جوابه المعنى للاول فيكون بالنية
الى جانبه ويكون ذلك المجموع جوابا للثاني فيكون في النية بعده ويكون هذا المجموع جوابا للثالث فيكون
في النية بعده ايضا ويعني بهذا الكلام الدالة على الجواب فعلى ذلك الكلام انه جعلت الاول المتقدم نفسه
هو الجواب ومذهب صاحب المذهب الاول فانه جعل جميع جوابا للاخير وهو جوابه جواب الثاني على جهة
العاء وهذا وهو خطأ لان جزى الفاء مخصوص بالضرورة فلا يخرج عليه الكلام وصاحب الثالث جعل
جميع جوابا للاخير ويكون ذلك الشرط جوابا للشرط الاول ويكون المقصود حذف جوابه
لدلالة ما قبله عليه ووضع ايضا حذف الفاء والثالث الرابع جوابا للاول وصاحب الاخير جعل جواب
كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما قبله عليه ويرى انه جعل الدليل بعده واعلم ان مذهبه السؤال الاشتهى
في الجواب انه حذف ابن ولو رتب في الامالي صنعة فجميع من قال بعضهم يجب هنا تقدير الفاء في الثاني والثالث
وقلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام زينا يمشي على ما قال السؤال وما قرره في المغني وكذا الجلال
في التسهيل على راي السؤال وسوال الجواب للاول وهو جوابه دليل جواب الثاني فلا ان في المغني والتسهيل
جعلوا ان الشرطين فيه وانه يعكس نحو ان الدت ان انفع لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان
نحو اذا تبوا ان في الاية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط
الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد
ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعده لكن يقدر الى جانب الشرط الاول فلا وجه له
اشعر ونقل الدماميني كلام المغني وقال بعده فاذا تقرر ما تقدم ان نحو لا اقول ان السائقين انما لا
تكلم في قول ان الكلف ان شربت وانت طالق حتى تقدم فعل ما هو موضوع اللفظ ويرجع فعل ما
هو مقدم فيه وقد قال الحلاجي على ان طلقتك ان اذا شهدت فيما عنها قال ان طلقتك فانت
بجوابه عشوش ثم هو واسل التي بجواب حسن كتبته قال الدماميني وما علم انه وصوب متوكل في
شرطها ويسيرنها ما يجمع الجواب الاعلى واحد فلا تجعلوا الا انه يجعل جوابا للهاء لا سيما الشبه سيما يلزم
عليه واجتماع عاملين على معمول واحد ولا انه يجعل جوابا للواحد منهما ولا سيما الشبه الابلغ من الا
نباري فلا دخل في الكلام وذكر وانه دخل فيه وهو عنه ولان انه يجعل جوابا للثاني دون الاول
ولا سيما الشبه لانه يلزم ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول او جنبه يلزم الانيان في مثل البحث والجواب

فتعيين

فتعيين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول وبعده وجوابه دليل جواب الثاني والاول ان شربت فانت الكلت
فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق الا بان تشرب ثم تأكل قال الدماميني وانما فسر بهذا الجواب توجيه
مذهب الشافعي والا فلا يخفى عليه ان مذهب امام مالك انما تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ
او عكست الترتيب وبعض المحققين يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كقوله كيف اصبحت كيف امسيت
مما يغرس الود في فؤاد الكريم قلت ولا ادري وجه اشتراط المقصودين جعلها لمجموع الامرين وقوع الطلاق
مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا ما قبله عليه بجواب الثاني وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة
وكما محذور فيه بل هو استعمل من شعر وقد ما فيه والحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط
الثاني فتامله اه قلت نعم ولا يقتضي هذا بقوله ان صاحبه جعل الدليل بعده لا كبير نفع فلا
لان الحذف والاول لدلالة الثاني عليه من باب كلامهم وان كان العكس الكثير والذي يظهر في توجيه ما قاله
انه لو كان من حذف جواب احد الشرطين لدلالة الاخر لكان الشرطان معا واردين بتعليق الجواب على كل
منهما بانفراده وذلك انما يصح ويقع احد الشرطين على الاخر وادعاء انه على تقدير الواو يحتاج الى قرينة
خفية في مثل هذا الموضع الذي فيه الزام هذا الحكم الصعب ولو ليس اضطرارية وراي السؤال انه جاز او وردت
المعنى ما يناديه ما جعلوا ان بجوابه والوجه الخامس لا جعل الاول وجوابه دليل جواب الثاني بقي
ان تعليق الجواب على الاول هو المشروط بالثاني اذ التعليق هو مضمون الشرط وجوابه والمعنى الذي اداه
هو تعليق الطلاق على وقوع امرين على وجه خاص اي بان يعقب احدهما وهو الاكل الاخر وهو الشرب
وهذا المعنى انما يتادى بشرط واحد مركب عطف احد جزئيه بحرف مرتب فيقال ان اكلت فشربت
فانت طالق لا بشرطين على معمول واحد مع جوابه على الاخر ايضا فعاد هو السؤال وانعكاس
الترتيب مخالف لظاهر اللفظ وموضع في جعل الاول وجوابه بالثاني وهو كالتهيئة والقطع لان
الشرط الثاني طالب للجواب المتصل به فجعله لغيره المنفصل عنه فيه والبعد وايضا هو بل جواب
الثاني بعضه تقدم وبعضه تاخر وذلك موجب لتشتيت النظم العرفي لصعوبة فهم المعنى واجماع
عليه الشرط المتقدم على الجواب المتاخر وحكم للمجموع بانه دليل الجواب وتجرد الفاء مع ان العكس
اولى اذ الجواب هو محط الفائدة فيتبين بطلان الاوجه المشهورة كلها وتعين ما قرر بانه يكون جوابه
يكون الشرط الثاني حالا والمعنى ان اكلت حال كونك شاربة فانت طالق وبه يظهر وجه ما قاله
امامنا مالك رضي الله عنه في المسألة قال قلت هذه كرامة تشير الى الشيخ حمد ابن الشيخ محمد
المغربي التونسي شيخ الجماعة بجامع الزيتونة وبلاد الروم الروم المحروسة واجتمعت عليه العقلاء في كل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

جانب فلان اشتراك نحو لم الشرط على الاول ابعد به الشاجع ولم يذهب اليه احد من الاصوليين ولا
من اهل اللغة بل خلاف العرف كما هو ما يرد عليه وذلك ما قاله الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا فلان
الشيخ ... ارباب المجلس حتى الشافعية ما يعرف انه وانا احق القوم اذ ذاك وقلت يا مولانا
هذا الشاهد للشافعية لان الاستغاثة لا تكون الا بعد الذعر ما شهد القوم وقالوا انه ترد على الشيخ
فسكت سوء ادب ... الشيخ هيبة ثم رفع راسه وقال الحق معه ... القوم قلت الذعر وان كان
سببا للفزع للاستغاثة فيكون ... معه والسببية لا تقتضي انقطاع السبب وعدم اعتراضه
ثبت ان السبب ... في المعلول ... اجتماعهما مع معلله في الوقت والجلالة تقتضي الا ...
المعارضة العادة بتقدم ثبوت العقيدة وتقدم ثبوت الحال نحو ... الاغنياء ... العلم وان كان
الرغبة متقدمة في الحصول على ... وقد ... كلام العرب ... نحو من
اعطى العطية ... والعلم ... خلافا لابن هشام ... موضحة من ...
... نحو ... وان كان ... الشرطين ... وان لم ... نحو وان ... او
... فالجواب ... العطف بالواو فالجواب ... وان كان بلا فالجواب
... بالفاء فيجوز ... الجواب للثاني والثاني وجواب جواب الاول ...
عن معنى العطف والشرط والجزاء يجيء وان مع ان ولو والاذا فجزمه هنا اعشى نحو ...
... من ذلك ... ولا يجوز ذلك ...
... والشرط ... ولا يجوز ذلك ...
في ... الجر والى ... الجزم والادوات الشرطية ... جزاء ...
... الشروط ... الشرط ... الجواب ...
والعبرة ... العامل ... بالعمل الجازم
اذ ... الجملة خبر ...
...
دليل الجواب ... الجواب ومعلقا ...
والعقلان ... لازم مبتدأ والجزاء الشرط ... او متقدم ...
... اسماء الشرط ...
... الاضافة ...

[illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

او غير بما هذا معنى قوله ومطلقا نحو وقوله الزمان متعلقا بيجي ايان واذ وان فيتضح على الظرفية الزمانية
بمعنى ... والاصوات ... للمفعولية المطلقة نحو ...
المفعول المطلق ... الشرطية ... العقلان ... الظرفية العقلانية ...
بمعنى ... الاعلان ... ما ...
... مبتدأ ... الشرط ... اسم ...
مشتمل على ... والجواب ...
فقولك ... بمنزلة قولك كل الناس ...
الجواب ... التعليق ...
فلنا ... الجواب ... الجملة ...
وان ... المفعول ... مبتدأ ...
بغير ... والاعراب ... على خبرها نحو ... الابتداء والنصب على الاشتغال ...
... نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ... كلمة ...
في محل جر نحو ... قبلها ... اسماء الا
... اسماء الشروط ... منقلب ... بمعنى
... مفعول ...
... والاشتغال ...
الشروط وهذا معنى ... بالتخفيف ...
... على ... فصل نحو من شرط بالفعل ويشتغل به فعل مضارع
نكرة ... مستقبل معنى للمجازاة ... الشرطية ...
... فالاول ...
انما ... الشرط ...
... الجواب ...
... الجواب ...
الشرط ...
... الشرط ...

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

في الخارج انعكس ترتب اشتعال الاول وراجع وجه ما مع الشيء ان تعدد ويلا فعلية لو جاءني لاعطيته لتنعيم

انه تعليل امتناع الاكرام بامتناع المجيء بمعنى وقوع معنا علته مما ربطها ولا علة غيره ايها جمهور لو لما العلة

بيع وقول مع ذلك ان الالتزام امر ان احدهما نحو امتناع الثاني والاول وثانيهما اعتبار ثبوت الاول شرطا لثبوت

الثاني فيما مضى بلا تعريف قوله انها حرف شرط حتى تنويه عنه ان الشرط هو من لوما العلاقة وان شئت

دون هذا ما لطف الى ان ايضاح منك بالمثال المذكور هل التعليل المذكور اولى من الاول باعتبار وقوعه

شرطا لوقوع الثاني وان الفعلين امر فعل او اشتراكه يكون تتبع نظايره وراجع ما وقع في اعطاء اذا

ما توجه في شرحها وقول الرضي في شرح التسهيل الذي شاد ومعنى كلام الامام انه لو ترك بالملا

بعد عمل ان وقوع الثاني كان بسبب تعذر وقوع الاول من نظر يجيء لك وجهه مما نقل وهذا قوله من لو

عبارة الامام عند التحقيق ان لو لما لم يقع في الخارج ولكنه كان في الخارج متوقفا لوقوع غيره لا التحقيق

منه كما الكلمة والامتناع محمل العلماء على ظاهرها ولانه لا يلزم ان يكون الثاني متوقعا لان الاشعار في يكون له

معلوم لان جملته علة لمجموعها ومن حيث انه لا الحكم عليه كما في المثال السابق وقد يلزم الثاني

معنا فيه يكون الاول وانه علة الثاني كما اذا قيل لو جاءني زيد فيقول لو جاء الينا وقد عملنا معا فيما

وهي ان الاول علة الثاني كما في نحو لو جئتني زيد لاكرمته يقول لمن لا اعلم انه يجيء زيد لا اعلم ولا ادركه

ولا عرفه هذا بالنسبة للمخاطب واما المتكلم فقد لا يكون زيد حضر بالبداهة فيقول لم لم تعطه فيقول

لو جاء لاعطيته وانما يتوهم المتوقع وفي الشرح على قوله لو كان سيفعل والكلام ثابت وما المعنى

لما لم وقع غيره لوقوع هو وهذا المعنى لا يفيد توقعا وقوله النسبي تنزل على المتوقع فيما دل لانها

علية لخصوصه بلا اذا دخلت على فعل مجرى او مكرر على ان التعليل وذلك على لغويته وهي قول الامام كذلك

سيفعل لوقوع غيره وقوعها معا او بالعكس وقوع الاول هو علة عدم وقوع الثاني وهو معنى قول غيره

حرف امتناع لامتناع وتحقيقه ما تقدم في عبارة التفتازاني وانه جعل ابن الحاجب التعليل الذي ذكر ان

وبه يجاب عن اعتراض ابن الحاجب المشهور وهذا يظهر لك ان الشارح في عبارة الامام للتعليل وقال ان المعنى

قد يعال في عبارة سيبويه اشكال لو فهو اما للاشكال فيه اللام في الكلام للتعليل وذلك فاسد فان

عدم نفاد الكلمات ليس معللا بعدها بان الارض من شجرة اقلام وما بعده من ابحر فانه تعالى لا نهاية لها

ومثله بحال بداية فلو لو انهم نقلتهم عن ان رحمة ربي ونظائرها والجواب ان الشارح للتوقيف فيها

في الاجلية لوقوعها الا هو الثاني ثبت عند ثبوت الاول وان الشيء فانه لا يدل على انتهائه لانه

على امتناع شرطها والجواب بانه مجموع وقوله كان سيفعل فانه دليل على انه لم يقع اذ قلت والمتن

به التعليل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

به التعليل استعمال لو للتعليل على ما قاله في المطول وانه قيل لا يصح ما ذكر من لزوم انتفاء الجزاء

لانتفاء الشرط في نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قلنا قد تستعمل لو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود

وجوده في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه للجزاء او يكون نقيض

الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم حينئذ استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط ونقيضه

اه المراد منه وطالعنا بانه يعني النفي يفيد ان قوله ما كان سيفعل هو الشرط وهو نقيض قوله في الجواب

الاول اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وحمل ايراد السؤال الاول لا يجيء ان ما وافقه على الجواب قال قلت

بعكس محل الكلام في الجواب الثاني على ان ما وافقه على الجواب ويستبعد امتناع الشرط وامتناعه قلت

انما يتاتى ذلك على قول ابن الحاجب الاول لا على الذي امتنع لامتناع الثاني وقد علمت رده وايضا صاحب المغني

لم يرتضه وايضا فانه لم يجعل لو للتعليل كما تقدم فليس في الكلام ما يدل على تعين الامتناع حينئذ وبعد كتبي

هذا رايته لابن هشام فانه في عبارة الامام ما فيه الدلالة على عدم الوقوع قال قيل ما هي لمعنى في كان

سيفعل فيدل على عدم الوقوع قلنا انما جيء بما هو سيفعل لا انه كان سيفعل من الجواب الشرطي وقد يجيء الجواب

على ان امام في الامام فيه وانه يكون احتراز عن ما هو انتفى بالنسبة لانه لو انتفى بالمقام لجرد انه احتمل

ان يكون واقعا في الخارج وليس مقطوعا بوقوعه لو كذلك وقد ظهر ان قوله في المعنى كالخلاصة لو حرف شرط في

المضي معناه ان التعبير بشرطيه مرضوعا في الخارج لما بعده اي انه كان شرطا عند المتكلم فيه مع

احتمال بقاء الشرطية وعدمه وان دلالتها على ذلك لزومية والله تعالى اعلم واذا جاء المضارع بعدها

فانه يئول بالماضي كقوله لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا اي لو سمعوا

ومنه معنى قوله يشغلها عما اسيانه به مما تشتكي كالخلاصة فانها اخرى على حالة وقد يجيء للشرط

في المستقبل قليلا كقوله ولو ان ليلى الاخيلية سلمت على ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم

البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح وانكر ابن الحاجب تعرضه على المغني مجيء لو للتعليق في

المستقبل ورد عليه بالعقل ثم وارد من الم وغيره اي معنى اي لو قد ان الشرطية في الا

اختصاص بالفعل فلا تدخل على غيره ويستثنى من ذلك ان وصلتها فيجوز دخولها عليها نحو ولو انهم صبروا

حتى تخرج اليهم وهي حينئذ عند جمهور سيبويه مبتدأ لاختصاص لو بالفعل باستعمال صلتها على العنصر

اليه وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي ولو ثابت صبرهم وقيل موخرا وهذا مذهب الكوفيين وابن

الحاجب والكوفيين الى ان الواو في الفعل جمع على الفاعلية بفعل مقدر اي ولو ثبت انهم صبروا ورجح

بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل فانه قد يحتج بهذا وان كان لو على الفعل في الحال

وان ولو المتعلقة به وكذا لنحو جوابه بفعل لم او منفي ماض بلا ولما ما ران او هي مصدر ... على
الخلاصة ومعنى ما تقدم جواب لو فعل انه يكون مقارنا منفيا بلم نحو لم يخف الله لم يعصه ويكون ماضيا مثبتا والغالب
اقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما وتجرده منها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا ويكون ماضيا منفيا بما والغالب
تجرده من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا وقوله بلم متعلق بمقدر
اي منفي بلم ... على تقدير صفة اخرى اي مقارنا منفي بلم وماض عطف
على تلك الصفة المقدرة ومثبتا حال منه ... او ان صاحب الحال في الحقيقة
موصوف مقدر اي بفعل والباء في بلا بمعنى مع وبما متعلقة بحال محذوفة معطوفة على مثبتا اي
او منفيا بما ... قوله ولو ان واشرب بالسماحة دارك
اما كلمة ... معناه ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... لوجود اي هي دالة على

تعليل

تعليل امتناع جوابه لوجود تاليه نحو لولا زيد لاكرمتك ... الدخول على المبتدأ ووجب حذف خبره
... الخبر ... مبتدأ ... الخلاصة ...
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... باب التحضيض ...
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
... ادوات الاستفهام ...
[illegible]

الكلام على بقية حروف المعاني

اللهم صل على نبيك محمد وآله

بسبع رمين الجمر ام بثمان اراد ابسبع اولا كقوله ... طربت وما شوقا الى البيض اطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب
يلعب ... ومنها انها ترد لطلب التصديق نحو ازيد قائم والتصور نحو ازيد في الدار ام عمرو وتخلو عن بقية ادوات
الاستفهام وان هل منها مختصة بطلب التصديق وبقيتها مختصة بطلب التصور ومنها انها تدخل
على الاثبات كما تقدم وعلى النفي نحو الم نشرح ومنها انها تدخل على حرف العطف مقدمة عليه نحو اولم ينظروا
اولم يسيروا ... وذلك لعراقتها وصدارتها وسائر ادوات الاستفهام تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس
اجزاء الجملة المعطوفة نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون قوله ودخل النداء
على النفي وعلى العاطف وجملة ترى صحة ما قبلها

الا نوعان ما يقبل الحركة ويسمى همزة وما لا يقبلها ويسمى الالف ... ويسمى الحرف الهوائي والا
لها اللينة وهي ثلاث ... نون التوكيد نحو اضربان وهي
واجبة ... ومنها الانكار نحو ... فلان
نفسه ... ومنها التذكر نحو ... اذا اردت ان تقول ... الرجل ... كان معنى ... فنسيت
عند ... الكلام والصوت ... بمعنى الا الالاولى
زائدة للاشباع ... للتذكر ... ذكرها المصنف لا للتحقيق و ...
... والاستفتاح مبتدا وخبر ... صاحب ... بين العرض والتحقيق ان
العرض طلب بلين ... والتحقيق طلب بحث ... وتختص هي بالفعل نحو الا تحبون ان يغفر الله
لكم الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم ... الاسم ... على تحقيق ما بعدها وتدخل على الجملتين الا
سمية والفعلية نحو الا انهم هم السفهاء ... ليس مصروفا عنهم ... المعنى ويقول المع
ربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها ... التحقيق وجهه
تركيبها ... الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى ... اذا دخلت على النفي ... الا
اثبات ... بثبوت نفيه وهو الثبوت فهو ... بينة وقد
... معناها والاستفتاح ... للاستفتاح
سواء ... اولا ... اعاد ... الهمزة وفتح
... العرض والتحقيق ... للاستفتاح ... وتكون قبل القسم
كقوله ... اما والذي ... غيره ... ولج ... كاذبا

مكان

اللهم صل على نبيك محمد وآله

وان يقال ... وأي بفتح الهمزة وسكون الياء ... حرف ... يقال اي ... معنى
... اي ذهب وقد ... التفسير الجملة كقوله ... اي جوابا واجل حرف نعم بلى لا بد
لتصديق قبل القسم اي بكسر الهمزة وسكون الياء حرف جواب فتكون بمعنى نعم ... الخبر اذا
جاءت بعد الخبر والاعلام للمستخبر اذا جاءت بعد الاستفهام ... للطالب اذا وقعت بعد الطلب
بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن ولا تقع الا قبل القسم نحو ويستنبئونك احق هو قل اي
انه لحق وهذا معنى قوله اي قبل القسم واجل للجواب لانها لتصديق الخبر خاصة فتقع بعد قام زيد وما قام
زيد وقال جماعة هي بمعنى نعم ... وجير بكسر الراء ... اصل التقاء الساكنين ... والفتح
للتخفيف ... حرف جواب بمعنى نعم كقوله ... اذا تقول لا ابنة العجير ... تصدق لا اذ تقول جير
ونعم بفتحتين فتكون للجواب ... وتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب قال ...
قال قيل ... نعم ... قال له ... مع ان نعم جواب
المستفهم ... او منفي ... عبارته
الاستفهام ... فلت ... اجاب عنه ابن الحاجب بان العرف
في كلمة نعم ... الاستفهام ... على ... باعتبار احكام الشرع ... العرف
... نعم ... الاستفهام ... موجبا وحيث المعنى
وبلى حرف جواب ... سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
قل بلى او مقرونا باستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى ... انه لا
نسمع سرهم ونجواهم بلى ... بربكم قالوا بلى ... النفي المجرد
... بلى ولذلك قال ابن عباس ... لكفروا ... نعم ... بلى ... للايجاب ... افاده
جماعة ... وقال ... بلى ... وقال ...
... سوف وسيبقى ... وسوف ... سوف وليس ... مبتدا
... خبر ... والجملة ... وحرف التنفيس ... وذلك
انها ... المضارع واحتمال ... الحال الى ... الاستقبال ... زمانه
... سوف ... كثرة المعنى ... المعنى
... المنسوخ ... سوف ... الحقيقة
... الفعل ... سوف ... الفعل ... كقوله وما

٧ وسوف اطلاق ادى افعم الاحصى ايضا فوجه تحقيق وتقريب كذا اخرى توقع وتعليل هذا وانما يدخل على الماضي والمضارع المجرد وجعله منه يغير القسم يقع فى مبتدأ وحرف تحقيق خبره نحو قد يعلم ما انتم عليه ويجيء للتقريب اي تقريب الماضي من الحال نحو قد قام زيد وكذا تكون حرف توقع نحو قد يقوم الغائب لمن يتوقع قدومه وتأتي للتعليل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل ومعقول حرف مقرا بمعانيها وهو تميم وانما تدخل على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد والناصب والجازم وحرف التنفيس ويختص بقوله مالم يجيء بالكلام كتعم ويسر وبالحيء والانشاء والطلب لان معانيها لا تناسبها وبالمثبت والمنفي لتعارضها وبالمجرد والمعمول له ولاحظ لمعموله وفعله اي فرضه اي الفعل المدخول لها بغير القسم متعلق بالفعل وجملة بقع خبر وبوقوف الا يقع في الفعل فرض الفعل كما يحرد ولا يتقدم معمول الفعل بالقسم كقوله افاك فقد فوا اسه اوطات عشرة وبالتسمية ولا يفصل منها بالفاعل والمفعول بغير قسم كل للشمول فرد في بعض ذات المنكر والمعرف جمعا واجزاء معرد مفرد كل منكر اهم تعلقه وللشمول اي الاستغراق فتعلق فهم انه هو خبر المبتدأ اي يجب وتعدد ذات فتعلق بالشمول والمنكر بمعنى المنكر مقامه اي نحوه للاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والاستغراق افراد المعرف حال كونه جمعا نحو وكلهم آتيه يوم القيامة فردا والاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن وكلما ظرف تفيد التكرار تنصب بجوابه وما فيها ظرفية وجب اذا دخلت كل على ما احتاجت الى جملتين احدهما مرتبة على الاخرى ويجيء الفعل بصريحا نحو كلما رزقوا منها ومن ثمرة رزقا قالوا ونحوه الى الثاني جوابه وهو الناصب لكل على الظرفية وهذا متفق عليه وجاء بها الظرفية وجهة ما فانها محتملة لان تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيب الى زمان فصار ايب عنه المصدر الذي هو نحو جيئة خفوق النجم ومحتملة لان تكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا تحتاج حينئذ الى تقدير وقت والجملة بعده بالموضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عائد منها الى كل وقت رزقوا فيه فلاك المعنى وهذا الوجه ضعيف وهو ادعاء حذف عائد عن الصفة ومجيئا حيث لم يرد مجيئها به شيء وافتتح هذا التركيب قوله وكلما منصوبا او ظرف وادلتها للتكرار من الجملة ومن الملازم الفعلية كذا قال كلما فعلية كذا مثلا كما زعم بعض تعدد الكلمات تعدد الفعل وجوابه فاعل منصب ومفعول له حذف محذوف كما هو على كلما ووجه ما في الحال فاعل بفعل فيضى وجواب وجب معه فعلا ماضيا لما تقتضيه الايمان لا دخل الفعل فيه النعت فيه شرطا ووجب العموم فيجعل شرطية لانها علامة فيجعلها جائز دخل عليها اداة العموم وانها لا يجوز

للزمان على الاخر ووجه المعنى انه فيكون هنا جملة ماضية المعنى ان يكون حالا فيلا وبهذا يظهر لك قوة الوجه الاول كلا بسيطة مردوع زجر وكذا الا فعلوا للنظر كلا عند غير ثعلب بسيطة وعند هو مركبة وكاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين فالواو هي حرف وقال السوال ليست باسم ولا فعل ولا حرف وانما هي بيان لاسماء والافعال قوله فيها هل هي فعل او اسم تعارض اذ لقيه عنه كما قال الشاطبي ولمن هنا اطبقوا عليه وهي فيما اشكال ويصور ان معاني الحروف نسبية غير مقصودة لذاتها بل التحرير حال الاول وتصا هو مفروض محله وقد سبق طرف منه بمبحث الحرف واجمع ذلك بان بين اقاسم وادق قيل ان بين وانه كيف تجر التوكيد الاول مقصودا وحيث انه حالة للنسبة التي بين الاول وبين الثاني كذا انه وحيث انه مفهوم مستقل ولكن ايا بين بوادي عوارض الاول بين الانشاء اتا علمت تجر الذكر الاول مرادا وحيث انه حالة بينك وبين السامع لا وحيث ذاته وبالثاني على العكس وبهذا يجوب اشكال آخر وهو انا نجز الالفاظ نائبة عن الفعل كان واخواتها وادوات النداء واسماء الافعال والمعاد وعلم عكسوا بعضها بالحرفية وبعضها بالاسمية مع ان المراد منها واحد اذا تقرر هذا فكلا بمعنى انته وانزجر كم بمعنى اكنف لا تجر الردع والزجر كما اداة وحيث انه حالة بين شيئين بل من حيث ذاته ولهذا لا تفتقر الى شيء يكون مرفوعا لها واسما في الاعراب لا متوسطة وهي معنى المنقطعة عما بعدها بمعنى انها لا تقتضيه على انه وتمنعها ومعظم بعضها ويدل على هذا ان انهم اجازوا الوقف عليها والابتداء بما بعدها فالكلام انما اسم فعل ومعنى فلا حاجة الى التكلف الذي ادعوه بان وانها كلا يسكون بعضها دائم بالشيوخ وهذا انها فيها معنى كل اذا اردت الكلام وهو الشغل منه به بعض ان يكلوا كلا وحملوا اكلا او حرف ردع نحو كما باسلا سلا وان ذلك خلاف الظاهر المتبادر قوله بسيطة حرفا ولا ردع غير بعض جعل زجري لا عداد ولا معنى لها عند الكلاكس سوى هذا ويجيز الوقف عليها والابتداء بما بعدها واوردوا عليهم ان ذلك لا يظهر نحو في اي صورة ما شاء ركبك ثم بقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وان تكلفوا في فيه بعضهما وراء جماعة ان معنى الزجر ليس مستمرا فيها وزادوا معنى ثانيا ثم اختلفوا في تعيينه على ثلاثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى الاستفتاحية وهذا معنى قوله في النظم وكلا ثانيها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا وهو معنى قوله حقا وثالثها للنضر ابن شميل ومن وافقه قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

والغرو وضعف في المغني قول الشاعر بانه لا ينبت شعر كلا ان قلنا في الا بان ان انكسر بعد حقا ولا بعد
ما كان بمعناها وتكلم بعد في ذلك الرضي ورد في المغني ايضا من جهة المعنى بانه لا يثبت في ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا فان قوله كلا حال عنه اولى لانه
المراد او النهي اي المنع اشار به المعنى بقوله اي للتكرار وكلام عند المصنف يشمل **لما وجود لوجود جيا**
فيما مضى وقال قوم ظرفا وجملتين تقتضي والعامل جوابها وجزء بها مستقبلا اي معنى لما وجود
لوجود اي الدلالة على وقوع شيء لوجود جوابها لوجود تاليها وهي حرف عند الاكثر وزعم ابن السراج و
الفارسي وابن جني انها ظرفا بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وقال في المغني وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة وكلام المتن محتمل لهما ومن جاء ان تكون ظرفا اي وقال فهي هي لو لا حال
كونها ظرفا وهي مختصة بالماضي على الاصح فقوله فيما مضى راجع لتفسير الوجود بالوجود بل مختص
بالماضي وتقتضي جملتين ثانيتهما مرتبة على الاولى نحو لما جاءني اكرمته ويكون جوابها فعلا ماضيا نحو فلما
نجاكم الى البر اعرضتم وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية نحو فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون او بالفاء نحو
فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ومقارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا
لنا وقيل في الاية الفعل ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين وفي الاية المضارع ان الجواب جاءته
البشرى على زيادة الواو محذوف اي اقبل يجادلنا واستدل به على انه جوابها جاء ماضيا ومحذوفا
نحو فلما سمعت اقبل اي فلما سمع اتانا سواء اقبل السبوع لا يكون وقطاب امعن وتعلم في بحث اذا
جواب فيه ولا تتبع وقولنا تقتضي جملتين وتسمية الثانية جوابا لان لما تدل على معنى الشرط والا بعد
نحو قول المتصل فيه معنى الشرط وعرض فيه الرضي بانا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو لم يقتض
هذا العطف وجود الاول سبب لوجود الثاني وجد عند وجود الاول وهذا ذاك لتسميتها جملة او
بل يكون الا تعرى لا تقرض في العطف لتلك الحين والشرط على وجود الوقت عند القائل باسميتها وعلى ان مراده
اخرى جملتين بالاخرى عند القائل بان الحين فيه قوله وجزم بها اي بجملة الجواب مستقبلا ومستعمل ضرورة وقد
نعرض تقبيله **بطلب التعريف هل وما تلا نعو ولا اسم بعده فعلا جلا** هل متبرا وبطلب التقرير
جزء الشعر بتحريك اي ما تستعمل لطلبه التصور وما نافية ونعو فاعل تلا والمفعول ضمير هل مقدر
بعد انها مختصة بالدخول على الاجابة فيما تقول هل لم يقم زيد واسم عطفا على نعو وجملة بعده فعل
صفة اي وما تلاها اسم بعده فعل فلا يقال هل زيد قام بخلاف الهمزة في الجميع وما ذكره في الا في
الاخيرة هو نحو المغني وفيه المنع بالاختيار ومرادنا هو كلام سيبويه وقال الكوفي الا انه على لا

سمية

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

سمية الى جزءها معلل لا للامر فيه وقلنا في توجيه ذلك الكلام في بحث الاشتغال وبالحاشية **نونا التوكيد**
اكد بنونين شرط يدركون فعلة او او المضارع الاتي طلبا او شرطا اما تاليا او مثبتا في قسم
مستقبلا وبعد ما ولم ولا يجب وبعد اما او خبر او اقع اكد فعل امر وبنونين متعلق به وشرط يدركون
صفة بدل ونونين بدل بعض من مجمل وفي الشرح لان يتوكد بها افعل وانما معمول اكد وعن الطائفة
انه يتوكد بهما وعن شرك والمبرد افعل في التعجب لانه امر صورة لا حقيقة على الصحيح وشرط قوله جاء
به بقول جعفر واحد يا والمضارع عطفا على الامر وله حالات احدها ان يكون توكيده بهما كثيرا وهو لا اذا
جاء طلبا والمراد نعت وحاصلته وطلبا حال اوله لا شامل لانواع الطلب السبعة وهي الامر والنهي
كقوله فاياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا هكذا في الشرح وفيه نوع حال الامر
في اليت بصيغة الطلب وقال الا فجاء في توكيد الدعاء قوله فانزلن سكينة علينا وفيه حامد حيا فيه ومن
توكيده بعد الاستفهام قوله افبعد كثرة تقولهن قتيلا وبعد التمني فليتك يوم الملتقى ترينني والحالة
الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا وقع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة نحو فاما ترين من
نزكه قوله فاما ترين ولا بد فيه شرطا ان في المتن عطف على طلبا وما معمول ثالثا وهو صفة وما عمل ثالثا
ضمير المضارع والحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان جوابا لقسم وهو مثبت احترازا
من المنفي وعلوا امع توكيده فيه تكلف وان يكفي ان انه لا مانع لان الفعل اذا اشتمل على معنى
ان ينوى الى القسم ولو اكد القسم لم يشبه اهل الفعل وبين اقبل ومارك بطلان معناه بين ظلم
وانتفاء لان الفعل للتوكيد فيه فيشتق النفي ويشترط ايضا ان يكون مستقبلا احترازا من الحال
لانها تخلص المضارع للاستقبال ويشترط ايضا الا يفصل من اللام بما حال احترازا من نحو ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون وبانه كلا الخلاصة الشيء على هذا مثبتا عطفا على طلبا وفي قسم
ومستقبلا نعتان وقوله الاكيد وهذا الترتيب على صيغة الترف احسن وترتيب التوضيح على صيغة التو
لان الكلام معه في وجوب التوكيد وقلة منه الا تعالى في هنع الخلاصة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا
في الجملة وان على ما ان قلنا في تفاوت مراتب القلة وذلك اذا وقع بعد ما الزائدة كقوله قليلا به ما يحمدنك وارث
وبعد لم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وبعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة بين اصول ابن جني وجماعة والجمهور يخصون ذلك بالضرورة ويأولون الاية بجعلهم
وقال لا ناهية ولا كائن لا تتعرض للفتنة ثم اقيم المسبب مقام السبب وجعل التعرض للفتنة حلقة الكلام
يشبها على صيغة عند التعرض وهو به عنكم خبر بيانه لا تصيبنكم لما بنفسهم المتعرض للفتنة الى

كلام وغيره مع أن التعرض للعلة والوصول فيها طويل لا ينبغي من ظالم وعلى هذا فلا حاجة خاصة إلى تقدير
ضيا وجملة النهي معمولة لقول هو صفة مثبتة وفيه الكشاف الفعل جواب للأمر والتوكيد حينئذ
يرجع إلى الغائب سوى الشعر أن طابق لا تصيبن الظالم خاصة ورده المعنى بأن الشرط إنما يقدر من جنس
الأمر وحينئذ يفسد المعنى وكذا التوكيد بعيد إلا في أدوات الشرط كقوله ... ومن تثقفن منهم
فليس بآيب ... قوله بعد ما ضعفا إن رجح وغير ما معطوف عليها وأخيره معمول أجمع والضمير للفعل
المؤكد يعني تركيبه مع النون وكذا بني مع الفعل ورد بأن التركيب ليس من دواعي البناء وقيل ظاهر
آخره بالتركيب وسطا والوسط لا حظ له في الإعراب ورد بأنه لا حظ لها أيضا في البناء والأولى أن إعرابه
لمشابهة الاسم وهو مفقود لاتصال الفعل بالنون مع شدتها منزلة جزء منه وبني على الحركة دفعا
لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للتخفيف وقال الزجاج والسيرافي بني على السكون لأصالته وحرك
للساكنين وفتح حرف الفعل من الكسر والفتحة ليست للبناء وورد بين الواو والضم والياء والكسر
لذا لا يجب عوض الاعتداد بالعارض قلت العارض هنا لازم وبذلك رجوع علة الحذف إذ موضوع
المسألة المؤكد بالنون بخلاف ... لم يعد التركيب ... وافق ... المعنى أن ... قوله دام
سعر ... قوله ... والمشكل قبل ... ما ... والعلم حذف الواو ...
العاشر التخفيف ... قوله ... والمعنى ... لم يعد الأخير ... كلام ... بما يجانس
ذلك المفتوح مع الواو وكسر مع الياء وفتح مع الألف ... وجه الاستثناء أن الألف لا ... آخره
مفتوح قلت ... المستثنى منه للبناء وللتخلص من السكون ... وأن الألف ليس مبنيا على الفتح
ولا للسكون العارض ... لعدم اعتراض استثناء الألف لم يقل إن ... أن الياء أو نحو
بأيديه ونحو ما ... على حذف النون والحركة للتجانس ... كان
... هل ... أو ... والاستعمال ...
... نحو ... والفعل ... المعمول ... المؤكد ... بالمضارع ... خلافا
لتفسير ... بالمضارع ... الخلاصة ... الفعل ... هل ... من ...
... وهي ... والياء نحو
اخشون ... واخشين ... قبل ... آخر الفعل مع الياء ... بالمجانس وهو المثنى
والنون ... عليه ولا يخفف بالساكن ... ضعفه ... بعد التخفيف فتح اللام
وكسرها ... فيتعلق بالمشكل والعطف ... بعد ... معمول

الزما

الزمان لم يجمع التقاء الساكنين على غير حده وهو كونهما أو لهما حرف لين ثانيهما مدغما في كلمة واحدة
كدابة وقد جاء هنا لكلمتان وقيل لا تشرف حركة على انفراد الكلمة وعليه لما ثقلت الكلمة مع الشدة
واستطالته بالتركيب والضمة تثقل على الواو والكسرة على الياء حذفتا أما الخفيفة فلا ... في
قوله لا لقاء الساكنين ولم تحذف لئلا يلتبس ... بالواحد لا يقال يدفعه الكسر إذ الكسر إنما
يكون بعد الألف لشبه النون بنون التثنية وقيل الحذف مع الشدة بالحمل على الخفيفة ولم
تحذف الألف مع الشديدة لأن الخفيفة لا تكون بعدها فلا يمكن الحمل ... آخر الفعل الألف
والقلب إذ الألف يرجع وحذف ... أن يرجع الواو أو الياء والمشكل ... ويجانس ... آخر الفعل
معمول أول لا قلب والألف بدل ويا معمول ... أحسن وجعل الألف معمولا أولا وآخر أصلا
لأن آخر الفعل هو المحرك عنه والمتكلم عليه فيها ... مجزوم ... على ... وإذا تقيد
... والألف معمولة ... غير الفعل ... على ... غير الألف ... البدل
إذ البدل هو المقصود معود الضمير له أحسن والواو والياء معمول ... أن الفعل الذي آخره
ألف ... إذا ... الألف قلب ... نحو ... بعد قلبها ... الياء واتبع
ما قبله ... لأن ... الألف ... الساكنين ... الواو والياء
والواو ... وحرك الياء والواو بحركة تجانسهما وهو معنى قوله والمشكل ... ويجانس نحو
اخشون يا قوم بضم الواو واخشين يا هند بكسرها والأصل اخشيوا واخشيي ... الياء ... الفتح
ما قبلها ... وحذفت الألف لا لالتقاء الساكنين ... اخشوا واخشي ... بالسكون ... ثم
إن ... للتوكيد ... آخر الفعل ... بما يجانس ... وكان ذلك
... الحذف ... هنا ... من ذكرهم ... اختصاص ... ومعنى قوله
إذا الألف يرجع وقوله أن يرجع الواو والياء ... إلى المستتر ... والظاهر
نحو ... الألف نحو ... على ... والخلاصة ... لمة
... هنا ... الألف ... على ما ... والاعتداد
... لأنه لا ... وقد قال ابن قاسم ... نحو ... يقلب الألف ياء
قلت ... قلت ... هذا مشكل ... على ما ... الخ
مضارعه والمضارع ... قلت مضارع ... المؤكد ... على ما بني عليه

اللهم صل على نبينا محمد واله

عليه مضارعه اركانا مضارعا مبنيا والخفيفة لا يليها الا الف بل اشتغل والكسر مع نون الاناث
العاقل الجمع اي والنون الخفيفة لا تلي الالف بجواز تحركه وثانيتها وهو مبنيا والالف جزوا السلع
بالالف منونة لانفصال العامل بالوقف عليه والابتداء بالمعمول وعلة الحكم الشفاء الساكنين
على غير حده وعبارته والخلاصة وبالالف المعربة اعم والمعتلات وتجتمع الاعم اخص من تجتمع الاخص
جمعتقادها امثال هل تضربان وسر انه يجب حذف نون الرفع لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام
فيتحصل المسألة اذا الخفيفة لا تقع بعد الالف ويونس انهم منعوا اضربنان حتى يوزن بالالف ما
حله من المثلين والمباجب ابدها بطلة الخفيفة ومعنى المعنى جواز ذلك وتبقى نون الرفع لعدم اجتماع
ساكنان وما الون اول ونونها اشغالية اخراجية لا ابطالية وجزاجتها محذوف اي تلي الالف ومعمول
اكسر ضمير الالف محذوف والمعنى بالاخف الشديدة كسرت لشبهها بعلامة الرفع الواقعة بعد الف
التثنية والالف هنا شاملة للعوض وللعلامة الحاجلة والعامة منونة له جهة مفرقة اي عند بيرجة
بغرينة قوله ومع نون اناث الساكن بالاخر لعطفها على الاسناد لضمير الجمع فيعلم منه الالف
ليست جيرا والاعلامة واجتمع هو وقبل ومع متعلقان به والفاء كالا قبل معنى ضمير الالف لان الخفيفة
لا تدخل هنا لما مر ووجبت الالف للفصل بين الامثال واحذفا خفيفة لساكن ردف وبعد غير الفتح
بالوقف على ورد ما لها بوصل حذفا وعودتها علته في الوصل يجب حذف الخفيفة اذا تلاها
ساكن كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اصله شيء مع خلفه لا الناهية مجزوم
وحذفت الفتحة لساكنين ثم الكسر في الفعل لاجل النون وحذفت الفعل الخ كلاهما محذوفة للساكن والفعل
مع مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح لنون التوكيد المحذوفة والاستعمال لا
اعراب والانتقال انه مبني به على الفتح لانه انحلال على شذوذ لحاق النون قبل النهي ومن الحكم الخفيفة
لاحقا لبطلان التحريك ولابد من ان التي قبلها فتحة كما سبق او ضمة نحو اضربن الفعل يا قوم والتوكيد مفهوما
معلوم او كسرة كالا اضربن الغلام يا هند وبحمل التوكيد مقبول عليه بقرينة ولانه بينهما ومن الشروط
حيث ثبت وحركته الاكثر نحو محظور النظر انه لتمام عن قوله لحاجتها وانه لا زائد للمعرب الفعل والالف
واللاحقة وهي قد تتوفر وتحذف الخفيفة لاجله الوقف اذا كانت بعد ضمة او كسرة ويرد ما حذف
لاجلها الوصل وهو الواو والياء فتقول اضربوا واضربي ولا اصل اضربن واضربن وحذف الواو والياء
للنون ثم حذفت النون للوقف ورددت الواو والياء لزوال علة حذفهما وبحمل التوكيد قد يلتبس
بالغرينة وخص ابو حيان التوكيد بالوصف بان الا معنى ادخال النون للمعنى ثم حذفها بلا دليل

عليه

اللهم صل على نبينا محمد واله

عليه ويرد عليه حالة المرتبة الاسمية وكذا حالة الفعل الرجع فانه تقول منه هل تضربان وهل تضر
بن بحذف نون الرفع كما انه بالاسم يقال لما رد ها اولى كما قال ابن هشام انما حذفت للنون بالواسطة
والواو والياء ما بالواسطة والالف والياء بالواسطة وتكون نون الرفع حينئذ ساكنة ولا يتبع الشفاء
الساكنين على غير حده لانه بالوقف وبين التوكيد بالقول في قوله ما معمول له وحذف حلقتها وبما
متعلقا به والتضعيف للنون وكذا بوصل والياء الخفيفة والنائب من المحذوف بالحذف والمعنى الا الحذف
مثال ما يرد فلم يوجد ورجع المحذوف واذا كانت بعد فتحة قلبت بالوقف الفا كقوله وربنا ما ممتنا
فقلب منه للمعمول وتبع انشاد للخفيفة تاب حاكمه وهو معمول للاول والفاء الاطلاق خاتمة
نون تلي نعتا صفة نحو بشبه تنكير حيز تعجب وعو ودونها لا وحد ذا لزم وذا فكا الشوكي
ونون زائدة ساكنة تلحق الاخر لبعض الافعال بغير توكيد فيرجح بالتغيير الاول نحو حسن والثاني الاول
ضمير والثالث نحو متكسر والرابع نحو العتاب والباقي نحو تنسبعا وهي الخواص العقلية اي بغير
البعض فحو النعت بعد اختص من جميع ما قبله مطلقا بالعاملات الخفيفة ومطلقا او كلموجبه الاعتبا
رية والى لا يراد بالاقل الا جهة الخصوص والاخص يستلزم الاعم فيصح الاقتصار به ويخرج به جميع
ما خرج بما قبله وارتاده ذكر الجميع انتم نحو ما منقول المعنى نعتا صفة اي الا خلاف تخرج به الاصلية والمتحر
كة والمتوسطة وذو التنوين والفعل وسائر ما ليس كذلك اثر ذكر نون التوكيد ولم يذكر شيئا ومعان اقسامه
جمعا على انها لست منه كانه قال لغير توكيد وبه ضبطه حمل المعرف بالفتح على المعرف بالكسر والمعنى
من جملة ثم اي توجد نعتا صفة مسوغة للابتداء بها في قوله جملة تنكير مبتدأ وخبر على حذف مضاف
اي شرط تنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات وفائدته معرفة ونكرة تقول سيبويه اذا اردت شخصا
ما مسمى بهذا الاسم لا تنوين على التعيين او نكرته وقصدت الابهام على الخلاف فابه يجب تنوينه الا
ثم نحينه وتقول بلا تنوين اذا اردت معينا اسم ذلك فاذا اردت الخطاب جزاما واختلف الاشتراك
سمال تعجبه فاجتم وتقول ابه اذا طلبت وقاطعه الزيادة وحديث ما او حديث كلام وابه للتنويب
اذا طلبت منه الزيادة وحديث مضمر قوله تنكير اي منه تعكيس مبتدأ وخبر وهو اللاحق للاسم المعرب
المعرف بالدلالة على تمكنه بالاسمية فيبقى على اصله فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع
والتنوين وعلى جهة اللازمة لمعادنه وللتشبيه بتنقله بانواع الاعراب بخلاف المعنى السلازم لحالة
واحدة وغير المنصرف التنوين المتقلب قوله وعوض مبتدأ حذف خبره ما تقع عوضا عن
حرف اصلي لحوار اصله جواري استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت

البناء شيئا إلا لعلة موجبة وموضع الشرط أو الشرط مجرور لما رفع به موضع الفاعل أو في البدل إلا او
من مفاعيله بعد كشرطه وبعد وصفه أو جملة نحو وسيق من يرج المعرضون فوله وقد تقابل
او ومنه فيقابل وهو اللاحق لغيره بمقابلة نون مسلمين بمعنى أنه قائم مقام الشرط النح في الواو
في المعنى الجامع لاقسام الشرط وهو كونه علامة لتمام الاسم جمعا كما أن نون مسلمين كذلك وانظر تحقيق
ما يتعلق بهذا البحث في حاشيتنا قوله والاعراب في اقسام الشرط ذات لم وهو اللاحق للقوافي في
المطلقة التي آخرها حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء لاطلاق الصوت بعد كقوله أقلي
اللوم عاذل والعتابا ... وقولي ان اصبت لقد اصابا ... وليت اضافته للترنم بمعنى أنه حصل له فلا
لما قال ابن لك ما في السر السنونة عنه في الخشوع بل بمعنى أنه متوجه له وللاضافة بادنى ملابسة قال الترنم
هو التغني وهو يحصل بمد الصوت مع حروف الاطلاق فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها
قوله وقد اعلا علما علم ذا ترنم لم ينعرض لقسمي الشرط ايضا الشرط الغالي وهو اللاحق للقوافي
المقيدة كقوله ... قالت بنات العم يا سلمى وان ... كان فقيرا معدما قالت وان ... ووجه التسمية ما
عرفته في ذلك انهما يشتركان في الكلام والوقف ويلحقان الفعل والحرف والاسم المعرف باللام ويحذفان في الوصل
ولانهم في انواع الشرط كذلك فيه نون ان ابن زيد لهم علامة خاصة في الكتاب الرابع في العوامل **الفعل**
اما ذو لزوم او تعد ... او ذا فعل حذوا وبعدها في قعد ... او وصفه بهما كلا ... نحو شكرت وفخرت
ونبح أي الفعل اربعة اقسام اوليها لازم نحو خرج وثانيها التعدي كضرب وثالثها ذاجعل للزوم و
التعدي على السواء وهو الناقص لكان وذلك لان التعدي اقتضاء الفعل جملة بنفسه
يتم معناه الكلام بها واللزوم انتفاء معنى الفعل بمجرد ذكر مرفوعه ولا تعدى ولا اللزوم التعييني
على الناقص وفيه تشكيك في الخلاصة واجيب عنها بما هو مشهور ورابعها الموصوف باللزوم و
التعدي أي على سبيل التعاقب كشكر وفخر ونبح فانها تارة تتعدى بنفسها وتارة تتعدى باللام
هذا معتبر كلام ابن العتق في الخلاصة وكثير الشيعة وفيه هو متعد واللام فيه ما كرت فيه ابن الحاجب
رأي الشيعة لكن قال لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها وهو اتفاق النحاة على ما بعد الفاعل واذا اخر
المعنى وجب انه متعد اه وقال السيوطي ولقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع التسامح لا يستلزم
ليس بموجب اتحاد المعنى والتعدي واللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدة اولى من كونه لازما
واللام محذوفة توسعا بل قد يرجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة اه قلت هذا
الاخير بين صحة المعنى مع سقوط الحرف فيقتضي زيادته وفيه ان الحذف اولى من جعل اللام في نعت لذا ابن الحاجب

لان المعنى مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى اه وقيل انه لازم واللام محذوفة
وعليه ابن هشام في التوضيح وبحث السيد الاول وقد علمت ما فيه وبهذا يظهر الجواب عن الخلاصة في اسقاط
هذه **والمتعدي ما اسم مفعول يبني ... منه اذا ما جاء بعضي ... ويعرف اللازم بما دل على ... سجية**
او عرض او فعلا ... او انفعال معطلا او ... كان وزنه على سواه منعوا المتعدي مبتدأ وما خبره وجملة
اسم مفعول يبني صلتها والرابط مجرور من وفيه شرط اذا او من متعلقة وبقرينة الجواب بها حين علامة
المتعدي واحترز بالشرط ورسالة نحو خرج فانه وان كان يبني منه اسم مفعول لكنه غير مستغن عن الجار
فمفعول غير مخرج به والبناء ما مفعول مجرور بخلاف المتعدي فمفعول غير مقيد باحداث وصفه ايضا غير
بالمراد احترازا عن نحو تعدى الريان فانه يقال منه الريان معدود لكنه غير مطرد وعول عن العلامة
التي في الخلاصة لاعتراضها بما هو مشهور ومنه ما لم يحسبوا عنه اخراج باب الفعل مطلقا مع انها
اذا كانت للفعل بغير الفعل كما بغير الفعل نحو ما لا اعينه قلت يرد على ما عول البناء ان معناه
علامة المتعدي صحة بناء اسم المفعول التام منه وان صح ان يبنى منه الناقص نحو مضروب بالسوط
فمفعول السوط مضروب به وهذا ثابت للكان واخواتها لان مذهب سيبويه صحة بنائها كمجعول
اي شبيه شيء عبارته الظرف مكون فيه وتقول العرب جاء مكون به في مقام نزل فيه الغربية على ارادة زيد
والرابط كان زيد العربي ثم ليس العرب جاء ثم صح بناء اسم المفعول ثم تقول تعيين المتعدي بهذه العلامة
ورد اقتصارها عليه وهو منقوض بالقسم الرابع الذي صح انبائه لا يقال هل يا توصف فيه حالة اللزوم
لانهم قالوا المعنى بالحقة ونحقت له واحد وغلبت لهذه الحالة تتغيرا من نحو فيها لازما لقوله وغيره اللازم
لمن متعد او خبر سواء جعلت نحو مبتدأ والخبر وسواء جعلت الضمير عائدا على المتعدي او على ما لا ينها
مع انحصار الفعل في القسمين وفيه اعتراض نكتته عبارة الخلاصة بذلك وبه هنا على ان الاقسام اربعة
تعال كم يعبر عن مبتدأ او الضمير للمتعدي واللازم نعت للمحذوف وما دل على سجية اخبر عنه وبالنعت عن
غير المتعدي انه هو ناقض وفيها فيه اللازم كالنعت لانه لا يجري على نعت ونحوه حال من الا
حوال والسجية ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت ابلازم الكرم وشرف بمعنى او وطب اشتهاء الطعام
والعرض ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت كمرح ونهم بمعنى شبع وتسهيلا في الخلاصة وذكر في
النظافة والدنس لان الظاهر انها من عرض ويجاب عنهما بانه المراد بالعرض هنا معنى مخصوص
وهو ما يقع تغييره والمحال الطهارة والدنس فيقتضي حركة الجسم وادرجهما في السجية وفيه
نظر ظاهر نعم يبقى ذلك في المعنى بين الباطنين وكما سنبين ان علامة اللزوم بالمعنى يستدل عليه بالوزن

جاز كلم او ان لا يكون عليه الا الا الامع ومن جعل بعض العين كشوى وسرد لك انه لا يكون الا للصحة كما
مر واشبههما كعفة لمن طار العفة كالطبع له وشعرا والعشرة به كعجب شبهوه بنجس الخ حرز ذلك
نحو صوحه كنجاسة الخمر والخنزير ووجه الشبه ان في كل منهما نجاسة والبعد بين الشبه والمشبه ان
الشبه به الاول نوعي واحد لانه يرفع الالحاق من على شبه مشبه والثاني خلاف ان اعتبرنا الوجه في
التضعيف من شبهناه والحقناه ونحو الاولا وهذا التضعيف مثال شبهه بالالحاق وبالشبه و
هو اولى لانه اليه اقرب وهذا معنى قول التسهيل فيجعل بمعنى مطبوع عليه وما هو قائم به
كالمطبوع عليه او شبهه باحدهما فجعول الشرع فيه ما هو كالمطبوع عليه هو الشبيه فقوله
بعد ذلك او شبه باحدهما عجيب وكان هذا اعتبر الشارح وقيل التجنيس الواضح وعليه وهو منه معرض
الشيء فعيلة من هذا او هذا التجوز الجواب عن الخلاصة باسقاطه وان كان ذكره اجيد وقد يتعدى با
لتضعيف والتحويل لما بان في ابنية الافعال ان شاء الله تعالى قوله افعلل بفتح العين واللام الاولى
مخففة وتشديد الثانية كاقشعر واطمأن وهذا الوزن قيل مقتضب وبدلية الا ادغام اذ هو بالحاق
العلمي لشعوبه العوارض نحو هذا راى سيبويه وقيل ملحق باحرنجم واستدل قائله بان مصدره في
كمصدره والعسلوة نونين بلا الالحاق واعترض الادغام بانه يسير الثلاثي افعال مثل اسوجل
حروفه كلها اصول سوى همزة الوصل وغيره هنا مع افعلل كما في الخلاصة كما هو في الفعول بالافتعال
لا افعال قد ذكر في الخلاصة افعلل بزيادة احدى اللامين كافعنسس وكم يستوفى الا زيادة من كان
الفعول لم يزيدها مما ان يعلم المقصود انه هو احرنجم سواء جعلت افعنسس فاعلا او حالا او مفعولا
فالمراد ذكره هو موضع الوصف المعطوف على المقصود فافعنسس معرج بالمراد ومنه المقصود
كالفعالة ايه الخارج عن الصفات ونظيره حاب زيد والعشا بالاسم فانظر هل تجوز ما منه الى
الاسم مفعوله او حين للمقصود وبه يظهر ما في قول بعض شروحها المراد الخ او شبه لم كان له
خال وافعنسس ومفاعيله الشيء قوله او مفعلل كاحرنجم مطاوع حرجم المتعدي لواحد ولذا
لم يتعدى منه حرجم وانما ورد المعتل على الفعل قال ابن العكلي افعنلل فيلا وجد لا يتعدى
انه لا يكون الا مطاوع المتعدي لواحد الشيء وكتب بعض الاذكياء بانه مفعول الا ابنية من افعلل
والمفاعيل افعنسس قال اوطاوع المتعدي يقال منه تكرر الى البيت قال الشارح علام اهو
لا لكن بان التسهيل افعنلل للمطاوعة معطل تخفيفا او شعر قال الشرح فيه مثال افعنسس لمعنى
استعلوا جاوز شيئا مهمل قلت الاحاطة المراد علا انه مطاوع من حيث يتعلق بمعنى شيء مهمل انتهى

قلت

قلت والظاهر ان التسهيل تعبير للتروع التدرج له والظهر ظهور المطاوعة منه لواحد من جهة كقعنبى
البناء للفاعل بطل ما في قوله انفعل ان اجوبه انه لا يكون الا مطاوعا وهو موجود في جزء يأتي من ملء
وقال المبرد قد يكون مطاوعا كانكسرته وفعلته فانكسر والفعل قد لا كانفعل ويمتنع زيادة على
الخلاصة والجواب عنهما بقوله اوطاوع ما عدي لواحد عمم بالبناء للمفعول طلقة وناب عنه بالقياس ودل
كحرجته فتحرج وطاعمته الحساب فتقاعس ومددت الشيء فامتد اولى من كون الافعال
لم بالتفح للاثنان او زائد عليه ومعنى المطاوعة ان يدين الشيء الى حسن تحرك بفعل ما يدين
اركان الفعل يقع منه كعلمته واتعلم او يتغير الى مثل حال الفاعل الى ما ما ذاته منه الفعل كالامثلة
السابقة واحترز بقوله لواحد ومطاوع المتعدي لاثنين فانه يكون متعديا لواحد كعلمته الحساب ف
فتعلمه ومكرار رجعة المطاوع بالكسر تحت درجة المطاوع بالفتح لان مفعول فاعل بالفتح اول الاول
فاعل فاعلا وعدة بهمزة التعدي اللازم بالنسبة للمطلوب والكان متعديا بالنسبة لغيره كما فهمت زيدا
والسنة رشيد وظاهره ان ذلك قياس لانه وكلية التي سخاطب وفيه مذاهب الاول انه بقياس اللازم
والمتعدي الى واحد قاله ابو جعفر وهو ظاهر ابي علي والثاني انه سماعي فيه قاله المبرد والثالث انه
قياس اللازم سماعي بالمتعدي قاله ابن الربيع وهو ظاهر مذهب سيبويه والرابع انه قياس باكل
فعل الاباب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وعدو جر وعرضه على اسماء تعقل ما عد او
اجدر هو عطف على بهمزة الخ بنوع على الخلاصة وقاجري عمها الخ فيه غوجلس على السطح وضرب
زيدا بالسوط قوله وجر ما جرا ذات الى يعني افعلا وما لمفعول معنى وقول ابي حيان الافعال
كلها متعدية تارة بتغيير الحركة وتارة بالهمزة ان شئنا ما فعال المطاوعة كانكسر فانه قلت اقول
انكسر بكسرة فعلا فلنا ليس هذا مفعولا به انما هو بيان حالة الفعل الذي وضع به الشيء قلت فاذا
قولك كسرته فيه حال الياء داخلة على المفعول لان كسرتها معنى للمكسور والمكسور به لما فيه من
التاثير خلاف انكسر فان الذي فيه هو التاثير وبهذا فلنا المتعدي معبر عن حصول الحدث نفسه وبه يجوز
زيدا بالسوط منه تعمدا واجبه كلامه ان المجرور المعدى اليه هو المفعول وهو الخ بمحل
نصب وهو ما صفقه الخ قوله وحرفه اي حرف الجر مبتدأ ويقيس على السماع خبر ثم بعد حرفه قد
ينصب المجرور وقد يتعدى على حرفه وهو معنى قوله فانصب او اجرر وقوله بسماع مستغني عنه بقوله
على السماع لانه اذا كان الحذف والحق سماعيا فما تفرع عنه كذلك وهو مواضع تقولية ان الخروج عن
وهو يحرب قال الخلاصة قوله الخلاصة وتعقبه من قوله فانه يعتبر ان يكون قولهم تفعلا راجعا

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الى النصب لا الى اصل الحذف وانظر الرد على من زعم خلاف ذلك في تعليق عليه بحاشية والنصب السماعي في باب
حذف السعة ومخصوص بالضرورة فالاول كتحته وقريب والثاني كقوله ... البيت ... العراق الدهر اطعمه
ومثال نظائر الحرف قوله ... اشارت كليب بالاكف الاصابع وقس مع كثرة ان الاغلام بليس وبعد دي
خلف ما لا ... نصب وتعول عن هذا او ... اي وقس حذف ما عري الجر لا حضور النصب او لطول بتوبته ما بعد
مع ذلك في حيث ... ليكون متى ان المحل على الخلاصة وان نحو الحيتم ان جاكم اي وان جاكم وانحو شهر
رمضان الاية الاهوان بانه في التسهيل مطرد وكثر قبل وقيس عليه وانا لكثر قبل ولم يقس عليه في قوله
كثر قولهم ... الى واليه ... ونحو ويقاس عليه حذف السلو ... وان تعقل فيه على السماع ذهب
مكة وتوجه الشام ومنها السهل والجبل وظهر نهر البصرة والعسل ... فالقياس غير محتج بها
في العلمي في مواضع ابن هشام بلد مع الالف ... الجمعة والمفعول في فيه اي الالة
والعامل الفعل نحو ... الاولى ... شهر ... في الاولى ... معنى ... والعكس
له بغير للتعليل في النصب بنفسه واحترز بقوله اذا لم يلتبس من نحو رغبت ان تفعل في مقام ...
انك راغب في الفعل او ... انه راغب عنه وبالعكس فيوجد ما هو معنى والعري عن اللبس لا الجمان
ولا غاية ما هو مشهور ... بالاجماع في الكلام وعين لا يرد عليه ... من ... هو وا
نحو ارد ... جمع الخلاصة على حذف او ... سنا ... ان وان مع صلتها ...
وضر ما لا ... وهو مذهب الخليل والاكثر انه نصب حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه
ويجوز سيبويه ان يكون المحل جرا ... بعد ما حكي قول الخليل وقال ابن مالك انه ... لان ...
وله نظائر نحو لاه ابوك واما نقل ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
وشبهه ... الجر ... مع ... واحدا ... واو ... في ...
ان ... مع انه ... الا ان ... لا ... لانه لا يجوز ... الفعل عليه
اذا كان ان وصلتها ... لم ينقل ... بلا ... ان تكون ... الا ...
فيعطف على محل ان تكون ... بانه عطف على توهم دخول اللام ... باب الحمل على المحل
لظهور ... العوامل الاشبه بالمحذوفات ... ولان ... كونه ... الموضع
لعدم وجود المحرز ... هذا ... ان ... لا موضع ... التباس ... ان
فالعطف عليه ... لا ... بالموضع ... وما يغير ... هذا ... اذا ...
الموضع نصب ... الجر ... على الموضع ... معقود ... الموضع ...

لو كانت

اللهم صل على نبينا محمد وآله

لو كانت الكلمة معربة ... فوله جر ... اي هو والجملة حكية ... اي ... والجملة
خبر ... زيادة على الخلاصة واستعمل ... الا ... ثانية جرا ... وحذف ... بالنقل
في ... امر ... ... استغفر ... واخرى ... ...
ذو النصب والفعل ... ... بعينين او ... المتعين ... وما عطف عليها
خبر واحسن ... الخبر ... اربعة اقسام وما ...
منه اي اول الاقسام ما يتعدى ... وثانيها ما يتعدى ... للاول بنفسه وللثاني
بالحرف ... ثانيه ... زيدا ... وحذف ... للثاني
... بالنقل ... الحكم ... بالنقل
... القياس ... وبالنقل ...
الخبر ... استغفر الله ذنبا لست محصيه
... الاخر ... عليه ...
... على النقل ... الجمهور ... الصغير ...
القياس فيها ... هو ... العلم ... الحزن ...
رعيت او تعدى ... الا فيما يتعدى ...
... قوله ... ذلك فانه
... الاول ... العكس ... السهيلي لا
يجوز الاقتصار ... الافعال ... بعينين ...
بمعنى ... بمعنى ... ومنها ...
على الخلاصة تقسيم ... الفعل ... وارد اي الفعل ...
ما يختلف صيغته باختلاف زمانه ... وهو ... معروفة
... والاستثناء ... بمعنى ... الاستعمل
... الا ... الكلمة ... وارد ...
اي هو وارد ...
مع ما ... خبر ...
... اسناد ... العامل

وكونها لا محل لها لأنها طارئة جملة تفسير المعهود تجعله تعرف على موجهاتها والعوض عن المعايرات التي جعل
معنى نعم الرجل رجل بغاية الجود فكأنه قيل رجل نعم ايضا ولما طارت الجملة بمنزلة المفرد
حكمت وانما يسمى بها لكلماته انه يتم بها لا الطرف يكبر ما عليها لا انقلاب المعنى عن المخصوص لانهم التزموا
ان يكون الفاعل معرفا باللام نوعا العطف لا المعنى تحتها وضمير معرفا بها بعده وسواء كان منكرا
بالمعنى ويعرف اللام للاستغراق كما قال ابو علي وابن السراج لا علا منها خصا ان تخلفها كلا والا نعال
زيد كل الرجل وانه قيل انه على سبيل المجاز والمبالغة قلت امتناع التصريح بمثل هذا النحو نعم كل
الرجل دليل على انهم لا يقصدون لذلك المعنى وانما المقصود المبالغة المذكورة لا مع التاويل بكل
والانعام اشد الرجل بمعنى اشد كل الرجل بمعنى اشد الكامل كلاه وسواء بالنسبة لا غير جلو ليت
التي للعهد الذهني معرفة كما قال ابن الحاجب لما سبق به فيكت المعارف واما الاشارة التي وانا بالذهني
وما هيئة رجل فيلا وانه يفهم بها بنفس الاسم المجرد عن اللام التزموا ذكر اللام وبهوانهم غلبوا ان اخر
هذا المعنى المجمل ثم التفسير بعد الابهام اذ فيه التفخيم ومع ما ورد فالفاعل في صورة المعرفة
فيكون الكلام بتعيين الممدوح او المذموم الكامل على وجه الابهام ان ممدوح شخص منكور او ذم منه
لا ابهام فيه والجملة كما ذكرنا تفسير الفاعل الموصوف بالفعل لانه سلب والفعل بمعنى الان
والحروف فقال معنى نعم حبذا فكأنه حسنة شبيهة فنعم الرجل المحمود فطبيعة والدليل على ذلك
ان المخصوص مبتدأ وما قبله خبره لا خبر مبتدأ محذوف ولا دخلت عليه النواسخ فقد وقع نعم
نحو كنت نعم الرجل ومرفوع الخبر نعم السير كنت واذا كان كذلك علم ان الخبر بافيا على جملته لوجد فيه
العايد ولا اعتذار باستغراق في اللام شمل ما عليه وانما استغراق العظم للجنس غير معهود
على ان الشركة العهدية لهذا صر الايجاب والاعتذار لكون في الكلام ما يطابق الضمير لا يرجع ولا
لكن الضمير اذا عاد رجعا الى المفسر لا يحتاج للتمييز نحو زيد نعم رجلا والاعتذار لكون
اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون كالضمير يشمل ما عليه وانما اعجز زيد نعم الرجل
مع ان رجلا يطابق كل فرد ثم لم يجوا اذن بعد ابطال الوجوه المذكورة الا ان تكون الجملة تفسير
المعهود على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد ذلك قول حرف الجر على نعم وبئس في نحو ما
نحو ما هي بنعم الولد ونصره بكاد الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قوله ما هي بنعم
صاحبة الا ان ذلك في نعم وبئس على ذكر مجمل الحرف بانعم المولى على انه هنا وانما يأتي دخول
عامل الابتداء والقسم عليها ولا يجعل ذلك بالعادة دون فروعي الانشاء هذا التعزيت اسوا

حتى

حتى ظن انها اسماء وسوغان كونه لم يبق ارجع ما بعدها وجه لا انشكلها ولكون الجملة بمنزلة
المفرد لم يتوسط بين جزءيها كلمة ولا نتره فلا يقال نعم السيد الرجل قاله الرضي ونقله الدماميني
وقال بعضهم ولا يخفى ما به بعضه والتعسف ولا اخرجه على معارضة الجماعة اهـ قلت ما قاله
في هذا المذهب اليه الكسائي ما الى قوله ذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل
اسمان محكيان وهما جملتان في الاصل نقلتا وسمي بهما اهـ وقلنا في عنه لا ان رجح لا يقول بالتسمية
كما سبق وقد ذهب الفراء كما مر عنه الى اسميتهما فخرجهم الجماعة على هذا المعنى وبدل لهم عدم
الاكتفاء بهما وتوقف كلاميتهما على المخصوص وما دلت الاصول الصحيحة على صحته تعين المصير
اليه وان كان خلاف قول الجماعة جاز العدول عنه ما دل الدليل على انه غير هو الصحيح محمود وتغليظ
غير محمود لكن لا يخفى ذلك الا على المتضلع بمعرفة القواعد الثاقب الفهم الحاد النظر فهذا
هو المعول عليه وما سواه لا التفات اليه وما ذكره في الكتب بعض ان ذكر ان المراد بالاجماع
في النحو اجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة وانما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس
على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص بذلك
في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له على علة صحيحة وطريق سليحة
كان خليل نفسه وابا عمرو فكره الا ان الشافعي ذلك لا انه لم يرد الاقدام على مخالفة الجماعة التي طال
بحثها وتقدم نظرها الا بعد امعان واتقان اهـ والتعسف بحسب الظاهر في قول الرضي لا يقال
اشد الرجل بمعنى كل رجل اذ يجيء على ان ذلك لا يقال اذا لم تكن الكلام جهة مخصوصة يكون
الاستغراق بحسب المقصود حتى لا يشغل بحو اشد الرجل علما وانما لا يقال هو كذلك الحيا
بعد نجم تقصير علوا خارجا عن حد المعقول والله تعالى اعلم وبعد كلام الانشاء العرض والفرض كما هو ابه
ما اذا قلت نعم الرجل زيد وانما انشأت المدح وحققته بهذا اللفظ ولا وجود له في الخارج قبل ذلك حتى
تقصد مطابقة هذا الكلام اياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو
كان اخبارا عن جاعل وجوده خارجا لم يحتمله التصديق والتكذيب فقول الاول لمن يشير الى جودة
زيد وظاهر نعم المولود والساهي بنعم المولود لم يتكلم بالبدء العرضي اذ لا يحتمل تكذيبه
فيه بل هو اخبار بان المحمود في الحكم محصول في الخارج ليست بحالة الحمد انشاء وجديها الخبر
وكذلك الانشاء التعجب والنهي بحكم الخبرية وربما قال الرضي هذا غاية ما يمكن توجيه انشائية هذا بدية
ولي بعد ذلك نظر اذ يرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه جزا مما يلي

ان يكون باب التفضيل بمعنى افعل ... اذا قلت زيد قائم ... خبر لا انشاء ولا يرد خلافه التصديق والتكذيب
وحيث لا اعتبار بالحيثية الغالبة ... ليس بمعنى ... بل اثبات الجودة الحكم بثبوتها ثابت حاصلة
وكذا به فعل التعجب ويتم ... قلت ونقله كثير من الشافعية ... وفيه نظر لما يجري في البيع ...
بعت زيد قائم ونعم الرجل زيد وسواء المتكلم به اولا فاصل الاعلام ... والمتكلم بالثاني فاهو مدح زيد
والثناء عليه والاعلام وذلك الاعلام بالجودة المعتبرة بنفس الامر فان هذا دابه كل انشاء وتلك الجودة
المعتبرة بثبوتها لم تشعر حكايتها والابلاغ واعتقاد ثبوت المعنى ... من اللفظ فهو الارادة
اللفظ له مطابقة لان الامر ... الانشاء بجملة الحمد ونحوها ... بغير مقام التجميل يعتقد
انتفاء المحمود بالمحمود عليه بنفس الامر وحكم الكلام ... لنسبته خارج تطابقه اولا فخبر والا
فانشاء معناه تشعر مطابقته لها او لا تشعر ... ولا تشعر بل ... كل معقول لا يعرى
نسبة بينهما للواقع اما الاشعار او الثبوت ... فلا يكون ذلك كما هو اما انحو
بالبيان كما في ... وقد يكون كما هو ... في باب نعم وما ذكره من نحو زيد افضل من عمرو وجوابه
انه ليس المراد منه انشاء ... بل الاعلام بزيادة المتعلق به على غيره ... الخشبة الطول من
هذه لعل ... وهذه الحصير الكبير هذا الذي ... ومن الانا اوسع من
هذا ... واسعا ... نعم قد يقصد ... المدح فيما يليق به ذكره ظاهرا وتبعا ... من
البابين المقصود به الاول بالذات المدح والتعجب والاعلام بالجودة وقد يقصد بالعرض وبالثاني
العكس ... الثاني هو الاول شاهد لذلك ... يقول به قولك زيد حسن مدح بالجود
والثناء عليه به ... وقد صرح ... بان نعم الرجل زيد ... بمعنى خبر كذا قولك الحمد لزيد
والحمد له نعم يقال قائل الحمد لله لا اشكال ... قصد الاخبار وانه يقول ذلك اذا اكل او شرب او نحوه له
وهو ... نعم الرجل زيد وجوابه انه لا يلزم من قصد الاخبار
بالجملة كون الجملة خبرية لانه قد يكون مقصودا تبعا كقولك ... بعته الا
ترى انك تريد بذلك انشاء البيع والاعلام ... بذلك الانشاء والابلاغ وقد قصدتهما ...
... الاعلام بانشاء البيع ... مقصود ... زيد حسن ونعم الرجل
زيد انشاء الثناء عليه ... والاعلام به ... المتكلم زيد حسن
زيد مع ... الاعلام بجودة زيد ... الاخبار وجوابه انه لا سبيل الى الحكم بان ذلك مقصود
بالذات بل ... على المتكلم ... قد يكون ... لا مقصود بالذات ... اذا الكلام ...

وجعل

وجعل ذلك ... على ... نعم الرجل زيد ... الجملة خبرية متضمنة انشاء وقد يكون مقصودة
بالذات انشاء اذا الكلام يخاطب به ... زيد مستحق لها وهو مستعمل كثيرا في كلام الفصحاء
فكانه قال زيد من جهة اتصافه بالعلم ... وتحقيقه فيقول ... انه ... فيقول
... هو علام ... بالعلم ... ويعود الاول ويقول اي والله علام ونعم العالم وتكون
الجملة حينئذ انشائية بلا ريب ومنها التفضيل نحو زيد خير من عمرو واما نحو نعم الرجل زيد فليس فيه الا الثاني
لانك لا تريد ... جهة مخصوصة كالجود ... بل المدح العام الشامل لكل خصلة محمودة على سبيل
المبالغة فتدبر واعلم قوله بان نعت الاسم ... يكون فاعلا ... التعبير بان اي مع ...
حقيقة وصورة على ... الجمهور وصورته فقط على التحقيق ... نعم العبد ... الثناء
وما معطوفة على الاسم بان اي وما اضيف للمعرف بها كنعم عقبى الدار ونعم مثوى المتكبرين ...
للمضاف للمعرف بها ... حكم المضاف للمعرف بها كقوله: فنعم ابن اخت القوم غير مكذب: ومضمرا على
الاسم ... وجملة ... مميز ... والخلاصة ليس المراد مجرد الايضاح حتى
يحسن ... بل ... لا يبرز ... ولا يجمع الا ... النادر ...
... ومنها انه ملازم للافراد ... التمييز ... معنى ... التمييز ان يطابق المخصوص لفظا
ومعنى ومنها ان التمييز ... كونه ... احترازا ... التفضيل ...
بان ... تمييز ومنها انه ... التمييز فقوله وجمع اي التمييز
... والفاعل ... لا جمعه مع الفاعل الظاهر
... وقوله ... نعم الفتاة ... رد التحية نطقا او
بايماء: ومنهم ... والجمهور على المنع ... المخصوص بحال مؤكدة
والمسألة ... التمييز مؤكدا ... واجبه وما مميز ... المميز
... فاعل ... هذا الخلاف ... النكرة لجملة ... بل هو جار
في النكرة مفردة نحو فنعما هي فقيل هي نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وهي المخصوص وقيل معرفة
تامة فاعل وهي ايضا المخصوص وكذا ... فقيل هي معرفة تامة فاعل
وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر والمخصوص ... محذوف ... القول بانها تمييز ... ثلاثة
اقوال وبانها فاعل ... خمسة اقوال ... والخلاصة ...
يكون ... للنكرة ... والقول بانها فاعل ... لسيبويه ...

المعنى ورد ابن مالك القول بانها تمييز بانها تساوي المضمر في الابهام فلا تكون تمييزا كالحال في التمييز والى
هذا اشار بقوله وجوزوا الشعراء اي جوزوا هذا القول اي قول سيبويه وغيره اي اختيروه وبانه يجري اشارة الى
حجة واجيب عن رد ابن مالك بانا لا نسلم مساواتها الابهام لانها بمعنى شيء يطلق على الشيء والمضمر فان
الرفع ويضعف قول سيبويه في مجيء ما بمعنى المعرفة التامة بان هذا الموضع الا ما حكى سيبويه اي
ما اتعلك الى ام او اشارة الى اعلال ذلك وانها في محل المخصوص اي المخصوص والتامة
صفة مقامه نحو نعما يعظكم به وهو قليل اذ الشعر نعم الشيء شيء يعظكم به ويعدل بالمخصوص
لا مع مشعر مبتدا او خبر الضمير اي بعد فاعل نعم وبئس فاعلهما الظاهر وتمييز المضمر بالمخصوص نحو
نحو نعم العبد شعرا ذكر ابو علي عليه السلام واسلاط المخصوص مبتدا وخبره محذوف او مبتدا وما على
عليه حال من اعراب المخصوص بان كان مبتدا الخبر الجملة قبله وان كان خبرا لمبتدا محذوف تقديره هو
اي الممدوح وفي تقديره لدخول النواسخ واشار بقوله لهم الى ان مبتدا على هذا القول واجب الحذف
وكلامه يوهم امتناع تقديم المخصوص وليس كذلك نحو اذا تقدم جعل مبتدا الاخبر وفي اورده مثلا على
الخلاصة واجيب بان قولهم يعبر عنه وقولهم مبتدا او خبر اي هذا الاعراب حال كونه بعد اي واما اذا
كان قبل فليس الا مبتدا وهو بعيد من جواب المعنى كبئس ساء وكنعم فعلا من في ثلاثة ساء واراد
فعل الذي كسر او انما وجدها بالتركيب متشابهتين بين بانها للذم المعاني الشايع كل فعلة
غير موضوعة بخلاف غيرها نحو جعل وفعل فانه في صيغة مخصوصة والتشبيه في المعنى والحكم الا ان
فعل مشربة معنى التعجب ولذلك لا يقاع الا فيما استكمل الشروط الاتية في التعجب والتشبيه في الحكم
انطبع على نحو حكاها الا فعيل وبالتعبير واسع في جيرونا في فعل هذا الجار فاعله بالباء بكثرة
واستغنا وجاء ان تحسن زيد وادهما على وجعل فاعله كمررت بابيات جاد بهن اتيانا وجبر اتيانا
وقوله في ثلاثة اي مطلقا سواء كان مضموم العين اصالة او مكسورها او مفتوحها مجولا الى
فعل بالضم ويعطيه ما ذكر لكن عبارة المعنى كالخلاصة في الاخير لانه العضو الا ذلك فعل الثلاثي
لا انه وتسابق الى فاعل تحوله الى التحول عن شيء وجه ذا افعلات فاعله ذا او بلا فاعل او ذا اول مخصوص
حبذا او فاعل وان ذا او ما سواها ارفع لجيب او جر بالباء ومنه في الخاتمة بقال حبذا حبيبه بكسر حبيبي
لعبدارع واصل حبذا حبيب بالعين وامر حب وحبذا وفاعله بالضم لانه بمعنى طارحه اذ عم والزم منع التصرف
بجريانه مجرى المثل الذي علم العرح والفتح حين تبادر الى المعاني ولسبب هذا التركيب ولما بالعقلية حب
حيث هو مع ذا مبتدا علما بالمبرد وابن السراج وابن خروف واختاره ابن عصفور كقولك الحبوب خبر مبتدا او المخصوص

حبذا

خبر فلا ابن مالك وهم مقرون بفعلية حبذا فاعلية ذا قبل التركيب وانما بعد التركيب لم تبطل
معنى الفعل فلا ينافي شيء حينئذ ما قالوه قال المرادي فيه ولا ادري كيف وقد جعل هذا التركيب ابطا
وليا الاسمية ذا فيكون مع حب فعلا اي يصير الفاعل بالتركيب كبعض حروف الفعل والفاعل المخصوص
فلا فاعل الا ضمير ومما رجحه وجه تغليب اضعف الجزئين بجواز وعام تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير له
مع تجرده عن الدليل فوله وحبذا فعل دخلها على فعلا وفاعله مفعول الفعل لا الموحد الشي ومراد
المفعولين السابقين وانما دخلت عليها لا اضافت بمعنى بئس فيكون متعلق بفاعل الحكم مقدر وذا
كرما على تقدير مقامها او مفعول لاجله اي قل لا حبذا البلد مقام النوم او لاجله وذا مفعول الى لا اول
فهو بعضه ومخصوصها الثاني ويكون المخصوص مبتدا الخبر اعنه بالجملة الفعلية او خبر مبتدا الى الجملة
كقولك نعم الرجل زيد وحبيبه وقوله ولا اول ان المخصوص لا يتقدم ولا يخبر كان مخصوصة وحاجته ايا
بالتعميم اي في شيء كان المخصوص مما ولى ذا الياء اي معو لكان جمعا او مذكرا او مؤنثا او مثنى او جمعا فانها
اسم شرك جرما جوابه لانه ما شرع عليه قوله وابدا ذا اي حال التنوين ولا جواد واشتركوا مع المخصوص
التشكل وسرها قوي عليه الخلاصة وان هذا الكلام جرى مجرى الامثال في العشق وكثرة الاستعمال
فانه يغير عن حاله وما سوى ذا اي ذا مفعول الحب رجب متعلق به او جر كلها على ارفع بانه على ذم
الخاص له بيان لان حب فهذا حينئذ بان فعل المستقيم وفي سبب انجر زيد فاعله مجردا وان
لا الفاجة لتناولها وجر بالباء الزايدة كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او تعالج
وفي المعنى سلامته من الخلاصة وادخال العلاقة على المعالجة ومن ابي وحب الاجمع لغير
ذا متعلق بغلب وضم الحاء متبدا وغلب خبر او حال مع ذا متعين بعتق كما قال الواضع له البقرة
وفي لا تضم حاء وما كقوله فحبذا ربا وحب دينا فيه شيء الا في هذا معين كتاب التوضيح فلا اذا
جعلت مع ذا كالكلمة الواحدة ومنه افعل فعل تعجبا وتلو ذا انصب وهذا اجر بما
اي صوغ الفعل الخاص فعل على صيغة افعل ولا يكون الا مسبوقا بما وافعل على صيغة الا مر
بعد لانه على معنى التعجب وتلو ذا اي ما افعل مفعول انصب لانه مفعول به وهذا اي
تلوه وهو افعل مفعول الجر ربما متعلق به وما على ذلك الكلام وفعليته افعل الا اول هو
راي البصريين والكسائي وذهب بقية الكوفيين الى اسميته والخلاف مبسوط في التاليف
المطولة واما افعل الثاني فمجمع على فعليته وهو وان كان بصورة الامر ليس امرا في الحقيقة
على الصحيح ومدخول الباء فاعله ومعنى ابن الا ان الرجل احسن زيد احسن زيد اي صار ذا حسن

...محمد والسلام

ثم حول الى صيغة الامر ليقبح البون بين الصيغتين فقبح اسناده للظاهر فزيدت الباء لزوما اصلاحا للفظ وهو
مجرد عندنا الآن او حلته كقوله :. واصبح النبا انه يكون المصرما وحذفه جاز لعلم وحلاه بالفعل
او بالظرف والجار اعملا وحذفه اي تلو الصيغتين وهو المتعجب منه مبتدا وجاز حذفه ولعلم متعلق
به لا بجائز لجهة الحذف وقرينته ولا بدان تكون والحذف ومع ذلك يخرجه مستنكرا لانه روح الكلام وعليه مرادا
بقول الخلاصة ان كان عند الحذف معناه يضح اخص مما هنا وقوله استبح اشارة للاستكراه المتضح
لانه لا يقال استباح قلبه حمى فلان الا فيما صعب اجتنابه والايضاح اوجبنا تقعبا اباحته ومثال
ذلك مع ما افعل قول بين عاجل كرم الله وجهه :. جزى الله عني والجزاء بفضله :. ربيعة خيرا ما اعف واكرم
ما اي فاعفهم واكرمهم ومع افعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم والابدين كون افعل معطوفا كما في
مثل ما رايت فنقل المحذوف في الباء ومن بين الغالب قوله :. وان يستغن يوما فاجدر به واغفا حذف
مجرور الباء مع كونه فاعلا لانه جره كساه صورة الفضلة قوله وحلاه بالفعل او بالظرف حذف معموله لتقدم ما
يدل عليه اي التلو المنصوب والمجرور بالفعل متعلق به وسر ان الفعل ضعيف بالجمود فلم يفصل
بينه وبين معموله لذلك ويعرف الفعلة الجزء قبل المعمول عليه كما به الخلاصة قوله افعل هو المعطوف
باو وعلى ما وبالظرف متعلق به كقوله :. واحر اذا حالت بان اخوك الجرور وهذا
شرط تعلقهما بفعل التعجب وان تعلقنا بالمتعجب منه نحو ما احسن معتكفا به المسجد امتنع الفعل
بهما وزاد على الخلاصة جواز فصله بالنداء لانه ورد في الكلام الفصيح كقول بين علي كرم الله وجهه
اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي يا ابا اليقظان قاله في شرح التسهيل بعدان مثل به
وهذا مصحح للقول بالفعل بالنداء والفعل بين ما وافعل امتنع :. الا بكان ان مزيدة شرع الفعل
متبوا وبين متعلقة به وجملة امتنع خبر وفيه شرع ان كان ثراد بين الشيئين الفناز بين ما التعجبية
وخبرها وتوله قول امام النبي صلى الله عليه وسلم ما كان اسعد واجابك ما ... بهذا في محتشها
هود وعندنا :. واشار بقوله ان مزيدة شرع الزيد اي السيل عليه فان كان خبر ما وفيها ضمير
وافعل خبرها فلا لرفع وجه يفعل لانه لبس كان على صيغة التعجب وما برد دخولها التعجب ان
جعله سلب الدلالة على الزمان لانه انشاء والغالب هو ان الوجهان التعجب منه كما احسن والشبع
جملا اريد الدلالة على الاستغراق في نحو ما كان احلم وعلم وجه بكان ولا يشغل هذا بابيت السما
بقال اى المراد منه وكان معاصر الله عليه الصلاة والسلام وان كان الحكم غير مختص بهم وشذ الفعل باجمع
والعصر في قولهم ما اصبح ابردها واعسر الغير للعزلة وما امسى ادفاها والشمير للعيشة ولا يقاس على كان

خلافا

اللهم صل على سيدنا محمد وآله والسلام

خلافا لابن كيسان وسيلة الفعل فكان مالحوذ في الخلاصة في قيد النوادر ومن هنا مبتدا اي
لا غيره نكرة ذات تعاط اتقم ما مبتدا ومبتدا خبره ومن هنا شرع في باب التعجب وجملة افعل خبرها
والابداء بها على المنصوب معمولا به هذا قول سيبويه والجمهور وضعف اي عوان استعمال
ما نكرة غير موصوفة نادر واشار بقوله على الاصح لمرد قول الاخفش انها موصولة والجملة بعدها
صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيد اموجود خلاف الراجح وجه يعرفانه حذف الخبر وجوبا مع
ما ليس مسموعا وابطال غيره هذا الشعر بمعنى الابعاد التي يليق بالتعجب والمسوغ للابتداء
بها على اى سيبويه تضمنها معنى التعجب وبقوله ابطال على الاصح رد لقول الفراء وابن درستويه انها
استفهامية ما بعدها خبرها قال الرضي وهو قول قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وبيان الكلام
على صوغ فعل التعجب بالابنية المعصر واسمه كفعله للعقد ان اسم المحل معلوم انه
او ما سبب ذكر ما به الالفاظ به العمل في العوامل شرع تتكلم على ما يعمل بطريق الفرعية وقدم المعصر
على الصفات لانه اصلها وجهة اخرها منه وجه هذا الامر النبي الحوة به تفريم اعمال المعصر
نات الاضافة به تاخير الفعل منه وان قيل فهو لا حالته به الفعل فلنا مبلغه ابطال الصفة لانها
به العمل فرع عن المعصر كما نبيله به الاضافة والمعول به بابه التسهيل ومع تاخير اعمال المعصر
ونرى ما به قول الرماني كان ينبغي تقديمه على الاوصاف لاصالته ولعله الارتضة كلها قوله
كفعله خبر مقدم والمعصر مبتدا والتشبيه يقتضي انه يطلبه العامل فعلا ان كان فعله لازما فمعمولا
واحدا ان كان فعله كذلك ومتعديا بحسب فعله ومتعديا بالجار كما يطلبه فعله قوله
ان حل محل فعل وان او ما يريد ان الاصل التعبير بالفعل اللازم المصدر وانه المصدر واقع موقعها
وانما الشرط ان يكون المصدر قابلا لان يحل محله فعل مع حرف مصدري فعبارة الخلاصة احسن وهذا
الاشتراط انما هو اذا لم يجي المصدر بدلا والنفي بالفعل كضرب زيد او الاجانب يحل محله اذا
الفعل وحده لا يشترط الشرط نحو فزيدا ضربا واما رغبة عما رغب فيه وان ضرب زيد احسن كان
به المعمول المطلق وان العفا المصدر بشاهد لانه حجة النطق به وكانه ومثل ذلك من قول
الحلاق نحو كم زيد ابلغ على انه يجيء الشعر جاز وحفاء الشعر مع التشبيه المصدر فلا به الكافية
كثر اذا سبق نحو :. كما فيه في الحكم النحو التعليق قول وقال ان يعمل ما يجي ان يحل محله فعل مع
ما لا يجي ان يعمل وهو المطلق لا يجي وان شاملة للمصدرية والمخففة نحو علمت في ذلك زيد اشرفه

العصر

على المصدرية قبول الاستقبال وانظر ما يتعلق بمسألة ما إذا له صوت صوت حمار في المفعول المطلق د

مقاما مع ال :: أولا إعماله مضافا لفاعله أو مفعوله أكثر لعامره في الإضافة وضعف إعمال المصدر وقلة

المجرد مطلوبه ولا يتعجب معا وإعماله منونا أقيس لقوة مشابهة الفعل بعدم التعريف وإعماله مع ال

ضعيف في القياس قليل في السماع وبهذا تعلم أن ترتيب الخلاصة أحسن وعبارتها أيضا أجود لإيهام

العنق أنه يعمل مضافا مع ال أو بدون ال أو بأمر مع الإضافة وأما مع ال فيرد النفي بلا راجع إليه ولاسم مصدر

عمل :: ومن مجرد ولبس مصغرا أو يشترط لإعماله زيادة على ما مر أن يكون مفردا لا مثنى أو مجموعا للمشابهة

الفعل بذلك وسمع إعماله مجموعا لكنه مقصور على السماع كقوله :: فرجين بوله فقار ادسخار بهم :: أيا فلا

به إلا المجرور المعتبر :: وأن لا يكون مصغرا لأن التصغير إلا فيما منع الوصف والموصوف لا يعمل

لمشابهة الفعل بالدلالة على الوصف وأن لا يكون مصغرا لمشابهة الفعل إلا إذا كان بالذكر وفيه وأجاز

أرجح وأعلى إعماله في المجرور نحو هلوسك في الدار حسن وسيره السير أحسن والعلة مباينة الفعل إجا

وأجاب الشاطبي على الخلاصة في إسقاط هذه الشروط بأن اشتراطها حلول الفعل محل المصدر على حرف

وهو أو ما أن الفعل لا يحل محل المصدر فيما ذكر وأنه عبارة بقوله وغير مجرد عطفا على ضرب لا مرا

ليس مضمر إلا باعل أن ضمركان يحي بما فيا وإلا ما يحله حال وضربه وعجله محتمل :: وكونه آخر مما شرطوا

أي يشترط لإعماله زيادة على ما مر أن يكون مذكورا إلا محذوفا لضعفه وبهذا ضعف قول وقال إنه بالذ

السملة متعلقة بابتداء مضمر وأن يكون متصلا بعامله فلا يفصل أن يوجع تبلى السرائر متعلقا رجع

للفعل بينهما بالأجنبي وأن يكون متقدما على عامله لا متأخرا عنه وما حسنا به وأن هذه شروط حرج

به التنوين وهو ما هو صنيع العنق كالتسهيل يقتضي أن هذه أحكام للمصدر خارجة عن شروطه لا سيما

قول المعرب الشرح عند شرح قوله وليس مضمرا وإذا اجتمعت الشروط ما كثر ما يعمل مقاما بعد

ذكر الأحوال الثلاثة والإضافة وغالبها قال شارحا المعنى الشيء ولا يجوز عمل المصدر إلا فيما معموله

وعلة هذه الأمور ضعف إعماله ولكن أن زيد في منع الفعل والتأخير كونه حاو ولا بالموصول الحرفي وصلته

واختار الرضي جواز تقديم معموله إذا كان ظرفا عليه لأن الظروف بالنفي الأبلغ وبحكم لم يحكم وسهل

ذلك في الظرف التوسع من الظرفية مما وارد بهذا التعبير ان عند قول التحقيق والكثير ما للأصول

جمعا وقد علم والتعليل شيء أن اشتراك الحلول المذكور تنبيه يعطي امتناع الفعل والتأخير قوله حتى

بتبعية اسم المصدر غير المعطوف عليه والمعطوف باعتبار الشاويل بما ذكر وضرب مثله مع قوله

وتوبة لم لمفرده ومن تبع المجرور أو على محل فحسن ألف بعدها بالموصول ابتداء العمل فانظر الخ كحله

بما يتلوه

بما تيلوه لما يطلبه نحو عرفت استكبار بني الجمعة زيد عمرا وبنحو ذا أتبعه على الخلاصة وإن تقع بفاعله كمله

بمفعوله نحو ولولا دفع الله الناس وإن تقع لمفعوله كمله بفاعله نحو حاج البيت وحج البيت من

استطاع ولبيت الأربعة متى لا مفعل إذ ذلك أن حج المستطيع واجب على جميع الناس وهذا التكميل

جائز لا واجب بقوله تعالى لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وقوله ربنا وتقبل دعاء وفي ذلك تنبيه

الأمر على ما يشمل العمدة والفضلة ومنه يعرف جواز حذف العامل في باب المصدر وهو اسم المصدر

المصدر الذي ... ومنه وغير ذي وظيفها إلى اسم المصدر ثلاثة أنواع ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة

علمه نحو ومثل بعد الأول والثالثة وخرج منع ومثل مفاعلة وغيرها وما كان علما كجار

وحمزة وما هو زيادة حرف الثلاثي لغير الثلاثي على علة حاء في قياس المصدر إلا عطاء وجعال

بزنة حرف الثلاثي كواح وزوال فالنوع الأول يعمل اتفاقا لشدة مشابهة الفعل كقوله :: أظلوم

إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم :: والثاني لا يعمل اتفاقا لعدم مشابهته الفعل بالعلمية والثالثة

منع البصريين إعماله إلا في الضرورة كقوله :: وبعد عطائك المائة الرتاعا :: لأنه موضوع في الأصل

لمعجون ما يعطاه كما يعطي والوضوء لما يتوضأ به ومثله لو سبق العلم وجوزه الكوفيون قياسا لأنه

لم يسم به المعنى صح ... سمي به المصدر ومن كان في قوله كهو مخبر واسم المصدر مبتدأ أو المعنى بعد المقام

لا المقام المجرد وعلم إن علته معطوف على المعنى والمعنى مبتدأ وحذف خبره وفي هذا تنكيت على

الخلاصة في الخلاف فيها وأجاب عنها الشاطبي بأنه يعلم منها أنه لم يشترط في إعمال المصدر شرطه

إعمال اسمه بلا حرف لا لحافظه في حيثيته عند مشابهته الواسطة ولكن خرج العلم بعدم قبوله

الشرط ويخرج ما بزنة حرف الثلاثي على أن الراجح فيه وصلة اتباع معمول المصدر تأتي في خاتمة

التوابع إن شاء الله تعالى اسم الفاعل واسم المفعول :: كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مضيه بمعزل

فكرا وضرب بعد وأشبعها الأوصوفا أو :: ذا ال الموذاخير كما لا أو اسعيل اسم الفاعل يعمل

عمل فعله بثلاثة شروط أحدها أن يكون للمضي سواء كان للحال أو الاستقبال أو الاستمرار كما سيأتي

في الإضافة لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف وفي المعنى خلافا للكسائي

فإنه يشبه الماضي في المعنى فقط حيث لا في الشبه وهذا الاشتراط ليس لإعماله مطلقا بل في حقوق

المنصوب على أنه مفعول به أما المرفوع فيعمله في شرطه ... فعله على شروط وثاني

الشروط وأما في الحال والحال والتمييز فيعمل فيها ما فيه رائحة الفعل بلا شرط وثاني الشروط

أن يكون مكبرا لأن التصغير يبعده من الفعل كما في المصدر ويجوز فيه أنه لا يعمل المصغر قبل

اسم الفاعل واسم المفعول

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

اعمل الفعل وذلك خلافا للكسائي في الثلاثة ويمتاز به عن الخلاصة ونائب ان يعتمد على ما يقوم مقامه بعده للفعل
ونعتي كقوله ... ولا سابق شيئا اذا كان جائيا او استفهام كقوله ... انا ورجال الاقل الاحد من الصرب حيد الغياض
ذكا او موصوف والاول من المذكورين المحذوف نفرته جاء الخلاصة واراد ما لابد من ذكره لو في حال وعمو
منزرح ففي تقول الخلاصة او صاحبه الا المراد المعنوية لا لا لفظية اوني ضرب الحال نحو ما هي
اعماله ولا البدل سابق النهار في فراية الشوي ليوم الاصل نحو ان الله بالغ امره وتعلى على الخلاصة باسما
بعد الشرا الايجاب ان لا اعتماد عليه هو العموم وليس كذلك بل الاعتماد على الموصوف المقدر جمع مزدرج
بتمامه واحب منهما بذلك الا غير منكلف فوله كعطيه اسم جامل منيرا وحرما بيتوهم منهن منه واحد الكمال
المفعول لغوله ... ويعمل ينصب او يخفض على ان المشبه بالشي الا يعفو فوقه ومكر الحال وجاعل يعمل
وجملة في وعملا ومطلقا بعمل اذا وصل بال ... وللمشتق منه واجمعه العمل ما عمل يعمل غير اسم الجاعل
مطلقا حال منه اي من غير اشتراط انعزاله عن الصفة والاعتماد على الامور السابقة واما المعنى
ما يقع صلة لال وسيرا اللطاف ما مر به الموصول من ان صلة ال فعل بصورة الاسم حوله كما به
استكرها لادخال بشبه ال المعروفة على الفعل فهو للمشتق منه امينا وجرى وال به المعمل المعين
اي المعمل المشروط بما سبق به من المواضع صلة لال والمطلق جواز وقوع صلة لها كقوله والشاهد ما
لذا السهاد هتو وغوى والتزكي ... من هل فلا الاشعار ... وعلاوة من جمع المتكلم كما في
التكسير كقوله ... ومن قيم من غيرا حمم غفور والعون من الموصوف والمصدر لا الموصوف يدل على الذات
والحرث والنشبة والجمع انطاهما للذات فهو كجعل المسند الى المشبه بجماعة بخلاف المصدر جاء
التثنية والجمع في لنعتهما الحركة الم ... الفعل وبالتشبيه الى الاضمير يظهر ان ما خير الخلاصة لعسله
التثنية والجمع في قطة اشكاله العامل لغة احسن للتشبيه على جريانها ... وما يلي انصب او اخفض
ما بيلنا وانصب ما سواه حتما اي واسم جاعل عامل ان تزجرت منه شروط العمل وبقد اجرى ينصب اي
معموله او بخفض اي بالاضافة عطفا عليه فتقول هذا ضارب زيد بالتوجيه ومنه امشروط بما اذا
لم يلي الموصف معموله عيرتا بدال والمعمول مجرد منها جانه يتعين الا النصب كما يوجهه ومنه ما لا
جاعلة ويشترط ايضا ان لا يكون المعمول ضميرا متصلا او منفصلا على كلا متصلا فليس لا الخفض
خلافا للشلوبين والاخفش في قوله كما ذكر ان المعموضع نصب لابد وان كان منفصلا فليس الا
النصب اذ ليس لنا جر خفض منفصل وما استلزم منها وتعب ما سواه اي التلو فيتنا وفيما البناء
للمعمول جبريا نحو اي جاعل الاول فليقة ويرد عليه كالخلاصة ما مر في الاضافة وفيه هل انتهم

تاركوا

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

تاركوا ما جاء به وبعض ارباب التحري مهمة كاسم المفعول المعجم ويعمل الخفض لانه بعيد عن الفعل
ومنه بلا حذو وتحويل ... بكثرة عن فاعل فعال او مفعال او فعول اي من اسم الفاعل
الى ... ما حول السر واحد وهذه الاوزان الخمسة فيعمل كقوله ... هذا امور الاخبيلعفو امرو ... ما ليس
منجيه والاقدار ... ومعبل كقولهم ان الله سميع دعاء ودعا ومعال كقوله ... اخا الحرب لبسا سالها جلالها
... ومعطال كقولهم انه لمنحار بوائكها وفعول كقوله ... ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... وبعضهم
وجرور من مع قولهم وتحويل انها لا تعمل الا بالشروط السابقة ونحوها بقوله بلا حذو ان مذهب الكوفيين
فانهم انكروا اعمالها لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة وبزوال الشبه العوي لفظا ونحا ولو عاود
وذلك على النصب باضمار فعل يفسره الشكال والجواب ان السماع والشاهد الغالب مقامه ينفي حكمه واز
الاكثر البصريين فانهم انكروا اعمال فعل وفعيل لقلتهما ولا وارد على الجرح فانه انكر اعمال فعيل لانه افاد ورد
وقد قيل ان قوله حذر امورا البيت مصنوع روى عن اللاحقي انه قال سالني سيبويه عن شاهد في اعمال فعل
بعملته من هذا البيت قال البر ماينه بابي السلال يحسو سيبويه اعلم الجماعة وهذه الحكاية عقا ضم عزاته
مشهوره وبقوم من بعلم اللسان محوه ابكر واحراز لغضب السبق منه او من غيره وهيهات ان يجد
ومقواني قول رجل شهد على نفسه بالكذب وذلك ان سيبويه ان كان قد سأله فما سأله عن شاهد مجوز
ممن يشتشهد بكلامه ورجع عنه ابن عزا لما انشد هذا البيت الخ زعم انه صنعه اخبار بانه بيت مصنوع
بعربيه من شوك عن بيته والبعض ان ذلك غير مطلق للواقع فيكون كذبا فاني يلتفت الى قوله مثل هذا
المعر لسر او يقبل له رواية قوله ذو تحويل منبرا بمعنى قول الله وقوله وكثرة اي فعلا ان زاد التكثير
والمبالغة منعلى هذا يتصير معله ومن الخلاصة وكون اعمال الاوزان الثلاثة الاول منها كثيرا يوحد
ومعموع ومعلوق فيه ... وصلة اتباع معمول الوصف في خاتمة التوابع ان شاء الله تعالى وكله
يجري سمي المفعول والمشتق ان بقا كالاسم وتعمه معنوي وهو يشبه يشتمع سمي نعته بالاسم جاعل
يجري وكله نعت مصدر محذوف اي يجري اسم المفعول جريا مثل جريان اسم الجاعل فيعمل عمل فعله بالشروط
المعتبرة واذا كان صلة لال عمل مطلقا ويعمل مفردا او مثنى ومجموعا واذا نوجرت منه الشروط جازت
اضافته واعماله وبعضهم وشبهه اسم المفعول مقابلة لاسم الجاعل وهو من باب في الجاعل وانه قائم
مقام فعل المفعول ... بن الخلاصة بذلك زيادة ابقاء قوله والمشتق اسم المفعول اي من اسم الجاعل
بان يقاف لاسم وتعه به المعنى بشرط صحة ان يكون الفعل الواحد كمحمود المقاصد الورع فالجوز
ان يكون ... غير متعد لفظا اذ لا يتصور الاضافة ... غير متعد الى الخبر اولاد ... وهذا ماخوذ من الخلاصة

والثاني ان يقصد به الثبوت وهو داخل في المشبهة لا الاول لانه لا مانع ان يكون متعديا الى اثنين كان به ونحو ذلك ان لا يكون
له معمول مذكور وذلك معنى قوله غير مقصود به العلاج وشبه بقوله معنى على ان الاضافة ونصب لامه رجع لانها
بعد تحويل الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف فلما نصب الظاهر على الشبه بالمفعول به ولم يجعلها
رجع لا مانع والاضافة الى النصب وبهذا اشار الى انه كما اخر بالاضافة اخص باصلها وهو النصب
على الشبه بالمفعول به او التمييز نحو محمود المقاصد او مقاصد ومعنى الاختصاص مع ان اسم الفاعل
قد يضاف الى فاعله نحو كاتبة الاب ان اسم المفعول اخص بجواز ذلك باستحسان والاضافة في كاتبة الاب
غير مستحسنة وبهذا يعلم الاعتراض على من مثل هنا بزيد مضروب العبد فانه ككاتبة الاب في بعد المجاز فافهم
والعلاج بالحركة الحسية كضرب وهي متعلقة [illegible] الانتظار وانظر نعم فرجعا به حاشية واما جاء ورد وجاء
بمعنى اسم المفعول كذبيح بمعنى مذبوح وقتيل بمعنى مقتول لا يعمل عمل اسم المفعول خلافا
لابن عصفور وعلى هذا انبه بقوله وجذب وشبه بمشبع الصفة المشبهة : الصفة المشبهات

الصفة المشبهة

تعمل كما علا وجه الشروط تجعل على سوى ما [illegible] الخلاصة له من اوزان الفاعل [illegible] الوجه
لانه جاءته [illegible] وضبطها [illegible] قوله المشبهات جمع نعتت به المعجزة انه جنس تحته انواع وعمل
[illegible] بفعل التي هي [illegible] لاجل الوزن وجملة تعمل خبر الصفة وتعاعل نعت لمحذوف اي عملا كعمل فاعل
وتعمل عطفا على تعمل [illegible] منه كما على انه [illegible] اي يشترط لاعمالها ما اشترط لاعمال الفاعل
على [illegible] به بابه [illegible] والتثنية والجمع [illegible] وحل وجه [illegible] وهو العمل وجهة
العمل مخلفة [illegible] اسم الفاعل [illegible] على انه مفعول به وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول
به او التمييز كما ستنبه عليه وقد سبق ان يعمل اسم الفاعل المشروط بالشروط المتقدمة هو خصوص
نصب المفعول لا الرفع ولا النصب [illegible] والتمييز والحال [illegible] وشتان [illegible] امران احدهما ان
عملها الثابت لاجل الشبه الى [illegible] شروط اسم الفاعل والشروط الآتية هو خصوص
المنصوب على التشبيه بالمفعول به [illegible] مشبهة بالمتعدي لا باللازم والمتعدي الذي
شبهت به هو المتعدي لواحد فقط ولا تعمل على المتعدي الاكثر الحب [illegible] فقط ولا تعمل به
سابق او ما عملا او اجنبي وهنا النصب على تمييز او تشبيه بمعمول [illegible] اي
الصفة المشبهة [illegible] اسم الفاعل [illegible] بانه تارة يكون للحال وتارة للاستقبال وهي لا تكون
الا للحال وهذه العبارة [illegible] محتاجة للتأويل [illegible] والمعنى انها للحال
المعهود [illegible] الاستقبال [illegible] لانها للدوام والثبوت [illegible] الحال ولا غير

وقوله بتحقيق الفاء وهاء الخلاصة والشبه على انها لا تفارق اللازم بل [illegible] فقوله بابنية
الصفات ولا تنقلع وتنقعر مشبهة وحاشية الشبه كل ما جعلها وبيانه انها تكون مجارية للمضارع وغير مجا
رية له وكانه [illegible] الغلب جميل الفاء [illegible] اسم الفاعل [illegible] معمولها
لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل [illegible] الى الاشتغال [illegible] وجه الاب زيد
حسنة وذلك ان عملها [illegible] على اسم الفاعل [illegible] منه وهو معنى قوله ولا تعمل [illegible]
[illegible] بخلاف معمول اسم الفاعل [illegible] المتقدمة وهو معنى قوله
او [illegible] وهذا [illegible] على الخلاصة [illegible] لا يكون [illegible] منفصلا [illegible] الموصوف
لفظا نحو زيد حسن وجهه او تقديرا نحو زيد الحسن الوجه اي منه ومعمول اسم الفاعل يكون سببيا وا
جنبيا وهو معنى قوله او اجنبي [illegible] ان نصبه [illegible] على التمييز ان كان نكرة نحو حسن
وجها وعلى الشبه بالمفعول به ان كان معرفة نحو حسن وجهه ونصب اسم الفاعل [illegible] على
انه مفعول به وهو معنى قوله وهذا النصب [illegible] الخلاصة جار مع [illegible] النصب به
مع ال ودونها الوذا الاضافة وما خلا [illegible] ان الصفة المشبهة يجوز ان تعمل [illegible] مع توفر
الشروط [illegible] الرفع وعلى الفاعلية والجر بالاضافة والنصب على التمييز او التشبيه والمعمول [illegible]
[illegible] ومع ال [illegible] والجر [illegible] ومع ال [illegible] ان الصفة تعمل العمل
المذكور [illegible] بال [illegible] متصلة بها [illegible] الثلاثة [illegible] قوله ذا ال وما عطف عليه والمعنى
ان معمولها تارة يكون محلى بال وتارة يكون مضافا وتارة يكون خاليا من ال والاضافة فمعمول الصفة
ثلاثة انواع [illegible] ثلاثة احوال عملها [illegible] الاقسام ستة من
ضرب ثلاثة في اثنين ومعمولها ثلاث حالات تضرب في الستة فتصير الصور ثمانية عشر واوصلها
كثير [illegible] على [illegible] الى [illegible] وثلاثين لان الصفات اربعة انواع صفات لضمير الموصوف كمررت
[illegible] وصفات للضمير [illegible] وللمعرف بال [illegible] وللمجرد [illegible] فتكون اقسام المعمول
ستة [illegible] المتقدمة [illegible] وسعيد [illegible] والثلا
[illegible] تكون الصفة بال [illegible] الى المعمول الخالي من ال ومن الاضافة [illegible] وهو الحسن
وجه او وجه اب او وجه ابيه [illegible] بقوله ولا تجر مع ال [illegible] والاو [illegible] مقاما
ال شملا اي لا تجر بالصفة حال كونها مع ال الاسم الخالي من ال ومن الاضافة لما شمل ال [illegible] اسم المعمول
بمعنى [illegible] الصفة [illegible] او مجموعة [illegible] الاضافة [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

بالتخفيف وبعد ذلك صار مرة الاضافة بل رجح جواز الضعف هنا شبهه وانفتاح والاخبار لك مستفاد مما
سبق في الاضافة ولا يوجد في الاقسام في الصفات للضمير حين كون الموصوف مجردا وان كمرت بين الحسن
وجهه او معتزاته كمرت بان حل الحسن وجهه خلافا لغاية التسهيل من اجازة الاخيرة فقد ذكر ان الخ
منع وجواز الاولى هو ان الاضافة لم تخل من قبح وهو موجود في الاخيرة وعوض الضمير لما فيه الى
الامتناع وكونه لا يطلب الرجوع وعلم ان هذه الاربع جائز كانه منقسم الى ضعيف وقبيح وحسن فالضعيف
نصب الصفة المجردة وان المعرفة بال والصفات الى المعرفة بها والصفات لضمير الموصوف او الى الصفات
الى ضمير وجر الصفة المجردة وان الصفات للضمير او الى الصفات اليه فهي ستة صور وجه ضعف الاربع
الاول ما فيها من اجراء الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدي واوردوا هنا ان ذلك موجود مع المعرفة
بال واجابوا بان الاخير نعتها وانه ان تقيه ان الشابت فيخو الحسن وجهه والوجه بالنصب القبح انه هو اقوى
والضعف وان الضعف راجع الى صناعي والقبح الى معنوي وسره انهم انما ارتكبوا النصب على التشبيه
بالمفعول الى ان يصر هما في الرفع المعنى الخلو من القبح وثانيهما التوصل الى الاضافة للمرجوع لانها لو
كانت من رفع لزمت اضافة الشي الى نفسه كما سبق والنصب ليس مقصودا لذاته بل هو توطئة للاضافة
وهذا موجود بخلاف الجر اذا تمهد ذلك فقول الحسن وجهه بالنصب فقد فيه الامران اللذان ارتكبه
بسببهما الاضافة والنصب فيه لم يخل من قبح الرفع ولم يظهر للاضافة المقصودة معا فيه واجرا اللازم
مجرى المتعدي فكان الغاية في اقسامه بالكلية ووجه اجازتها فيها وان عقلا لعتريه المعنى الحاصلة
وتحويل الاسناد والرجوع الحاصلة وكثير الخالص الحسن الوجه بالنصب والجر ومن اقبح النصب حيث وجد
لانه قد يكون مفعولا به وحشيا ومخلصا من قبح الرجوع وذلك المعمول المعرف وهذه اربع صور نحو الحسن
وجها اووجه او وحسن وجها او وجه ابا لانه لا يتوقفها على الاجراء المذكور مع تحصيله للمبالغة
وايضا الاضافة في الاوليين متعذرة ولم يبق من صور النصب سوى هذه بالجر المقتضي الى المعمول
المنصوب اثني عشرة صورة هذه اربعة واربعة هي الضعيفة المتكلم فيها واربعة هي التي حكمنا
عليها الآن بالجواز فان قلت الاربع التي حكمت فيها بالضعف يلزم على هذا ان تكون فيه محل
الوسيلة فيها مقصورا وانه لم يخل من قبح الرجوع مع الصفات للضمير او الى الصفات اليه قلت اما
هاتان فان الاضافة فيهما ايضا ضعيفة كما سبق فجعلها لم يحصل المعدول اليه احسن لم يعد ثم حجته
فيه اقوى من تركه مع ضعف الاجرا واما الاوليان وهما حسن الوجه او وجه الاب فلان فيهما وبين الصفة
فيه معرفة فالصواب انا انه ممن زاحم هذه الصورة التعلق بهايته والى الجر كان حسن الوجه

اووجه

٨

اللهم صل على سيدنا محمد وسلم

ووجه الاب والحسن الوجه اووجه الاب ضعيفا وانه مرتبا على راي الكوفيين القائلين بنيابة حرف
فيه سماهم وارجح في التوضيح في بحث الاضافة يقبح الحسن الوجه بالنصب فعلى الاول تكون صور الضعف
ثمانية وهو المعتبر انه لو كانت ال نائبة عن الضمير وقاعدته مقامه لما قبح الرجوع فلما تبقى وجاب به
الاضافة وبه يظهر قبح الرجوع فيما ذكر وقد صرح به في التوضيح في بحث الاضافة وبه يعلم ما به قوله به
نبه انه ليس من صور الضعف وان ذلك دليل على بطلان قول السهيلي ووجه الضعف في صورتي الجر الثلاث
فيه الصفة سوغها قصد التخفيف وهو يحصل بحذف الضمير وفاعل الوصف كالحسن الوجه او بحذف
التنوين كحسن وجهه او بهما كحسن الوجه والحكمة تقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح الاقتصار
على اهون التخفيفين اي حذف التنوين ولا يتعوض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير فالاستقباح
فيهما لانه لم يحذف الضمير فيه وجهه مع ان غرض الاصحاب ان يستكثر في الوصف ولانه وجهه بانه
يشبه اضافة الشي الى نفسه حيث انهم عمرا او صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه وكل ذلك فيه شبه اضافة الشي الى نفسه على انا لو جعلنا بعد ذلك ما اورده انه ذكر الضمير
هنا بعد التحويل للا تحويل فيقوى شبه اضافة الشي لنفسه بخلاف ما اورده ولكون ذكر الضمير نيابة
الفاعل التحويل خص سيبويه نحو حسن وجهه بالشعر وقول صاحب الجمل انه اجازه وخالفه الناس
قال ابن السيد هو كلام جميع الكوفيين والخلاف ذكر نص سيبويه على اختصاص ذلك بالشعر ومن وقع
هذا الغلط ان تخريج الاجازة لسيبويه والمنع الى هشام فالكرا فيه اضافة الشي الى نفسه
ثم ذكر انه يضعف باضافة الصفة لمن هو معها مطلقا فالان هذا الذي اراد بحسن هو الوجه بالمعنى
وانه اراد اضافة حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى موصوف حسن فكانك اضفت حسنا
الى ضميره وذلك لا يجوز على ما سبق لانه لو اشبع ذلك لاشبع في المحققة ايضا وقد تقال الواحد وعبد
بطنه وصور بليده وطيب مزاجه فلت وهو اشتبه في محل وضوح الفرق ما في المعطية لا ابن فيها
والتحويل والاسناد والصفة للضمير وذلك يقبح ازالته وذكره يقبح معه ذلك فيه جمع اضافة الشي
لنفسه والمحققة لا تحويل فيها حتى يلزم فيه ذلك والقبيح رفع الصفة مجردة او بال المجرد
وان ولي الاضافة والصفات الى المجرد فهذه اربع هكذا قالوا والصواب على ما حررناه زيادة
الحسن وجهه والحسن وجه ابيه بالنصب فتكون ستة وعلى راي الكوفيين المتقدم في الحسن
الوجه اووجه الاب او وحسن الوجه او وجه الاب تكون عشرة ووجه القبح في الاربع التي ذكرها اخلاء
الصفة من ضمير الموصوف لفظا والحسن وانبغي وهو اشكل وعشرون كثر اخالوا والصواب اسقاط

أفعل التفضيل

الحسن وجهه أو وجه أبيه بالنصب فيشبه بمفعول به والله تعالى أعلم أفعل التفضيل: أفعل للتفضيل
غير رافع للظاهر إلا إذا وقع موقع الفعل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه
في عين زيد أفعل التفضيل ضعيف المشابهة لاسم الفاعل لأنه لا تلحقه علامة الفرع عند [illegible] التأنيث
والتثنية والجمع إلا إذا أضيف أو عرّف باللام فلذلك لا يرفع الاسم الظاهر إلا في مقابل المستتر
لأن به ضعيفة تعول عليه مررت برجل أفضل منه أبوه أو أبوه بنصب أفضل ورفعه لغة الجمهور
فلا يرفع إلا الضمير المستتر ولا يرفع الظاهر إلا إذا وقع موقع الفعل وذلك إذا كان صفة لاسم جنس
مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين نحو ما
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمعنى ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل
حسنا مثل حسنه في عين زيد [illegible] فعل حسنا أكثر من حسنه في عين زيد كما هو ظاهر الفعل لأن
هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة وإنما يحصل بنفي المساواة لا بنفي خصوص الأفضلية
وإن دل على خصوص أفضل بنفي الأفضلية [illegible] على نفي المساواة [illegible] بما يقال تسليطا
النفي على الفعل [illegible] تسليطا على اسم التفضيل [illegible] أنه حل محل الفعل
ولكون هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة اشترط فيه تلك الأمور المذكورة وهي كون موصوف
اسم التفضيل جنسا ليتسلط النفي عليه ليفيد العموم ولما حل محل الفعل كان فيه معناه عمل فيه
الفاعل وقال سيبويه رحمه الله لا [illegible] الفعل لأنه لم يعمل في رفع الأجنبي إلا بالابتداء واسم
التفضيل خبره [illegible] مررت برجل أفضل منه أبوه برفع أفضل وذلك لا يجوز [illegible]
الحسن ومعموله [illegible] وهو الكحل [illegible] الأجنبي [illegible] معمولاته لأن العامل
لا [illegible] منه على الكحل [illegible] ولا يجوز [illegible] هذا التعليل
[illegible] الإثبات نحو مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد [illegible] جواز ذلك في
الإثبات أيضا لكن السماع لم يثبت فيه ونصبه المفعول المطلق ممنوع بلا خلاف ومعمولا به
فيه أقلا نصبه أي أفعل التفضيل [illegible] المطلق [illegible] معمولا للمصدر أي المفعول
المطلق وممنوع [illegible] متعلقة [illegible] والسهل أن اسم التفضيل ليس المقصود
[illegible] على أصل الحدث بل على زيادة [illegible] الأنفعال ولا الكلام
عليه [illegible] أصل الحدث [illegible] على هذا الضعف [illegible] المفعول
المطلق وأما قول الشاعر [illegible] السيوف [illegible]

أفعل

بفعل مقدر [illegible] ومفعولا به عطفا على المطلق فإن الرضي أجاز نصبه المفعول به [illegible]
على [illegible] [illegible] جاء [illegible] عاملا [illegible] ولا يمكننا [illegible] التفضيل
[illegible] الحقيقة منه [illegible] [illegible] [illegible]
بالمفعول أيضا لأنه لم يبق أن العامل في المعنى حتى يكون النصب [illegible] كان [illegible]
[illegible] معمولا [illegible] هو أبيه باللام نحو [illegible] زيد [illegible] الفعل [illegible]
أو الجمل [illegible] تعديه بالباء أو باللام [illegible] الأفعال ربما تتعدى بالباء نقول هو أعلم [illegible]
أو [illegible] ربما فلته [illegible] المفعول به تتعدى إليه الفعل [illegible] تعدى إليه أفعل [illegible]
[illegible] زيد [illegible] الأول مفعولا [illegible] وعلم بالله [illegible] الثاني منصوبا [illegible]
العامل لا تتعدى [illegible] [illegible] [illegible] وأعلم [illegible] زيد
منطلقا [illegible] الثاني [illegible] بفعل [illegible] بفعل مقدر [illegible] الثاني لأفعل [illegible]
الفعل محذوف مع المفعول الأول [illegible] منك [illegible] الثياب [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] دون [illegible] زيدا منطلقا [illegible] زيدا منطلقا [illegible]
الفعل [illegible] ما هو العامل في المعنى [illegible] الفعل
[illegible] الخلاصة وإذا وجد على معنى وذكر وهو كما أضيف
للمنكر لاسم التفضيل ثلاث حالات الأولى أن يكون مجردا [illegible] [illegible]
[illegible] للمفضول [illegible] زيد أفضل من عمرو [illegible]
بالمعرفة [illegible] [illegible] الخلاصة على ذلك [illegible]
[illegible] المجرد لا [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] زيد أفضل بمعنى فاضل [illegible] الله أكبر [illegible] العاطلة
[illegible] [illegible] التفضيل [illegible] المخلوق [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible] بالنسبة [illegible]
بالنسبة للمفضل [illegible] وقولنا العز [illegible] السماء
[illegible] سيبويه [illegible] الأول [illegible]
[illegible] المخلوق [illegible]
[illegible] الله أكبر [illegible]

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

بين المخلوقين فيها فاضلة وان كلا منهما كبير بالنسبة الى غيره لما ليس كبيرا من المخلوقين وكذا وهو اهون
عليه اي هين ما جرت به عادة من ان اعادة الشيء اهون من ابتدائه استعمل معادة الشيء ابتداء اعلم تجابون الامانة
وكذا وهو اعلم بكم اي عالم بكم حيث يشعرون بان الكم علما وبه علما اولى مما يشعرون بهذا اعلم وهذا هي
طريقة اهل العرب وكلامهم وبه نزل القرآن نحو قوله تعالى يعقوب كلامهم وربما يعتادونه وبه تشهد وكذا
بيت الفرزدق قابل شعري من فيه فاخر وفيه روي عن رؤبة بن العجاج ان رجلا قال له يا ابا الجحاف اخبرنا
عن قول الفرزدق ان الذي اطول واي شيء فقال له رؤبة ان العرب تجيء بمثل هذا وقال المؤذن
الله اكبر فقال رؤبة الا تسمع الى قوله الله اكبر اكبر من اي شيء وانما يقول وكل شيء اشهر وذكر ابو
اسحاق وقال ارباب الغلو معنى الله اكبر انه اكبر من ان يقال له اكبر او من ان يكون كذا كبير ما يعرف به وقيل
اكبر وانه يجانس به فعل ان المجرد من التفضيلية لا بد وشاركته للفعل الا تخففا نحو زيد احسن
من عمرو او تغيرا نحو اكبر من معنى الاسم وان اطلقا المعنى كما سبق ومنه قوله تعالى اصحاب
الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا اذ لا خير ولا احسن عند اهل النار وفي ذلك قولهم في
التفضيل هذا احب الي مما هذا وفي الشرب هذا اخير ومنه رب السجن احب الي مما يدعونني
اليه وانا ويليه هذا افعل تفضيل وشرط نحو شيئين المشاركة في معنى التمكن نحو زيد اعلم والحمار قال
الرجل واما قولهم انا اكبر والشعر وانه اعلم وكان تقول كذا والبيت المقصود تفضيل المتكلم على الشعر
والمخاطب على القول بل المراد بعدهما الشعر والقول وان فعل التفضيل يفيد بعد الفاعل
والمفعول وتجاوزه عنه ومن ثم قيل ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بئس زيد ورجل من البعداء
منه تعلقه بالفعل المستعمل بمعنى التعجب ولذا قلت انك اكرم على من ان اضربك فكانك
قلت انك بعيد الكرم على من ان اضربك وانما جاز ذلك لان من التفضيلية تتعلق بالفعل بعربية
وهذا المعنى الذي انك اذا قلت زيد افضل من عمرو ومعناه زيد متجاوز في الفضل عن رتبة عمرو وانتهى
وخرج بقيد هذا بالمعنى على وجهين الاخر بحيث هو او له والدعاء فيه بالتابعين نظرها وفي ذلك
ومن جيز كلامهم الصيف احر من الشتاء اي الصيف ابلغ في حره والشتاء ابلغ في برده وحاصل ما اشار اليه
ان المعنى فوق حرارة الصيف اكثر منها فوق برودة الشتاء فالمراد تفضيل احد الشرين على الآخر
ومثل ذلك قولهم العسل احلى والخل احمض وذكر وصف بصيغة لا مر الشاركة في الحكم الثاني ويعم
انه يلزم افراد المجرد وتذكيره وان كان الموصوف به متعددا او مؤنثا نحو يوسف واخوه احب
فلان كلاهما اباه واكرمي احب وذلك لان افعل التفضيل شبه بافعل التعجب وزنا ومعنى افرادا

للمعرفة وافعل التعجب لا تلحقه علامة تأنيث ولا تثنية ولا جمع وحمل عليه شبهه والحالة الثانية
ان يكون مضافا لما بعد الاضافة لمعرفة فيبان حكمه وان كان لنكرة فحكمه ثلاثة امور احدها
فيه وهو ان يكون مفردا مذكرا او يكون بعده موصوفه او كان مؤنثا الفعل في المجرد والية اشار
في التثنية والتثنية بان في الحكمين المذكورين المجرد لا بد معا وثانيهما فيه ايضا وهو ان يكون معدا
من من واما قوله نحن بنو سراة اعلمنا فنادر كقول الجاد في السراة سادة اعلم منا وانما تأويله
ان المراد العقلاء العالمة كما في المعنى الزائد والثاني في العقلاء الية وهو ان يكون مطابقا للموصوف لانه
التفضيل منقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهي الحالة الثالثة
ان يحلى بال وله حكما اسمها ان يجرد من وهو ماخوذ ومفهوم قوله وان لم يجرد واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فعلى الزائد وثانيهما ان يطابق الموصوف
تقضي مشابهته فعل التعجب والى ذلك اشار بقوله وتلو ال طبق واشار الى حكم المضاف
للمعرفة بقوله وان لمنكور يضف او جردا ومعنى من كل حتمه فكمن وان لمعرفة جرد ذو وجهين وان تقف
افعل الاسم في تعريفها والحالة انك طرحت ومعنى من ابا العتبة ولم تذكر الاضافة فحكمه في المطا
بقة كحكم الحالة الاخيرة ومن التي تكون فيها الا فيجب مطابقته لموصوفه وذلك اذا قصدت
به الزيادة المطلقة اي لا على خصوص المضاف اليه او اول بما لا تفضيل فيه الا ان هذا اعني
مفيد ومحتملها قولهم الاشج والناقص اعدلا بني مروان اي عادلاهم مع كثرة عوليهما او عادلا
وعلى الاول يقال يوسف احسن اخوته وان قصدت معنى من ولم تقصد جاز ابانها للمعرفة
والاصل للموصوف وما المطابقة وعدمها ومعنى ذلك انه تقصد بافعل الزيادة على خصوص
ما اضيف اليه والا فيا قد كان ما هو بعضه فلا يقال لا يقال هذا يوسف احسن اخوته خوف انه
ليس داخلا في جملة الاخوة لان اضافتهم لضميره تخرجه وقولهم هنا قصدت الزيادة على ما اضيف اليه
فيه تسامح اذ هو حينئذ من جملة افراد المضاف اليه والتفضيل انما هو على غيره وقد اعترض
الشيخ بهذا واستدل ابن مالك لجواز الوجهين بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم
مني مجالس احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون فافرد احب واقرب وجمع
احسن قال الدماميني وبعض الشراح فيه بانا لا نسلم انه بمعنى من وانما احاسنكم بل هي معا
قصدت به الزيادة المطلقة وقد صرح الزمخشري بذلك وذهب ابن السراج وابن الدهان وابن عيشون
الى وجوب ترك المطابقة وعن صريح الخلاصة بقوله عرفت معرفة ورد عليهم بقوله تعالى الذين

اللهم صل على محمد وآله وسلم

بجرمه وهم اراد لفاظ الرواية والابراج ان يمنع كون الاضافة فيهما على معنى من الشهر وهو كذلك وقد سبق
الاعتراض على قولهم ان الاضافة هنا على معنى من في بحث الاضافة فراجعه قال ابن هشام اراد واشباه ولفظ به
التعبير عنه ونحو لانهم ارادوا بكونه على معنى من ان يكون للتفضيل وبكونه ليس على معناها ان لا يكون كذلك وانما
قيد بما لانه انما يحو التفضيل اه وقد تقدم والسبك لوازاب الحق وقدم من مع تال اذا بني تشنيعهم
ومعمول مقدما وتاليها مجرورها وهو جواب لو لانه تشنيعهم بمجرورهما على اسم التفضيل وجوبا وهذا
صادق بمثال الخلاصة ممن انت خير ونحو مثل الاجنبي وبمثال التوضيح انت ممن افضل وبه خرج العامل لا اذا
المجرور لا يعمل بعطف فالواو اذا الشيء مجرورا به ان تكسب اضعفهما وفيه انه يعني التخلص منهما معا بتقديم
من ومجرورها على اسم التفضيل وتقديم اسم التفضيل على المبتدأ فيقال من معنا فضل انت ولا يلتبس المضاف
بالعامل لان اسم التفضيل لا يعمل في الظاهر الا في صفة قليلة كما تقدم وقد سبق في المبتدأ جواز ما
اضوان بتقديم الخبر الفعلي ومن الشبهات الى نعت الكلوب البرانية وكلام الرضي يعمل مفهوم جوهري **والفعل**
في الخبر في الاختيار واخذوا الفعل كثيرا جار معمول اضعف لتقدم من ومجرورها المتقدم والامر
السابق وفي الاخبار مقدر احسن متعلق بافضل وكذا في الاختيار واعلم انه قد يقع في الضرورة فصل
في الرفع فلا عيب فيها غير ان سرعتها فتوى والاشعار منهن الكسل وقول الفرزدق ابنت لا عمرو والظل الحصى
العروة وبعض اخيارة اصوب قوله واحذف اي لفي ومجرورها والفعل اي في اسم التفضيل ومن قبله كثير
جار مجرى ما لا اول نحو والاخرة خير وابقى اي من الدنيا وما فيهما والاكثر ان يكون ذلك اذا كان افعل خبر المبتدأ في
الحال اوفي الاظل الا ابن بالحذوف وقرينته والشيء نحو ابن اكثر ما لا فقد حصل بالتمييز وزمن احقر ممن فئة بلا لم
والنبي اولى بالمؤمنين من انفسهم مقدر بليه وقد اجتمعت ارحة حجول في قوله ماذلت ابتاها في عقل الاحمار
يراب للناس بالخير وهي ومن هذه هذا اذا كان العاطل مساويا لما في التعلق بافعل والا فلا الفعل
كقوله وسعو لذا الحب لو يبذلت لنا وانا مع هيبة على حمر معطلين وممرضوه وجاء الفعل بالتسراء في قول
جرير ان العاجية يا جرز ومنكم ليلا وانجنة في النهار نهارا وهذا كزيادة على الخلاصة وبابني في الا
بقية الكلام على حجوع اسم التفضيل **اسماء الافعال والاصوات: ما ناب عن فعل يعني البعض**
كصه فما وافقه على الاسم بقرينة الترجمة فخرج من ذلك الحروف كان واخواتها وليس هذا الاحراج بالجنس
ولذا قلنا خرج منه لانه دليل كلام ابن في حواشي الخلاصة ونحو منه رحالية قوله ما ناب عن الفعل مع
اسماء الافعال المصادر والاوصاف في نحو ضربا زيدا وافاهم الزيدان فاخرجهما بقوله كصه اي في كونه
عاملا غير معمول فيه قوله ما ناب عن فعل معناه في المعنى والاستعمال والتنبيه قرينة معينة

اسماء الافعال والاصوات

لهذا

٨٣

اللهم صل على محمد وآله وسلم

لهذا المراد ومعنى النيابة على ما حققه التفتازاني الدلالة على معنى الفعل لاخي الفعل بدليلا على ذلك فيما
مثلا واسم الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل وانما قيد اسم الفعل وهو موضوع للفظ الفعل لا كن
لا من حيث انه لفظ بل من حيث دلالته على معناه وذكر الرضي بعضهم ورد كان باب اي صح ربما يقول صه
مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمع اصلا هو **قلت** لما كان المقصود والدلالة على لفظ الفعل
افادت معناه وتطرق ذلك واشتهر على انه موضوع لتعبير المعنى وخيل اشعار الواسطة هذا
جواب قوله مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وقوله وربما لم يسمع اصلا لا نسلم صحته قوله فاناب في
وما جمع مفرد وسماها اي اسم فعل من اعرضه كصه حالا وما على ماتاب وجعل بينهما بالمثال الاجتي للفرق
ولم تعكس لان المعنى هو المتحدث عنه **وما بمعنى افعل كثير نحو مه وقيل غيره كهيهات وشتى**
اي وورد اسم الفعل بمعنى الامر كثيرا نحو مه بمعنى انكفف وبكثيرة كثرته انه قيس نوعا منه
مقيسا وهو فعال كنزال وقد تقدم في الاسماء اللازمة للنداء وورد في بمعنى الماضي كهيهات
بمعنى بعد والمضارع كوي بمعنى اتعجب **والفعل من اسماء الفعل رويد بله اي انصبا ومقدرين خفضا**
اي ومن اسم الفعل ما هو منقول ومقدار وعوض بان مصدر فعل مستعمل كرويد مصغر مقدر
ارود تصغير ترخيم باسقاط الزوائد ومصدر فعل مهمل وهو بله بمعنى اترك وبهما
استعمالان احدهما ان ينصبا ما بعدهما كاسماء عملين وثانيهما ان يخفضاه وما حينئذ
مصدران اذا الاضافة دليل المصدرية لا كل كلام الخلاصة يوهم تقييد مصدريتهما بالخفض وليس
كذلك بل يستعمل مصدران لا ينصبا ما بعدهما مع تنوينهما وقد ذكر ذلك في التوضيح بان رويد ذكرا
نحو بله منقول رويد زيد او بله بما في العين لا سميتهما للفعل حينئذ نصب ما بعدهما مع بنائهما
جواب الشرط محذوف اي ان نصبا فهما اسم الفعل وخفضا حال كونهما مصدرين **عليك دونك**
اليك ايضا اي ومن اسم الفعل ما هو منقول من جار ومجرور كعليك بمعنى الزم واليك عني بمعنى
اعرض وتنح ومنه ما هو منقول من ظرف كدونك بمعنى خذ ولا يستعمل هذا النوع الغالب الا مع
ضمير المخاطب وشذ عليه بمعنى اولني والي بمعنى اتنحى وعليه بمعنى ليلزم وهذه الكاف في محل
خفض بالاضافة عند الاخفش عن بعض العرب على عبد الله زيدا بجر عبد الله وقال الكسائي في موضع نصب
ويرد ان دونك زيدا بمعنى خذه انما يتعدى لواحد وانه لا يتعدى بفعل الفاعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل وقال الفراء في موضع رفع ويلزمه ان يتعدى ضمير مستتر **وحكمه كما ينوب عنه في العمل**
فلا يتقدم معموله ولا يحذف وحكمه اي اسم الفعل معتبر كحال الحكم ما ينوب هو اي اسم الفعل عنه في

ر يعمل غيره في أعماله ويتعلق به الاستقرار ما ذكر أن العطف [illegible] اسمه كذلك كهيهات وإن كان متعديا
بنفسه فاسمه كذلك كعليك وإن كان متعديا بحرف فاسمه كذلك كإليك لا كتاب اسم الفعل في حرف باء كلا
مهم بخلاف الفعل فإنه بحرف ويقتضي معموله ولذا كان الشارح لا يعزى قوة العمل عنه خلافا للكسائي
وأنه أجاز أعماله محذوفا ويجوز زيادة على الخلاصة وكما لا يجوز أعماله محذوفا لا يجوز تأخيره عن معموله
خلافا للكسائي أيضا فإنه أجازه [illegible] باب [illegible] واحد [illegible]
مبتدأ ودونك خبره أو أن [illegible] على الأخبار التحقيق لأن الجملة الخبر [illegible] التحقيق
وصفها [illegible] وسمها التنكير [illegible] سماع [illegible] مبتدأ والإضافة
[illegible] وما يحوثه نحو الجملة خبر المبتدأ [illegible] أسماء الأفعال [illegible]
بفعلية هات وتعال [illegible] خبر [illegible] سماع [illegible]
[illegible] سماع [illegible]
[illegible] التسهيل [illegible]
[illegible] العطف [illegible]
يكون فاعلها ظاهرا أو ضميرا مستترا كهيهات زيد وزيد هيهات وكفعلها [illegible] يكون فاعل
لا مستترا كفعلها [illegible]
[illegible] التسهيل [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] على الخلاصة [illegible] أسماء الا
أفعال [illegible]
[illegible] الأفعال [illegible]
[illegible] والتنكير مع
[illegible] الفعل [illegible] اسم الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] التنوين والتنكير
[illegible] التنكير [illegible] وشبه الحج
به لو خوطبا غير ما يعقل صوتا لغا [illegible] اسم الفعل [illegible]

لمجعول خبرا لما في معقول اللفظ وهو أنا [illegible] هذا الشبه نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل أما
تصوت حيوان [illegible] الصوت [illegible] شبه الكلابية أن يكون مثل
[illegible] الحيوانات والجمادات
لا يحسن الإفصاح بالحروف [illegible] الإنسان فلذا [illegible] أصواتها التي هي شبه المركب
والحروف [illegible] لأنه يعسر عليهم أو يتعذر مثل
[illegible] الإنسان [illegible] اسما
[illegible]
[illegible] الحيوانات [illegible]
[illegible] رجل
[illegible]
[illegible]
به الحيوانات [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] المراد
[illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الصوت
المركب والحروف [illegible] والحروف
[illegible] الأصوات
[illegible] الأفعال [illegible]
[illegible] الحروف [illegible]
[illegible]
[illegible] أسماء أفعال [illegible]
[illegible] الأصوات [illegible]
[illegible]
[illegible] الجمع [illegible]
اسم [illegible]

للمفعول

اللهم صل على سيدنا محمد وآله الروم

الظرف والمجرور

ما عطف به من العاقل معًا لا يكتفى كقوله : الا ايها الليل الطويل الا انجلي ، وان بني ابناء النوبي لشعره في
موضع النداء وصاحب الخلاصة لم يتعرض لبناء المنادى **الظرف والمجرور** ذكرهما هنا لانهما وجملة الصلة
مما يتكلم على احكامهما لتكرر هما في الكلام ولذا زاده على الخلاصة الظرف والمجرور ان يعتمدا
على الوصف بوقوعه فاعلا نائبا عن ابتدا حتما وقيل جاز فيه الابتدا كما هو الواجب ان والا تحتما
والعامل الفعل الخ هو حرفا ، او ذا ارادنا بالمعية اعملها الظرف والمجرور معتمدا وجملة الزيادة
خبر وكذا موصوف نعت لمحذوف اي اعتماد اما اعتماد الوصف اي على النفي والاستفهام او الموصوف او الخبر
عنه او الموصول او موقع او ما دل جواب الشرط و فاعلا حال ومعمول يرفع وهو نائب فيه النصب
على حذف ولو ادوا اشار بالجماعة دار ، وجاءت الحال والنافي لتنافرها او حال وفاعل مبدا على انه صفة
لمثال نحو ما في الدار احد وابوه الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه
ومررت بزيد عليه جبة ثم قيل في كون التالي فاعلا نقلا ابن هشام اتفاقا على الاكثر ورجح بسلامته
وجواز التقديم والتاخير وفيه ما لا يخفى وهذا معنى قوله حتما وقيل تجوز فيه الابتدائية ثم قيل
الارجح الفاعلية وهنا مجال الاحل السلامة والتقديم والتاخير وقيل تترجح الابتدائية فالظرف
العامل الفعل ومبتدأ ، وفي عنوان الاوسط اوسط وقوله وقيل جاز في الاخير بوان
لم يعتمد على شيء ، معادي تعينت ابتداء بالنية وهو معنى قوله كما هو الواجب ان والكلام متوجه
لما هو مبتدا للابتداء والواجب خبره والتشبيه في الابتدائية وان لا يعني به الاول جائز وفي
الثاني واجبة وهذا التشبيه دليل جواب ان ما اعتمد او ما فيه نائبه وهذا رأي الجمهور ولا
في عشر والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط واذا اعرب المرفوع فاعلا
فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف والمجرور لنيابتهما عنه فيه خلاف ورجح الثاني بامتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وعلى هذا الاختلاف ينبني اثبات الا
ضمير واجبا فيما علقا بالفعل او شبهه او ما فيه رفعه زاوا واجبا نعته نحو ومال علقا تعليقا
واجبا او بالفعل متعلق بعلقا وشبه عطف على الفعل وفي اصطلاحه انتعته عليه من الفعل
عليهم وشمل الفعل التام والناقص خلافا لمن منع التعلق به لانه لا يدل على الحدث وشمل ايضا
المتوسط والجامد وفي مثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله : انا ابو المنهال بعض الاحيان
بعض الاحيان ظرف متعلق بابو المنهال لما فيه من معنى الجود ونحوه وعلى هذا الاحرونية انها صيغة
يتعلقان بما هو مؤول بما يشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض ، فتعلق بالا لانه مؤول

بمعبود لا زائد ورد و في الاستثناء مع رب و كاف و لعل عطفا على نائب فاعل علقا اي يستثنى مما
تعلق بالنسبة للجار والمجرور اي ما الزائد كالباء في كفى بالله شهيدا و من في هل من خالق غير الله فانه
لا يتعلق لانه انما يؤتى به لاجل تنبيه وتحصيل الكلام بل للتقوية والتوكيد نعم يجب ان تكون في محل الاسم
يدل انها متعلقة لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيله العامل من الضعف الذي نزل منزلته
انفاصلا ولا معرفة محضة لا طراد صحة اسقاطها وهي لتقوية وستثنى ايضا حروف الاستثناء
وهي خلا وعدا وحاشا وفيها في الاستثناء وكذا رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فان مجرورها مفعول
به في الثاني ومبتدأ في الاول او منصوب على الاشتغال ويقدر الناصب بعد المجرور لان رب لها الصدر
وهي في باب المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية هذا قول الرماني وابن طاهر وقال
الجمهور هي معدية قال في المغني ما اراد وانها عدت العامل المحذوف لانه يقع
بنفسه ولاستغنائه بمجرورها في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا يقدر بحصل ونحوه كما
صرح به جماعة فهي يقدرها معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت ويستثنى ايضا الكاف
على رأي الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف
لا تدل عليه وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه والحق ان جميع
الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار ويستثنى ايضا لعل لغة
عقيل لانها بمنزلة الزائد الا ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل رفع ما بعده على الخبرية
في قوله لعل ابي المغوار منك قريب ، ولانها لم ترد لتوصيل عامل بل لافادة الترجي **واقطع
لكون او شبه الكون او فعل او خبرا او صفة او صلة** لكون اي المتعلق فاعل اقطع
اي يجب حذفه ان وقع الظرف والمجرور حالا نحو فخرج على قومه في زينته او صلة نحو وله من في
السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون او خبر نحو زيد عندك او في الدار او صفة نحو او كصيب من
السماء او مفعول كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الآن اي كان ما تقول حينئذ واسمع الآن ويجب
ايضا فيما اذا رفعا ظاهرا نحو افي الله شك وفي نحو او غيرها على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة
صمت فيه وسيأتي ومع القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وفيما سوى **مفردا والكون فيه لا
مانع او لم يكن دل** مفردا حال من الفعل وفاعل اقطع عليه فيما سوى وهذا هو الاصل وفي بعض
ما يجب تقديره مفردا وما يجب جملة فالاول نحو في الدار زيد لان الظرف هو الخبر والثاني نحو الذي في الدار
زيد لان الصلة لا تكون الا جملة وفيما عدا ذلك تقدير الكون المتعلق ويقدر بحسب المعنى جار كان المعنى على

اليه ضمير الفعل العامل أو وصفه أو على الاشتغال أو إعمال ضمير الفعل أو وصفه وإن جعل الإضمار
ضمير الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وقد يجوز عند الكوفي إلا أن الدليل دال عليه كما في الفتح فيجوز الفتح وكما في
الاشتغال فيجوز كالمنصوب به نحو يوم الجمعة صمت فيه أو لما نحو أما صاحبي فما بي زيد أمررت به أو
معنى كما في زيد أضربت أخاه إذ تقدير المذكور فيتنبه في الأول تعدي العامل بنفسه وفي الثاني خلاف الأول
فهو إذ الحق لم يقع بزيد مرور حتى يلزم في الأول مجاوزته وفي الثاني أمثاله والى هذا أشار بالاستثناء

التنازع في العمل أي تطلب أخذ شيئين وما سبق فواحد يعمل والثاني أصح والكوفية
الأول لا التعجب ويعمل الثاني المختص بوجوب الاقتصار على الأثر ليس لأجل التفسير فإن التنازع
قد يكون من أكثر منها وإنما هو حرف وتصوير للمسألة في أقل ما يجب تصويرها فيه والمراد بالاسم
الجنس لأن التنازع يكون في المتعلق وقد اجتمع تنازع ثلاثة في أثر نحو قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون
وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتخرج نسبة الطالب إليها معا إذ لا تكون لأحدهما
نحو أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس فإن الثاني لا يطلب شيئا بل هو للتأكيد لا للإسناد وعند الطائفة في جهة
الطلب أنه لا بد أن تتفق نحو ضربت وأكرمت زيدا أو [illegible] وقعد زيد أو تختلف نحو قام وأكرمت زيدا
وعند الطائفة في الأثر أنه لا بد أن يكونا معلمين أو اسمين أو مختلفين ولا فعلة شهيرة وها نافية جملة
ما سبق حال وسمع والعطاء [illegible] لأنه تخرج بذلك ما إذا تقدم عليهما نحو [illegible]
زعيم جهول المختار من أشكل [illegible] الأول أو على أحدهما نحو ضربت زيدا وأكرمته فهو كذلك إذ معنى
قوله وما سبق أي أحدهما وسر المسألة أن الثاني لم يأت حتى وجد الأول قد أخذ مقتضاه فيها
وعند الطائفة جواز التنازع في السبب وهو الحق وانظر تحرير ذلك في حاشيتنا قوله فواحد يعمل
أي لا هما معا لئلا وجه من توارد عاملين على معمول والعدول الثاني أصح أي يعمل ما يعمله أرجح
لتقدمه وقال أهل الكوفة أصح لقربه من المعمول ومنه أن الترجيح الأول أي أعمل البصرية
وقد من سماع إعمال الأول أكثر [illegible] من الأشعر [illegible] الجار أو الجار أحدهما
لذا تقدم الجار فما تبعه إعمال الأول عن [illegible] من معمولة وإذا بطل إعماله بطل التنازع من
أصله لا من شرط صحة إعمال كل من العاملين وجواز إعمال [illegible] بترك إعمال الثاني وإليه أشار بقوله
فعمل الثاني [illegible] عمله لأنه معمول بوجه [illegible] جر المجرور وهذا إلى ما سبق **ويعمل العمل**
في ضمير التنازع إن كان رفعا لا إذا أعمل أحد الأثرين في الأمر يطلب التنازع فيه فيعطى له ضمير
وبذلك إن كان [illegible] لأن الضمير لا تغرها فتقول قام وقعد أخواك على إعمال الأول وقاما

وقد

التنازع في العمل

وقعد أخواك على إعمال الثاني وإن كان منصوبا فكذلك [illegible] إليه بقوله **بخلاف الثاني أضمر سواه و**
عمد أول لا على سياق أي لو تكلف عند إعمال الثاني إضمار سوى المرجوع فيه نحو ضربني وأكرمته زيدا
يلزم في حذفه التهيئة والقطع وحذف جملة ما عمل عليه قول الخلاصة والتزم ما التزما وعلى الحق المقر
فيه صحيحه للضرورة أي عند إضمار عند إعمال الأول أي لا تضمير فيه بل التزم حذفه نحو أنه أخرج عليه
فلو كان كان حذفه من فعله لبس وإن وجب ذكره فوضح نحو استغشت واستغشاني زيد به على المحذوف
يوهم أن حرف الجر المحذوف على الأصل لمقابلة المعنوية ولأنها المعروفة للفعل الثاني وما عسى
استشكل لمسألة البسر [illegible] واستشكله لما علمه العمرة لأن الأرجح جواز حذف أحد مفعولي ظن
لولا وجوب جواز حذف ما [illegible] كلان كما سبق في بابه وهذا عكس ما في الخلاصة **وإن عمل الحذف**
بين ضمير ما قبلها والظاهر والثاني أي إذا كان المفعول الذي تحتاج له المهمل خبرا في اسم لا يطابق المعنى
الضمير وهو المتنازع فيه وجب المعمول لأنه لا يصار إلى الأظهر نحو يظنني ويظنان أخا زيدا أو عمرا أخوين
على إعمال الأول أو زيد أمعمول الأول وأخوين الثاني ونطق يطلب زيدا وعمرا بالفاعلية فأعطى له ضمير
وهما ويطلب أخوين على أنه معمول الثاني فلو أضمر فإما أن [illegible] بالضمير [illegible] لمطابق المعنى [illegible]
المخبر عنه وهو ياء المتكلم أو يفرد فينعكس الحكم [illegible] تعذر لا [illegible] الأظهار [illegible]
وهو مطابقه للمخبر عنه ولم تغير ما بيعة للمتنازع فيه لأنه عين التعبير وإن أعملت الثاني قلت أظن
ويظنني زيد وعمرو أخا إياهما أخوين فأخا معمول يظني الثاني وبذلك استوفى مفعوليه والظن يطلب
زيدا وإياهما معمول له الأول فاعلى ضميرهما وأخوين لأنه [illegible] صورة الجملة [illegible]
محذوفة ويطلب أخا على أنه معمول الثاني [illegible] تلك [illegible] بضمير مفرد للمطابقة أو مثنى لمطابقة
المخبر عنه وبلفظ ما تقدم فتعين الإظهار ويجيء في المثال أن يكون في إعمال الأول والثاني دفعة
واحدة [illegible] الظن ويظنني زيدا وعمرا أخا إعمالنا الأول في الأول والثاني في الثاني ويظن يظني
يطلب زيدا وعمرا بالفاعلية فأعطيناه ضميرهما ويظنني الأول يطلب أخا على أنه مفعول الثاني فلما
أضمر [illegible] قوله والمفعول مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] بصيغة اسم الفاعل [illegible] مجاز أو المفعول
أي به ومتعلقه به وما مفعول له كالفاعل والضمير معناه أحد لا يعرف [illegible] الإظهار **وهو كل**
مفعول يجوز لا الحال والعلة والتمييز ومعموله أي التنازع مفعولا وضمير [illegible] وعمل مفعول بصيغة
اسم المفعول أي معمول منصوب فيجوز الحال لأنها لا تضمر ولا المفعول له لأن الضمير لا ينصب على
المفعول له ولا التمييز لأنه لا يقدر أيضا **الاشتغال** أي شغل الفعل لاسم [illegible] أو ما جرى

الاشتغال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

نعتا او بيانا او نسقا: بالنصب او فعلا او شبهها يعمل في سابقه للاجنبي ما يعمل لا حالة او ما
معلقا تلك: او كان اذا او ليتما الا او السابق انصبه الفعل بفعل شغل وقد يكون الشاغل ظاهرا
بغير السببي بغير ملابس ومنه الفعل وان كان فعله مبنيا للمفعول التركيب بلا نون وحروف التهيئة والعلم
وانظر الحاشية والاسم متعلق بالفعل اي الفعل انح هو لا اسم سابقا اي عامل عليه وتحرز بالصفة عن
نحو زيد ضاربا له الظاهر بيان وقيل ان ذلك زيد اضربته وما عطفا على الفعل ورفعه على الظاهر بقرينة
المقابلة اي والاسم ظاهر صوري نعتا نحو زيدا رايت رجلا يحبه او اسم ظاهر صوري بيانا نحو زيدا
رايت عمرا اخاه جاز عطف ربك بل الجملة المعلقة بعد زيدا او نعته بجعفر الابدال اذ البدل على
نية تكرير العامل فهو من جملة اخرى او اسم ظاهر صوري عطفا نسقا بخصوص الواو نحو زيدا رايت
عمرا واخاه لا ان سواء وبجعل الشيئين كالواحد لعطفهما وعطف الجمع وخرج النسق كبر جاء نحو زيدا رايت عمرا نفسه
لان ضمير ليس للاسم السابق بل لعمرو وعطفه غير صوري بالمعنى المراد اذ المراد وما صوري نعت مشتملا
على ضمير الاسم السابق او بيانا او نسقا بقوله الخلاصة وعلقه حالة اتم والمعنى اتم من جملة اخرى
وهي تعبير التابع بما ضمير وقوله فعلا معمول شغلا ومعنى الخلاف انه لو جاز من العنصر فالجار
مرور انظر الحاشية وشبهها عطفا على فعلا ومعنى الوصف الدال كونه يعمل اي يجيء العمل نحو زيد
والوصف بمعنى الفعل وتحرز بقوله سابقا والوصف الواقع صلة لال او في الصفة المشبهة
وقيل ان ما تقدم شرعه الشروط زيد انا ضاربه غدا او الاجنبي متعلق بفعل فرع المعمول على اداة
النصب بعض ورقة والجملة حال وفعلا وما عطف عليه حالة كونها ما ذكر فعامله هذا الباب غير معمول
باجنبي والمراد بالاجنبي هنا ما يستغني عنه ولا احتياج الى الاعتناء وعليه فلا يمتنع زيد انت تزوجه
لا استقلال الفعل وعدم احتياجه له بل يستتر اليه وجاز زيد انت ضاربه غدا لعدم استقلال الوصف
جاءت جملة باسم اخر امتنع ذلك والمسالة محتاجة لكن من الكلام انظرها بحاشيتنا وشرط به
العامل ان يكون صالحا للعمل فيما قبله لوجوده فلا الا التعجب والصلة لانها لا تعمل فيما قبل الموصول
فيجب الرفع بانحو زيد انح بكرمه عمرو وهذا معنى قوله لا حالة وجه ذكره مع قوله سابقا بالنسبة
للوصف الا ان هذا اعم ولا يعمل ما وقع بعد اداة تعليق لصدريتها نحو زيد هلا اكرمته وزيد ما
حسنه بالرفع لا غير وهو معنى قوله او معلقا تلا ولا يعمل ما تم الخبر نحو زيد كم لعنته واما الاستفهام
فيه جواز لا غير بالمعلق فان الرماني ولو اسقطها اي صاحب التسهيل لكان اولى ليلا يتوهم
ان معمول الصفة اي الخبرية داخل على معمول الكلام قوله او استفهاما بغير الهمزة كما في

تعلق

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

تعلق لا الاستفهامية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها اذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد اكرمه لانهما
لا يدخلان الا على الاسم ولو جعلت كلا ما داخلين على الفعل المفرد والتلوها هنا بمعنى المرفوع بعد
المتلو ولا يجيء الا بعد الفعل اذا اعرض او تخفيف نحو زيد هلا اكرمته وزيدا الا اكرمته فالاسم السابق
في هذه المسائل لا يصح الرفع بالابتداء وليس من اقسام الاشتغال وانما جعل من المخرجات
وخارج الباب وهو منصوب فيه الخلاصة وقوله فالسابق انصبه جواب الشرط وهو ضمير الا
اشتغال وهذا النصب على ارجحية اقسام واجب وارجح ثم اشار بقوله وجوبا ان تلا ما اختص
بالفعل كالاستفهام اي يكون نصب الاسم السابق واجبا ان تلاه لكن الاسم السابق تلا
اختص بالدخول على الفعل كاذا وادوات الشرط نحو ان زيدا لقيته فاكرمه واذا زيدا تلقاه فاكرمه واداة
التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته لتكون داخلة على الفعل الشعر يقدر ولا الاسم بعدها الا دخلت عليه
لفظا وشعرا وذلك معنى فيه لا تكن اذ وادوات الشرط لا تقع الاشتغال بعدها الا في الشعر
ولا يليها في الشعر الا فعل الا ان الادوات ان والفعل ماض لو اراد اطلاقا وجوب النصب
هنا انما جاء بالنسبة الى الرفع بالابتداء ولا يمتنع الرفع بفعل محذوف نحو هلا زيد اضربته
على ان هذا فيه كلام سابق حيث الحروف مغفرته والاستفهام عطف على ما وتعبيره بما عن الهمزة
يعلم مما اشار اليه في القسم الثاني بقوله لا اذا الهمزة ما ضربها كما المختص بالفعل او معمول
او فعل طلب: او تلى ما ضعفا بلا فعل على: معطبة او ترك اجري فصل يترجح نصب الاسم
السابق بوجه مسائل الست وترجح بكونه تاليا الاستفهام بالهمزة نحو ابشرا منا واحدا نتبعه واجازوا
الرفع معها لانها ام الباب فتوسعوا فيها الشاطبية ان يكون بعد شيء الغالب دخوله على الفعل
كما النافية نحو ما زيدا ضربته وهذا الهمزة ثم هنيئه فسلته بمشكلتها فيه ما جرت الصلة
في واحدة فقوله دائم عطفا على الاستفهام والباء بها للمصاحبة ومعمول الخبر محذوف اي
النصب بقرينة الكلام فيه والمراد بالفعل الخ والباء للمصاحبة اي غلب مع الفعل وتعلقه
الحقيقة بعد محذوف اي وجوده او للمتعدية اي بليا والفعل المسالة الثالثة ان يكون قبل
معمول فعل طلب نحو زيدا اضربه والسر انه وهذا على راي من جوز تقديم معمول المفعول النحو لا يجيء
الى ان الفعل عليه ولا عملا لا يعمل به متقدم لا يعمل عاملا او فعل الطلب سواء كان امرا نحو زيدا
اضربه او نهيا نحو خالدا لا تهنه او دعاء نحو اللهم امرك عبدك فقوله او معمول فعل طلب نحو
قطع الله يده ورجلا من خلافه ومن النفر تعلم ان معطوفا مقدرا او قبل مقدر الا ابعد ان

تبتلوا مخاطبا بمن معمول عنه بالعامل جملة فعلية نحو خلق الانسان فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها
وامثاله فحوله بلا فصل مثل نحو قام زيد والعمرو ما ذكرنه فاحكم الاسم الواقع بعد الاحكم الواقع في
ابتداء الكلام لانه منقطع بما بعدها عما قبلها ويجوله على فعلية معا اذا كانت الجملة المشعرة على العاطف
ذات وجهين فانه يساوي حكمه ويرجع على الشطان المعطوف مفردا بالواو فيما المعطوف الخامسة ان يكون
ترك النصب بالرجاء الى الرفع على الابتدائية يوهم خلاف المعنى كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان
ان الكلام يحتملها على ما اختار فيه النصب ومن جهة لبس المعنى بالعجمة اشهر فان رفع يوهم ان جملة خلقنا
صفة لشئ وبقدر هو الخبر فيوهم ان الصفة له مفهوم ويكون المعنى ان ما لم نخلقه نحن بل خلقه غيرنا
ليس بقدر وهذا باطل والنصب سالم منه لان الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا
فالآية اذا اردت مثاله فجرت كل واحد وما يليك الشرطية بعشرين دينارا وانك لم تقلك احدا منهم
ربما بشرايين بهذا الثمن فعلت كل احد وما يليك الشرطية بعشرين يتعلق كل منهم بالمعنى المقصود
لان الشعور الشرطية كل احد وما يليك بعشرين دينارا ان رفعت كلا محتمل ان يكون الشرطية خبر الاول وقوله
بعشرين متعلق به اي كل احد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون الشرطية صفة
لكل احد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل ما اشتريته والمماليك وهو بعشرين فالمعتبر الذي على الشعور
الاول انهم لا خرج لك كل واحد وما يليك تمم الشرطية وان اشتريك لك وما حصل لك منهم بغير الشراء ووجوه التملك
والمعتبر على الثاني لا يقع العلي ما اشتريته اثنا وبعد اذ منهم الاحتمال الوجه الذي هو غير مقصود ومخالف
للوجه المقصود ادبما يكون لك على الوجه الثاني منهم والشراء لا يجوز بعشرين او بأقل منها او باكثر او ربما
يكون لك انقيا منهم حاليا بالهبة والعوارث وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصود ذكره في النصب اذ الاولى لكونه نصا
في المقصود والعشار الذي او ادعى العلا والكتاب المعز في قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه
المعنى كما يتفاوت به مثال سواء جعلت الفعل خبر او صفة فانه في التمثيل وذلك لان المراد تعلق بكل شئ كل
مخلوق نعت كل او صفته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه كل
شئ بقدر ان يد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ الا انه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهيات
ويقع على كل واحد منها اسم شئ اي كل شئ به هذه الاية لسبب كما في قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير لان معناه انه
قادر على كل ممكن عين وعشاله فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه يرجع كل على ان خلقناه خبر كل مخلوق
بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ المخلوق كائن بقدر والمعتبر والمراد بقوله كل شئ به الاية محكوم بالمخلوقات سواء
كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع الشعور الاول ايهم منه مع الثاني كما كان في مثالنا وهو فلت وحيم

دلالة

دلالة المعتزلية في غاية الخفاء والرفعة فان يدعي صاحبها حكاية اهل السنة لما كان عنده من التشنيع سوا
حال تشبيه المعتزلة اولا وذلك ان اهل السنة استدلوا بالاية على وجه ان الله الا فعال وعموم خالقية تعالى للاشياء
بقدر كما هو شهير والاستدلال في قراءة النصب واذا ثبت ذلك فعلت في قراءة الرفع عليه وجعلت جملة
خلقناه بقدر الشئ رجل الغوار اذا ما الاخبار سواء فيهما راجح غير متعين لانا نقول محله ولذا اذا لم يتحقق المعنى
المحتمل احدها المعنى المتعين بالاخرى كما هنا فان في قراءة النصب نص في عموم خالقيته تعالى للاشياء وقراءة
الرفع اذا جعلت الاية فيها صفة واعتبر مفهومها تخلفت دلالة وتعالى لم يخلقه ربه فيلزم ان الصفة لا تعمل
فيما قبل الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنعه ذلك وجعل الجملة صفة شكيبه واد من على ان شئ
على اريد به خاص وهو المخلوق وذلك في معنى كون الجملة صفة الا انه الوصفية ليست بالوجوب على
شئ ايل انه لا يجعل كونه موضوعا للمسألة ومحكوما له بحكمها الا بملاحظة تلك الصفة فلا تنتفي وبين المعنى
حينئذ في الغراتين وان عليهم جعل الجملة في قراءة الرفع خبرا او صفة لثبوت الوصفية معنى وسبقه ما سنذكر لان
قراءة النصب ومراده بهذا هو ما ذكره المعتزلة التي استدل بها اهل السنة وان انه هذا الدليل من ابراهيم
ولم يسم ح تبرئة سيما يستشعر كلامه ويشير عنه الوارف عليه وان اهل السنة قد ظهر انه اراد المعتزلة في التمثيل
والكلام فيه المسألة وجهة هذا التشبيه عدم ثبوت المخلوقية لكل معنى التي جعلها علامة السنة والا تخرج
فيعتبر على الفاعل في الفعل اي يحققه ويعتبر السمع الذي اعطاه في رحمة كلامه وبين بحقه اذا انقض
هذا الطول له نفوط ارحمه والعطاء والخوف لا نسلم ان الموضوع المخلوق بل الموجود ومن الماخوذ في
التعبير بالشئ اذا لا حاجة لكم في شئ ية المعروف والمعنى المعروف في خارج فان قلت يتعين تخصيصه بالجائز
فيرجع سلطان وهو المراد شئ المخلوق قلت المعنوان الوجود الجائز والمحمول المخلوقية ليس تعلق ونية
متعلق به وان الخروج المعاصي والابتداء وتعلق العلم بالشئ باعتبار صفة الوجود يتعلقه به باعتبار
صفة المخلوقية فليس الموضوع حينئذ المخلوق ولذا سلمنا فانا نسلم انه المعتبر وجعل الجملة
صفة حينئذ لا يتفاوت المعنى على الوصفية والخبرية بل الموضوع في مخلوق والمحمول مخلوق لنا وبقدر
وتمته وجعل الجملة صفة بتقدير الموضوع مخلوق لنا وبقدر عن الخبر ونسبها في نسبها ونحا حال ان صفة الحمل
انما تتوقف على تخصيص الموضوع بالمخلوقية الا على التخصيص به بغير نسبتها له تعالى لان المقصود في التخصيص
خروج المعنى المعروف وهو خارج به بدون التقييد وغير نسبتها له تعالى فيتعلق والخبر فليس التخصيص
مطلقا المخلوقية مساويا فجعل الجملة صفة فهو نظير قولك كل محبوب احببته بحق اي كل ما يستحق
ان يكون محبوبا احببته لذا رجحني اياك بحق فالحاصل في الاسناد وعينه البليغ وبيان انها حقيقة لك بحق

فيه ذلك ومنه النسبة بين ملاحظة الحكم عليه والمعنى في الآية كل مخلوق في الواقع وتعبير الامر
عن خلقنا بالنظر وخلقنا اياه بقدر مقدور لا [illegible] ومنه المسألة [illegible] على الخلاصة [illegible] الا انه
مقاما معنويا والثاني ترك نصبه واجرى على الاخبر والنظر ما يتعلق بما نقل عن سيبويه وانه لا يرى ابطال
الوصفية في محله حاشيتنا ومنه لكن المسألة [illegible] على الخلاصة واشار الى القسم الثالث بقوله
وفرات وجهين اسا العطف للمختبر أي ان تلا المعطوف جملة ذات وجهين جوز في نصب الاسم
السابق ورفعه ولا ترجيح احدهما على الآخر وذات وجهين هي الجملة التي تكون اسمية الصدر فعلية
العجز نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجل [illegible] المشاكلة ان نصبت بالعطف على العجز وان رفعت
بالعطف على الجملة باسرها [illegible] معمول الشرط [illegible] والعطف [illegible] المعطوف وقوله
خبر فيه والنظر ما يتعلق بعدم اشتراط اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق وبمعارضة
عدم [illegible] للتعويض في الرفع [illegible] وانه النصب [illegible] واشار للقسم الرابع بقوله والرفع في
غير ذا أي ورجح الاسم السابق بما سوى ما مر رجح نحو زيد ضربته لعدم الاحتياج فيه الى اضمار [illegible]
[illegible] بمعارضة [illegible] عدم الاحتياج الى اضمار [illegible] بمعارضة
[illegible] عدم الاحتياج ثابت في جميع مسائل الباب [illegible] بسوى ما مضى واسقط
قول الخلاصة [illegible] تتميم [illegible] في الحاشية نقلا عن الشاطبي والنصب بفعل
واجب الاضمار [illegible] ومعنى [illegible] الاضمار [illegible] او [illegible] واخر
المشتغل أي النصب للاسم السابق بفعل واجب الحذف لان المفسر عوض منه وقام مقامه فلا
يجمع بينهما [illegible] عليه [illegible] الآية [illegible]
[illegible] مع ان [illegible] والنظر ما يتعلق بالمسألتين في الحاشية وقوله بفعل
[illegible] المعمول [illegible] المشغول [illegible]
[illegible] معناه [illegible] المشغول [illegible] الشاغل [illegible]
[illegible] الحاشية [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
[illegible] بفعل [illegible] للمعمول والمشتغل [illegible] العلة
[illegible] خبر محذوف [illegible]

أي

اي ربه على تقدير الكاف [illegible] خبر محذوف [illegible] الجملة [illegible] بفعل [illegible] التفصيل
في المفسر [illegible] على الخلاصة والنصب للسابق والمعطوف [illegible] بمعنى
انه اختلف هل يشترط في محل الاشتغال ان تتحد جهة نصب الضمير [illegible] والاسم
السابق [illegible] والسهيلي والشلوبين الى [illegible] الاشتراط [illegible]
[illegible] جهة نصب الاسم السابق المفعولية به وجهة نصب الضمير المفعولية له
[illegible] الضمير [illegible] سيبويه والاخفش والشلوبين الى
[illegible] عدم الاشتراط وهو الظاهر [illegible] سيبويه [illegible]
[illegible] السابق مفعولا به [illegible] على الخلاصة وشرط ان
نصيل الاضمار حال وتمييز وشبه الحال أي وشرط الاشتغال أي [illegible] بفعل الاسم
السابق [illegible] يكون ضميره [illegible] الاشتغال [illegible] حال [illegible] التمييز [illegible]
ومجرور [illegible] وكذا [illegible] ابو حيان في شرح التسهيل [illegible]
والمفعول له [illegible] والمفعول معه [illegible] الاشتغال [illegible] المصدر [illegible]
جاز الاشتغال عنه [illegible] المطلق لانه مفعول [illegible] الشرح قلت
[illegible] الاشتغال [illegible] المبتدأ [illegible] حكم الا
شتغال [illegible] المنصوب على [illegible] التعبير [illegible]
[illegible] المشغول عنه لا يكون مفعولا معه ولا مفعولا له ولا مجرورا بحرف [illegible]
[illegible] الاشتغال [illegible]
شتغال [illegible] المنصوبات [illegible]
[illegible] المعطوف [illegible] المفعول معه [illegible]
[illegible] محذوف [illegible] الخلاصة [illegible] الاشتغال
[illegible] الخلاصة [illegible] الكلام [illegible]
في الرفع الاشتغال [illegible] كالنصب [illegible] في المرفوع [illegible]
الرافع [illegible] الاشتغال [illegible] المنصوب [illegible] التشبيه
[illegible] المرفوع المنصوب [illegible] بمعنى
المرفوع [illegible] المرفوع [illegible] الاعراب

واصحوا اعلم ان باب تفسير الاشتغال من المرجوع اشكالا ومعوان العامل في الرفع لو فرغ من الضمير
وسلط على الاسم السابق لم يرفعه مع انهم ذكروا ضابط الاشتغال ان يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل
في الضمير يعمل في الاسم السابق واجاب عنه ان في باب الاشتغال على التفسير ان يصلح للعمل في المتقدم فان لم يصلح و
كان له محل غير التفسير جعل عليه والا فلا ان جعله تفسيرا مع انتفاء كونه عاملا فيه نحو زيد هل ضربته
للفعل محل غير التفسير وكونه خبر المبتدا لجملته عليه لعدم يصلح للعمل في زيد وفوات العمرو هذا ليس
للفعل فيه محل اخر اذ لو جعل امرا وخبرا لزم دخول اداة الشرط على الاسم فاحفظه
محض الشبهي **قلت** هذا الغرار يلزم من الاشكال وتسليم لا يخرج الغير فلا يصلح حينئذ اخرج به الامر
لما يصلح اليه وحينئذ العكس وانه يظهر في التخلص منه ان اجد للفعل مانعا من رفع ما قبله لانه
تام لان ... فانه متوقف لم يجد فيه ومن مطلوبه ما يمنعه من المعمول اليه واليه يرجع لكن لا مراد امتناع تقديم
الفاعل على فعله ليس لانه فعله لا يصلح للعمل في المتقدم بل لئلا تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية فالقول
بانه وشبهها لو فرغ العامل من الضمير وسلط على الاسم المتقدم لرفعه اي انه قابل لذلك لولا مانع
لم يمنعه لا لكن المعمول بخصوصه لكونه فاعلا لم يقبل ذلك فالمنع منه نشأ لا من الفعل عكس ما نحن
فيه المعمول وحيث هو يقبل ان يعمل فيه الفعل الا انه امتنع ذلك هنا لان الفعل فاعله المنع
منه نشأ لا من المعمول فافهم النظر فالاختيار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه نحو زيد ضربته :: واختير النصب فاذا قرينة ::
والفاعل على اخته بان يقع غرا :: واختير بنحو الجمر سرا :: واستويا في نحو زيد فعروا :: وكامر عمرو وفيه
ذا ابيه ذكره المرجوح حجة اقسام اولها ما تعين الابتدائية وذلك نحو زيد غير المعلوم شيء ما يقع الفعل
لزوما او اختيارا قوله بان يلزم الي اي بنحو قولك وثانيها ما ترجح فيه الابتدائية على الفعلية وذلك
اذا وقع المرجوح بعد اذا الفجائية وبعده فعل مقرون بقد نحو خرجت فاذا زيد الا بالاخفش حكى
عن العرب ايلاء اذا هذه الفعل المقرون بقد نحو قبلها وهو الحي قوله واختير النصب بنحو قولك وثالثها
ما تتعين فيه الفعلية وذلك لذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل نحو ان زيد هذا فاكرمه وحينئذ الفعل
عليه هنا اختيار اي بالنسبة للمرجوع على الابتدائية والا يجوز النصب لان اداة الشرط انما تختص الفعل لا
مفهوم الرفع والرابع ما ترجح فيه الفعلية على الابتدائية وذلك اذا وقع الاسم السابق بعد ما يغلب
دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام نحو الجمر سرا ونحوها مما يتسع فيه الوجهان وذلك اذا وقع الا
سم السابق بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين نحو زيد فعروا وعامر حرجا اذا رجعت ماد على الا
بتدائية كنت قد عطفت اسمية على اسمية واذا رجعت على الفعلية كنت قد عطفت فعلية على فعلية

بالمطابقة

فالمطابقة حاصلة بجعل المتبادر فالمتبوع قوله وغير ذا اي ما ذكر من الاقسام السابقة (المكتوب)
(الخامس في التوابع) تبع في الاعراب الاسماء الاول بنعت چار شيء تأكيد بدل وعطف وهي جمع لها
للاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب خمسة وهي ما ذكره ولا فرق في الاعراب بين الحاصل والمتجدد
والا فالمعنى انه يتبع الجزء لعرابه الحاصل ولا فرق ايضا بين ان يكون الاعراب لفظيا فيها او تقديريا
او محليا كذلك او مختلفا فالصور تسعة ومن اجمع وجوه الاعراب في المتبوع والا فالتبعية فيه
نحو جاء فتى واره اي فالتوكيد اللفظي ومجموع قوله الاسماء مجموع يغيب غير معتبر فلا ينافيه ان
المتبوع يكون فعلا وحرفا وجملة كما يأتي في التوكيد والبدل والعطف انشاء الله تعالى ونبه بقوله
الاول على ان التابع لا يتقدم على المتبوع وما جاء من ذلك فلا ضرورة وهذا رأي الجمهور واولى فالتوحيد
بالتشخيص جمع اول كبرى وكبر نعت في الاسماء لان المراد بها مطلق الكلمات لا خصوص ما يقابل
الفعل بقرينة ما يأتي في ابواب التوابع وقد سلك في عبارة الخلاصة وهي التي انبنى عليها المعاني هنا يعني
الكتاب المعنى والجمع جمع يلزم في وجه المطابقة وجه السؤال ان الاسماء جمع اسم وهو مذكر
فلا يجمع عليه بهذا النعت المؤنث ولم يجئ اجعل جمعا لوصف المذكر ولا يصح ان يكون اولا جعل
بالتشخيص لانه انما جاء للجمع او حاملة ونظير هذا ما خلص به قوله تعالى واخر متشابهات كيف ساغ مع انه
لا يجوز اخر متشابهة لان المتشابهة تعامل وهذا جمع على ظاهره وحوله الجمع مسبوق بالعلة وهو
الواو والصفات مؤنثة على الموصوفات بالتشديد وقد لاح بالاله في توجيه المسألة واسوي
ويقال مفرده ابن الحاجب في امالي السؤال انه جمعه جمع مذكر مما لا يعقل يجوز فيه ثلاثة اوجه
الجمع المكسر المذكر والجمع المكسر المؤنث والافراد مع التأنيث لان الموصوف لكان يعامل معاملة
جمع مؤنث ومعاملة الجماعة فيقول هذه الكتب الفاخرات والفاعل يفعل جاء الاول اعتبار
بلفظ في التذكير والثاني اجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والثالث اجراء له مجرى الجماعة
ولذلك جاء الاخر نعتا للايام في قوله تعالى فعدة من ايام اخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت فاني
رجال لا اخر لم يجز حتى تقول اواخر واخرون لانه ممن يعقل وهذا جارية الصفات والاخبار و
حوال الشيء ويدل ايضا ان يعضا في قوله تعالى اتحوا الكم انه جعل الله لكم فجاءها الجمع على ارواه التي لا
الموصوف ولا ملائمة مذكر على قياس الموصفة كان جمعا مع ان الحال جمعوا بجعه اذا جمعت رجل
المعرفة كلا واحد مما كان عمل المعرفة في التذكير والتأنيث وقد يشنأ الموافقة باعتبار لفظ لا مع ان
الشيء وقد علم ان كلام ابن الحاجب انه الاحاجة السؤال اذ انه يتبع المؤنث كاخر ونحو يعامل معاملة المذكر

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

معاملة جمع المؤنث بجمع العلة [illegible] ووجوب مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث والجمع والا
فراد وكذا [illegible] في الجر والاثنان وتغيير [illegible] ومن قولهم معاملة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآ
حاد بانها تقتضي ذلك للمعنى او معنى وهنا [illegible] والا فمشابهات فيقتضي مجرد معنى
المعية [illegible] متشابهة مع اخرى كما في قوله [illegible] والله تعالى اعلم وقول عن ترتيب
الخلافة الى ما ذكره بقوله وعند الاجتماع تذكر مرتبة على نظام اي اذا اجتمعت التوابع فقدم النعت لانه جزء
المتبوع مع شدة الحاجة اليه لايضاح المنعوت وتخصيصه بخلاف البدل والنسق وبخلاف التوكيد فان
الحاجة اليه ليست كالحاجة الى النعت ثم بعد البيان لانه شبيه به وجار مجراه ثم التوكيد لاتصاله بالمنعوت
بالمتبوع واتحاده معه في العامل ثم البدل لانه بلا واسطة ثم النسق وقيل غير هذا [illegible] في الشرح وقد
فرع التأكيد على النعت واليه اشرت بقولي على نظام ومنع ابن يعيش تقديم عطف البيان لانه اشبه
الشيء والنعت اذا يكون [illegible] فقلت الاشتراك وانه لم يبق تابعا له في الوضع اذا قلنا [illegible]
هم بالمطابقة فهو عارض [illegible] بجمع بين الاسمين ولذا قالوا [illegible] لم يكن الثاني فيه لوضع وعامل
المتبوع فيه يعمل والاخرى ذو واسطة والبدل معتد فيه بلفظ الاول لا تبعية على القول
الجلي اختلف في عامل التوابع على تفصيل اما النعت والبيان والتوكيد فقال سيبويه العامل فيها عامل
المتبوع ونبينه انه في قصد المتكلم منسوب الى المتبوع مع تابعه حتى ان التابع والمتبوع معا
كجزء منسوب اليه فينصب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وقال الاخفش العا
مل فيها معنوي وهو كونها تابعة كما في الابتداء بالنسبة الى المبتدأ ورد بان العامل المعنوي
كالابتداء بالنسبة الى الفعل كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وقال جماعة عاملها
نظير عامل المتبوع لا نفسه ورد بانه خلاف الاصل اذ لا يصار الى الامر الخفي الا عند تعذر الظاهر
الجلي واما النسق فالصحيح ان عامله عامل الاول بواسطة الحرف وهو قول سيبويه وقال
الفارسي وابن جني مقدر بعد العاطف وقيل الحرف بالنيابة وهو بعيد [illegible]
واما البدل فقال الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين عامله العامل فيه مقدر للقياس لكونه
مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا او السماع نحو لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم واجيب عن القياس بان استقلاله وقصده [illegible] بان العامل هو الاول
لان المتبوع كالساقط [illegible] وعن السماع بان الجار والمجرور بدل من الجار
والمجرور والعامل عامل الاول وان قيل لم يعد المجرور وحده بدلا عن المجرور الاول لم يتم هذا البدل

اشتمال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

اشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت فيشتمل على الكل وقلنا المقام [illegible]
والسماع [illegible] الا التوكيد [illegible] بمنزلة جزء المذكور وسموه بدل اشتمال نظرا الى المجرور
فاله [illegible] واحسن منه ان يشتمل معمول العامل فلا يلزم ما ذكر وذهب سيبويه والمبرد والسيرافي
والزمخشري وابن الحاجب الى ان العامل فيه عامل المبدل منه اذ الاول في حكم السقوط فكان العامل
باشر الثاني [illegible] البدل بقرينة قوله والبدل مقدر او قد علمت حجة من قال بالبدل وذو
واسطة يعني [illegible] وبهذا تم الكلام. النعت النعت تابع متم
ما نعته اما باسمه او سببه ثبت [illegible] تابع جنس ومتم ما نعته اي منعوته مخرج للنسق لمغايرته متبوعه والبدل
لانه هو المقصود لا انه تتميم للمقصود وله متعلق ثبت او سببيه عطف على الضمير وهو مخرج للبيان
[illegible] الاسمين فيه [illegible] الاول [illegible] والتوكيد [illegible] وكذا [illegible] عبارة
عن نفس المتبوع وكذا [illegible] المقصود منها بالذات لتتم النعت [illegible] معه الا بالعرض
انقسام النعت الى حقيقي وهو المنسوب الى ضمير الموصوف المستتر حقيقة نحو جاء زيد العاقل
او مجازا نحو جاء زيد الحسن الوجه بالاضافة وسببي وهو ما نسب الى اسم ظاهر مضاف لضمير الموصوف نحو
جاء زيد العاقل ابوه او جزئه المنفصل نحو جاءني غلام [illegible] ضاربته [illegible] تسمى سببيا لان
معناه ثابت لما له علقة وارتباط به ووصفه [illegible] توضيح المعرفة اي رفع الا
شتراك العارض فيها وتخصيص النكرة اي تقليل الاشتراك الحاصل فيها [illegible] النعت المدح والذم
والتوكيد ونحوها [illegible] الدالة على معنى يحتاج اليه المتبوع [illegible] الجميع
وما اورد عليه وان النعت [illegible] خلاف ما يقتضي الصفات [illegible]
[illegible] لان الصفات [illegible] انما هو بالاعتبار وصور اخراج الكلام على خلاف مقتضى
ظاهر الحال [illegible] على مقتضى الحال والصفات [illegible] ظاهر الحال والصفات [illegible]
[illegible] التعبير يحتاج الى المتبوع [illegible]
وما قيل من ان اعتبار معنى الصفات [illegible] النحاة جوابه ان [illegible]
[illegible] المتبوع [illegible] معنى الصفات [illegible] وانعته بشكل تعرفا (?)
[illegible] النعت والمنعوت للمنعوت [illegible] وانما وجب
[illegible] لان المعرفة ما وضع لمعين من حيث هو معين والنكرة ما وضع لمعين لا من حيث تعينه
[illegible] ومعروف ان النعت والمنعوت [illegible] عليهما بالمعرفة والنكرة تقتضي [illegible] تعيينه

وبنى فعله وما فيه من المعاني والمراد بالشكر ما يشمل الحقيقة والحكم لشرط الحال ويستثنى من ذلك افعالها
نحو يا حليم لا تعجل على رجل ابن مالك وان الجملة صفة منكر اقبل وفيه ان يقال كيف يستثنى منها فيه النزاع
والجواب ان ابن مالك نزل المعرفة منزلة النكرة وما منزلة العام وهذا معنى قولهم في ذلك لا يقع بعد المعرفة
الظاهرة ما لا يقع بعد الاطبية والاضافة لشيء من هذا على راي ابن هشام فانه يجعل الجملة حالا على الصواب
ان التركيب واصله لا يحول ولا يتكلم به وانظر وجهه في شرحنا النفحة في البيت زيد رضي الله عنه
وشرطه ان يكون اوحا الجمهور على ان النعت انما يكون مساويا للمنعوت او دونه وانه لا يجوز ان يكون
بابا فيه التعريف لان الحكمة تقتضي ان يبين المتكلم ما يعرف المخاطب به فان زاد
زاد عليه والنعت ما زاد به المخاطب معرفة فان وجوب الاخص على هذا التعريف تابع بغير الاخص
جمهورنا وذهب جماعة الى عدم هذا الاشتراط وقد علمت انه انما يأتي في المعارف قال الشيخ
ليس مرادهم بقوله كذا يشترط في الموصوف ان يكون اخص او مساويا انه يكون افعل اجزاء اعم التابع
او مساويا لها ان ذلك لا يرد نحو ليس جاني الرجل العاقل وانه سبيل سيف وانما المراد ان الموصوف
لا يكون اكثر من قوله الرماني فيما لا يكون النعت اخص من المنعوت اذا كانا نكرتين جاز بلا
تفاوت في موضوع المسألة وهو مراد به المراد وبهذا تعلم حسن تعبير المعاني رحمه الله تعالى
بالعرف وضم لكن ترتيب المعارف بالرتبة فموضع عليها صور الباب ويعوض زيادة على الخلاصة وموضعه
الافراد والتذكير او فرعهما كالفعل ويتبع النعت مطلقا حقيقيا كان او سببيا في واحد من
مطابقته لموصوفه في الافراد وفرعيه التثنية والجمع والتذكير وفرعه التأنيث لحكم الفعل اذا ارادت
موضع حكمه في ذلك ترجع ان مكانه بالفعل وانظر ما يقتضيه ذلك الفعل بمقتضى القواعد المتقدمة
فتقول في الحقيقي جاني زيد العاقل الاب لو اتيت بالفعل مكانه وحدته يقتضي التجرد والعلامة
والرجال العاقل لانك لو اتيت هنا بالفعل وحدته يقتضي لاقترانه بضمير الجمع وفسره ونقول في
السببي جاني هند العاقل ابوها لانك تقول عقل ابوها والزيدان العاقلة امهما لانك تقول عقلت
امهما وقد ظهر هذا التقسيم يشترك في وجوه المطابقة في الاعراب والتعريف والتنكير وينفرد الى
الحقيقي بوجوب المطابقة في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه فالحقيقي اذا سئلت يوافق في اربع من عشرة
بصوره ست وثلاثون فافهم وضع اوجه الاعراب الثلاثة في حالة التعريف والتنكير وهو في الخارج
وهذا في الافراد وفرعيه والخارج وهذا في التذكير والتأنيث بالتي عشرة صورة مع الربع اربعة مع
الافراد وهي جاني زيد العاقل وهند العاقلة ورجل عاقل وامرأة عاقلة ومثلها مع التثنية ومثلها

مع الجمع والتي عشرة مع النصب كذلك والتثنية مع الخفض كذلك والسببي تارة يوافق في اربع من
عشرة من الحقيقي فصوره كصوره وتارة في ثلاثة وثمانية واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير
وواحد من الافراد وفرعيه فصوره ثماني عشرة حصلت من ضرب اوجه الاعراب في التعريف والتنكير والخارج
في الافراد وفرعيه وتارة في ثلاثة وسبعة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من
التذكير وفرعه فصوره اثنتا عشرة حصلت من ضرب اوجه الاعراب في التعريف والتنكير والخارج في التذكير
والتأنيث وتارة في اثنين وخمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير فصوره ستة فجملة
الصور مائة وثمانية تنوع فيها اوجه الموافقة في الاعراب التسعة المذكورة فاحفظ والستة عاليه
والثمانية عشر جمع ذكره ومثال كونه اي السببي في التثنية جاني رجلان العاقل وجملا كثر او مثال
الشعرين فيها جاني الزيدان العاقلان على لغة من يلزم الالف ومثاله في الجمع جاني بني الكريم اهله بنوى
الكريم وهو سبب الشيء نعت مذكر في العاقل من هذه افعالهم ويستثنى منها الفعل من فرض سبقى
في اسم التفضيل ويمتنع فيه التذكير والتأنيث تحريرا واما تحديد فكلمة الكتاب في الجمع باعتبار الاجزاء
والشبه بالفعل انما هو في النعت المفرد لا الجملة نحو جاني رجل ابوه قائم فاعل والنعت اما مشتقا
او شبهه كذي وذات وشبهها وكذلك والعوا النعت اما مشتق واما جامد وهو اما مشتق او شبهه
والمراد بالمشتق هنا ما تضمن معنى الفعل وحروفه الاصلية لفاعل كاسم الفاعل وامثلة المبالغة
والصفة المشبهة واسم التفضيل المصوغ من فعل الفاعل او مفعول كاسم المفعول
واسم التفضيل المصوغ من فعل المفعول والثاني المشتق في الاصل من هذا لانه ما احترز بقوله
المعرد والاسم معنى منسوب الى الصدر والغريبة على هذا التفضيل فقوله في التعريف اماله او
سببه جاز الذي يدل على معنى في المنعوت او سببه ما ذكر وشبهه ملازمه عليه اسماء الاشارة والاسماء
والمشكل جاء لا نعت بها وقوله التفصيل في الخلاصة اظهر وبيته والمراد بشبه المشتق الجامد
وهو ضربان ما جرى مجراه ابن اكثر بمعنى صاحب وفروعه واولو واولات واسماء النسب المفتوح نحو
دمشقي اعتزازا نحو فخر معاشوس فيه النسب وما جرى مجراه في حال دون حال وهو ضرب له ذكا
اسماء الاشارة غير المكانية نحو مررت بزيد هذا الخلاق هنا فلا يتعتبه وفي المطابقة وذو بمعنى كم
الموصولات المبدوءة بهمزة وصل والخلاف وما واي في مطابقة الزيادة تقاتل المنعوت معنى مررت
برجل اي رجل وبرجل اي انصاف لانها دالة على الكمال وكذا كل وجد وصف مضافين لاسم جنس مكمل
معناه للمنعوت نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وصف الرجل وكذا انت رجل كل رجل ونحوه بمعنى

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

كل الرجال انه اجتمع فيه خلال الخير تعريضا بغيره ومعنى جد الرجال ان ما سواه هزل وصف الرجال ما سواه
بالكمال مكونها جد فقط فيه وبين المراد الوصف بالمصدر وابتدأ الشارح بقوله ونعتوا بمصدر مذكرا
ومصدرا الشارح نسبة للمبالغة لتخالف المراد انه لا ينقاس خلافا لابن عصفور والتزموا فيه المفرد
المنعوت به التذكير والافراد وان كان المنعوت به بخلاف ذلك لانه لم يكن النعت على ...
فصل المبالغة بجعل الذات نفس المعنى والوجه في ذلك للتثنية والجمع والتانيث ولا يجوز
مطابقا والتانيث الا في الشعر ويجوز الصفات مطابقا للمنعوت ويكون هو النعت الحقيقة
فنقول جاء رجلان عدلان ... وفسر هذا الى البصريين وقال الكوفيون المصدر مؤول
بالمشتق ... الوصف بأسماء العدد ... كما قال الرضي ... بالشهيد ... جاء رجال
ثلاثة اي معدود ... واعلم ان جمهور النحاة على ان الاشتقاق شرط في الوصف
... سيبويه نحو مررت برجل اسد ... لا يشترط
الاشتقاق في الوصف ... والنحاة ... يشترطون الاشتقاق فيهما
والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترطه فيهما ونعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا
... التعريف جعل الذات ... والتنكير جعلها ...
ما الجملة ليست معرفة ولا نكرة لانها ليست بذات وانما نعتت بها النكرة لانها مؤولة بوصف
منكر كما تقول جاء رجل ذهب ابوه اي ذاهب ابوه وكما تقول مررت برجل ابوه زيد بمعنى
... ابوه زيد ... لانها ... نسبة مجهولة ... حكم النكرة ...
بانها اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب ... قال الآلي ينبغي
بانها موضوعة ... نسبة مجهولة ... قال الشهاب ويشكل
الاكتفاء بالتعيين ... الجملة دون النعت ... قلت
هذا الكلام ... النكرة ...
لا ... الجمل ... الاعتقاد ...
معلوم قبل الخطاب ... معلومة ...
او ... المعلوم ذات ... الجنس ... وكذا نقول في الجملة الموصوف بها هي ... النسبة المعلومة ... وكونها معلومة تعينها
بلا معنى لكون النسبة المعلومة معينة مع اعتبار كونها حالة ... فيها الخ

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

٩٣

ولا ... وانما ... بين الجملة والصفة ان مضمون الاولى يجب ... العلم به ... ثبوته
لمعين ومضمون الثانية يجب له ذلك ... ثبوته لا لمعين ... التعبير ...
هنا ... بالذات ... التعريف والتنكير الجملة ...
... ذكر ... رجلا ذهب ابوه ... ذاهب ابوه انما هو ... الجملة
والكلام ... فنقول المنكر ... ذاهب ابوه ... المركب بتمامه والنعت
... وفي الاصل المجموع ... النعت جملة ...
... ان الجملة باسرها مؤولة بالنكرة ... النسبة المرادة والجمل مؤولة ...
... والحروف كلمة ... معنى النكرة ... الحرف
كالجملة نكرة اصطلاحا ... المنكر ... ومعنى
... بنعت ... لانها ... بخصوص
المصدر ... الوصف ...
... الخليل وغيره ... المعرف ...
نكرة مخصوصة جملة كقوله :. ولقد امر على اللئيم يسبني :. او ... الرجل ...
منكر ... الشمس ...
تعريف ... الناظم ...
... الشارح ...
...
... ابن الناظم ...
مررت برجل ... بالرجل ... الظاهر ...
هل ... جملة ...
... احسن ...
الجزئية ...
صوف ... الموصول ...
تقدم العلم ... الموصول ...
... المنعوت ...

ولا طريا

كثيرون العلة الشرود وجه ان الجملة اشرف لكمالها بالوصول اذ لا تترتب والعقة لبث وظهر بان الموصول الا ان
انتقاله اشرف من انتقال الجزء الى ان طلب النكرة لما اشرف وطلب الجزء على هذا انه لا اشكال العبر نحو والشعرا
يتبعهم الا ترى نحو من نحو شيئا ولا يخل منها شعابه ولا يوجد منه عمول والامر يشعرون وانه على الشعر اربع
وانه وهو زيادة على الكلام فيكتسه حسن واجمل انه وقع فيها توجيه الوجهة لعظماء علماء البحر
كابن الحاجب وابن هشام والسبكي والرماني جملة استطعما اهلها وقد كتب الشيخ الامام تقي الدين
السبكي رضي الله عنه ابياتا سيلوح فيها في نكتة تكرير الاهل فيه وهي اسيرنا فاعتنى الصفقة وراق بها
وجه استحيي له الغفران ومن كتبه يوم السراد رابع على طرسه بحران يلتقيان ومكان وجه
به المشكلات مسايل جلالها يعكر دايم السعدان رايت كتاب الله اجمل معجز لا فضل من يهدي به
الثقلان ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان ولكنه الكشاف
اتيت به العجب بطول الزمان عنان وما هو الا استطعما اهله فقد ترى استطعماهم مثله
بيان جعل الحكمة التي اوجب وضع ظاهر مكان مضمر ان ذلك الشان على رسم على مادات مقلك جرها
ومالي بها علم البيان بيراعه قال الرماني في حواشي المغني فاجاب رضي الله عنه بان قوله استطعما
اهلها متعين واجب ولا يجوز استطعماهم لان الجملة صفة لقرية ولو قيل استطعماهم خلت من الرابط
ولا يصح جعلها جوابا اذا لانه يقتضي ان المقصود الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما ولو ان ذلك لا يتعلق
معنى الكلام ويخل موضع الخضر عليه السلام من تجري بقصرهما لذلك او يكون مقصده طلب الطعام او شيء
ولا مور التي هي بل كان المقصد ما اراد ربك ان يبلغ استطاع الشيء وبينهم ما كنزهما رحمة من ربك
والخضر لذلك العجاب بموسى عليه السلام لجواب بقوله قال لو شئت لتخذت عليه اجرا ولا يصح ايضا جعلها
صفة للاهل لانه نعين بعنايته التي شرح حال الاهل من حيث هم ولا يكون للقرية اثر بذلك وفي
غير بقية الكلام مشيرا الى القرية نفسها الا ترى الى قوله فوجدا فيها جدارا ولم يقل فوجدا عندهم وانه
الجدار التي قصد اصلاحه وحفظه ما نحته جزء وقرية مذمومة مذموم اهلها وقد تقدم منهم
ما وقع منهم والابا وهي كنز الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير في الطباع وكانت هذه القرية
حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح بمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مرا
خزيه بفعل الاهل الذين هم عادوا بان ونبهنا التي ذلك وجوابه بان الاهل الثاني يحتمل ان
يكونوا هم الاول وغيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان والثاني قرية لا تحمل جملة اهلها وجعله
بل يقع بجود او لا على بعضهم ثم قد يستوعبهم فلعل هذين العيدين الصالحين لما اتيا هم قد الله

حتما

لما اتيا بعضهم حسن صنيعه استتوا جميع اهلها على التشريح لينتبه كمال رحمته وعموم مواخرته
سيوء صنيع مخبره ونوجبه بالخبر لتعبير انه يكون المراد الاولين لا تجعلني بالتكامل لشعار كثير
العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها الا استطعماه وجمع ذلك فاجابهم بما حسن الجزاء
وقال ابن الحاجب بما اوقع اليه سعاد ثمة الجملة صفة لقرية لم يجعل ان يقال الا ان ذلك لانه لو قيل استطعماهم
هم الانه الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز وليست الجملة جوابا اذ بل جوابه
قال لو شئت لا بقوله به الصفقة والجري حتى اذا لقيا غلاما فقتله فانه يتعين فيها ان يكون
قال هو الجواب ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابا لان النطق الواقع جواب اذا لا يكون بالفاء
واذا كان كذلك كما تقدم ان الصفقة الاخرى على هذا النمط بان قال هو الجواب لانها سيقت لها
فاوجدا وايضا الواحد الاهل لكان مؤكدا للاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا
ترى انك اذا قلت اتيت اهل قرية كذا انما يفهم وصلت اليهم فلا خصوصية لبعضهم وما بعده الا
استطعامه العادة انما يكون لعمايل النازل منه وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما
اهلها ليعلم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك وكلامه رحمه الله قلت هذا اختلاف
صفة على كونه نهاية ما اتبكره واقول عليه والواضح انه ان العراد والثانية الا بعموم الثلاثة
التي ظهرت على يد الخضر عليه السلام لموسى عليهما الصلاة والسلام وجعل الجملة صفة لقرية
يقتضي انواع العقد ابدا وتبعية الكلام لها وانه انما جيء بها بعدها لتخصيص نزول
ابهامها وترجع الكلام واعملها فيه حكم ثبوتها لا استبعاده وان العقل بينوا عنها الجواب
ان الجملة جواب الشرط وقوله فابوا ان يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد ان ينقض فاقامه
معطوف عليه والمعطوف على الجواب جواب فهو حكماه قيد وبه يتم المعنى بالاخبار
انما هو باستطعامهما وما وقع عقبه واباء الضيوف ومقابلتهم بالاحسان لا بمجرد الاستطعام
حتى يرد ما قال انه يعني البرس ويتعجب منه كيف استبعد الغاية بشرح حال القرية وبقية
الكلام تشير تمام الاعجوبة انه وقعت بالقرية لا للقرية نفسه واستدلال ابن الحاجب
على عدم جعل الجملة جوابا بما في الصفقة التي قبل هذه من كون مابه الصفقة لا ولى فان الجواب فيه
قوله خرقها لا جملة قال فان قلت لم لا تسلم ان خرقها جواب ويدعي انه صفة ويستدل
بالصفقة الوسطى على الوسطى قلت فعل الخضر بعض الامور المعتادة التي هي مضمون الشرط
هو الجواب لانه تبعض الاعجوبة لصفقة بالتكلم للاشكال وانما ضوعف لذلك بالعقد.

اللهم صل على نبينا محمد وآله

الثانية للتشبيه على انه يعبر والغيبة مثله ونحو ان يستغني وان يغفر منه ما يمنع القتال والجواب
وان كان يترتب على الشرط لا يجب ان يتعلق به والتراخي عنه ونكتة تكرير الاهل ح ان المراد والثاني
خلاف المراد ولان كتابة كلام ابن الحاجب وصدور الاستطعام من موسى والخضر عليهما الصلاة
والسلام يمنع انهما لم يستطعما وان يخير وعلم انه ليس الا ان يستطعم بل ان ذلك مما يخل
عند منصبهما وهذا مما يشهد بخصوص المستطعمين والحال موسى النفي بجمعهم حتى
ان كل القامة الجدار بدون اجرة مع عدم تعيين صاحبه حال الانكار يمنع ان المستطعمين
هم المعتبر عنه بالذين يخرج تبع حتى يخجل عليهم حكمهم وسيعد ما ذكره نفي البدر بن توجيه انما
ذكر الاهل ما ذكره ابن الحاجب وان اشير الى ان اهل بلد كلها انه وصل اليهم وورد عليهم بلا خصوص
صفة بعضهم وقد تضمنت ابياتا تتضمن جواب ابيات البعض وهي نعم يمنع التكرير ابتداء الحكمة
بين المستفيد المحوي ان عبارات ∴ وكاتبها اعلا الكلام بلاغة ∴ والمعيد سرا واوجب معلنا ∴
وانا ومن نشر جاء ينفر متكلفين ومسهما ∴ ونحلة دجاها جاء يستمع لبيان ∴ جليستا اقول معنى
الاسمين واحد ∴ وابدع به الغير يجتمعان ∴ بل الاول التعميم فيه يكمل بيانه بحكي ظاهر وشامل
الابيات ∴ وبه يلفظ الاستطعام اقوى قرينة ∴ على قصد بعض الاهل جاء حوثان ∴ والحال
موسى الوصي للتكلم منهم ∴ بالتكرار التعميم للبيان ∴ يثبت للمستطعمين غيرها ∴ وللغير انما
جيتو بان ثم اقول يرد على هذا ان الضمير قد يعود على بعض ما تقدم كثرته نحو وبعولتهن
احق بردهن بعد ذكر المطلقات الشاملة للبائنات والرجعيات والاستطعام هنا قرينة
التخصيص على قبيل استطعاما هم ومحملات النكتة المذكورة ملما اعرفت النظر به المسئلة
لاح ان هذا او ليكن منه يمنع اعادة لفظ الاهل اصرحهما هنا عن وهو ان الجواب
مجموع الاول المشتمل على جملة مركب وقوله استطعما اهلها جزء منه لان المقصود كما
تقدم الاعلام بالقصة بتمامها لا ابكل من تلك الامور على سبيل الاستقلال فجيء الاول ما
الاجزاء اذا يراعى فيه معنى التفصيل والترتيب على ما قبله ومعنى الابتداء وترتيبها
بعده عليه فلم يكن بنى على ما قبله بناء الجواب على شرطه والحرث الغربة وعدل الى
الاظهار بالاهل لانه ابتداء كلام نحو اسد بعده ليجعل السوء بين الجواب المركب في
الاجزاء والمقصود في الجزئيات ويكون به الكلام اشعار بان المراد هنا الاول وثانيا
بينهما معنى وسواء نعت الاهل بثيرا ما يجوز فيه فيقال على من له طعنه المعتزل الاتي

انه

والله صل على نبينا محمد وآله

انه قد يقال ان اهل قرية كذا اتاك استطعمتهم فلم يطعموك فيقال بل هم كرام ولكنك
لم تستطعم اهل البلد او يقال هل استطعمت اهل البلد او بعضهم فيقال نعم او لا
فيحكم عليهم بما يليق بهم فاعتبر هنا ذكر الاهل للتنصيص على الحقيقة ورفع المجاز فوزا
نه معنى وزان الخليفة الثاني بمجاء الخليفة الخليفة وان لم يجئ وقيل ما صناعة
والله تعالى اعلم بالصواب ورتبة الموصول الذي هو جملة من حيث هي اذا ا
جتمعت الثلاثة فرع المعرفة المتحقق ثم اسم الجملة نحو وفلان رجل هو هو وان
ونحو يتم ايجابه وهذا مستحسن لا واجب خلافا لابن عصفور وهو مجموع بقوله على
قسوه بلى الله يعلم بحكمه ويجبون ادلة على المعرفة اي فاعلى الكوفيين من شواهد
شعرهم الجملة قول حسبك في الله مما ان الرسول لسيفا يستضاء به مهند وسيوع
الله مسلول ∴ وصحاب الصلاة ربعا رسمي ذلك وهذا الكتاب انزلناه مبارك وهو محتمل لكون
المعرفة خبرا ثانيا وثم بالمعنى بعض البقاء وجملة عطفا على الكل لا على المعرفة لان الحق
ورتبه ونحو منه استحسانا جرا الجملة عن المعرفة عند جعل الشرط ما يا حروبة اذا الموجب
والمعرفة على الحكم هو فرع لكونه وبابه اولى بمنع نعت مضمر والنعت به وشبهه
ومضمر الغائب وعكسه اشارة الاسماء بالنسبة للنعت اربعة اقسام اولها ما لا
ينعت ولا ينعت به وهو المضمر وشبهه بالتوغل في البناء كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية
وما التعجبية والان وقبل وبعد وكذا المصدر الذي للطلب نحو ضربا زيدا لا ينعت لانه بدل
من الفعل ولا ينعت به لانه طلب فلان الرابع لا يوصف المضمر لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
والاجل وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما منع
الذي للمدح والذم للانداء فمنع منه ما هو الاصل في المعارف ولم يوصف الغائب اما لان
مفسره في الاغلب يغني عن مطلق بنيه والضمير يحتاج الى التوضيح واما حملا على المتكلم و
المخاطب لانه من جنسهما ولا يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا اخص من المضمر والمساوي
له حتى يقع صفة له واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل لاشتماله وضعيف التي سوران ملخصه اعتراض التوجيه
المذكور بوصف اسم الجلالة مع انه في الرتبة العليا تعريفا قال الصاحب والاغلال
وصفه للمدح وباللا الاغلاق لانه كما مر في المنع بالضمير الذي هو اعظم رتبة يلزم منه ذكر ذلك

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

فما هو اعلى من باب اولى وما عيب بما نصه ان التعليل بالطرد لنعت الفاعل والنزاع تعليل بعدم وقوع
النعت في كلامهم ولم يقع ذلك في اسم الجلالة فلا تعليل بعدم السماع بجواز ان لم وقع النعت في كلامهم في
الضمير دون اسم الجلالة قلت اجيب بان الضمير شابه الحرف وجموده كما عرفت كما هو مقرر في توجيه
بنائه معمول معاملته فلم يثن ولم يجمع ولم يصغر ولم يوصف وعنى توجيه دافع وهو ان الضمير المنفصل
منزل وعامله منزلة الجزء فلا يتبع في قوة اتباع الفعل بالاسم فخلو ذلك عن العطف في توكيده او لا
بالمنفصل في التوكيد باعادة الفعل مع توكيده وفي البدل بعامله وفصل هم كونه على نية تكرير
العامل والنعت ليس على نية تكريره واعادته مع استقلال النعت وعدم احتياجه لما يتعلق به
مستحيلة بخلاف التوكيد فانه ليس فيه ما يستحق الاعادة المحالة للتخلل بل فيه ما يقتضيها ولم
الحرف قبل نعته بالضمير المنفصل لزم تقدم التوكيد على النعت وحمل المنفصل على المتصل وفرق
ان يتوجه المغنى كورد السؤال عن تام مجرده وانه وجه بان الضمير تقدم عليه او وصف وجميع ما نشم
والظاهر لذا اقول انما امتنع نعت الضمير بالفاعل والنزاع لان النعت والمنعوت لما بينهما من
الاتحاد المعنوي والتلازم والانفصال اللفظي كالشي الواحد فلا يسوغ التعبير عنهما بغير مختلفين
وهو لازم في نعت ضمير المتكلم والمخاطب علو قيل انت الكريم نزلت المعروف اوانا الفاعل طالبه
المعنوي لانه تفعل نزع التعبير بطريقة الخطاب والتكلم ثم بطريقة الغيبة عن الشي الواحد والكل
انه خلاف ما يترجح السامع وهذا هو السر في جواز كون ان انا زيد وانت عمرو لان المبتدأ والخبر منفصلان
مستقلان ليس اصطحابهما نعتا لا في مطلبنا فقولك زيد بعد انا وعمرو بعد انت خلاف ما يترجح المخا
طب والزام بعضهم عن انه اجاز ابو الشعثا تعلقا يقف الكريم وانا الفاعل في العشائر هاربا لما بينهما
من حركة معنوية ضامن بحسب العامل والاعراب وغير ذلك اذا اعرض عن اصطحابهما بخلاف طريقة التعبير من
الاخر كان ذلك خلاف العرف وهذا حد الا التعبيرات والا الانتقالات واخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر وهو غير جوزه الكلام لا غرض غير يتعلق لما ذكر فتمنع عليه حيثما وجدت جزء بيانه
فلا يسلم به وبعد الزم فيمتنع توكيده نحو قمتم كلكم والابدال منه نحو قمتم جعفركم وكبيركم واعجب حيث
ووجهه لان الاحكام لم تختلف ولم يمتنع عطف النسق نحو قمت انت وزيد لانه لما فيه والانتقال لم يكن
الشبه بل خلاف العرف وبهذا يظهر لك ان الوصف السطحي وجه يخرج ذوقه عند الاختبار نحو قمت الفا
عل وجيت الكريم وانت الكريم زيد فانه اذا عرض على ذوق لم يقبله وان لم يشعر بمعنى التكلم و
ضمير الغيبة غيره يقول بالمنع فمن يقول ملحق في انه الا افضل ما ينعت وينعت به نحو الذي

انتهى

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

ابتني ما يتبين من بعده كبيرهم هذا ونحو مررت بهذا الفاضل وعليه بنه بقوله وعكسه اشارة الثالث فالنعت
والانعت به كالعلم والرابع عكسه كاني السابعا ذكرها والمختلف ونعته بموجود منعطف
اذا تعدد المنعوت وتعددت نعوته فاما ان يختلف لفظها ومعناها نحو مررت بالزيدين العاقل والكريم
او يتفقا معنا نحو مررت بالزيدين العقلاء والعاقلين او معناها فقط نحو العاقل من العاقلين الاول
والرابع في الارض يعني المسرعين والثاني والرابع بالنظر ونحوه فالحكم وجوب وجوب تفريقها
بالعطف في الصور الثلاث بغير شرك التثنية والجمع وهو اتحاد اللفظ والمعنى والعطف هنا محض
بالواو والمثال ما وعلى هذا اشار بقوله والمختلف اي وجهة واحدة او جهتين ونحو بقوله ونعت بغير
العود ونعته فانه ليس من موضوع المسألة التي يعني فيها الاختلاف والاتيان بالابتعور فيه
الا الاول وبعده بغير عطفه نحو يعلك المعروس السابل العمومي الاتية تعرفت لاسم الجلالة وفيه
نحو انتم فلك عسوب وانتم فنن جهري وانتم فرج العرجي والخبر هنا بالواو كقوله يا لهف
زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب وبه مجموع المختلف تعقيل وذلك انه اذا ثني المنعوت او جمع
امتنع التبويب نحو جاء الزيدان العاقلان ولا يجاز مع ذكر نعت كل مخبرة نحو جاء زيد العاقل وعمرو
العاقل جازت التثنية والجمع نحو جاء زيد وعمرو العاقلان وعلى هذا فيغلب بالاشتراك ولا يعقل عنه
الشمول وجوبا نحو رجال وابن طالبين وعمر التعقل لحظ المتعقل على التغليب بعيدا
سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات وعلى هذا التعقيل قول الخلاصة الا اذا ابتلا
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير حكم النعت بالنسبة للتبويب وعدمه
وحكمها باعتبار الاتباع والقطع ان منعوتهما اما ان يكون واحدا وسيأتي واما ان يكون
متعددا وحينئذ يعامل المنعوت به ان كان واحدا قبله ثلاث صور كما ان حاصل ما نحن هنا
فيه وان جاء منعوت وجاء اخر بعمله ومعناه جاز الاتباع والقطع مطلقا اي سواء كان
المعنى عامل ليس معطين كجاء زيد وانى عمرو العاقلان او جزء خبر بين كهذا زيد وذاك عمرو العا
قلان او منصوبين او مخفوضين نحو ابت زيدا وابعث خالد الشاعرين وهذا معمول والطاعة
خلافا عامل فيه ذلك فاذا كانا عاملين او مخفوضين واحد بلا تخادد في العمل من احكامه نحو هذا
مولم زيد وموجع عمرو الشاعرين فليس الا القطع وباتحاد المعنى من احكامه نحو جاء زيد وذهب
عمرو العاقلان فليس ايضا الا القطع وسر هذا التفصيل انه لا يجتمع عاملان على معمول واحد
وجاز ذلك في المعرفة الاولى لانه حينئذ نحو العمل والمعمول لما كان عامل واحد فوله ونعت غير جمع نعته

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

لأنه قبل فصل طلب ووجه نعتا أي معمولا عاملا به وجبر كان وجاء نكرة معلوما أو ان بدونها
أو ببعضها فالإتباع والقطع أجوز أي إذا تبعت النعوت منعوتا مفتقرا الذكر لها وجب اتباعها
لأن القطع مشعر بالاستغناء وظاهر تشبيه المعنى هنا بأنه قبلها أن الإتباع في السابقة واجب
سياق التعبير فيها بالأمر ويشير إلى ذلك والخلاصة سابقة وتحمل هذا التشبيه وإن كان فيها التعبير
بالأمر والمعنى سالم معاً فيها والتعبير بالكثرة المحوج إلى ارتكاب التعسف بإدراج النعتين
فيها وقلّ لو اعتوت على ذكر النعوت لحملة كالمعنى على أن أقل الجمع اثنان قوله بدونها أي النعوت
متعلق بمعلوما أي بتمييز المنعوت سوا الإتباع والقطع معمول أجوز أنه هو جواب الشرط ومعنى
تمييز المنعوت بدونها أن لا يكون تعينه عند السامع موقوفا عليها وإن دلت على معنى يحتاج
له المنعوت فالقطع والإتباع واسع ولما النعت منهم للمنعوت ويفهم من الشرط أنه لا يجوز
القطع في الأول ونعوت النكرة لأنها لا تتميز بدونها ويفهم منه أيضا أنه لا يقطع النعت المؤ
كد فعول لا تتخذوا إلهين اثنين حال إتبع بالصور نفخة واحدة لأن الاحتياج إلى التوكيد شديد من
جهة أنه يؤتى به لدفع التوهم فجعلوا ما يتوقف عليه تقبيح المؤكد يتوقف عليه تعيين المعنى
المراد منه وهنا أقسع قطع التوكيد قوله أو ببعضها عطف على بدونها [illegible] أي
وإن تميز بدون بعضها أجز الإتباع والقطع في ذلك البعض الذي تميز بدونه والمعنى به
المسألة الأولى أجزه ذلك في كل واحد من النعوت المستغنى عنها فيعلم منه جواز الجمع بين الإتباع
والقطع وقيل في قول الخلاصة أو بعضها أنه معمول أقطع من تعلق مسألة استغناء المنعوت
عن جميع النعوت والمعنى اقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر
وتوجد مسألة استغناء المنعوت عن بعض النعوت [illegible] بالبعض المحتاج له
حكمه حكم الكل المحتاج له والبعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى فيكون قد أفاد
جميع الأقسام وأحكامها ولا يخفى على معنوان يكن معينا بعضها ومعمول اقطع
محذوف أي اقطع ما سواه [illegible] فذكر جميع الأقسام وأخل ببعض أحكامها إذ لا يعلم
منه جواز قطع البعض واتباع البعض قلت إنما يلزم هذا على تقرير اقطع جميعها أو اتبع
جميعها فيكون المعنى أنه يجوز قطع جميعها واتباع جميعها وليس كذلك وإنما المعنى على
ما سبق أنه يجوز قطع كل واحد على استقلاله أو اتباعه كذلك فيشمل [illegible] صورة الجمع
بينهما ولا يلزم الاعتراض [illegible] وتسليم أن عبارة المتن هنا يتعين فيها الوجه الثاني

بقي

٩٦

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

تعرى فلا تكون تامة فافهم واعلم أنه حيث امتنع الإتباع والقطع وجب تقديم المتبع لئلا
يلزم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية ولأن طباع العرب تأبى الرجوع
إلى الشيء بعد الانصراف عنه ولزوم الفصل بعد التقدم والقطع بعد الاستعمال لأن القطع
أبلغ في المعنى المراد ولا يشكل اعتبار التكثير الجمل وقيل يجوز الإتباع بعد القطع لعدم الجواز الفصل
والقطع في حكم المتبع رفعا ونصبا بإضمار الخبر لزوم هما نصب على نزع الخافض أي الرفع
والنصب جمعا تفصيلا للقطع وبيان لوجهيه وبالنيابة مشارع فيهما [illegible] متعدد بحسبه
أي رفعا بتقدير الرفع الخبر فهو على الخبرية ونصبا بفعل لازم الحذف فهو على المفعولية فالحذف
معمول مقدم يلزم ونزع الحذف فقيد بما إذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم
كما قالوا فيحمل المعنى كالخلاصة على ذلك وعلة لزوم الحذف قصد الإنشاء وحذفوا نعتا
ومنعوتا علم أي أجازوا حذف النعت والمنعوت إذا علم كل منهما ودلت عليه قرينة فمن حذف
النعت قالوا الآن جئت بالحق أي الواضح [illegible] وإنه لأهل
الكبر واختها [illegible] اسم التفضيل زيادة موضوعة على المفضل عليه وقوله هي
أكبر من أختها [illegible] هذا التعبير شامل للجميع فيلزم أن تكون كل واحدة أكبر [illegible] ذلك
[illegible] حذف المنعوت ومنه [illegible] أي [illegible] إذا كان النعت
جملة أو شبهها [illegible] زيادة على العلم أن يكون المنعوت بعض اسم [illegible] مجرور [illegible]
منا ظعن ومنا أقام أي [illegible]
[illegible] الخلاصة وعلة حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت
[illegible] المنعوت هو [illegible] للعامل عطف البيان عطف البيان تابع
[illegible] كالنعت في [illegible] الأول تابع [illegible]
[illegible] العامل [illegible] أي [illegible] التوكيد والبدل والنسق
[illegible] كالنعت [illegible] الخلاصة [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] لكل تابع [illegible] التوكيد والبدل والنسق [illegible] الشبه
[illegible] حقيقة [illegible] كالنعت [illegible]
[illegible] التابع [illegible] عطف البيان كالنعت [illegible]
[illegible] أي [illegible] كالنعت [illegible]

اللهم صل على نبينا محمد والدرج

لان الاوابان ونوعين باعتبار نحو عسى ان يقوم زيد على انها ناقصة كما تقدم وما من نوع كما هنا اسم للوصل عاملا وان تعدد معمولها في حكم الواحد لاتحاد المعنى والعمل واحد وجه لمن اشتكوا الاخطار والعكس بل هو النعت الحقيقي لا السوال النعت اليه عند الاطلاق باليقين لابد انه بوامع متبوعه في اربعة من عشرة **وقيل لا يجي بتكرر ولزم جمود كل وجملة ليس بسم** بالاتفاق تشبيهه بالنعت وذكر انه يصح مجيئه في المعارف والنكرات بان ذلك ليس متفقا عليه فقد ذهب البعض بوعلى انه لا يكون في النكرات قال الشلوبين قال ابن مالك لم اجد هذا النقل عن غيره وصرح الكوفيون بجوازه لكن وسيبويه هم قوله تعلى من ماء صديد وقوله الكفارة طعام مساكين فمن نون الكفارة ورفع الطعام رد النعت في انه لا يكون الا جامدا ولو نونا وبلا كثار لعل الى اجله صفة مقلبت عليه الاسمية وفي انه لا يكون جملة لا اسمية ولا فعلية كما ذكره المصنف وهو معنى قوله وجملة ليس بسم مبني للمفعول اي ليس بسماع اي بدو حاله كونه جملة **وبدل الشيء لا ان يشتمل معلوم عن حكمه يتبع** ما يحل ان يكون بيانا يحل ان يكون بدلا فعلا فيما لم يوجد مانع وقيد تنزل على فصل الاول والثاني بالذات والاصل بمقتضاها ونصر بعض الاعرابيين وبهم اخبر ومع ما يقال كيف يقع ان يكون الشيء الواحد مقصودا غير مقصود جعلنا على يحل حمل عطف البيان وبدلا حالا وهذه الصلاحية مشروطة بانه يقع حلول محل الاول لان البدل يشترط فيه ذلك اذ هو على نية تكرير العامل فمما امتنع فيه ذلك تعين ان يكون عطف البيان وهو معنى قوله الا ان يمتنع احترازا من نحو ابا اخوينا عبد شمس ونوفلا فان التابع لو حل محل الاول لوجب ضم نوفل وما نحو انا ابن التارك البكري بشر اذ لو حل محل الاول لزم اضافة المحلى بال الى الخالي منهما وان لا ضافة لنا لتبعا دخر سيبويه الاعتراض على تكرر المغايرة في باب الندا وجعلها بيانا في البدل لا انكار الرد لوجود ذلك بطرق الكثيرة

التوكيد

بالنفس اكد مستعا بالعين مع ضمير طابق اي دل على التوكيد بلفظ النفس نحو جاء زيد نفسه وبالعين كذلك ويجوز الجمع بينهما مع تقديم النفس وهذا التاخير ممتنع في قوله مستعا بصيغة اسم الفاعل حال او حال الام او بصيغة اسم المفعول حال وبلفظ النفس واحرث العين لانها مستعارة في التعبير عن جملة الشيء وعبارة الخلاصة توهم عدم جواز الجمع بينهما كما ان المعنى يوهم وجوب ذلك وسيبويه كرهه التجوز في الافراد بلفظ المسند اليه نقول جاء الخليفة فيحتمل انك تجوزت في اسمه واطلقته على غلامه فلما اذا اردت رفع هذا الاحتمال كررت لفظ المسند اليه فتقول الخليفة الخليفة او كررت معنى فتقول الخليفة نفسه او عينه وقد

بعض

اللهم صل على نبينا محمد والدرج

يقوى الاحتمال ولا ينقطع باحد اللفظين فيجمع بينهما وبهذا يدفع قول ابن هشام الظاهر ان التاكيد بعدا ارادة المجاز ولا يرفعها البتة ولهذا انما تتاتى الاشياه بالمجاز متعددة وسوط به اول نظام بوكده او املاذ حقيقت بمخيلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او ظنه بكر الغلط في ذكره فلابد من تكرير اللفظ ولا يقع في دفع ذلك الاتيان بالنفس والعين واللفظ تبارك المعنى في جابرته وسيوجد عنه هنا واما اذا كان الاحتمال في الفاعل المسند نحو قتل زيد عمر اذ يحتمل ان يكون المراد بالقتل الضرب الشديد فرفع بتكرير اللفظ المسند او بالاتيان بمصدره كما في قوله وقد تجيب بعكسها تجيبا وقد سبق ان في المفعول المطلق على من جعلها لرفع التجوز في النسبة وان كان الاحتمال في المسند اليه رفع بكل واخواتها وان كان في اصل النسبة نحو قول العوض انبت الربيع البقل بن نفع شي او ذلا بل يتكرر الجملة ووجهه ان النسبة ارتباط بين المسند والمسند اليه فلابد في دفع الاحتمال عنهما بتكرير المسند اليه لفظا او معنى كما ذكره بين ما ان التوكيد بالنفس والعين انما رفع التجوز في النسبة لا في وان كان كلام السعد يوافقه وذكرت هذا التجيل في بعض مجالس الاقراء فقال ان يصح الكلمة اذا قلت جاء الخليفة نفسه كم يبق في النسبة احتمال الا فلا يتوقف ان تجابه عنها على تكرير الجملة اذ من جهته ان يكلمه صير مجاز الاسنادية هاذا قلت جاء الخليفة احتمل مع ما سبق ان يكون الخليفة بمعنى الغلام وان نسبة المجي اليه مجاز الى المعنى مجاز على حد بنى قومي الامير شابه الزمان طلوع قلت حج جاء الخليفة نفسه كم يرتفع الا التجوز الاول كما لو وحد نا كبير شاب الزمان بالنفس جاء مجاز النسبة فيبقى معه ذلك واشار بقوله مع ضمير الى انه لابد وان تصال لفظ التوكيد بضمير يطابق المؤكد واضافة التوكيد لم من اضافة الاسم الى الاخص واشار بقوله طابق الى ان الضمير لكونه رابطا يجب ان يكون بحسب المؤكد افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه **والجمع في ما ليس** **بامعدا ان تبعا المعنى** الاشارة للنفس والعين والباء بمعنى على متعلق جاء الزيدان انفسهما اعينهما ولم يجيئ الى الشيء على جمعهما في صورة الجمع مخصوص وانما جمعا مع التثنية وان قوم الى تثنيتهما فهو كالشيء الواحد ولم يجروا مفروضة في اجتماع الجمعين في صورة الجمع جاز تكسيره وذلك لان الجمع يشتمل في الاثنين بناء على ان اصل الجمع اثنان **وكلا اذكر في الشمول بمعنى كلتا جميعا وكلا مع مضمر وما كلا من عم بالشاء اذكر** شمول نابه حا على بجعل رحب بعض وانما ذكر دليل البعض وكلا معمول مقدم وكلتا معطوف بحذف الاداة اي ان قصد التنصيص على الشمول ودفع احتمال عوده الاسناد للبعض

دل على ذلك بعد هذه الالفاظ وكل للجميع معنى نحو جاء القوم كلهم والجيش كله واشتريت العبد كله
وكلتا للمثنى المؤنث نحو جاءت الهندات كلتاهما وكلا للمثنى المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وجميع
بمعنى كل والابد ان قال هذه الالفاظ بضمير المؤكد ولا تقطع كما هي الا اضافة وان جاز ذلك في
غير هذا الباب للاحتياج هنا الى الربط ولا يعاد التي يؤكد بها كلامه وعنه عبر بقوله وطابقا مع
واستعمل بلفظها الا ان الساكن يلتقيان في الشعر واشار بقوله الى البناء الى انه تلزمه البناء وان
استعمل المذكر نحو جاء الجيش معا منه وبهذا شرح قول الخلاصة مثل النافلة **وبعد كل اكدن بأجمعا**
جمعاء اجمعين ثم جمعا ٭ ودون كل قد يجيء اجمع ٭ جمعاء اجمعون ثم جمع ٭ وبعد هذا اتبع
اذا اريد تقوية التوكيد اتبع كل بأجمع نحو جاء الجيش كله اجمع وجمع نحو جاءت الهندات كلهن جمع
وجمعاء نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء واجمعين نحو جاء القوم كلهم اجمعون وقد علمت معاني
هذه الالفاظ واشار بقوله اوكلا فيعد ايضا ذكرها الى انه يجوز الاتيان بهذه الالفاظ
في التوكيد استقلالا غير تابعة لكل وزاد على الخلاصة بقوله وبعد ذا اي ما ذكر من اجمع واخواته
اتبع اي جيء بأتبع ثم ابصع حالة كونه وبناء اي حال كونه وبناء هذا الترتيب وبعد هذا
جاء بأتبع وهذا الترتيب على سبيل الاحسنية وفي شرح الكافية انه الغالب وفي التسهيل
بغير الترتيب او دونه اكتع وقولهم يوم كتيع اي كامل وتكتع الجلد اجتمع وتقبض وابصع
بالصاد المهملة قال الجوهري وقد يقال بالمعجمة وليس بالغالب قال والبصع اي بالمهملة
سمعته وبعض النحويين والاد بحثه وقالوا الى منتهى تركيبه والابتع اي وانثاه جمعه معنى
وعانه واتبع وقولهم ورجل بتع اي طويل العنق مع شدة وقد يستغنى بهذه الالفاظ عن اجمع
واخواته كقوله تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر تولوا بالدوابر واتقونا بنعمان
ابن زرعة اكتعين **وان يفد توكيد منكور قبل** من مذهب البصريين منع توكيد النكرة مطلقا اجاد اولا
لان رفع الاحتمال عن ذات النكرة بوصفها لتتميز عن غيرها اولى من تأكيدها وذهب الكو
فيون الى جواز ما افاد منه وهو الصواب وتحصل الافادة بكون النكرة محدودة والتوكيد
من الفاظ الشمول سواء كانت النكرة زمانا نحو حمت زمانا كله او كانت النكرة غير محدودة وصمت شهرا
نفسه لان التوكيد بغير الاحاطة واستشهد وا ومنع تأكيد النكرة على القديد فهو الاول ما
اذا كانت النكرة حكما نحو هنا كاحدها باطلا وقوله تعالى دكا دكا وجعله ابن هشام اذا كانت
حكما فالمقصود مجهول ما لاصرف فيه حتى يبين وهو بعيد لان الغالب بعضهم كبير

النكرة

النكرة محدودة ذلك محكي في التأكيد المعنوي واللفظي لان اذا كانت النكرة محكوما بها فيجوز اللفظي
وما يجمعه اللفظ وحمل ذلك على ان هذا تأكيد معنوي لا نحو ما فيه **وبه الغنى عن اجمع وجمعا**
اي لا يجوز تثنية اجمع فلا تقول جاء الزيدان كلاهما اجمعان وجمع اجمعاء استغنى وقف
بالبناء للمجهول خبره في العنى متعلق به وقد يقيم من يمنع جواز ذلك مع المذكر بجواز
مع المؤنث لانه وبعد ... اخا جاءت الهندات كلتاهما جمعا وان وكلام الخلاصة
اصرح في منع هذا وقولهم في تعليل منعه استغناء بكلا وكلتا عن تابع اذ يقال وكلا
استغناء عنهما بكلا الحاصل انه كما زاد تقوية التوكيد بغيرها زاد فيهما فالهوا
في التعليل ان قوة الاحتمال الموجبة للتقوية في المثنى اكثر مما بعد الجمع فلا يكون
واحدا واشير لانه الى بين ذلك فلا احتمالات كثيرة ولا تأتي ذلك مع المثنى **وان تؤكد**
الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع ثم اكد بما الاتيان
اولا بالمنفصل فجعل الناس نحو هند خرجت نفسها او عينها اذ لولاه لتوهمت الجا
علية واراده بغير الخاتمة والعين الناظرة وحمل الا الليس ... عليه ولا بين جمع النفس بغير الضمير
والعين او فعل ... تعين هنا مفعول وقال الواجب الاتيان بفاصل ما بين ... بالضمير
المنفصل فانه لا يؤكد بالضمير لان الضمير اقوى منه بالاعربية فلا يكون تتمة له ولا يرد شيء
كله لان تعرض التابع هنا عرض ... ورده بعضهم مرجوعا قبحه فانه يجوز توكيده
بدون الاتيان اولا بالمنفصل ويمتنع ... النفس والعين فيجوز القوم جاء والكلهم وفي
كلهم لانه لا لبس وذلك كل الخلاصة للضمير لا لتأكيد اعلم **واللفظي مكرر وذا المعنوي**
اي التوكيد الذي سبقه والعاطف يقال فيه معنوي لانه لم يحصل بعين لفظ المتبوع واللفظي
مكرر بصيغة اسم الفاعل اي لفظ مكرر لما قبله او بصيغة اسم المفعول وفيه حذف
والبدل اي مكرر به فهو ... مشترك اي فيه وكلامه لا يشمل المراد فالخطأ وقد زيد لا
يجوز بعضهم التعريف بغير جامع فلا ان يقوم ... استعمل لا دلالة على ان التأكيد في
لفظ التعريف اذا وضع للتكرير لا يعتبر على ... وان واحا عنه الا ان ... بالعطف او
متعلق بما قبله ونحو وليس ... للمكرر اه وقوله مكرر بعينه او بغيره فهو غير مانع
وادرد قول الزوج انت طالق انت طالق فقد قالوا اذا قصد بالثانية التأكيد لم تقع
عليه الاخرى فيقال ان كانت خبرية فهي غير موافقة للاولى معنى وان كانت انشائية

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

فيلزم منه انشاءان واجاب السبكي باعتبار الشك ولا يلزم ما ذكر لانها لا انشاء التاكيد لا الانشاء الا
بتابع قال الرضي وفيه نظر اذ هو وجه الى الجمل التي للتوكيد مستعملة في معانيها ومنه
هنا والتوكيد ليس بانشاء ولا لكان كذلك كل جملة واذ عادوا الجملة مثاليث لا انشاء فهو
ما نحن فيه وحقيقة التكرير الاولى فلا يكون تاكيدا ايضا **قلت** والذي يظهر لي عدم ورود الا
شكال واصله وذلك ان الجملة الثانية لا انشاء فيها وانما اتى على سبيل التبعية والتكميل
للاولى واذا لم يرد بها التوكيد بصورته نوع الانشاء فهي لا انشاء فيها وانما على سبيل الاستقلال
ولا حالة عند العود بجاري من الصور بين من الاشكال فخصوص ما ذكر نظرا لما ذكره المص
المستشكل بانه يكون انشاء ويتبع عدم تصور التوكيد فيه نعم يحتمل ما ذكر باستشكال المعوق
من صورته نوع السوابق ولا انشاء وان تعرض محل وحاله والتراكيب وجملة مصدر المجرور كذا اخبر
جواب ابو ان تعرض الضمير المتصل للتوكيد به فكرر معه الخ وجملته به وبعلم فعبث فهذا او
اسم مخوفا بخلافه بخلافه او جرا نحو عجبت منه منه قال الرضي ولا يلزم ان التاكيد للضمير
وحده ولم يجوز ان يكون التاكيد بالجملة والمتصل والجار والمجرور **قلت** انما يقال
بل انكر بمقام ترك فيه قرينة على قصد تخفيف من طول الضمير وحده كما اذا كان الفناء
مخففا والمخاطب يستبعد ان يكون فاعله المتكلم وتكون الجملة الثانية حينئذ نحو انا
فعلت فعلت لاجل ان ما يعد جملة صورة مثل الان الطف وكمعنى لم يوت به للاسناد بل
لان يبلغ والضمير الذي لم يوت به ليس اليه بل للتوكيد وكذا ان ما تنبه ضمير انه فاعل
لا اسم لها ولا خبر وبعض من جعله مثل المنفصل بها لانها انطاعي بها التوكيد قوله اللفظ معمول
بمقدر اي جاء عمر وهو مثل جاء جاء عمر او استطال وجملته والحق كذا اعتبر او ضمر والاشارة للحكم
المتقدم وما ذكر بها اعتبر معه ما اتصل بالمتوكد سواء كان اسما ظاهرا او غيره ان ضمير الفاعل
او ضميرا خبرانه انه فاعل واحترز بقوله بغير جواب والجواب الجواب فانه لا يعتاد معه شيء بتمامه
مقام الجملة كنعم وبلى **وبعض محل يد بعد الخبر كذا مجرور جار** الضمير المتصل اذا اريد توكيده
فانما يؤكد بعد ما يمكن به تقدم فاما اما يؤتى بمراد فيه وهو الضمير المنفصل لا باللفظ التوكيد
اللفظي كما في نكره بتكرير صيغة اللفظ وبذكر رديفه والحكم كذا ان يؤتى بالمنفصل المرجوع
بجميع الاحوال اي سواء كان المتوكد مرجوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو ان اكرمتك انت او
مجرورا نحو مررت بك انت والتاكيد به محل المتوكد بالمطابقة التي تطلب الاعراب المحلي الذي له

والمتبوع

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

والمتبوع حاصله والمستعير ضمير الرجوع مكان ضمير النصب والخفض لارادة التوصيف بين التاكيد
والبدل قال الشاطبي ينبغي ان يعلم انها اذا اردت التوكيد انت بالضمير المرجوع المنفصل مطلقا
واذا اردت البدل وافقت بين التابع والمتبوع مطابقة حيث انت ورايتك اياك ومررت بك بك
فيتميز بهذا التوكيد والبدل بالمرجوع ويختلفان بغيره هكذا نقله سيبويه ونقلها غيره منه
بالقبول وهم المعوتعنون لاسم شاخصوا السبب وحيوا مقاصرهاه **فان قيل** لم خصوا
البدل بالموافقة الصورية **قلت** لانه على نية تكرير العامل والعامل متصل به فيرد ان يكون
او يكون الثانية معا يقتضيه **فان قلت** قد قال الرضي قال النحاة ان المنفصل نحو رايتك انت
تاكيد وفي نحو رايتك اياك بدلا وهذا العجب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب
ان يكون كلاهما تاكيد الاتحاد المعنيين فان الفرق بين التاكيد والبدل معنوي **قلت** و
الفرق هنا معنوي خلافا له فنقول اذا كان اصل النسبة محققا لا نزاع فيه ونوزع به نطق
المنسوب غرضه المفعول او كان مظنة معترض **قلت** زيد اكرمته هو فتوكد كونه موضع
النزاع واذا كان النزاع تخفيفا او خلافه اصل النسبة **قلت** زيدا اكرمته اياه وذلك ان الغرض
والبدل التخفيف والتقرير للنسبة ولهذا قالوا انه على نية تكرير العامل وغير تنوس بيان ذلك
بالنفي من التوكيد اللفظي وان كان قد يحصل به تخفيف النسبة لانه تكرير فيه الجملة باسرها
اذا كان المتوكد جبرا **وصدور الجملة الفعلية والظاهر المجرور وعود الجار** هكذا
بالنسخ وفي التسهيل وجعل الجملتين بتيم اراد البدل جود وعليه الخلاف الناس جمع
جودا يجوز ذا وتمثيله للتقرير في الارتفاع بقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وخرج باشتراطه اي البدل ما اذا كان بلفظه يوم القيامة والتاسيس نحو ساق زيد ساق
زيد فيغير المعنى بذلك ومثال التكرير مع ابي البدل قوله صلى الله عليه وسلم والله لاغزون قريشا
والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والظاهر عطفها على الجملة وعود الجار عطفا على الفعل
لم يجوز ابانه الظاهر المجرور مع اعادة الجار معطف الواو وتثنيه على شيء نعلم على راي الاخفش
فقولك مررت بزيد جود ومررت بزيد زيد او بمعنى اقصر مقاصرهم وانتبع استعماله
واليت من بين على الخلاصة البدل **البدل التابع بلا حرف قصد بالحكم** التابع جنس وبلا حرف مخرج
للنسق وجملة قصد صفة او حال لانها بعد المعرفة بالجنسية ثم ظهر انه حال لا غير
لان المراد بال الجنسية التي تكون الجملة صفة للمعرف به الخ للعهد الذهني وال الداخلة

البدل

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

على المعمولات بالحقيقة وخرج به النعت والبيان والتوكيد والعطف [illegible] بهذا الا انه لا يعم منها البدل المستقل

بالعطف وهذا هو الجواب قال الرضي [illegible] الفرق بين البدل والبيان ان البدل هو المقصود بالنسبة

دون متبوعه بخلاف البيان فانه على العكس والجواب انا لا نسلم ذلك لان المبدل منه منسوب اليه في

الظاهر والابدال تكون لنكتة فايدة [illegible] كلامه نقل وكلام الرسول

صلى الله عليه وسلم والفايدة في بدل الكل [illegible] الاستغراق [illegible] الاول اشهر والثاني متعلق

بصفة نحو بزيد رجل صالح او بالعكس نحو بالعلم زيد والتبيين بعد الابهام نحو رجل زيد والفايدة في

بدل البعض والاشتمال التبيين بعد الابهام نعم بدل الغلط هو المقصود وهو الاشهر وعلى

استقلال البدل في العطف بنى ابن هشام وغيره [illegible] على الخلاصة والجامع في التعجيل الذي

ذكره في المغني [illegible] على ذكر اشياء الواسطة [illegible] التوجيه بما فيه

قال واذا تاملت ما ذكرته في هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه [illegible] علمت انهم عن اصابة الغرض

بمعزل اهـ واعترض عليه بان تعريف الخلاصة [illegible] وان ما ذكره ابن الناظم هو بعينه ما ذكره هو وقد

نقل كلامه ابن قاسم وغيره [illegible] واعتراض [illegible] على الشارح [illegible]

القول والانتقال لجلالة القايل وقال في حواشي التسهيل [illegible] على ابن الناظم اهـ قلت

وليس الامر كذلك فان ابن هشام قال هو التابع المقصود بلا واسطة وتعريف الجزئي [illegible] الخفاء

المقصود فيه والخلاصة قالت التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا وتعريف الجزئي

وان كان [illegible] لانه بعيد الخفاء التسمية بالبدل في التابع المخصوص ولا

تعين [illegible] المقصود بالحكم فيهما [illegible] البدل [illegible]

[illegible] الناظم [illegible]

تعين الاختصار المقصود [illegible] مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه [illegible] او

[illegible] او [illegible] الاشتمال [illegible] الاستغنا

ومطابق [illegible] البدل [illegible] بدل الكل من الكل [illegible] [illegible]

[illegible] في اجزاء [illegible] العزيز الحميد [illegible]

والثاني بدل البعض من الكل سواء كان البعض اقل او مساويا او اكثر نحو اكلت الرغيف ثلثه او نصفه

او ثلثيه والثالث بدل الاشتمال والتحقيق ان المشتمل هو العامل بمعنى ان نسبته الى المبدل منه

لا يكتفى بها [illegible] المعنى بل تبقى النفس متشوقة الى [illegible] البدل [illegible] العامل [illegible]

بالثاني

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

بالثاني ومن هذا هو المراد بالاشتمال وقيل غير ذلك والرابع الشبه بالمعطوف [illegible] مباينة [illegible]

كلا ولا بعضا ولا مشتملا عليه عامله وهو ثلاثة اقسام لانه ان [illegible] قصد المبدل منه وكان قصده صحيحا [illegible]

[illegible] البدل [illegible] بدل [illegible] والا [illegible] مذكور [illegible] ابدل [illegible]

[illegible] وكان [illegible] [illegible] نسيان [illegible] بالكلية [illegible]

على لسانك [illegible] بدل غلط اي [illegible] الغلط [illegible] الكثير والنحويين [illegible]

[illegible] البدل [illegible] بدل غلط [illegible] او [illegible] الخفاء [illegible]

الخلاصة او [illegible] بالباء [illegible] العاطف على العاطف ويشترط في بدل البعض والاشتمال [illegible] الاستغناء

بالمبدل منه عن البدل وذلك بان يستقيم المعنى [illegible] البدل [illegible] زيد النجم

[illegible] الكرام ولا [illegible] زيد [illegible] [illegible] هكذا قال في الشرح ومثل

ذلك عند ابن قاسم قلت وهذا [illegible] معنى الاشتمال [illegible] هو [illegible]

قال [illegible] [illegible] زيد [illegible] معنى [illegible]

[illegible] بل معنى [illegible] زيد [illegible] السؤال [illegible] الشرح

[illegible] الحرام [illegible] الافراد مطلقا

[illegible] الاستغنا [illegible] زيد [illegible] بدل غلط [illegible]

زيد [illegible] المحتاج اليه [illegible] حقيقة ما ذكره [illegible] [illegible]

المبدل منه [illegible] البدل [illegible] البدل والمبدل

منه مقصود [illegible] المراد [illegible] زيد [illegible] المبدل منه بالكلية

ثم نقول لا اشكال في [illegible] زيد [illegible] [illegible] على البدل حتى

كانه [illegible] قال [illegible] لا نقول [illegible] بدل الاشتمال [illegible] العزيز وكلا

ولا [illegible] بدل الاشتمال [illegible] هو [illegible] المبدل منه [illegible] النفس مع ذكر الاول

[illegible] على [illegible] الاول [illegible] القايل

[illegible] الاستغناء هذا المعنى [illegible] زيادة على الخلاصة

ويشترط في بدل البعض والاشتمال [illegible] على المبدل منه [illegible] البعض

والعلا [illegible] يكون مذكورا [illegible] اكلت الرغيف ثلثه [illegible] يكون مقدرا

نحو [illegible] على الناس حج البيت من استطاع اي منهم [illegible] الكلام [illegible] الوصف [illegible]

والاظهار لا يشترط لكن ظاهر الابتداء ومضمر الكاف إلا ما اشتمل أو بعضا أو أحاط بدليه

دل أي لا يشترط أن يكون البدل موافقا للمبدل منه في التعريف والتنكير بل يبدل المعرفة والنكرة وأنه تبيع

اسم مستقيم صراط الله وبالعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية ولا يشترط أيضا توافقهما في الاظهار والا

ضمار بل يبدل المظهر من المضمر كما تقدم في رأيته زيدا أباه وبالعكس إذا كان للمظهر للغائب مطلقا وأما إذا كان للحاضر

لم يبدل منه الظاهر إلا بدل اشتمال كقوله بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا أو بعض كقوله تعالى لقد كان لكم

في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن شرع القطع على التقدير بالجار مع البدل وأما

قوله أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فالأظهر كما قال ابن هشام أنه من العطف على معمول عامل مع حذف

عطفا على السياط والأداهم عطفا على السجن المنزلة على البدلية أي الرجل مع غيره بالسجن أو بدل الكل على

الاحاطة كقوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ويحتج في غير ذلك على خلاف فيه وبدل من شرط

أو ما استفهام يقرن بالاداة والقطع سما أي إذا أبدل اسم من اسم متضمن معنى حرف شرط

أو استفهام وجب اقتران البدل بأداة شرط في الأول نحو من يقم إن زيد أو إن عمرو أقم معه وإذا كانا

استفهام في الثاني نحو ما صنعت أخير أو شر وكيف جئت أراكبا أم ماشيا نحو هل أحد جاءك زيد

وعمرو أو بدل من إلا يشترط فيه ذلك في الأول لأن البدل هنا البدل المبدل منه معنى لأنه بدل مجهول

مجهول وحينئذ أجمع بين البدل والمبدل وجاز دخول أن على الاسم لفظا وتقدير الأنها تناجيه بها لبيان

المعنى اللفظي لا لكن ما ذكر في الشرط أغلب والأجمر يتخلف في الكتاب أي يجوز بدل ما إذا في

قوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها قوله أو ما استفهام أي بها وأشار بقوله والقطع سما أن البدل

يجوز فيه القطع كالنعت كحديث بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

ونص على ذلك ابن هشام في الجامع والحواشي ونظرا لما جاز وأما قوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة إلخ

على القطع بل البدل أصح على القطع والنعت لأنه مستقل وما جملة أخرى وجعل ما يكون سماه

النعت استأذن في الجزاء والقطع فيه أي البدل سما على القطع في النعت وصلة الشرط والقطع من بدل

على الخلاف وبدل الفعل من الفعل كذا وجملة وجملة وشبهه أي يرد في كلامهم بدل الفعل من

الفعل وفيه والطائفة أنه تجري فيه الأقسام الأربعة نحو من يصل بالكرم أما ما يقاع لمرا عرب

للإعادة العرب هي بمعنى الأكل والسبب من بدل الجملة الكبرى الجزء في الفعل وقوله تعالى تعبدون

يرجع إليه ونحو تصل إلينا تستعر بنا يعني ونحو أن تعم تقعد الرجل والمشتمل أيضا عامل الفعل

وحيث إنه لا يكتفي بشيء لما حاله بلزام المعنى على بدل الاشتمال في الفعل لفظ الفعول وبدل الكل

بالكلام

في كلامهم بدل الجملة والجملة وظاهر كلامه أيضا جريان الأقسام الأربعة فيه نحو فتعنا بالأسود

دين منه بالماء والتمر فإن يعرض الجواهر تنبيه أن كلام المصنف ذكر الجملة الثانية وذكر

الأولى تو صيغة ما لا كانت الثانية بدلا والأولى بدلا للكل من الكل وإن كان المصنف ذكر الأولى وذكر

الثانية ليبان أنها كانت الثانية عطفا بيانا للأولى أو توكيدا لها وروى الشهاب ويبين قلت

لا يعقل كون الأولى هي المقصودة أو الثانية مع التعيين وأما ذلك في الأسودين الماء

والتمر فلا توافه يحال على البدلية وفعل ذلك قتعنا بالأسودين الماء والتمر وإذا قيل فتعنا

بالأسودين فتعنا بالماء والتمر فالثانية تأكيد لا غير ولهذا قيل يقصر فتعنا وحيث تفسيره بالماء

والتمر لأن حيث تفسيره بالأسودين ويا العكس قلت لا حاجة فيه بل ذلك راجع إلى قصد الماء والتمر

لا الأسودين ويا العكس على المحواشي فإن الشيخ أنه وإن بدل الكل ثانية في الجمل لأنه إنما يتميز عن التو

كيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وذلك لا يتحقق في الجمل لأنه التي لا محل لها والتي

هي الخلاصة والتي اجتمع أنه يجوز يعني اتحاد هما لفظا واختلافهما معنى وفيتبع أحدهما

الآخر ولا يكون توكيد لفظيا له لعدم المرادفة فيتصور أن يكون الثاني مقصودا بالنسبة دون

الأول بخلاف الجمل فإنها إذا اتحد لفظها ومعناها لم يتصور فيها سوى التوكيد وكذا إذا اختلف

لفظها واتحد معناها لم يختلف معنى منها حتى يقصد الثاني دون الأول لأنه لا معنى لها سواه وبين

له ما صرفا عن في الاتحاد فيه دون المعنى جاز قلت أقول فإن زيد فإن أقول جاء المعنى

والثانية غير المعنى وأيضا قلت أمر خلية للمسند في اختلاف المعنى جاز قول المعنى من

أقول غير المعنى وزيد يعرض منه لك ما ذكرته ولكلامه في اختلاف يتحقق معه استقلال الأخرى

المجملين بأسرها بالقصد لأن الكلام في الجملة بتمامها والطارئ يتحقق بهذا لي فأقول يعني أن يكون

مستقلا بالقصد وقام أقول بتمامه لا يتعلق فيه ذلك إذا جاء في اعتبار في الشيخ كونه الأول نظرا لما

تقدم في فتعنا بالأسودين فإن الكلام التفتازاني إلى العلم وبدل البعض نحو أمدكم بما تعلمون

أمدكم بأنعام وبنين والاشتمال كقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وهذا معنى قوله وجملة وجملة

وعطفا على من قوله وقوله ومثله أي وجد في كلامهم أبدال الجملة والمعبود كقوله إلى الله أشكو

بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان أي إلى الله أشكو تعذر التقائهما وهي بدل اشتمال

وما قال للعارف لا أبدل كل غلط فالتحقيق لأنه تعذر الأسباب عيب الحاجتين وعكسه فأو ومثل

له بالبحر بقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها بمعنى جعله

مستغنى والحجة لهم الآية وقد بسطنا الكلام عليه في حاشية التسهيل وينبغي كما قال ابن هشام جواز ابدال
الاسم والفعل نحو زيد يجاء السمن منوا والعكس نحو زيد منوا يجاء السمن واجاز سيبويه وابو الحسن الابدال
في الحروف فقال الله انه اسعدكم انكم ان الثانية بدل من الاولى وشرط البدل في البيت وبدل الخلاصة
والمقصود بدل الكل في جواز حذف المبدل منه خلف به معنى التسهيل ان بدل الكل لا يمتنع خلاف ابن النحاس
التعريف ولو زالت عنه المبدل منه لا تعني اضافة احدهما للآخر لعامه واضافة الى النفس بخلاف
بدل البعض والاشتمال فانه يجب تعريفه واضافتهما لضمير المبدل منه فيقول الثلث ثلثه الرغيف والحسن حسن
زيد وتبين معناه ان بدل الكل لا يمتنع وهو بدل لانه لا يقصد فيه لم يذكر كما هو التابع وحيث هو تابع
لا يتقدم وجه انه يعني تقدم بدل الكل وغيره وتبوعا والمبدل منه تا جامع المسئلة نحو في جواز
حذف المبدل منه وابقاء البدل لا قولان احدهما يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو احسن الى الذي
وهبت زيد اي وهبته وبين البدل والنعت المحذوفة وظاهر التسهيل انه لا حذف وانما البدل
اغنى عن المبدل لا حذف وتبعه الاشموني في البابي والخامس من المغني انه قيل يحذف في قوله تعالى ولا تقولوا
لما تصف السنتكم الكذب وفي كما ارسلنا فيكم رسولا منكم نبأه على ان ما بمعنا موصول حذف وارده
فانه والثاني لا يجوز وعليه السيرافي لان المبدل منه للاسهاب والحذف ينافيه ويجب الجملة
المعبرة في المغني لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه ثم نقل
عن السيرافي انه لا يجوز انه يثبت حذفه وان البدل لم يثبت حذفه كما اشار اليه في التوضيح وابن
ثم عمرو او صفوا كثير منهم وحرج به سيرة حاشية والبيت وبدل على الخلاصة **حروف العطف**
لمطلق الجمع بين البدوية الواو لا ترتيب او معية نحو في الاضافة الكلام على قولهم لمطلق
الجمع والجمع المطلق فانظره والمعنى ان الى الشرح ان الواو لمطلق الجمع الصادق بعطف اللاحق
على السابق نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم والعكس نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك والمصاحب
نحو فانجيناه واصحاب السفينة والتعبير بما خلافا للغير في ثعلب وطائفة والمعية خلافا
لابن كيسان وبدل للجميع انه تعالى قوله تعالى ان الصفا والمروة وشعائر الله وقال الصحابة بيا بنا ابدا رسول
الله فقال ابدؤوا بما بدأ الله به وبدل له ايضا قوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب في الآية الأخرى
عكس وادخلوا الباب وقولوا حطة والقصة واحدة وخصت بعطف ما لا يغني والحاصل
وكقصة هذا وبه زادوا او هاء عدد وما فيه شيء وما الحق على اولية مع سابق
معنى اذا تجرد والتشقيق او اوبعا معنى تحقيق الواو بذلك انه مقصود عليها لا يشغل في

نحو ما ووجهه في ان العرب اقتضاء ثبوت الحكم للاول وحده والغرض ان ذلك الحكم في المعطوف
النسبة لا تنحصر لا يصير الشبه ظاهرا ووجهه في حسن اختصاصها بالعطف والغاية واما سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم وليطابقه ويتناسبه فيها اعلم انه يرد على العطف بام واو بعد كلمة سواء ان
التسوية تقتضي الشيئين او الاشياء معا وان العطف باو يدل ذاتيه يقتضي احد الشيئين او الا
شياء وان اقتضاء ان شيئا واحدا يكفي جملة الجمع في كلام واحد بين مقتضيهما وانما القياس العطف
بالواو والصواب في التسوية في اختصاصها وما اجاب به الشمني في حواشي المغني وان سواء خبر
لمقدر اي الامران سواء والجملة التي وقع فيها العطف مبينة للاجمال لا يدرج السجن اذ لا
حذاء بعيد ويقول التسوية تقتضي الامر معا كما اجاد ذلك المعتبر والبيان على ان هذا
العبس لانه تعبير ابتجاج لم واو يستعمل في تقتضي احد الشيئين **والحاصل** ان البيان نفس
العبس في الواقع ما اريد بها الامر في العشر الذي على البدل لا يجوز العبس وغالبا معا معنى المشو
نه وما بعده البيان وما اجاب به في الشمني وان الكلام العشم على ما ذكر منظور فيه الى اصل المعنى ولا
حاجة سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم الانذار وعدمه سواء بعد كلا اذ لم يعمل عن ذلك الا اصل العطف
بها لعطف التسوية التي وانها فيه وبيانيه والتي يكفي في توجيه المسئلة والله اعلم ان المعطوف
العطف تنوسيت فيهما الاداة لما اعتبار ان الوقوع في الخارج وعدم ترتيب اي بيتوهم ترتيبه او بالعكس
كما في الآية السابقة فان الانذار وعدمه معتبران بالنسبة للواقع وبالنسبة الى عدم ترتب النفع
والايمان والتسوية انما هي بالاعتبار الثاني دون الاول اذ لا يقعان معا على البدل وقد يكون
الواقع احدهما على التعيين بحال العطف باو وبام للاعتبار الاول والتعبير بالتسوية للثاني حتى
لا يعمل احدهما ولم يرد نحو التسوية المطابقة فيما يكون فيه الاجتماع نحو سواء علي اقمت
ام قعدت ام لم تبال او ما جوز هذا وبدل على صحة توجيه ان اصحاب الشافعي بين قول ابن مالك لا
ذات بين كان لعطفها ومعنى وقول الجمهور عطفا بان وما في الواقع ونعتوه فقال بالثاني
والاخذ استواء المعنا طعنه فالاصحية للاتصال بالحكم فان بالاول اشهر فيه حذف منه ان
التسوية تجامع ارادة الشيئين او الاشياء ويكون معا باعتبار مختلفين وان كان كلامهم في غير
ما صرح فيه بالتسوية **فان قلت** استواء المعنا طعنه في الكلام لا يقال باعلم لا زم في كلامه
التراكيب فلم صرح بالتسوية في بعضها دون بعض **قلت** التسوية تارة تكون مقصودة فيه
نص بما يدل عليها وتارة لا فيقتصر على ذكر الاداة ان لم يكن المقصود في جواز الرايم عمرو في الكلام

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

علی رفع الواقع من الامرين لا العلم باستواء المتعاطفين في العلم بثبوت الحكم فلم تخرج همزة التسوية
والحاصل انه لا يلزم من وجود الشيء تحققه **فان قلت** الفرق الذي ذكرت حاصل بين همزة الاستفهام وهمزة التسوية معا
فان همزة الاستفهام ايضا **قلت** لو لم يوت بها لتوهم انه او بمعنى الواو فانها تاتي كذلك اذا امن اللبس
نحو جالس الحسن او ابن سيرين اي جالسهما معا فان البينة في هذا البيت قرينة على انها بمعنى الواو واجعة لا التهاب
بغيرها وكذا التسوية مجيء الهمزة قرينة على ان احد الشيئين مقصود كما ان الجمع مقصود
في الاعتبار فيشعر دليلا ينتظم من اول تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ وان جانب
اللفظ غير ملحوظ وقد توجه صاحب الشرح ممن سلم كلامه فان الهمزة قرينة على الحكم او
اعتبارها اذ لو كان المعنى على غير معنى الواو فلا لم يوت بالهمزة اصلا **فان قلت** ما العلاقة
بين المعنى الحقيقي للهمزة الذي الاستفهام والمجاز هنا وهو التسوية **قلت** اللزوم فان
الاستفهام المطلوب به تعيين احد الامرين يستلزم اعتقاد السائل استواءهما بالنسبة
للاتصاف بمفهوم الحكم الا ان ذلك الاستواء يعلم بالنظر الى نفس الامر ولم يفهم الا علم
به لم يوت بما يدل عليه واطلق على محل الاستفهام وما كان هنا بالنظر الى الاعتقاد كما
في الاستفهام وكان المتكلم يقول انا سواء عليك اقمت ام قعدت يقول للمخاطب انه اعتقد استواء
الامرين والهمزة مستعملة فيه بلزومه لمعناها الحقيقي وبالنظر للواقع ايضا
لما يدل عليه وحول الكلام عن الانشاء الى الاخبار فقيل سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
وفي اخراج الكلام على صورة السؤال تنبيه على ان المخاطب ينبغي له ان يعلم هذا الامر وان لا يغفل عنه
اذ السواء شانه العلم بما يسال عنه وقول صاحب الكشاف في تعبير الاستواء في الاية معنى الاستواء
استواؤهما في علم المستفهم عنه لانه قد علم ان احد الامرين كاين اما الانذار واما عدمه ولكن لا بعينه
فكلاهما معلوم بعلم غير معين يرد عليه انه يقتضي عدم استوائهما في نفس الامر لانها اذا استويا
في علم المتكلم استويا في نفس الامر اذ العلم لا يكون الا مطابقا للواقع ولذا لم يعبر بالاعتقاد نعم
يرد عليه انه يقتضي كلامه ان الاستفهام مقصود وليس كذلك وقد جرم هو قبل ذلك بان هذا الكلام جرى
على صورة الاستفهام ولا استفهام فتعبيره بالمستفهم بما ذكرنا فيه مجاز فليعلم والله اعلم والمراد بما
لا يفيد بدون الاتيم المعنى بدون التابع معا يعبر معنى منسيا كالتخاصم والبينة وقد علم العزة
اختصم زيد ثم عمرو لا يجوز اختصم الزيدان ثم عمرو لان الحكم لا يثبت بعمرو وحده ولان الزيدان هنا
كزيد في المثال الاول ويعني باتباع المعمول حلقة ما والاصح معرفة به واختصت الواو ايضا

بعطف

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

بعطفها العام على الخاص على الفعل نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وعكسه نحو رب اغفر لي ولوالدي
ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وذلك لان التنبيه والاخلاص الفعل تبليغ مجبول يثبت الحكم
له او تقدمه واختصت ايضا بعطفها المراد في نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله وقوله في البعض فقوله
حتى يا وهيبا وبعطفها بعض النعوت على بعض وقد تقدم ويعطفها المفصل على الشيء وقد تقدم و
بعطفها ما حقه التثنية او الجمع كقوله ان الرزية لا رزية مثلها جعفر ان مثل محمد ومحمد وقوله
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وبعطفها عاملا قد حذف وبقي معموله
على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو والذين تبوءوا الدار والايمان اي والفوا الايمان اذ التبوء
هو التمكن وهو لا يناسب الايمان ولا شاهد فيه ذلك لان التبوء يستعمل بمعنى اللزوم و
هو مناسب ومن ذلك قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا
وقد تقدم قوله وما انحر عليها على ما لا يغشى اي وبعطفها معمول اخر عامله مع عامل سابق معنى
اذا يحذف ذلك العامل ومعنى اتحاد العاملين معنى اي يجمعهما معنى واحد فتبوءوا والفوا يجمعهما
معنى اللزوم وعلفت وسقيت يجمعهما معنى الانالة وزججن وكحلن يجمعهما معنى التحسين وذهبت
طائفة الى ان العطف فيما ذكر من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى يتسلط به على الاسمين
فيضمن زيد معنى حسن وعليه الفارسي والاكثر على ان التضمين مقيس وظاهر ان يكون الاول
والثاني يجتمعان به معنى علم والى هذا اشار بقوله لتضمين او لا بل مجاز او بمنزلة العاطف من جهة على الكلام
الفاء للسبب والتعقيب حيث العطف والترتيب وخصت بعطفها جملة خلت من
ضمير ما المتعقب جملة الفاء من حروف العطف وتكون للسبب وذلك اذا عطفت جملة على
جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه او صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون
عليه والحميم وتعقيب مع ذلك التعقيب هو الترتيب بلا مهلة وتجيء له وحده نحو جاء زيد فعمرو
والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى وهذا معنى قوله يجب
العطف اي يكون للترتيب بلا مهلة لا ينافي نحو ان الثانية في العرف بعد مجيء تمامه بزمان طويل
اذا كان في اول متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
انما يتعقب نزول المطر لاكن يتم بعد مدة ويقول ثم تصبح بنظر الى تمام الاخضرار وقد يكون
التعقيب ينظر الترتيب في عطفه عليه وباب عطف الاسم على الاخص وقد يكون الترتيب ذكريا كعطفه
بعطفها المفصل على المجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه فقد سالوا موسى

اكبر دلك حقا المواو قوله وحققته) اي قول الخلاصة واحقق بعا ؟ لانه شرع فيه الجملة
نحو ان يقم فيقعد زيد الزيدان والخبر نحو فتصبح الارض مخضرة والصفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك
عمرو والحال نحو جاء زيد يبكي فيضحك عمرو وسوى ذلك مما يجئ ومعنى السببية ان تجعل الشيئي الاول
السواحر وقد تقرر مقالته ان السبب العتق او كما في العادة كفى ، لعكسه فتعطف الجملة الى
المشتملة على الرابط الخالية منها كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارة يجم فيغرق
قوله وما التعجيل عطفا على جملة واضحت معطوف المعطل على المحمول من النفي على ان ما بعدها
مرتب على ما قبلها وقد سبقا تفصيل ذلك وتكون ح للترتيب الذكري وثم للتشريك والترتيب مع تراخ
وموضع الفاء ثم فيه بالتشيئ على ايراد ثم للتشريك للرد على الاخفش والكوفيين انها
بليس انه قد يتخلف معها وقد ذكر العرضي كما ذكر قول من زعم عدم اقتضائها للترتيب فانظرها
واشار بقوله مع تراخ الى وجه افتراقها عن الفاء فانها وان شاركتها اقتضاء التشريك والترتيب
لا كالفاء بالتعقيب وثم للتراخي وقد توضع موضع الفاء كقوله كهز الرديني تحت العجاج جرى
في الانابيب ثم اضطرب حتى كواو اي ايضا فتعطف الا على بعض غاية لا مجمع تشبيه بالواو في انها
لمطلق الجمع في الترتيب كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس مع انه لا ترتيب بين العجز والكيس
في كونهما بالقضاء والقدر الا انها لا يعطف بها الا ما هو كالبعض كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها اي القى الثقل من سفا الصحيفة والزاد الا انها كالبعض لان المعنى
القى ما يثقله وتقول اعجبتني الجارية حتى كلامها لانه كالبعض منها وعلم وهذا انما تعطى
البعض بالاولى نحو اكلت السمكة حتى راسها ويشترط في المعطوف بها ان يكون غاية لما قبله
في زيادة او نقص حسيين او معنويين وقد اجتمع المعنويان في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا فيعد التعيين في الترتيب والقدر باعتبار القوة والضعف والترتيب
المنعي فيها هو الترتيب وهذا معنى قوله غاية واشار بقوله لا مجمع اي لا يكون المعطوف بها مجموعا
اي منضما بعضه الى بعض بالاسناد الى انه يشترط في المعطوف بها ان يكون مفردا لا تعطف
الجمل وهذا راي الجمهور واجازه ابن السيد فتقول اكرمت زيدا بكل ما قدرت عليه حتى اكرمت بعض
خدامه وقوله فتتبع مطلقا ابتع فيه للجاهل جنس البصري والعكسي لا مفردا ما هو كبعض وغاية
ولا مجمع بالبناء للمفعول حال الالف وبالنقل بعد همزة كذا او ما تسوي بين جملتين كذا
او بعد ... ذات انقطاع بالا ضروب وان وردت العطف ام وهي ضربان متصلة

وهي

وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها التعيين وهي المعبر عنها بام الاستفهامية
سواء كانت لتعيين المسند اليه نحو ءانتم اشد خلقا ام السماء او المسند نحو اقريب ام بعيد ما توعدون
او بعد همزة التسوية وهي الواقعة بعد جملة سواء او نحو ما ادري وليت شعري كقوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم ولا تقع الا بعد جملتين اما اسميتين كالآية الاولى والثانية واما
فعليتين كالثالثة واما مختلفتين نحو ادعوتموهم ام انتم صامتون وفي تاويلهما بالمفرد
كما يظهر من الامثلة قوله اي مبتدأ او بالاتصال خبرا اي توصف بالاتصال او ...
الاصطلاح متصلة وبعد همزة حالا وكان نعته لهمزة وجاز ابتدا وتنوي ... سوى
من الشيئين عطفا على الصفة من ليس منفعلا بتسو ... معنى يعني اقتضاء الكون
من الجملتين بالواقعة بعد همزة التسوية بل هي حالا والضمير المستقل للخبر او متعلق بمحذوف
اي وتقع هي ... واشار بان التعبير الى ما هو مراد بالجملتين والمعنى ... جملتين مؤولتين
بالمفرد من اجل الجمع باعتبار ما ذكر والضرب الثاني المنقطعة وهي بمعنى بل فينحصر ...
استفهام او الاضراب وكلام النظام ... تقديرها مطلقا وهو راي البصريين ومنه قولهم انها لابل ام شاء
المعنى بل اهي شاء ... بعدها ... لانها لا تدخل الا على الجمل ... والتقدير ...
سابق على الاستفهام عكس ما يوهمه العتق وذهب الكوفيون الى ان معنى الاستفهام غير
لازم لها وعليه في الخلاصة واستدل به بنحو ام جعلوا لله شركاء اذ ليس المعنى على الاستفهام
قال الدماميني اما الحقيق فممنوع واما الاشكال فلا ... واستدل ايضا بانه يلزم البصريين دعوى التوكيد
كثيرا في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ونحا هو العشي ان المتعلق ما
طعنة كظاهر الخلاصة وقال المغاربة انها لبينة للعطف وعلى الاول فالعطف بها قوله الا انها
لابل ام شاء وعطف الانشاء على الاخبار بناء على جوازه او من عطف القصة على القصة ...
في التشبيه ... لعطف المفرد قوله ذات انقطاع خبر لمقدر محذوف اي هي وجملة ...
الثنتي ... والمقابلة بين ... المتصلة لا تقع بعد همزة الاستفهام ولا بعد همزة التسوية
خير ابح قسم بأو وابهم واشكك واضراب بها ايضا ... وان وردت العطف او وهي التخيير
كتزوج هندا او اختها والاباحة كجالس العلماء او الزهاد ... على سبيل التخيير ...
ومعاني الامر تطلب التسوية وغيره وعلاقة المجاز ... لا الاستعمال لصيغة الامر فيهما وثالث
للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والابهام نحو جاء زيد او عمرو وانت تعلم من الجاي منهما ...

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

تنبيه على السامع والشك كالسؤال وانه لا تعلم بين الجائي والآخر بل عند الكوفيين وليس نحو انا السلو
او رهيم زيد الآخر وكذا سواء كقوله فجاء الخلافة او كانت له قدرا وهذا معنى بعد اداة من العيس
احترازا عن نحو جاء زيد او عمرو زيد جاء او سواء قوله وما مشارع فيه من خير وما بعده ومعمول حرف
مقدر بعد حرفها وكيل متعلق به وكذا الواو ومثل هذا ذير عما قبلها لغلبتها والخلاف فيها
واللام بلا من بعض مع واسى مقدر ومثل او اما وقد لم تعطف وخفت الواو ومثلها
جمع مثل او هي اما بكسر الهمزة وقد تفتح كقوله سا احمل نفسي على حالة فاما عليها واما لها وفيه
وانها في السؤال اما شكل او اما كعبد الله بالجمع ظلا ما للشك او غيرها فنحو اما شاكرا واما كفورا
واما كلام والعيسوي اعتباره فانه مبني على اعتزاله وجواب اما الجزوي على انه لوح لكلام الشعري
اما شاكرا جماعة واما كفورا جماعة وفي مثل اشارة له الا اما لم تعطفها جزء بعض الى العطلية
المشعرة به المعنى فقط من تخيير او لا معه ويحمل على المعاني المتفق عليها لا فيه وبه العطف
فان الصحيح انها غير عاطفة بجامعتها الواو فهي العاطفة ولا يمنع منه ما او انها لتعطل
الجمع ولا تجمع هنا بالمعنى لا بذلك اذا لم توجد قرينة تشرك عنه وهو هنا امام على هذا انه بقوله و
خففت الواو ومثلها فنزلوا وفي بالنيابة المعمول بعضه ومثلها فيه بما جعل منه لعطف وتكرارها
وان المحل فيه بالعطف وعمرو الثانية لا الاولى وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله فلم يدر
غير شاء عمرها واما باموات الم خيالها وقد يستغنى عن الثانية باو كقوله اما وانا او اياكم
لاعلى هدى او في ضلال مبين ندا اثبات او امرا لا تلي والشرط بالثاني عناد الاول قال الشراح
يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم وابن بعضهم بان لا الانشاء لا تجيء النفي
خلاف الواقع وليس بشيء الجواز بمعنى العبد الذي هو قلت اذا قلت ضربت زيدا لا عمرا بالعطف وان
كان ونحوها المعدودات لاكن باعتبار رتبة العامل فليس المعنى ذات عمرو بل ضرب ايا او كيلا
يجوز بمعنى العبد لا يوجب مقام انشاء البيع لانه لا معنوي انشاء عدم البيع للشيء اذ النفي ثابت
فان قلت المراد نفي انشاء هي الشيء لا انشاء الشعابة قلت نفي لا انشاء اخبار وقد يمنع استعمال
العامل الواحد بالانشاء والاخبار واختلاف نسبة لعموم به بذلك فالقول بان يقال بعتك
العبد الذي بعت ومثل هذا لا يقال به مثل الشراء نعم قد يقال القياد لشخص معين توهم غيره لكونه
هو القياد فيقول نحو اي ذلك لا زيد عمرو ام اي عمرا ولم يكون اخبارا على جهة الاستئناف وقال لا
نبات جاز زيد لا عمرو فيشبه ما جاء زيد لا عمرو وما تم منع السكاكي وتبعه ما في المغني لا زيد لا عمرو

وكذا

١٠٦

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

وكذا يمتنع ان يجعل العطف على المستثنى قال الرضي في السبكي لا ان يشترط ان لا يكون الكلام النح
قبلها تيقنا بمفهوم الخطاب نحو ما بعدها البتة عليه وبحاناتكيد المفهوم فيكون منطوق
ما قبلها الثبوت والمستثنى عكسه ولا لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق اه قلت لا يقال
الثبوت لعطا بل معطوفها وسوا بل بين المفهوم كلام به تحقيق كونها لتاكيد المفهوم لانها
حيث لتاكيد مفهوم المفهوم ومفهوم المفهوم غير معتبر نعم كونه الثبوت بالاستثناء بالمفهوم
غير متفق عليه وبهذا يجري على قول الرضي يقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل هذا التر
كيب ونظيره انه جيء على ان يجعل الواقع بعد ليس معطوفا على المستثنى منه لا المنع بل على مقدر
والتقدير جاء زيد لا غيره بدلا على المعزوف الاستثناء والمعنى فما جاء الا لانه مبني على اعتبار
مفهوم المفهوم فيكون نفي العطف عدم مستعدا او اثبات العطف ايضا حتى تكون التاكيد
ما فيه الخطاب باطلا فلا ظاهر انه ما التركيب مبني على انه جاء الا الاستثناء المفيد الحكم السابق منطوقا
وقال لا امر اضرب زيدا لا عمرا او يا ايها عمر الاشكال المتقدم بعدم العبد الذي به ويقال لمن منعه
لا قائم قيل عمرو بعيد مفعول وانه قيل الرضي فكذلك وسنتبين على محجة تقرير العامل مع
المعطوف حتى يرد علينا اضرب زيدا وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وجاء الغلام ابن عمر ابي فمثله
معمول بعض ولا ناهية ولا عاطفة ودليل المعمول الاول اي لا تقرب عمرا وهذا اصل شرط
العطف بلا ويحيونها بعد اصل الشك نحو ما جاء لوا جعفر لا امتثال وتلك خير او نحو اما بعده
معمول تلك وقد يوجز منه انها لا تأتي بعد استفهام ولا نهي ولا تحضيض وجوج ذلك
الرضي وهو مستقيم وما به ابن قاسم والشاطبي معا غالبها بعد ذلك غير نحاة وشرط العطف
بها ايضا ان يكون متعاطفاها متعاندين لا يصدق احدهما على الآخر نص عليه السهيلي وابن
ابي وابن حيان وابن هشام فقال السهيلي شرطها ان لا يكون ما قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب
نفي ما بعدها فيجوز جاء رجل لا امرأة ويمتنع جاءني رجل لا زيد قال الابي لانها انما تستعمل
لتوكيد النفي قال تقي الدين السبكي وخطا في ذلك او ان احدهما ان العطف يقتضي المغايرة
بين المتعاطفين والتخصيص اطلاق اكثر الناس تقتضي المغايرة وان كان التخصيص ابين الاعم والاخص
ومن العام والخاص ومنها الجزء والكل مغايرة فيجيز يمتنع جاءني زيد لا عمرو ونفي المغايرة
فان اردت برجل غير زيد جاز وليس معا فيه الشك انتهى ان اردت الاخبار بمجيء زيد ورجل
فلا نفي فيه رجل المحتمل له ولغيره فصار انفاو ان اردت الاخبار بمجيء رجل غير زيد فجيد

ان تقول جاء زيد الا عمرا وافهم الرضي بعد نقله **قلت** اما تعليل السهيلي والابي جعفر فضعفه نقل الرضي
بانه مبني على اعتبار معنى العطف ومعلوم ما فيه واما الاول فتعليل نفي الرضي جواز الفصل لان المعتبر
به مجرد العطف مطلق التغاير لا بالخصوص المباينة بل يكفي عطف الاخص على الاعم والعكس
والبعض على الكل **فان قيل** تشترك المباينة مع لا لانها نفي ما اوجب قبلها **قلنا** لا يتوقف
تحقق ذلك على ان يكون نفيه معاندا لما قبلها **فان قيل** عطف الاخص وعكسه يفيد انه
جاء به التأكيد بخلاف لا **قلت** ومعنى جاء به التحقيق والاخراج الاخص والتوكيد واما الثاني فمع
تعليليه فلا نسلم التنافي في شقه الاول بل نقول هو من باب التعيين ورفع الاحتمال فان رجل
قبل ذكر زيد يحتمل زيدا وغيره وبعد ذكره يزول احتماله له وتتعين ارادته فلا يكون [illegible]
خراشه ايضا وتكون الا للتحقيق والاخراج **فان قيل** قد ذكر في كلامه انه لم يرد عن الا وجوه
الاستثناء **قلت** ليت منها والابلغ واستعماله الاخراج بالتحقيق كما جاء به كلامه الاخراج [illegible]
ونحوه وبالجملة فالاخراج غير منحصر في الاستثناء والابلغ في ثبوت الاعم ثبوت الاخص الذي يظهر ان
الاشتراك [illegible] وانه وجه ان العطف بها [illegible] فاذا قلت جاء زيد لا عمرو [illegible] فاصل [illegible]
يعتقد العكس او الاشتراك او ثبوت المجيء لاحدهما من غير تعيين وهذه الاعتقادات تتصور في
جاءني رجل لا زيد اذ لا يعتقد احد ان الجائي زيد لا رجل غير مغير بغير زيد [illegible] والاكثر ما يعطف
للتحقيق تقع في الاخص والا ان الجائي زيد ورجل غير مغير بغير زيد بل الاشتراك انما يعقل مع
التعدد وهو انما يكون مع تغيير رجل بالغيرية ولا ان الجائي احدهما من غير تعيين كذلك لان الا
احتمال وعدم التعيين فرع الاشتراك الذي هو فرع التعدد وبهذا يظهر لك انه يجوز جاء الناس
لا زيد لا في مقصود الرد على معتقد الشركة اذ هو المقصود ونحو ما انه يمتنع جاء رجل وزيد
وعكسه وعطف الاخص وعكسه انما تظهر فائدته وهي التوكيد لنكتة يتعلق بها الاخص مع
العموم الشمول اذ معه يتحقق اندراج الاخص ويترتب الرد عليه وتكون الا للتحقيق
والاخراج **واعلم** انه قد استشكل البهاء السبكي اشتراط التغاير بقول البيانيين شرط
في العموم على السعة او ما داعم شاملا للوجهين نحو زيد كاتب لا شاعر واجاب والد باعتبار
عدم تنافي الوصفين امكان اجتماعهما في ذات واحدة بخلاف التنافي كالعالم والجاهل فان
الوصفين باحدهما ينفي الوصف الاخر لاستحالة اجتماعهما واما الكتابة والشعر فيمكن اجتماعهما
معهما وان كان معناهما متنافيا والتنافي من الاعم والشاعر فكل منهما فيه متنافيا ولا عكس والبيانيين

لم يشترطوا الا عدم التنافي والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي اعني ومنه الشرط مزيد على الخلاف
منه وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما لم ازيد عليه والله اعلم **ثاني للاستدراك بعد**
نفي وقبل مجرد وبعد نهي ذكر لعطفه بالاكثر شرطين احدهما ان تكون بعد نفي نحو ما زيد
قائما لكن عامرا او نهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا ومعنى للاستدراك فيهما كونا انهما لا يكون
المعطوف بها موجودا فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء كقوله [illegible] او رضاه الاخشى يراد
لكن وقال بعده اي تنتظر وبعضهم هذا من قول الخلاصة واول لكن نفيا او نهيا لا انها دخلة
على الجملة لا يخبره معناه ذلك وبعضهم قوله لكن شرطها ثلاث وهو تجردها من الواو وعدم دخلة
عليها فهي العاطفة كما يؤخذ ذلك من الخلاصة **وبل كذا او ان اثبت فكلا او ونحو للنقل**
نفيا بل مثل لكن خبرية وللاشارة لا كن ان تستعمل بعد النفي والنهي من قبل مجرد
وبما قاله ثابتة شهود فيهما لاكن وهي انها تكون بعد الاثبات او الامر ومعناها حينئذ
الاضراب اي نقل الحكم عما قبلها لما بعدها فيجعل ما قبلها في معنى المسكوت عنه وليس المراد
بالحكم المحكوم به والا فجعل ما قبلها محكوما له بنقيض الحكم الذي **ومع الجملة للابطال**
للانتقال ان رجح والشغال اي ان دخلت على جملة فهي للاضراب ثم الاضراب قد يكون ابطالا
ابطال نحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واضراب انتقال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق
وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهذا وعلم من هذا ان قول ابن مالك في شرح الكافية انها
لا تستعمل في القرآن الا على هذا الوجه اي الثاني غير صحيح وقد وجهه ولد ابن هشام بالآية
الاولى وبقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون قال الرضي **فان قلت**
الاضراب في الحكاية لا في المحكي فلا ابطال قلت هذا الاخير مع احتمال ان الاضراب في المحكي
فيكون للابطال والمعترض هنا في مقام المانع فيكفيه الاحتمال لانه في مقام المستدل
بقوله والشغال عطف على الابطال وجملة لا عطف على الارجح اعتراضية للتنبيه على انها
اذا دخلت على الجملة لا تكون عاطفة ظاهر البدر الدماميني ذلك والعلم هذا في قوله وبل كذا لانه
لما ذكر بعده انها هنا للاثبات ثم ذكر بعده دخولها على الجملة حاز ذلك بدونهم من الاقتصار
عليه انها العاطفة وانها حرف تنزل منزلة لكن **وعن ضمه في المجرد الا وانه ليس عاطفا** عرا
الكوفيون الا من حروف العطف نحو قام الناس الا زيد وردوا بانها تباشر العامل به التنويع
وحروف العطف لا تباشر العوامل واجيب بانها انما باشرته بعطفها جملة الاول العشرة منه مفرد

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

وعمرو امنا اي التفسيرية بالخبر هذا عمير ... ورد بجواز حذفهما المراد والتزام ... ما بعدها
بما قبلها ... وحروف العطف كذلك واجب على الاول ... اذا امكن استقلال الكلام بدونه
العاطف اذ يستقل ... المعطوف ... كعطف الاخبار والصفات المتعاطفة واجب
على الثاني باب العطف ... بل قد يجب ان يكون الثاني ... الاول ... الاخبار
والنعوت وقد يجب ان يكون ... معيوما ... التركيب نحو ...
او لايد عليهم صلوات ... ورحمة و ... ذلك ... والعبى ...
... الكلام ... المرفوع ...
اي المعمول ... الغالب والاشرح العطف ... على ... على كونها جعلا
... اسمها ... ولا يتعين ... منفصلا وعمرو امنا اي
نحو هذا زيد ... بل جاز زيد ... عمرو وكيف كقوله ... اذا قلت ... فما شئت وما
على الادنى وكيف ... الثلاثة ... ظاهر **مسئلة** ... اي وحكم العطف **واعطف**
على ضمير رفع متصل مع جار على وشاع عطفا فاجعل ... الخلاصة احسن ... اشتراط
الفصل بغير الشعر ... والكلام ... المعنى انه يشترط لجواز العطف على الضمير
المتصل المرفوع ... المعطوف عليه والعاطف بضمير منفصل نحو لقد كنتم
انتم واباؤكم ... وما عطف ... العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اباؤنا
وقد ... فعلى جميع ذلك ولا يكتفى بنحوه
رفع الضمائر ... الظاهر ... الرفع
ضمير النصب ... المنفصل ... العطف عليه ... وشاع عطفا
... والجملة ... مغتربا ... ومنه الشاع
... النظم ... كقوله مررت برجل سواء والعدم
برفع ... **ومع الخفض اعادة الخفض ... عليه فاجعلا ... الضمير**
... على الابتدائية لانه ... اذا ... العطف على الضمير
المخفوض ... اعادة العاطف مع المعطوف ... كان العاطف
... نحو ... المعطوف هو ...
المعطوف عليه ... مع المعطوف ... العطف على ...

الشور

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

الشور ... الثانية بالخبر ... معمولا ... هذا انتقال الضمير بغير
عامله والفاء ... العطف على الضمير المخفوض
ومعنى كلامهم انه اذا اريد العطف عليه ... العطف عليه
مع تحصيل المعنى المراد ... على تقدير مضاف اي ...
... واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ... كقوله فاذهب فما بك
والايام من عجب **وامنع على معمول عاملين ... في الحرف ...** معمول امنع ...
... العطف ... والمراد بالمعمول
... عاملين ... على معمول ...
... قوله اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا ... المعنى انه يجوز العطف على
معمول عامل واحد ... على تقدير مضاف اي كل نار ... على كل امرئ ...
... العطف على معمولي عاملين ... حرف العطف ...
ذلك ... اذا كان ... المعطوف ... في الدار زيد والحجرة
عمرو او ... في الدار زيد والحجرة عمرو ... خلق السموت والارض
واختلاف الليل والنهار لآيات ... وبث من دابة ...
وان في اختلاف الليل والنهار ... **واجب** ...
... **والعطف في الاسم وفي الفعل ... ** والعطف يجي
... الاسم ... فيعطف الفعل على الاسم نحو
... والعكس ...
في ... والعطف على ... والعكس فيعطف ... على
... وذلك ... والعكس نحو ...
... المفرد ... الجملة فيعطف المفرد على الجملة نحو ...
العطف ... على الجملة ... العطف ...
... العطف ... الفعل ... والعكس نحو ...
... **وجاز حذف**
**الواو والمعطوف ... ** اي جاز حذف الواو مع معطوفها

نحو من ابى تقبيل الحجر الاسود البرد ومنه لا ينفع نفسا ايمانها اي وكسبها خيرا في ايمانها والاحاديث التي
يجزي فيها بمجرد الايمان فقوله لم تكن امنت مقابل راجع للمعطوف عليه وقوله او كسبت راجع للمعطوف
المعطوف وليست او بمعنى الواو فيستغنى بذلك عن الشعر بانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير فيمتنع
هنا عاطفة لنفي على ان الاخر للنفي مسلط على متعاطفيها وتخصيصه ان العموم انما هو
في نفي العطف باو لانه عطف النفي بها وكسبت عطف على امنت ويجوز حذفها بدون المعطوف
بها كقوله الكلت سمكا مخالف او تبين معنى قوله ودوها اي وكون المعطوف به ومنه زيادة على الحا
ضة ويجوز حذف الجار مع تاليها نحو كلا منكم ويقال ولكل سمر معد اي جاحل جعلته عمرة وبحذف
المعطوف قبل واو وحاب الضمير بعد الواو اي يجوز حذف المعطوف عليه بالواو نحو وبك وا
هلا وسهلا جوابا لمن قال وحيا بك اي ومرحبا بك واهلا وليس منه قوله تعلى وثامنهم كلبهم
خلافا لابن هشام في المغني وقد فسر عليه في التفسير وان نعد وانه قيل ما قيل بان الواو الداخلة
على الجملة الثالثة ولم يضف بدخولها عليها احد فيها اي الزمخشري وانها لتوكيد لصوق الصفة بالمو
صوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت مستقر كقوله تعلى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
فالواو هذه الواو هي التي اذنت بان الذين قالوا سبعة وثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم وطمانينة نفس
ولم يرجموا بالظن كغيرهم وقد رد عليك اعتراضات ابن مالك انه اعتبر بها هذا الراي وهي انه قد ذهب
لا يعرف من اصحاب البصريين والكوفيين جوهين ان لا يلتفت اليه وانه علل بما لا يناسب وذلك ان الواو
قد يا على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد والتاكيد لا يصح
ان يقال للعاطفة موكدة وان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع
بها موضعا لا يصلح للحال كان يكون الموصوف نكرة في الاثبات بخلاف الا ولها كتاب معلوم فان الجملة
هنا صالحة في موضعها الحال لانها بعد منفي وان الواو فصلت بين الموصوف والصفة ولولا ذلك لتلا
صقا فكيف يقال انها اكدت المعطوف وليس كذلك انا تراجع عنه بما قاله نجم الدين سعيد في شرح
الكافية وان الزمخشري اعرف باللغة وان تغاير الشيئين لا ينافيه تلاصقهما والجملة التي هي صفة لما
التلاصق الموصوف والواو اكدت باعتبار انها اصلها تجمع المناسب للتلاصق لا انها الان
عاطفة وان الاية من المواضع التي الجملة فيها صفة لا حال وان المراد والمعطوف لا الحال المعنى
لا المعنى كما جيء الا بقوله اعرف باللغة دعوى لا تسمع قال بعض الفضلاء ولو سمعته لم ينقطع
كل قول ابن مالك ان المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف وبين

من قال

وقال به منهم والزمخشري لم ينفرد باعرابه وابن مالك ظاهر كلامه رد هذا المذهب وتقول فيها
سبعة اقالة الحريري وابن خالويه والثعلبي وقد ادعوا انها واو الثمانية وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا
ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة عدد تام وما بعده عدد مستانف قيل ذكر اعتماد ما هو
اضعف والاولى ان هو قول لا مستند له ولا ظاهر استدل به لا دليل فيه كما هو مبين في المغني وهي
ثم عزاه الى ضعفاء النحويين ووجهه بشيء بعيد او يجعلها للعطف فيقال ذكر له وجه
ان الكلام في القول الثالث دون سابقيه مع ان الكلام الغايلين لا احكم فيه لكون العطاء كله من
الغفا صحيح باعتبار وفيمن يرى ذاك على ذلك او تدعي انها للعطف والمعطوف عليه مقدر
وكلام الله تعلى كما اخبر في المغني وكانه قيل نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وهو تصديق لهذه المقا
لة كما ان رجما بالغيب تكذيب للمقالة الاولى فيخرج الكلام عن ظاهره وفيه ادعاء الحذف
واختلاف المتكلم او تقول انها واو الحال وتقدر المبتدا اسم اشارة اي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام
ما يعمل في الحال فيتقوى حذف عامل الحال المعنوي وهو ممتنع قلت اختار انه للحال ولا
تقدر اسم الاشارة واجعل العامل في الحال اسم العدد لانه يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل كاث
الرجل علما وزيد زهير شعرا وكحرف التنبيه والتشبيه وقد نصوا على جواز ذلك وذلك المعنى في
الفاظ العدد ابن فلاح انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدودات فاذا اريد بها المعنى
الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ قولك جاءني رجال ثلاثة رجال معدودون
بهذا العدد ثم قال ان اضيفت الى المعدودات نحو ثلاثة رجال ومائة درهم كانت اضافة مجرد
لفظية والاظهار ثبات على الكوفيون يجيزون ذلك ويثبتونه ويقولون الخمسة الاثواب ويحملونه على حذف
موصوف علم والصفة الجنس بالنص على موصوفه بعينه ثم قال ولذلك اجروها مجرى الصفات المشبهة
المشتقة في العدد بين المذكر والمونث باختلاف المراد ايما به تلك النعوت انما تكون في الصفات
المشتقة دون الجوامد واذا ثبت ذلك ان هذا جار على قواعدهم فلا تستبعده من يحتج بنص عليه
بعينه في باب الحال لانهم نصوا على ما هذا اولى منه وصاحب الحال المعرفة ذا لا حاجة منه
وانه لا يجب اتحاد عاملها وعامل صاحبها او ضمير مستتر في العدد لتاوله بالمشتق وهو متحتم
العاملين ثم اقول في بيان نكتة التخالف بين القول الثالث وغيره ان الحال تعبير بالوضع بيان
هيئة صاحبها حال ثبوت مضمون العامل له فالمتكلم بها عالم بتلك الهيئة ومطلع عليها
وظاهر افادتها بالحال بخلاف الوصف فانه انما يعبر التخصيص واخراج المشارك للموصوف في الاسم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

جمهور بيان مطلقا انتفاء الموصوف به ودلالته على الملكية بالالتزام وهي غفلة عن الاصوليين والبيانيين
وما يدل على شيء بالفعل لا بالقوة حيث انه لا يراد ذلك الشيء ولذلك اشترط صاحب الكشاف ان يكون
معرفة او محكوما بما يعرفه منها ولم يشترط ذلك في الموصوف فيقول اذ اهل الكهف كانوا معروفين
من بين اهل القرن الثالث وهم المسلمون ووجوه متعددة وهو انه اخبر الله بها عنهم والنبي
ذلك لا ينكر العدد لان المقصود والخبر مجموعهم بخلاف الكفار الغالبين للقوميين السابقين حيث لم يتقدم
ذلك العلم بحالات الحال بل وكن هاهنا حالة العطف بمحلها ودل ذلك على ان هذا القول لهم والعلم بها
ليس بعيد هم الا اخبارهم بما هو اخص والله اعلم واذا كان العطف بالواو ثم جاء ضمير تعين فيه المطابقة
نحو زيد وعمرو قاما وبه حصلها نحو جاءت الناس حتى الملوك وبنوا على الضمير للمتعاطفين واما نحو الذين
يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ولا ينفقون الكنوز لان الذين يكنزون على الكنوز وقوله
والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان رضا احدهما رضا للآخر فوحد المقتضي
سالم التسهيل في وجوب المطابقة فيه انه يجوز زيد وعمرو قام على الحذف والثاني لدلالة الاول وجوابه ان
المتعاطفين ليس بمشترك على التقدير او حذف والوجه فاما ويضمر بما اذا لم يتسلط النفي على المتعاطفين
ظهر عليه القول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا اكرمته اذ المعنى ما جاءني واحد منهما ولا اكرمته واما قوله
تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة واوجه فيه ما من المتعاطفين
فيه هو الجنس الشامل للافراد بخلاف واحد من زيد وعمرو فانه موجود واحد مجموع فوله بعد الواو اعني
الواو لا يجب معه المطابقة اي دائما كالواو ونحو كثير اما الفاء وثم فان الضمير بالجزء من المتعاطفين
بما فيه جميع المطابقة لتفاوتهما بالترتيب فلا يشتركان بالضمير بل يجوز في الجزء الثاني لدلالة الاول
نحو زيد قام عمرو او ثم عمرو او العكس في زيد جعفر او ثم عمرو قام وقيل هو الجائز المطابقة نحو زيد
وعمرو او ثم عمرو قاما اذ لا اشتراك بالضمير لا بدلا على اشتغال الترتيب حتى يتغاير العامل ثم وقد يقال
قام الرجال حتى تتبعهما وان لم يعد الضمير بالخبر وجهة المطابقة اتفاقا نحو جاء زيد مع جعفر
لهما اي وحكما صريحا وعما لا وبل ولا واما على ان العاطفة فالمطابقة معه وتركها مع كونه
الى قصد المتكلم فان قصد احدهما خذلك واحسب الاخبار منها طبعه فتبرد ويجب الا فراد
نحو زيد لا عمرو او بل عمرو قام ولا زيد ام عمرو وانك وزيدا او عمرو جاء وشغل بالخبر جاء اما زيد واما
عمرو جاء كرمته وان زيدا خرج لا عمرا جاء وجعفر وان قصدت كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني
مع ان دعوتهما وجاء الرجل المحسن او ابن بكر وسلمهما ومن قصد هما ان يكون كتابا او جعفرا جاءا ادلي

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

بها وليت او بعض الواو كما قال بعضهم واما واذكرا والتجارة او لهوا انفضوا اليها مع ان
انفضاضهم بها معا فالضمير فيه للرؤية المدلول عليها باو وهذه زيادة على الخلاصة وجاز نفي
الواو والفاء يقع بقسم والشرف والنسق اصح تقول في العطف بالشرف قام زيد ثم ... الواو
فعمرو بالقسم ثم والله فعمرو واما قال ... والواو والمعطوف بها فيه ... الاوزج
ولزاي بمعناه وهذه زيادة على الخلاصة والتسهيل اي سبق المعطوف للمعطوف عليه مبتدا وجواب
اصح ولا ولا سيما ان يكون المراد وسبق التابع على المتبوع واما قوله الا يا نخلة وذات عرق
: عليك ورحمة الله السلام : فضرورة وعلى هذا وقول الخلاصة الا اول والاحسن العطف على
المعطوفة : توجه العامل مكانا شرط الاول بالعطف مبتدا وعلى العطف متعلق
بمحذوف اي ان يكون على المعطوف ومنه العطف هو الخبر ولا يشترط فيه صحة وقوع المعطوف
موقع المعطوف عليه بل يليق قام زيد وانا ورايت زيدا واياك ورب رجل واخيه والواهب
المائة الهجان وعبدها ولا يشترط في الغالب غير العامل بعين العامل بل يليق اختصم زيد وعمرو
وانما الشرط فيه امكان توجه العامل للمعطوف من حيث المعنى وغير اسكن انت وزوجك الجنة
والنحاة ما جاني والراة والزبير الا ... من زيادة لا نشئ المعرفة بخلاف الاول والثانية
فانه يمنع زيد وهو بالتبعية وان لم يقتضيه بالاصالة وقول التسهيل المشترط ملاحظة العطف
او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اي نحو اختصم زيد وعمرو وبالاول وقام زيد واياك بالثاني محمة
فمته وبه ايضا شعوا بالامثلة السابقة رايتك ورب اخ رجل والعواهب غير المائة الهجان فيتع
على ان المعطوف الاسم ووقعا الجمل اي ويسكن زوجك وهو معترض بان الاسم تتفاوت عليه
نصوص النحويين ومنع سيبويه ان العطف فيها على الضمير المستتر فاجابه المعترض عنه وهذه
زيادة على الخلاصة والمجازة فيها حالا وان بوجه مجرد هنا اي حيث عن والاسماع العطف د
العطف على المحل بثلاثة شروط اولها امكان توجه العامل للمعطوف احترازا من نحو مررت
بزيد وعمرو فانه لا يجوز مررت عمرا وهذا مجموع وقول زاد في على شرط العطف على المعطوف وثانيها
ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي شروطه
العمل للاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وهذا معنى قوله فيها صلة وثالثها وجود المحرز
اي الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء وقد زال
بدخول ان والشرط في العطف على التوهم صحة دخول العامل المتوهم ... في قسماع العطف

العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم نحو لست زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم
دخول الباء في الخبر وشرط حسنه كثرة دخول ذلك العامل هناك ولهذا حسن قول
زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ولم يحسن قول الآخر: وما كنت ذا
نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف ليس وما والنيرب النميمة
والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع
في المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسما كان او في المنصوب اسما او فعلا وفي المركب وانظر تحقيق
الكلام على امثلة ذلك في المغني **خاتمة** تكلم فيها على توابع مخصوص تابع ذي البناء
مطلقا مقدرا او شبهه في المنقول وانصب او ارفع مع وامنع مع الا: وما خلا المستقل
والبدل اي انصب تابع المنادى المبني اذا كان ذلك التابع مفردا او شبهه بان كان نعتا
نحو يا زيد الفاضل او بيانا نحو يا زيد ابا عبد الله او توكيدا نحو يا تميم كلهم وذلك لان التابع في حركة
الحالة لو كان متبوعا لوجب له النصب فلم تفعل على حالته وعينه على حالة اجلالته والتعبير
بالمسالة يعرف من قوله وما خلا والا فلا ذكره في التسهيل لكنه لم يعطه البغدادي وقال في الشرح
لي سواء كان متبوعه منصوبا او غيره قال ابن هشام فيرد عليه نحو يا زيد صاحب عمرو فان التابع
مخصوص لا منصوب انتهى فكان من حق العبارة اسقاطهم لتعبيره بمعنى البناء وقوله ذي البناء
وقول الخلاصة في النظم وتفرع في ضرر الشذاب ما يوخذ منه الجواب عنها واشار بقوله في المعطوف
الى قول الكوفيين والاخفش يجوز رفع النعت العطاف لان الاخفش حكى يا زيد حاء عمرو بالرفع وخرجه
الجمهور على الشذوذ وقد تجوز ابو الرفع التوكيد والنسق فيما بال الثاني وحكاه في الاولى لان الا
خفش حكى يا تميم كلكم والجمهور اولوه على القطع اي كلكم مدعو وجمهو منكرا واذا كان ما ذكر معدوا
في الاضافة جاز فيه النصب والرفع سواء كان بال او لا نحو يا زيد الطويل ويا تميم اجمعون بالرفع
جميع وتعبير الخلاصة بما سواه اجود يعرف فيها بالعطاف مع ال نحو الحسن الوجه جائز نحو
فيه الوجهان كالمفرد وكذا النسق مع ال وفرق بأجبال او معه والخليل بالوجهين لاكن
الاولى الرفع لانه الاكثر سماعا ونصا فيه العطا كلام وقيل يترجح النصب لان ما فيه ال لا يلي
حرف النداء فلم يجعل بلفظه كالعطاء ما يليه وقيل يترجح النصب ان كانت ال فيه للتعريف كالرجل
والرفع ان كانت للمح الاصل كالسبع وفي مسالته اشار بقوله مع عطفا بال والمقدر بمعنى اسم
المفعول اي مع معطوف بال وفي قوله وما خلا واقعة على المعطوف وحرف متعلق

خلا اي

خلا اي وال وكمستقل نحو ما والبدل فجعلها على ما في حكم المنسوق الخالي وال وحكم البدل كحكم المنا
دى المستقل فان كان مضافا نصب نحو يا زيد ابا عبد الله واباعبد الله وان كان مفردا او مكانه نكرة غير
مقصودة نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وعلاما كذا مثلوا وفيه نظر في المفرد الاول فلا يخفى وان كان علما
او نكرة مقصودة بني على الضم نحو يا زيد بشر وبشر وذلك لان البدل على نية تكرار العامل وحرف العطف
قائم مقام العامل واعطفا على اسم ان مرفوعا بعد تكمل وكذا الالكنا يجوز في المعطوف على اسم
ان بالكسر والفتح ولكن النصب قبل كمال الخبر وبعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس
والصيودا والرفع بشرط ان يكون بعد كمال الخبر كقوله فان لنا الام النجيبة والاب وقوله فخلى
ان الله بريء من المشركين ورسوله وقول الشاعر ولكن عم السخب الاحلام والخال ومنها على رايه لا
يشترط في العطف على المحل وجود المحرز واما على اشتراطه فالمرفوع مبتدا حذف خبره او معطوف على
الضمير المستتر في الخبر للفصل كما في الاية المذكورة ويمتنع ذلك قبل استكمال الخبر ومع غير
الاحرف الثلاثة وانظر توجيه ذلك في التوضيح وحاشيته وارفع وجوبا بدلا مفردا واسم لا والتابع
وجميع انبعا شمل انه يجوز ابدال المعرفة والنكرة اذا ابدلت المعرفة واسم لا وجب رفعها لان
النصب لا يلائم لا تعمل في معرفة وغير البدل لا وبقية التوابع كالمنسوق والنعت والبيان والتوكيد
اللفظي والنسق يجوز فيه وجهان الرفع واتباعه لمحل لا مع اسمها والنصب واتباعه لمحل اسمها سواء
كان التابع والمتبوع مفردين او لا منفصلين او لا واما البناء فلا يجوز الا بثلاثة شروط كما تقدم في مبحثه
مع ما يتعلق بالمسالة وبهذا يعرف قوله والبدلا وتابع المجرور بالمصدر او وصف بلفظه او محل
قد نصبوا وتابع المصدر في المفعول زد لا ان تعلقا ان بمجهول فصل المجرور بالمصدر يجوز في تابعه
واتباعه للفظ بالجر والموضع فيرجوا ان كان المصدر مضافا لفاعله كقوله طلب المعقب حقه المظلوم
ونصب ان كان مضافا لمفعوله كقوله مخافة الافلاس والليانا وكذا تابع المجرور بالوصف يجوز فيه
الجر والنصب والمسالة مبنية على عدم اشتراط وجود المحرز فان قيل المجرور هو المصدر
او الوصف المنون او المضاف او المنصوب بالمضاف فيهما باعتبار محل المضاف اليه
الثلاثة ويجوز في تابع المفعول الذي اضيف له المصدر ايضا الرفع على تابع المصدر بحرف مصدري وفعل
مبني للمجهول نحو عجبت من ضرب اللص مع التابع وليس الا العطف المشبهة وتنسق
التعليق للقلب جهة اي لا يجوز في تابع الصفة المشبهة الا الاتباع على اللفظ خلافا للفراء في تجويزه
رفع تابع المجرور لانه فاعل في المعنى نحو مررت برجل الحسن الوجه نفسه ورد بانه لم يسمع ولا قياس له

لا يعطف على مجرورها بالنصب وان عطفا على الجملة المعلق عنها نصب المعطوف لان الجملة في محل نصب نحو
علمت لزيد قائم وعمرا كذلك **الكتاب السادس في الابنية** اي في ابنية الاسماء والافعال
وهي اما للحاجة المعنوية كصيغ الافعال المشتقات او اللفظية كالابتداء والوقف او التوسع
كالمقصور والممدود او المجانسة كالامالة **مجرد الاسم ثلاثي ورباعي وخماسي ومزيده لا يتجاوز سبعة**
الاسم مجرد ومزيد فيه فالاول اما ثلاثي ولا ينقص عنه وهو الاعدل لخفته وانقسامه على المراتب الثلاث
المبتدأ والمنتهى والوسط بالسوية واما رباعي واما خماسي ولا يزيد عليه لانهم جعلوا زيادته
على قدر نقصانه ولئلا يتوهم انه كلمتان والثاني رباعي الى السباعي ولا يزيد ولا عبرة بهاء التانيث وياء
النسبة والجمع لانها زوائد منفصلة **وغير اخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه**
تعم علم منه ان للاول ثلاث حالات وللثاني اربعة فيتحصل في الثلاثي الى الاربعة اثنى عشر وجه
ذلك ان الاول لا يقبل السكون ولا عبرة بالاخير في وزن الكلمة لانه محل الاعراب فالاربعة مع فتح
الاول فعل ويكون اسما وصفة نحو فلس وسهل وفعل كذلك نحو فرس وبطل وفعل كذلك نحو
كتف وحذر وفعل كذلك نحو عضد ويقظ والاربعة مع كسرة فعل كذلك نحو جذع ونكس وفعل اسما
نحو عنب وصفة على قلة نحو زيم بمعنى متفرق وفعل كذلك نحو ابل واتان بلز اي سمينة وفعل
مهمل كما يأتي والاربعة مع ضمه فعل كذلك نحو قفل وحلو وفعل كذلك نحو جرد وحطم وفعل اسما نحو عنق
وصفة على قلة نحو جنب وفعل المختلف فيه كما يأتي **وفعل قل وعكس فعل** فعل بفتح فكسر قليل
مستعمل على قلة وهو الفاء وقد جاء منه الدئل اسم دويبة سميت بذلك قبيلة كنانة والرئم
اسم الاست والوعل لغة في الوعل وقيل فعل والدئل والرئم من الشواذ ومنهم من لا يثبت فعل
بلفظ واحد وهو ابل وقيل فعلان والفعل ورد بابه الفعل لا يكون في اسماء الاجناس والرئم اسم جنس
كذلك باعتبار حلو وفعل بكسر فضم مهمل مطلقا وانه بعضهم والسماء ذات الحبك بكسرة الحاء اتباع
لكسرة تاء ذات لان الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين **وللرباعي فعلل وفعلل وفعلل**
وزاد فعلل وزاد قوم في العيان فعلل ذكر للرباعي خمسة اوزان متفقا عليه وواحد مختلفا
فيه وهي فعلل بسكون بين فتحتين ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة كسلهب للطويل وفعلل
بسكون بين كسرتين اسما كزبرج للسحاب الرقيق وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء وفعلل بكسر الاول وفتح
الثالثة اسما كدرهم وصفة كهبلع للنهم او الاكول وفعلل بكسر ففتح اسماء كقمطر لوعاء الكتب وصفة
كسبطر للطويل وفعلل بسكون بين ضمتين اسما كبرثن واحد براثن السباع وهو كالمخلب والطير وصفة

نحو جرشع العظيم من الجمال والمختلف فيه فعلل بضم فسكون ففتح اسما كجخدب لذكر الجراد وصفة
كجرشع بمعنى جرشع بالضم وهذا البصريون غير الاخفش الى ان فعلل بالفتح فرع عن فعلل
لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم وذهب الكوفيون والاخفش الى انه اصل لان
الاخفش حكى جودد ولم يحك فيه الضم انهم الحقوا به فقالوا ادادا وذلك عندوا فيه بالتفكيك
ورد بان الضم منقول في جودد وان لم يحكه الاخفش والعفك نحو عندد ليس للالحاق لنحو مجزئ بل
لان فعلا في الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كجدد وكلامه على ان الالحاق بالمزيد والفك بالا
ممن كما فعنسس الحقوه باحرنجم **فعلل وفعلل فعلل ان فعلل بخمسة او فعلل** ذكر للخماسي
اربعة اوزان متفقا عليها وواحد المختلف فيه فعلل بفتح الاول والثالث والرابع اسما كسفرجل
وصفة كشمردل للطويل وفعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة
كقذعمل للبعير الضخم وفعلل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة
كجحمرش للعظيمة والداهية وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث اسما كقرطعب للشيء الحقير وصفة
كجردحل للضخم من الابل وزاد ابن السراج فعلل بضم الاول وفتح الثالث وكسر الرابع نحو هندلع
اسم بقلة ولم يثبته سيبويه وهو الصحيح لان نونه زائدة بلزوم على احالته على التنظير **وما عراه
زائد او حذفها** **او شذ او من عربي انتفى** المذكورة اما مزيد فيه كالمزاد او حذف او حذف منه
اصل او اكثر او زائد فيه كيد ودم ومنه في المغيم وجندل اصله جنادل او شاذ كطحربة او خارج
عن الاسماء العربية كاجر وهو الاخر وقول الخليل ان غيرها بالزيادة او النقص انها الاصل كان من
صغراه نادر او شبه الحرف كمن وكم او مركب نحو حضرموت **ابنية الفعل** **مجرد الفعل**
ثلاث او رباعي **ومنهم الزائد سند بالسماع** الفعل قسمان مجرد ومزيد فيه والاول ثلاثي
ورباعي ولا يكون خماسيا لكثرة تراجعه ولانه ثقيل بالضمير المرفوع ويصير كالجزء منه ومن قبيل
استثقال ما قبله والخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه من جوه مخرجه ثلاث او
باعي على تقدير زيادة وثلاثة ثلاثة او اربعة والثاني اربعة على ستة للسماع ووجه ما **فثلاثي
مثلثا فعل** عينا **وللرباعي فعلل** **فعلل** الثلاثي غير مقلد وفعلل مثبت ام مضموم مثلثا حال
وفعل او من ضمير الفعل الثلاثي وعينا تمييز للنسبة مثلثا للنائب والمعنى ان الثلاثي من الفعل
له ثلاثة اوزان باعتبار حركة عينه لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه اما مفتوح ويكون متعديا
كضرب ولازما كقعد او مكسور ويكون متعديا كعلم ولازما كسلم او مضموم ولا يكون الا لازما كظرف

ولا يتعدى لا يقتضي نحو رحبتك الدار أي وسعتك وقول علي كرم الله وجهه إن بشرا قد طلع اليمن بلغ أو قيل
كثرته وقلته خلافا للكسائي في قوله أصله سوءته وقولته ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين
لالتقاء الساكنين وذلك أن الفعل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل متعديا وهو
في الأصل يعني العين ثم اختلف في كيفية جريرته الزائد فقيل أصل سرت وبعت سورت وبيعت
بفتح العين ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا ولا يتميز الواوي من اليائي
حركوا الواوي الذي فعل بالضم واليائي الذي فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء وحذفت
لالتقاء الساكنين ورده ابن الحاجب بأنه يلزم عليه النقل من باب إلى باب في جميع بعقا ومعنى أما لفظا
فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب وأشار إلى أن الصحيح أن الضم والكسر لبيان ثبات الواو
والياء فيقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبتا ألفا ثم حذفت أو ضمت الفاء في الواو وكسرت في
الياء دلالة عليها وإنما تركب لا دون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يعرفوا به خفت
وهبت من السواو والياء فعلا لو كان الحركة لبيان ثبات الواو أوجب الضم في خفت وأجاب
ابن الحاجب بأنهم إنما كسروا في خفت لبيان البنية ونظروا إلى الدلالة على البنية أهم من بيان ثبات
الواو والياء لتعلق الأول بالمعنى والثاني باللفظ ولما تمكنهم الدلالة على البنية في طلت
وبعت إذ لو جاؤوا فيها بالدلالة على حركة العين لزم إبطال ثبات الواو والياء حذرا من فوات المقصود
الأهم بخلاف خفت وبعت وهبت فإن الكسرة تدل على أنه مكسور العين وأغنوا به عن بيان البنية فإنه
الجاربردي رحمه الله نقل وما خالف الأوزان المذكورة رجع في الشعر إليها كذلك وعلم بإسكان
العين تخفيفا وشهد بإتباع الفاء للعين وشهد بإسكان العين تخفيفا بعد الإتباع وورد وهب
ونعم ونعال ونعال وخاف وباع والرابع لم يوزن وأصل وهو فعل ويكون متعديا كذا جرح ولازما كذا جرح
بمعنى ذل ولمزيد أول بعض أمثلة أنه فعل استفعل وافعل افعال فاعل وفعل وتفاعل
وافتعل انفعل ثم افعوعل وافعوعل افعنلل المراد بالأول الثلاثي أي والمزيد الثلاثي
هذه الأوزان وهي أفعل وأصل معانيه التعدية كأخرج زيد عمرا ومنه أوزع أي أشكر نعمتك
أي اجعلني أزع شكر نعمتك وفعل وأصل معانيه أيضا التعدية نحو فرحته فلان الخليل وسيبويه الهمزة
في الأول لأنه في مقابلة الياء وقيل في الشيء لأنه في مقابلة الواو وقيل هذا الخلاف
في الإيراد كل مكرر وكلا الوجهين صواب كما قال ابن جني والأحمر أقبس واستفعل وأصل معانيه الطلب
كاستغفرت الله أي سألته المغفرة واستعمل للسؤال والتخلق كاحجر الطين واحله بعد

اسوددنا

اسوددنا ثم أدغم وفرق في عينيه الحاق كاحمار واحمارّ وفاعل وأكثر استعماله الاشتراك بين الفاعلية
والمفعولية لفظا وفيهما وفي المفعولية معنى كتضارب زيد وعمرو وتفعل وأصل معانيه لكون مطاوعة
فعل كعلمته فتعلم واستشكل الشيخ بهذا بأنك تقول علمته فما تعلم ولو كان مطاوعا لزم نفيه
بعد ثبوت المطاوع والأثر مثل الأزهري أنه لا يجوز قولك كسرته فما انكسر وأجاب الشيخ تقي
الدين السبكي رحمه الله بمعناه أن أبوه بن الصواب ثابت وذلك أن تعليم المعلم يفيد لا بلازمه حصول
العلم للمتعلم ولا بد من توقفه على أمر آخر وهو إيجاد المعلم في القلب وذلك بين معنى وللخلوقات
فلذلك أمكن أن يحصل من المعلم تعليم بغير ويتخلف العلم بعض على أنه قد يقال في المنفعل
بخلاف الكسر فإنه والانكسار لا يتخلف عنه إذ لا واسطة بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم ولم
يشع كسرته فما انكسر أي نقله الرماني وأقول قلت إن كان الكسر والتعليم بمعنى تعاطي
الأسباب فذلك ومعالجته في التعويض فيهما ويكون الفعل من قبيل المجاز المرسل وتسمية الكلام
فيه وإن كانا بمعنى إحداث الفعل في الفعل لزم في الثاني التنافي فيهما فإن قيل معنى علمت
زيدا ذكرت له العلم وخاطبته به والتفتت له أي هذا هو المعنى الذي وضع له اللفظ ولا بد في ذلك تعلمه له
قلت لو صح ذلك لم يصح قولك علمته إنه تعلم حتى يقول فتعلم مع أن الصحيح والإطلاق في مقابلته لا
ستعمال أنه تعلم فلو لا أن علم يدل على حصول العلم للمفعول لما صح الإفصاح عليه ويوجب الإتيان
بعضا ومن ثم كل مقام يراد فيه بيان حصول العلم للمفعول وتصحيح الاستعمال بلطف لك ما قلنا نحو علم
زيد جماعة من الناس وعلم أهل قرية كذا دينهم وعلم عمرا علوما جمة وإنما المجاز علم على معقول يستلزم
مجاز إطلاق اسم معلوله عليه وما ينافي ذلك على الحقيقة لأن حصول معناه للمفعول فكيف ينبغي
عنه مع ذلك أن المعلمية التي لا تتخلف لا تتبع وإنما التي هذا التعبير فيما إذا استعلم آدم الله نحو وعلم
آدم الأسماء كلها وعلمناه من لدنا علما والقول بأنه إذا كان بمعنى جعل العلم ينبغي أن يه فعيل يشترك
بينهما ويعين المراد منهما المعنى إليه وإنما فعال المعين كلها متوقفة على تأثير القرينة القرينة
لأنه إذا عبر عنهما بالفاعل دل على حصول المتعلق وعلى حصول المعنى فعلى عليه بواسطة الدلالة الأولى
فقولك علمته زيدا يدل على حصول علمه العلم له فالصواب أنه لما كان التعليم لأنه أكثر التعبير في العرف الكلام
فعلمته مما هو في أسباب التعليم أما مجاز مشهور أو حقيقة عرفية فعلى قلنا إذ كان المطاوع
وغيره بالفعل يدل على حصول المعنى لم ينفى المطاوع بالكسر بعده جاز بخلاف قلت لأن الجواب أنه إنما أنه الشيء على
حصول الفعل لمسموله تعجب ولا بعد معناه ذلك فيه عليه نحو علمته فتعلم بعد

ولا يتعدى ولا يتضمن نحو رحبتكم الدار وسعتكم وقول علي كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن اي بلغ او نحو بل
كثرته وقلته فلما لكساء به قوله اهلها سوته وقولته ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين
لالتقاء الساكنين وذلك لان المعتل اذا اشكل امره حمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل متعديا فهو
في الاصل بفتح العين ثم اختلفت فيه كيفية جريرته الى ذلك فقيل اصل سرت وبعت سورت وبيعت
بفتح العين ثم لما علم ان العين تحرك لالتقاء الساكنين عند انقلابه الفاء ولا يتميز الواوي من اليائي
حركوا الواو الى فعل بالضم والياء الى فعل بالكسر ثم نقلت حركة حرف العلة الى الفاء وحذفت
لالتقاء الساكنين ورده ابن الحاجب بانه يلزم عليه المخالفة بلا ضرورة في الجميع بفعلا ومعنى اما بقي
مقامهم واما معنى جلا اختلاف معاني الابواب واشار ابن الحاجب الى ان الضم والكسر لبيان بنات الواو
والياء فيقال تحركت الواو والياء فيهما وانقلبت الفاء ثم حذفت او نقلت الفاء الى الواو وكسرت في
الياء دلالة عليهما وانما ارتكب ذلك ليكون المحذوف المذكور كعار او انهم لم يعرفوا ان خفت
وهبت من بنات الواو والياء فعل الحركة لبيان بنات الواو لوجب الضم في خفت واجاب
ابن الحاجب بانهم انما كسروا في خفت لبيان البنية ونظر ان الدالة على البنية اهم من بيان بنات
الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ وعلى هذا نقل الحركة الدالة على البنية في قلت
وبعت اذ لو جعلوا فيهما العلامة على حركة العين لم يتميز البتة بنات الواو والياء حيث جواز المفقود
اجمع بخلاف خفت وسعت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين واهمل بيان البنية قال
الجاربردي رحمه الله تعالى وما خالف الاوزان المذكورة رجع في الشعر الى بعضها كاف وعلم باسكان
العين تخفيفا وشهد باتباع الفاء للعين وشهد باسكان العين تخفيفا بعد الاتباع ورد وهب
ونعم وفعال وفعاله وخاف وباع والرابع لوزن واحد وهو فعلل ويكون متعديا كدحرج ولازما كدربخ
بمعنى ذل **وبعير او بحر افعلا وفعل استفعلا وافعل اجلا فاعل مع تفعل تفعلا**
وافتعل انفعل ثم افعوعلا وافعال ما ضاهى المراد بالاول الثلاثي اي ولابد الثلاثي
هذه الاوزان وهي افعل وافعل معانيه التعدية كما خرج زيد عمرا وعلمه او زعم ان اشكر نعمتك
اي اجعلني ازع شكر نعمتك وفعل واصل معانيه ايضا التعدية نحو فرحته فلان الخليل وسيبويه الى
فيه الاول لانه في مقابلة الياء وسكوم فلان الاخوين الثاني لانه في مقابلة الواو وحمير ومعنى الخلاف
في الابن كل مكثر وكله الغربيين حوات كما فال احنق والاخر اقيس واستفعل واصل معانيه الطلب
كاستغفرت الله اي طلبت منه المغفرة وافعل لا يسواد والحلق كاخضر واحول واصله افعلل بدليل

اسوددنا

اسوددنا ثم ادغم وقد يطلب عينه الى كالحمارّ واحمارّ وما طال واكثر استعماله الا في الالوان والعاهات
والمعقولية لتفاوتهما وفي المفعولية معنى كتفاعل زيد وعمرو وتفعل واصل معانيه ان يكون مطاوعة
فعل كعلمته فتعلم واستشكل الفيلسوف هذا بانك تقول علمته فما تعلم ولو كان مطاوعا كان يجب
بعد ثبوت المطاوع والالزام مشكل الارتباط انه لا يجوز قولك كسرته فما انكسر **واجاب** الشيخ تقي
الدين السبكي رحمه الله بمعناه ان اليدين بحصول ثابت وذلك ان التعليم العبد يفيد لازمه حصول
العلم للمتعلم ولا بد من توقفه على امر اخر وهو ايجاد العلم في القلب وذلك بفعل والمخلوق
فلا يلزم من ان يحصل من العبد تعليم بغيره ويتخلف العلم بخلق الله تعالى في قلب المتعلم
بخلاف الكسر فانه الانكسار لا يتخلف عنه اذ لا واسطة بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم ولا
يصح كسرته فما انكسر الا نقله البرماوي وانه قد ظهر ان كان الكسر والتعليم بمعنى تعاطي
الاسباب فذلك ومعالجته في المنعوية فيهما ويكون الفعلان من قبيل المجاز المرسل وتسمية الشيء
فيه والكلام بمعنى احداث الفعل الفعلي والفعل الشاقي فيهما **فان قيل** معنى علمته
زيدا ذكرت له العلم وخاطبته به والغيت له اي هذا هو المعنى الذي وضع له اللفظ ولا يلزم وذلك تعلمه
قلت لو صح ذلك لم يصح قولك علمته انه تعلم حتى تقول فتعلم مع ان المفهوم والاطلاق به مطابقته الا
استعمال انه تعلم فلو لا ان علم يدل على حصول العلم للمفعول لما صح الاقتصار عليه ويوجب الانتقال
بعقلاء ويعبر في كل مقام يراد فيه بيان حصول العلم للمفعول ونتبع الاستعمال يظهر لك ما قلنا نحو علم
زيد جماعة والناس وعلم اهل قرية تزاد بينهم وعلم عمرا علوما جمة وايضا ان علم على مفعوله يستلزم
مجاز اطلاق اسم مفعوله عليه والايقاع ذلك على الحقيقة الا مع حصول معناه للمفعول فكيف ينفي
عنه مع ذلك ان المعلمية الذي لا تتحقق الا به وايضا الذي هذا التعبير فيما اذا اسند علم الى الله نحو وعلم
آدم الاسماء كلها وعلمناه من لدنا علما والقول بانه اذ ذاك بمعنى حصل العلم يقتضي ان له معنيين مشتركا
بينهما ويعين المراد منهما المسند اليه وايضا جعل التعبير كله متفرعة على تاثير المغرض الغريبة
لاكن اذا ابهم عنهما بالعالج دل على حصول المعلوم وعلى حصول المعنى فقط عليه بواسطة الدلالة الاولى
فقولك علمته زيدا يدل على حصول خلق العلم له في الصواب انه اخا في التعليم كانه كثر التعبير في العلم
فعلمته عن تعاطي اسباب التعليم اما مجازا مشهورا او حقيقة عرفية **فعلى** **قلت** اذا كان ذلك
وهم بالعلم يدل على حصول المعنى لم تبعا كثر المطاوع بالكسر بعد ما جاءته **قلت** لا بل جاء به الشرع على
حصول الفعل بسهولة ومن كبير تعب ولا كثر معاناة نعم قد يتبع ذلك فيبنى عليه نحو علمته فتعلم بعد

خبر وصفة جمع مطاوعة بعد استعمالها، وهكذا من هذا سبيله لا نعلم عند الاطلاق الا السهولة
وافتعل ويكثر استعماله للاتخاذ كاطبخ واشتوى اي اتخذ طبيخا وشواء والتسبب للعمل والا
جتهاد فيه نحو اكتسبت المال اذا حصل لك بسعي وقصد للتعب بخلاف كسبته فانه قد يطلق اذا كان
حصوله بالطاقة مجردة لا بسعي فيه كالموروث قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اي للنفس
الخير والثواب باي وجه اتفق حصوله سواء كان بالطاقة مجردة او بتحصيل وسعي وعليها ما حصلته
وسعت فيه لا ما حصل لها من غير اكتساب وسعي منه تعالى على الثواب فقد يحصل بالاختيار وسعي
ودونه بخلاف العقاب فانه لا يكون الا بسعيها وتحصيلها وانفعل ويكثر مجيئه لمطاوعة فعل
الثلاثي نحو قسمته فانقسم وكشفته فانكشف ومنه اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت
ومجازا موعظة وربما جاء لمطاوعة افعل ولا بد ان يكون فعل المطاوع ذا علاج محسوس فلا يقال علمت المسألة
فانعلمت واما انقطع ما بين الرجل بقلبه وانكشفت المسألة فليس حقيقة بل مجاز او ليس
الكلام فيه او هو بمنزلة انفعل وانكسر والجرد وانسل قال سيبويه بعض هذه الابنية موضعا
موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مطاوع فعلت وافعوعل والاكثر استعماله للمبالغة
نحو اخشوشن الشعر كثرت خشونته واعرورى لطال وكثر سواده وما عدا هذه الاوزان ملحق بعو
على وفعول وفعلل وفيعل وفعيل وفعلن نحو جهور وحوقل وجلبب وسيطر وعنزنا وسلقى فانه
ملحق بفعلل تفعلل للتكثير وافعلل لتعدية افعنلل اي بعد بيان معاني هذه الاوزان وهي تفعلل
لمطاوعة فعلل كدحرجته فتدحرج وافعلل نحو اقشعر وهو بناء مقتضب وقد يجاء ع فعلل
فيما يكون مقتضيا وانظر ذلك في مبحث العزوم والتقعر وافعنلل كاحرنجم لمطاوعة فعلل وكان من
حقه ان يقول وما عداها فلحق كما فعلل نحو اسلنقى وافعنلل بزيادة احدى اللامين نحو اقعنسس
فانهما ملحقان باحرنجم الصحيح والمعتل لما كانت الافعال تتردد بين الصحيح والاعتلال والمعتل منها
ينقسم الى اقسام وجب توقيعه على ما يليه ذلك صحيحة حروف الاعتلال خال ونبه المعتل فاء كقال
والعين اجوف وذو الثلاثة والكلام منقوص وذو الاربعة بعضه الكلام مخرجين جعل شعوف
ان فتواليا او لا فرو اي جمع الفعل هو الخالي من حروف الاعتلال وانما نوعه على هذا لانه الطلعة
مقابلة المعتل ونرافال وغيره المعتل والاعراب التنويه ليس جوهر ما لانه ما خلا وحروف علة و
تضعيف ومنهم لانهم يعدون المضاعف قسما والمهموز قسما وقد يقال انما يعد كل منهما فيما عند
الكلام على حركة الفعل الماضي والمضارع والاجا مضاعفا لكونه صحيحا ومعتلا والمهموز فيه ثلاثة

اخوات

اخوات جمع معتل متوسطة قوله فالجار مبتدأ اي فمعتل الفاء مثال خبر اي يسمى مثالا لانه ماضيه جاء
يجيء على فعل وفعل وفعل وشيوعه بحسب الماضي والمضارع وقيل يسمى مثالا لان امره مثل امر الاجوف
اي لفظا الا وزنا والمعتل ومعتل العين مبتدأ واجوف خبره وهو الثلاثة بار واب المفاعل انه دونه و
فقد كلها على الجزاء يسمى معتل العين بالتسمية واما تسميته اجوف فاستعارة واعتلال الجوف
واما تسميته ذا الثلاثة فلصيرورته على ثلاثة احرف نحو قلت وكلت وبعت والثلاثة ومعتل
اللام مبتدأ وخبره منقوص وقيل ناقص وذو الاربعة معطوف على الخبر اي يسمى معتل اللام بالتسمية
اما تسميته منقوصا فلنقصانه في الامر والجزم واما تسميته ذو الاربعة فلصيرورته على اربعة
احرف بنحو دعوت السبب المعجزة والستر لبعيد خبر محذوف والجملة دليل الجواب اي ان حال الاعتلال
فيه حرفين من حروف الفعل فهو لفيف سمي بذلك التجانسه على حرفي علة فهو فعيل بمعنى مفعول
او بمعنى فاعل وهو الظهر لان فعيل بمعنى فاعل اكثر من فعيل بمعنى مفعول وان تسميته اذ ذاك
بمعنى فاعل به وهو اولى وتسميته الشيء باسم الجنس الصغراء ثم هو قسمان لان حرفي العلة ان توالياً
سمي مقرونا لاقترانهما كرووا والا سمي مفروقا لافتراقهما كوجى **المضارع** مضارع زاد على الماضي
في ابتدا بالحرف نايت معتبرا واعرابا فارع الاصول ماضيه ولو حرفا فاحكي فيه
وذلك العين ان للماضي وشرط فتح حرف حرف قبل التي فيها او اللام وان ماضي كسر
فافتح والكسر في الافعال الكسر والضم والكسر عن فعل قبل الاخير كالبناء يفعل
اي الفعل المضارع بحجة بالزيادة على الماضي في الابتداء بحرف من حروف نايت وهي اربعة النون
للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا معظما نفسه او مشاركا والهمزة للمتكلم الواحد بغير التعظيم نفسه
مذكرا كان او مؤنثا والياء للغائب والغائبين والغائبات الا انها في الغائبات فقد تلزم معها
التاء نحو تقوم الهندات وقد تمتنع نحو الهندات يقمن وقد يجوز ان يحرز يقوم وتقوم الهندو والتاء
للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا والمخاطبين والمخاطبات وللغائبة والغائبتين والغائبات والاصل
هند تقوم والهندات تقوم فالتاء بالتاء الياء فليست تاء للدلالة على التانيث بدليل الهندات يقمن
وهي يقمن لما دلت النون على التانيث بقيت الياء على الاصل ولو جيء بالتاء لكان كالجمع بين علامتي
تانيث بخلاف هند تقوم والهندات تقوم فمضارع نعت لمبتدأ محذوف اي فعل مضارع وقوله
زاد على الماضي معنى التسوية له والمبتدأ بمعمول زاد وبالحرف متعلق به وبمعتبر حال من
الحرف اي تحكم حرف المضارعة ان يكون معتبرا لا فيه مضارع الماضي الرباعي لا الثلاثة نحو دحرج

او ما زيد فيه نحو اكرم يكرم وما عداه يفتح فيه حرف المضارعة سواء كان ثلاثيا نحو ضرب يضرب او زايدا على
الاربعة نحو استخرج يستخرج واما يهريق فالهاء فيه بدل من الهمزة ولم تحذف لزوال الثقل فهو كيهلق
وهلقم فيما مفعول علا واو زيد الاحرف بما فيه مبتدا او خبر جملة حال او مزيد حال وما في فيه واما ضم حركة
عين المضارع فلما كان الماضي مفتوح العين جاز في عين المضارع الضم والكسر نحو قتل يقتل وضرب يضرب
فجوزوا فاعتلوه بالكسر والضم وهذا اذا لم يشتهر احد الامرين فان اشتهر الكسر كيضرب او الضم كيقتل
التزم وقال ابن عصفور يجوز الامران مع اشتهار احدهما ويغير التخيير ايضا فيما اذا لم يلتزم احدهما
لسبب يقتضيه كالتزام الكسر فيما عينه ياء وفيما فاؤه واو نحو يعد وعند الجميع فيما عينه ياء نحو
يبيع وعند غيره فيما لامه ياء وعينه حلقية نحو يرى ويجوز مع الوجهين الفتح ايضا الا في شرطه
ان يكون عين الفعل حرف حلق عينا او لاما الا ان الاكثر والقياس مع ذلك هو الفتح نحو ذهب يذهب
وقلع يقلع وفرح وذويه الحلق مكسورا كرجع ومضموما كيقعد ويدخل وبالفتح والكسر كينضح
ينضح ومنع كذلك وبالضم والفتح كجاء يجيء وبجاه وبثلثه كنبع ينبع وينبع هذا معنى قوله وقد
العين اي للمضارع ان الماضي فتح وشرطه فتح متبرا وحرف حلق عين ومضموم ان الضم والكسر لا يشترط
لهما حرف الحلق لانه لا يشترط لهما شرط لكونه فيهما اي العين حالة وما ليس بعض والسلامة
من الغير وهذا ذكره الشيخ سيبويه شرطا لتأثير حرف الحلق العين للتخفيف فيما النوع فيه او غلبة
والمعنى المقام لا تطلق وبيان شرطه الفتح انه لا يلزم من وجوده وجوده لا في مقام التخفيف
وبيان السبب المقتضي للفتح فيما عبارته فلو وان كان الماضي مكسور العين فتحت عين مضارعه
كعلم يعلم لان الماضي لمعنى والمضارع لآخر فخالف الشكل لاختلاف المعنى ولاجل ذلك اختلف
وتعاقب الافعال وهذا الفتح للخفة وهذا اعلام لعل مثل الاجلاء كان كسرة العين كسر شرب والمسموع
في ذلك كعانية الالفاظ هذا او وجع ووثق وومق وولي وورث وورع وورم وورى وسمع
الفتح والكسر في مضارع وغر ووحر وولة ووهل كذا في التسهيل بهذا التفصيل والتعيين في
العين بكسر قبله قول اللامية: واو ذا الكسر فيه مورث ووليا ووم ورعت وصحت مع وبقا
حلا ونقه مع ورى الخ احدهما بعد قوله وحمان يحب وحسب مع وعزت وحزت انعم يئبت
اوله بيئس وهلا: ومعنى احدهما حفظها وبذلك يعلم ما في الاستثناء المعنى العشاق وتعيين
الكسر له ما للفاو العلو وان كان الماضي مضموم العين ضمت عين مضارعه سلكوا به طريقة واحدة
لانه خصوه بالمعنى اللازم اي الطبائع كحسن وكرم واليه اشار بقوله واضمم في هذا كلا به

مضارع

مضارع الثلاثي واما غيره فيكسر ما قبل اخره سواء كان رباعي الاصول كدحرج يدحرج او مزيد الثلاثي
كاعلم يعلم او مزيد الرباعي كاحرنجم يحرنجم ما لم يكن في اول الماضي تاء وفيه فيفتح ما قبل الاخر
مضارعه كتعلم يتعلم وهذا معنى قوله والكسر في غير معلل في غير مضارع الثلاثي والسين المراد مخصوص
بفعل المفتوح او اخر مقابله بقرينة ما تقدم وقبل حرف الاخر كسرا اي او مع كسر في غير مضارع الثلاثي
قبل الاخير حالة لكون الغير المذكور لا ينفعل بالنسبة

الامر

الامر من في بهمزة وصل افتتح
وغيره بالبنا ثم ابتدى ... سكون مبتدا بهمز الوصل ثم تحريك فيا اخرى بلا تلايح الا ومبتدا
ومر بهمزة حال عنه والمراد بهمزة الوصل وحلة بها افتتح خبر المبتدا نحو انطلق واستخرج من
انطلق واستخرج وغيره اي غير ما هو في الهمزة مبتدا وبالبنا خبره والخبر به الحقيقة الكون
الخاص الخ دل عليه ما قبله اي افتتح بالبنا والمراد تاء المضارع وهو ما بعد حرف المضارعة
وبه هذا حذفا لانه لم يبتدأ لولا ما افتتح به الماضي وهو همزة الوصل وهذا اذا كان تالي حرف المضا
رعة متحركا في الحال كتدحرج او في الاصل كم يقم لا ما اصل يقيم يقوم والدليل على التقييد قوله
ثم ان يسكن اي ان كان تالي حرف المضارعة ساكنا فافتتح الا من ذلك بهمزة الوصل نحو اضرب واعلم
واخرج وحكم تحريك ما قبل اخر الامر كحكم ما قبل اخر اخيه وهو المضارع فتقول دحرج وقاتل
واحرنجم بالكسر وتعلم بالفتح وهذا معنى قوله ثم تحريك او فيه تنبيه على ان الامر مقتطع من المضا
رع وهو مذهب الاخفش والكوفيين وذهب البصريون الى انه اصل مستقل والنظر تحريك ما
يتعلق بذلك حاشيتنا في مبحث بناء الفعل

بناء فعل المجهول

وفي بنا المجهول
فاضمم اوائل ... ومعنى كل ما تبناه وصلا ... وثالث الوصل وقبل الاخر اكسر فيا قد انفتحا
في الغابر ثم قد ... في ما الواو ذا ان تنقلب ... عينا او في الاجوف اعلالا الحجب ... ثم قلب يا عينه
او واوا او ... يتم جا واو اراده ذا الواو باختيار وانقادو ما قد ضعفا ... وفي المضارع افتحه
العا ... وافي المعتل ياء وافق بناء هذا انا فطاب الافصح وضم ضر مفعول وبناء المجهول بالمعنى
متبدا ما فيه بنا فعل المفعول وفي ضمن بنا الفاعل بدليل ترك الابدال في وورى لان اجتماع
الواو فيه كالعارض تقيل السين ان الاصل واري وترك الابدال والادغام في سوير وقول السيرافي الاصل
... وقبل اصل الاكثر اضم البنا للمفعول لان افعال كثيرة جاءت واولع ... واجبه بالاصل
لا يلزم من وجوده تخصيصا بل يكفي بيونة تقدير قوله فاضمم اوائل منه سواء كان ماضيا او مضارعا ليحصل
الفرق بينه وبين فعل الفاعل وعلل ذلك بالكسر لان حرف المضارعة قد يكسر في بعض الافعال ثم الضم

تارة يكون بعد الحرف وتارة تغير الكلمة ويسير ومعدا في الحكم موضع الاول اي الفعل المبني وصل بنا كتعلم
الحساب جمع الاول والثاني واجتنب نحو انثلث لسلامتهم انه مطاوع مبني للفاعل عند الوقف وعبارته اشمل
وعبارة الخلاصة تعرف بنا التفعال وعن كما تقوم وبناء التكلف كتعلم والتجنب كتمائم ولا التحاد كبشى
والتيسير كتابعت الى الهمزة جارت ابدا ويعرف ذلك جاء الحكم واضرب الجميع لا يكلاه حقه ان يعتبر بالا
يادة التي زيادتها معتادة لا الاعتراف الاصلية كتجارة تخرجها فوله تنا وحلاجانه يعم منه
انها ليست والمعال جالته بل الاحتراز بغير التغير عن رمس معنى رمس جاء التاء جهنرا بيوكا الا
ان زيادتها معتادة فلا يقرنا ليها فوله وبذلك الوصل عطفا على تاليه اي جاء ضم مع الاول ثالثه
الفعل الغير ويهمز الوصل كانطلق لانه لو اقتصر على ضم الاول لالتبس بالامر عند اسقاط
الهمزة زيدبرجم مع الوقف عليه نحو قال انطلق وفي عبارته خفاء ومعنى الكسر او في الكسر قبل
الاخر في الماضي والكسر معطوف على الضم والحتي اي قبل الاخر في المضارع سماه غايتي
السبقه على الماضي باعتبار زمانه عكس ما يتوهم المعتبرون عاد الماضي لم يوجد فيا حتى كان
حالا ومستقبلا وكسر ما قبل اخر الماضي وفتح ما قبل اخر المضارع تارة يكون له مطمور كحرب
ويضرب وتارة مقدرا كقيل ويقال وتارة حقيقي كما تقوم وتارة حكمي كعلم ويدحرج فتغير الحركة
في بناء المفعول عن ما في بناء الفاعل ويجوز مع ما ذكر في المثال وهو معتل الفاء ان كان فاؤه واوا ان
تقلب تلك الواو ياء سواء كان ماضيا كالماضي او مضارعا كالاعرج ... باطناً فيقال في الواو
مثال الواو كسيرون شقلب معقول زد والفاعل حيز الواو اي زد على التغيير السابق في مثال
الواو انقلاب ما به همزة وعبارته تقدم ان ذلك على سبيل الوجوب وليس كذلك كما نبهنا عليه ثم ذلك
غير مخصوص بالمثال بل يشمل فيه اللفيف نحو ابرئ وجي لا يقال هو من افراد المثال اذ لم يقولها
المثال هو معتل الفاء فقط فيخرج انه اخص من اللفيف ووجه الاول علة تسميته فكذا لا
تبين العبارة اذ لا يخرج شيء من افراد اللفيف ويزاد على التغيير المتقدم في الماضي الاجوف اسم
اعتلت عينه اي قلبت الفاء نحو قال وباع قلب عينه ياء او واوا مع اخلاص الكسر مع الياء والضم
مع الواو في الفاء ومع اشمام الفاء مع الياء ضم الواو واذا قلبت عينه ياء نحو قيل فلانه اعلال
سلب حركة الفاء ونقل حركة العين اليها وقلبها ياء واذا لم تقلب نحو قول عمدا واحد وهو
حذف حركة العين في الياء اذ قلبت عينه واوا كبيع ... ان الحركة العين وقلبها ياء
وكذا اذا لم تقلب كبيع سلب حركة الفاء ونقل حركة العين اليها في الاجوف عطفا على في المثال

وتغلب

وتقلب الهاء ان تقلب مجزوفة ان واو نحو الفعل واي تقلب عطفا على ان تقلب وجملة
مع احلال الحال الا في الاجوف ويحتمل ان يكون في الاجوف متعلقا بتقلب ونحوه انه تغير معها ان
والاول ابين من حول التغيير المتقدم في الاجوف تغيير او حقيقة الاشمام ان تشتغله على
فاء الكلمة بحركة تامة وكيفية وهي كثيرا ما عن الاشيوعا هي السمة مقدم وهو الاكثر يليه جزء الكسرة
وهو الاقل معا ثم تخفف الياء والمراد معقول مقدم او اوقد الشارح الى ما ذكر من الاوجه
الثلاثة في الاجوف وباعتبار متعلق بالواو والمراد اي تجوز الاوجه الثلاثة في افتعل وانفعل المعتل
العين كاختار وانقاد فيقول اختير وانغير باخلاص الكسر واختور وانقود باخلاص الضم ولا لاشمام
وما قد ضعفه اي كانها عينه واما وهو متكسر واحد عطفا على اختار اي وراو المراد الاوجه الثلاثة
في المفاعلة خلافا لجمهور النحويين وقد وقع في الاوجه الثلاثة في ردت البنا وانبناته بالمفاعيه بعد
ذكر الثلاثي والخماسي كافتعل وانفعل احسن مما في الخلاصة فانه اورد عليه انها قررت جريان الاوجه
الثلاثة في الثلاثي المعتل وفي المفاعيل ثم فرتت ذلك في الخماسي المعتل خاصة واهملت شروبه المفاعيل
نحو اشترا ... ذلك انه لا تنزيله الاوجه الثلاثة وليس كذلك الكل هي جارية فيه وعليه الخلاصة
واجتناب الشكل الملبس في الفعل نحو بعث يا عمرو ظلت باذ يزيد في المفاعيل نحو حب زيد بالضم
ورده ابالضم لا التباسه بالجماعة المفهوم وقوله وما الباع فزيد نحو حب اعرض ابو حيان
وغيره بان سيبويه ولا اصحاب لم يلتفتوا الى ذلك قال ابو اسحاق وظاهر كلام سيبويه ان الاوجه الثلا
ثة مسموعة جاءت فيه قد جاء الناظم هذا السماع بالقياس والقياس اذا جاء السماع وجوزاه
جلبنا السلف ذكره لكل ما سقط مفعوله **قلت** قد نقل ابو اسحاق نفسه عن ابن عصفور
انه سمع من اعلات الملبس هو الكثير ومنع من اعاته فليلا واشار العلامة الى ان الملبس معتبر عند بعض
العرب وقال الشنوان ان ابو حيان من قولهم عشنا ما نشينا الا دليل فيه لاشتماله على قرينة الرجعة
للملبس قال ذو الرمة فانك اليه ابن عمار ما العجلي فلت له كيف كان العلج عندكم فقلت عشنا ما
شئنا والسوال يبين ان الفعل مبني للمفعول والظاهر ان الناظم لا يمنع ان تكلب الشكل الملبس
مع وجود القرينة وبذلك يتغير كلامه وكما زاد العلامة على الخلاصة ببيان حكم المثال زاد عليها
ببيان قلب عين الاجوف في المضارع الفاء كيقال ويباع وهو معنى قوله وفي المضارع وبيان قلب
الف الفعل الثلاثي بعدها ياء سواء كانت الالف منقلبة عن ياء كمرمي او عن واو كمغزو او عن
معنى قوله وكالف في العلة بالواو قوله واعطاء اي امنع بناء هذا انا فعلا اي من نحو شبيه الى

ان لا يجعل الناصب لاشيء للمجهول لانه غير مستتر و وجوبه ليس بفاعل ومنصوبه ليس بمفعول وهذا
راي البصريين وجوز ذلك سيبويه والسيرافي والكوفيون لان وجوبه ما شبه بالفاعل ومنصوبه شبه
بالمفعول لان يفعل انه غير مستتر فلا ينتظم الكلام منه مع الخبر المناسب كما يشكل وغيرها مع ما
به **بناء التعجب والتفضيل** يصاغ من فعل ثلاثي مجرد فاعلم ذلك تمام ما اشبها
ما وضعه افعل للفاعل فقد يصاغ لما ذكر من بناء التعجب والتفضيل من فعل ثلاثي وفي رجل
بوينة والاشتهر ودق مما نقلوه لان الصوغ والمعقد ولا يقاعان واسماء الاجناس لانه لا افعل
فيه كالجلف والحمار وبهذا خرج اي ظلال والكلب ما الكلبه وشد فولهم اقمن به فوان حقيق وعلى هذا
بجمل فولهم لا يقاعان لان الفعل ويشترط بهذا الفعل ان يكون ثلاثيا وشذ فولهم ما اخلاه
للمزيد وما اضعف هذا الكلام وهذا افعل ونحوه وذلك لانه بناء هما مما زاد على الثلاثة يودي
الى هدم بنية الكلمة لحذف بعض الاصول او بعض الزوائد المقصودة كما يكون في نحو ما اخرجه
وما افهمه واستخرجوا ما هو حوات الطلب والمعاملة واختلف في افعل فقيل يصاغان
منه مطلقا وهو راي سيبويه وقيل لا مطلقا وقيل ان كانت همزته للنقل لم يجز كما على والاجاز
كما في المكان وان يكون متصرفا لان النحو فيه لا ينصرف نحو عسى وشد ما عساه واعسى
به وان يكون قابلا للتفاوت فان معناه فلا يصاغان من نحو فني ومات لانه لا يزيد بعضه على
على بعض نعم يقال فلان يجمع موته وما اعلم طبيته استعظاما لذلك وان يكون تاما فلا يجوز
صاغان من ناقص لانه لا يعوث المفعال على وقت ما اكون زيدا فيجا لكان ان اكون خبرا فاعل
انه فاعل ويصير اسمها مفعولا وهذا انما يكون للفعل التام وكذا الاسم التفضيل الا يرى فاعل
وان يكون موجبا فلا يصاغان من منفي لان ذلك يوقع في الالتباس المنفي بالاثبات ولا يكون الرفع
منه على افعل كشهل وعرج لان بناء اسم التفضيل منه يوجب الالتباس بها الا تفضيل فيه وحمل
عليه التعجب وان يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من مبني للمفعول سواء لازم ذلك كعني وزهي
او لا كضرب للالتباس في الثاني والحمل في الاول وشذ ما اعناه فانه وقولهم هو اشغل من ذات النحيين
ويتوصل في الفاقد بنحو اشد و اشد فقدره بعد اشد العجب وجرما بعد اشد وسوى هذا الرابع
رجع فاقد على الابتداء ونصبه على الاشتغال واشد وما عطف عليه فاعل خلفا واشد يصلح
فعلا للتعجب فيكون فعلا وللتفضيل فيكون اسما قوله مصدره الفاقد مفعول مفرغ بالنصب
وجر بالنصب ولم يعبر جهته لعدم بالمفعولية وذلك اذا كان اشد فعلا والتمييز وذلك اذا

كان اسم تفضيل قوله وجر يحتمل ان يكون اجرا والا ما وجوب المصدر فيه مجرور المفعول والجار
ويحتمل ان يكون ما فيها معطوفا على الامر على راي من يجيز ذلك وبالفاعلية والمفعول مقدر
ثم ما ذكره لا يتم على عمومه فيصوغ نعما بجعل مرحه له احترازا وجاهل الشرط الاول والثالثة والرابعة
فانه لا يتعجب منه البتة وما اشار به بالتمثيل من انه شغل بالتعجب وما ذكر من الجمع موته
ودون باب انشاء التعجب وما ذكر ليس وجهة العجز حتى يكون تقديره الى بعد او نحو ما
للجواز وانما هو وجهة المعنى ونحو الجمع قابل للتفاوت ثم المصدر الذي يتعجب به فيما ذكر يجوز
ان يكون صريحا وما ولا الابدا فيما نحو الثبوت والبناء للفاعل فيجب كونه موولا لانه لا ينزهب المبتلى
الا مصدرا وجر فيجعل التوصل بما ذكر به التفضيل بغيرهما انما لان المصدر الموول لكونه موقعة
لا يقبل الاشتراط على التمييز واما الناقص فالصحيح ان مصدره كما في بابه ومعنى ما ذكره انه يجب
خلفه ما ذكره لما قد ما ذكر وليس معناه ان ما ذكر لا يستعمل الا خلفا لما قد ما ذكر بل يجوز الاتيان
باشد واشد مع استيفاء الشروط به التعجب والتفضيل فيما به التمثيل وقولهم في الشروط
لا يستغنى بالصوغ وبغيره نحو ما اكثر فانه معناه الا بليغ فوادك واشدد واشدد براد به كما منا
ما يراد بالصوغ عنه وبغير زيادة وهذا قاله ابن الحاجب انما الحمرة وما اشد حمرته سواء فلا
يرد انه ما اشد استخراجه ابلغ واستخرجه فكيف يكون نائبا عنه لان هذا حيث يجب كونه ما
ذكر خلفا اما اذا جيء به مع استيفاء الشروط فلا لانه لا يعدل عن المشتق اليه الا لغرض
وبهذا سقط الزمخشري او اشد فسوقه ثم لا قبل او افسق مع ان فعل الفسوق مستوف للشروط
واجابه بان ما به الابنية ادل على وصف الفسوق او المقصود وصف الفسوق بالشدة كانه قيل
اشتدت فسوقه المجاوزة وقلوبهم اشد قساوة وشغل شرح قوله وسوى هذا الرابع **بناء المصدر**
فعل بفتحتين ثلاثية على فعل بفتح فسكون للازم على فعل فعل بفتح فسكون متعديا ثلاثة مجرد وعلى فعيل
للمفعول ومعنى الشيء والجملة صفة لفي ثلاثة وجهم واطلاقه انه لا فرق بين ان يكون ذا والثلاثة
على فعل بفتح العين او فعل بكسرها واحترز بقوله على فعل بالضم وفعل بالكسر اذا كان
فاعل ايهاني مصدرهما قوله فعل بفتحتين متعديا وللازم خبره وعلى فعل صفة للازم و فعل
بكسر العين وهذا معتبر بما اذا لم يدل على حرفة او ولاية فان قياس مصدره فعالة كوكالة وولاية
ولا على حرفة فان قياسه فعلة نحو جحد او اعلى معنى ثابت فان قياسه فعولة كسهولة و
فعل اللازم نحو وجلوس وقد فعل وفتن واشمر الشيء واشكاله فعله فعالة والكثرة والعلوق

لم فعال وفعلان بضم وتقلب للسير والصوت فعيل اجتنب فعل بفتحتين فعيل واوده وفعول
ضربه وذلك كفعل الخرو واسم لسير ضمير فعول اي لسير فعول شاملا لجميع انواع فعل اللازم بلا ما دل منه على
الامتناع كابى الرجل من الشيء اي امتنع منه فقياس مصدره فعال بكسر الفاء واما ابيت الشيء فمتعد وما
دل منه على الداء كمشى بطنه مشاء فقياس مصدره فعال بضم الفاء وما دل منه على الصوت كرغى وصهل
فقياس مصدره فعال بضم الفاء وفعيل وما دل منه على التقلب كغلت القدر فقياس مصدره فعلان
وما دل منه على السير كرحل فقياس مصدره فعيل ويشترك فعال وفعيل فيما دل على الصوت و
بنحو فعال فيما دل على الداء وفعيل فيما دل على السير وكان وصفه ابن بري وما يدل على حرفة
او ولاية فعالة فقياس مصدره فعالة بالكسر مصدره فعالة لفعلا وما لزم ضاهاه فعل ما فعلا
فعولة مقيس في مصدر فعل الذي لم الوصف منه على فعل كسهل سهولة فهو سهل وفعالة في مصدر
فعل الذي الوصف منه على فعيل كشجع شجاعة فهو شجيع كذا وصفه في الخلاصة وسلوك هذا
التفصيل فيه بحسب النزاع اي ما ذكر من الاوزان في الانواع المذكورة غالبا حاله ما وفعلة حزما
فغلا خبر والذي جاء مغايرا لما مر وذلك كسخط مصدر سخط والقياس فتح العين ورضي مصدر ارضى
والقياس فتح الفاء وعز في ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس وزكه تزكية واجملا
اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم اي وعز في
ثلاثة له مصدر مقيس ملتبس كالثلاثي وكقدس من تقديس اي وذلك كقدس والشعر سيرا ضرب جاري ايه
التقديس والزمه وذكر تفعل من لزم الخلاصة والشكر في اعتلاء عنها بل كل تفعلا وعلى ذكره
لا امثلة الا في جلالة ما بيه والشيه على مصدر الافعال وحل استعاذة واقامة استعواذ واقوام
فنقلت حركة العين الى الساكن قبله فصار كالاصلي ونقلت ما قبلها الا ما فقلب لتلك الالف
ولم يمنع ذلك سكون الثاني لانه لاينبغي والاعلال هنا السبب خلاف نحو عزو واوبنا ما يعلة في شكر
للتغيير ما جمع ثم اجتمع الالفان فحذف الثاني منهما على الاصح لزيادتها وقرب الطرف وعوض عنها
التاء وينزل في تركها الغالب ومن غير الغالب قولهم استعاذ استعاذا واقام اقاما ومصدر فعل
ختم والكسر ثالثه في المرة تلي العصر اي اذا اردت مصدر الفعل المفتتح بهمزة الوصل فاجعل
ما ثالثه اعمال ينقلب مصدرا وهي الاتي قبل الاخر مد ورفع ما قبله وكسر ثالثه الفعل
كاقتدر واستخرج ومنه اقامة واستقامة واوجه كثير لعلا تعود ابه معا سيعاو قوله واقع
علم الصوت لعلا النبات فانه و والرابع الخمسه في تفعلا فعلال او فعللة لفعللا الحاملي

الفعال

الفعال والفعاللة اي الخمسي رابع تفعلل فينقلب مصدر كتدحرج تدحرجا ولفعلل كدحرج
مصدران وهما فعللال وفعللة وما الحق به من حكمه كحوقل وبيطر والانفعال سوى الاول الا ب المصدر
كوسوس فهو منها سوى فعلل في الجملة وللزام بذكر ما في الخلاصة واشباه قياسية ولفاعل كقاتل
مصدران وهما الفعال والمفاعلة وبها منها ساء فعال ان قياس الثاني فغير بغيرها جاء وباه
كباء وولم يبنه عليه لفعلته لوضوح نقله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة وعز في ثلاثة
بالتاء وفي حذ المصدر واسماء الاجناس العلامة الموضوعة للفعليل والكثير ليغيا والمراد اذا
اراد والمرة الواحدة والحركة دلوا على ذلك بلفظة فعلة بفتح الفاء وسكون العين من الثلاثي
سواء بقي بلفظ المصدر على حاله كلبس لبسة او دخله تغيير كجلس جلسة وانما يعبر هذا
الوزن المرة اذا لم يجب هو المصدر العام فان كان دل على المرة منه بالصفة كرحمة واحدة
وفعلة حنبرا ولمرة ضربا او قرح وحوب التعريب بخو عني زيد لمرة لامن اللبس بعلم ايهم معنى
فوله فعاله مثلها اذا اراد والمرة الذي على هيئة مخصوصة من الحركة دلوا على ذلك بفعلة بكسر الفاء
من الثلاثي فان لم يرد والتعيين الهيئة ظاهر اشتقوا على ذلك والا استثنوا بالاضافة ونحوها نحو
جلس جلسة المستوي وجلسة المحتبي وهذا ايضا مالم يجب المصدر العام على هذا الوزن فان
كان دل على الهيئة بالصفة نحو نشد الضالة نشدة عظيمة وقال ابن هشام ينبغي ان نحو كدرة
معاجبة تاه وليس على فعلة لجوزان يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة
والاحتياج الى الصفة اذ لا التباس وقال الجاربردي وان كان به مصدر الثلاثي المجرد التاء فالمرة و
النوع على مصدره المستعمل والعادة السواد كنشدة واحدة ونشدة لطيفة اه ومعنى كلام المصنف
كما قال ابن بري ما على فعلة بالفتح كرحمة يدل على الهيئة بناه على فعلة بالكسر وما على فعلة بالكسر
كنشدة يدل على الهيئة بناه على فعلة بالفتح ومعنى كلام الجاربردي انه نحو رحمة مما مصدره
على فعلة بفتح الفاء لما والعادة السواد وعلم ان كلامه في الثلاثي وقوله وعز في ثلاثة كوهو حنبرا
وجملة التقلب خبر والابل مصدر مجرد ربما حذف منه ورد معمول مقدم تجرد بالتاء فتعلق
به والمعنى انهم يدلون على المرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة واستخراجة وهذا
ما لم يبن بناء المصدر العام عليها فان كان دل بالصفة كاقامة واحدة ومن هيئة الثلاثي وخرج
عن فعاعة فعاله حان هيئة جاهلية قال المبرد جعفر بالكسر يريد الحالة التي كانت عليها يقال
مات فلان ميتة حسنة ومات ميتة سيئة يريدون الحال والهيئة ومثله اذا قتلتم فاحسنوا

العلة ولذا قد يحتجوا بحسنوا الرجعة وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة ان حيضتك ليست
في يدك جيء بكسر الحاء على ارادة الاسم او الحال فاما الحيضة بالفتح فالمرة من الحيض فكان الظهور
في الحال فيه فانه بالفتح اذ المراد حيوان البحر اذا مات فيه ويرد على المعنى كما الخلاف في اطلاق
في محل التفسيرة لكان ولانه مصدر او ما اكثر وان كان قياسي على التابل فالحق الاغلب منها ما لا
يستعمل والسماع ما كثر لكن وان كان احدهما قياسيا فهو الذي تلحقه الهاء ولم ينبه على ما فيه
الخلاف هنا وشذوذ مجيء الهيئة على فعلة في غير الثلاثي لان الشعر على الشذوذ بين ضرورة المحقق
ومنه ان يشتمل عليه ليس كذلك بل يعلم منه ان الهيئة لا تجيء [illegible] مصدر المفعل والزمان والمكان ومن
الواو عينا الكسر كالموعد ويفعل غير المصدر ونحو مفعول وبين المفعل بفتح الميم والعين
نائب عن كل صيغ والجار متعلقان به والزمان عطف على المكان والمعنى انهم يقولون في
مصدر الثلاثي وزمانه على مفعل بفتحتين ويجعلونه اسما للمصدر والمكان والزمان وما كان في
فيعم ان يفرقوا بين المصدر وبين المكان والزمان وكانا بين كل المضارع جعلوا حركة عينه تتبع حركة
عين المضارع فاذا كان المضارع على يفعل بالفتح والثلاثة مفتوحة تبعا للمضارع ويقولون
في الواو على سواء في المعنوية وان كان على يفعل بالضم فقال سيبويه هو بمنزلة ما كان يفعل
منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لانه ليس في الكلام مفعل فلما لم يكن اليه سبيل وكان مع
الواو احدى الحركتين الزموه اخفهما او يقع ان يجعل هذا الباب باتباع المكان والزمان للمضارع
مثل ان يقال فيهما مفعل بالضم لا الكسر تركوه بعضهم بالكلام ومعوه ومكرم بالضم والشواذ
ومثلوا الفتح لانه اخف والكسر مقوله وثلاث بضم الثلاثة الاولى على انه مفتوح بالحرف فيها
العشر دكم ضرورة محمول على هذا بغير نية قوله الكسر كالموعد ويفعل لا كل كان وصفه الا يفعل
على مجرد ضبط انه قوله عينا مفعول الكسر وفي متعلقة به اي الكسر فيها في الواو والاستعمال
هو مفعل الصحاح مطلقا جعل اخيرا بالواو وجمع والحاصل انها تكسر في المصدر والمكان والزمان
وهو في معرض الاستثناء مما قبله وكان وصفه انه بوجوه في قوله كالموعد ويفعل لا يرجع ابطاله
وعلة ذلك فيها مضارعه مكسور كموهب ووعد انه مضارعه لما لزم فيه الكسر كرهوا ان يجعلوا
ما هو بمعناه وتابع له بمنزلة غير الزموه وجمعا واحدا وفيما ليس له يفعل كحل الشراكة مع بابه
وعرب كونه كلا واحد منها فقطع في الواو من ياء وحركته وان كانت لا تخفى بابه جل وبابه وحكاه في صفة
الخلاف بسكون مفعل الصحاح كعشي ومصروف عن فانه تخفيفا فيه من الثلاثي بين الكسر قبل الياء

واستشغال

واستثقال لا الاعراب عليها كمرمى ومسرى ومسعى ومدعى وملهى ومصوا الا ما له يفعل او لا
كما تقدم في اوله فانه اجتمع الاعراب اي اعتلال اللام وكونه اجاء واو انقلب اعتلال اللام كمولى
وانما غلب فيه موجب الفتح على موجب الكسر لان العلة في المفتوح لعلة فيه وفي المجرور الكسرة
قبل الياء ووقوع الاعراب عليها كما تقدم وعلة الكسرة معنوية وهي الحمل كما تقدم ويستثنى
والواو ما كان فاء عما كالموهب وحيا ووجه وحيا حرث نفسه فيها ورد الشيء ويوده وداود واد اوجد
وودي بمعنى تعشى فان الفتح فيه ملتزم واستثقلا الكسرة على الواو وقال نعلى مود فما يتكلم في الحيوة
الدنيا والمغفوا الشاربها شذوذ او الاشارة بقوله كذلك راجعة الى قوله الكسر عينا وفي قوله ويفعل
اي بكسر العين هنا ان شرط كون الكلام في اسم المصدر والمكان والزمان والمصدر مثاله يفعل
وغير المصدر مبتدأ خبره كذلك اي غير المصدر وهو اسم المكان والزمان كذلك اي تكسر عينه حال كونه
مثاله يفعل وتقدم علته وهي اتباعه للمضارع ومجموعه ان المصدر مفتوح وانما فتح للخفة
ورد واستخفاف المكان والزمان بالكسر لمتبعية العشرة ونحو والاداة والبعد وتقدم ان يقع الى
على الخلافة قوله وبعثنا مفعول كما على نائب فاعل صيغ ومزيد عطف على ثلاث على ان الاعجبي
اي وصيغ لما المفعول للمكان والزمان والمصدر وتحقيقه مما زادت حروفه على الثلاثة سواء
كانت كلها اصولا او فيها زوائد نحو اكرمته مكرما اي اكراما ومنها مكرم ومزيد مكانه اكرامه او زمانه قال
ابن تعلى ومن قاسم كل ممزق اي كل تمزيق وقال كعب بن مالك :: افاتل حتى لا ارى لي مقاتلا :: وا
نجوا اذا عم الجبان من الكرب :: وقال زيد الخير رضي الله عنه :: افاتل حتى لا ارى لي مقاتلا :: وانجو اذا لم
ينج الا المكيس :: اي قتالا فيهما ونجاه الزمان والمكان ووجه المشابهة ان المصدر مفعول وكذا
المكان والزمان مفعول فيهما مفعلة مفعلة المفعال للآلة معلم مفعلة وما يعمل
بنزع نصبه على الاشتغال والآلة مفعول لان الا جعلوا ومعناه انهم جعلوا مفعلة ومفعلا
ومفعالا بكسر الميم في الثلاثة وفتح العين فيها اسماء للآلة والثلاثي كمكسحة ومرآة ومصلة
ومخيط ومقبض ومفتاح ومصباح ومغراف وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ ومنها المساعل
الاكبيرة التي زادت على الخاصة والسماع علم **ابنية الصفات** من افعل واشمل من قول
الخاصة اسمية اسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها كما على اسم فاعل الثلاثي لا يجعل
للالوان والاعراف فاعل بالكسر ومعال امثلة ومال الاغراض فعلا فعال وما فعلة فعلة
فعيلة والفعل قد ومعال فعيل وفعال وغير فاعل الثلاثي مفعول بفتح عاية كحو فعال كفاعل

خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر اي اسم فاعل الفعل الثلاثي يجيء على وزن فاعل وهذا اذا كان فعل
بفتح العين متعديا كضرب او لازما كخرج او فعل بالكسر وهو متعد كعلم وعم بدليل قوله وافعل لا بمعنى
عيي وفعل بكسر العين والالوان والاعراض بدل اشتمال من فعل وافعل مبتدأ وخبر والمراد بالالوان
صفات الخلق والمعنى اي قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان للالوان والخلق
افعل كاخضر واحمر واعرج واعور وافتلا غلطا على الالوان وفعلان فيها حرفا خبره اي انه كشبعان
وكذا يكون لغيره كعطشان وما وافقه على فعلان وفعل التي للاعراض جمع عرض وهو ما ليس حركة
جسم ومعنى غير ثابت كبوح واشر صفة اي اسم فاعله حالة كونه فعل بفتح الفاء وكسر العين
وبدليل قوله وافعلته اي بضم العين فعله فعيل كظريف وشريف والفعل بالسكون كضخم وشهم
وفعل بفتحتين كحسن وبطل وهو قليل وافعل مبتدأ احرها خبره لما له فاعل اي فقليل فيه ابقا
خلف وبغير فاعل مبتدأ وجملة انفعل خبره والابا المجرور بالباء وفعل فاعل انفعل ومفتوحا
حال ومعاوه لا كفعيل نحو عف فهو عفيف وافعل نحو شاب فهو اشيب وفعل نحو شاخ
فهو شيخ وفعل نحو طاب فهو طيب وهذه الثلاثة فيه رجز تحت الكلام وفي وزن المشارع اسم
فاعل مع ضم ميم ثم كسر رابع اي واسم فاعل غير ذي الثلاث وهو ما زاد عليه كمضارعه بالزنة
فاذا اريد الابتداء باسم فاعله جيء بلفظ مضارعه عوض عن حرف المضارعة بمكانه ميم مضمومة وكونها في
مكان حرف المضارعة لا يجري وبعض يقول الخلاصة سابق او ثم بكسر رابعه نحو واصل فهو مواصل
وقول الخلاصة فتلو الاخير احسن لانه لا يجري بين ان يكون رابعا كما او خامسا نحو منطلق و
مستخرج وان حمل كلامه على الرابع باعتبار ما بعد الميم خرج نحو مواصل ومع الطافة انه لا يجري
بين ان يكون في المضارع مكسورا كمواصل او مفتوحا كمتدحرج واعلم انه لا يجري بين ان يكون الكسرة ملفوظا
بها كما مر او مقدرة نحو مستقيم ومنشد واسم مفعول وهو الثلاثة زنة مفعول كمضروب
اي وان يبنى الرباعي فزد له البنا اسم مفعول بجزء مفعول الفعل المبني للمجهول وهو واضح وزنه وثلاثة
مبتدأ على تقدير مضاف اي واسم مفعول ذي ثلاثة وزنة مفعول مفعول بجر والجملة خبر المبتدأ
والابا مقدرا اي منزوله ومنه مبيع ومقول ومقو ومرمي الا ما يجيء لما لا يه التنويع ان شاء الله
تعالى ونابت نقلا عنه فعيل كفعيل كمثل العقل معنى لا عمل اي نابت اسم مفعول الاوزان الثلاثة في
وزن مفعول والثلاثي نيابة مقصورة على السماع وان كثر ذلك في فعيل ودلالة العباس سينزع
تقرير لغيرة وما لمقابلة مقصر الغياب سوالله هنا معقود لفرع الحيلة با المذكر والمؤنث

على مقتضى القياس الاول وهو فعل بكسر وسكون كذبح بمعنى مذبوح والثاني وهو فعل بفتحتين نحو قبض
بمعنى مقبوض والثالث وهو فعيل نحو قتيل وجريح وكل واحد من هذه صفة اي بينه على الاشتراك المذكر والمؤنث
فيه وهو الخلاصة فيه كالعتيبة عليه في الخلاصة بالمثال وانما سبيع مرة فعيل هذا مع انه وصف
معمول اي بقول ابيه في معمول لو فعيل صرما ان بعول على فعيل بقول على سبيل التنويع وهو المو
حيث لمنع المرة كلثلاث وبقول على سبيل الاستغناء بالمعمول ايه في المعمول عنه وهذا لا
يعتبر في المنع وهو الشارح هنا وثانيها ان الموجب للمنع هو التي يبقى معه المعنى واما ما يتغير
معه المعنى فلا يمنع كما هنا فان فعيلا ابلغ من مفعول ولذلك لا تقول فيمن جرح جرحا ضعيفا
جريح وانما تقول مجروح ومعنى منقوض على زعم الخادم اي انما ينوب ما ذكر عن مفعول في
المعنى وهو الدالة على مفعول لا في العمل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابوه خلافا
لابن عصفور فانه اجاز ذلك ويحتاج الى السماع ولا تقع منتصر مشبهة وكثر له الثلاثي جمع
لاتفاع الصفة المشبهة والمتقضي لان التي يشبع العلاج والحروف وذلك فيما لا تتول عليه
الصفة المشبهة والمنع فقير بما اذا لم ينزل المتقضي منزلة اللازم وان نزل صيغ منه كالاولى
الصيغ وكثرة مبتدأ على تقدير مضاف اي ووجه الكثرة وذلك امثلة المبالغة كلها والثلاثي مبتدأ
ثان وجمعه خبره والجملة خبر الاول وان الجار المجرور باللام والمعنى ان الوصف التي زاد منه الا
لنه على الكثرة الثلاثي اي معروف جمعه لا اشتقاقه فلا يشتق الا منه والثلاثي اذا اطلق انوهم المجرد
وهو المراد وشذ دراك وادرك ومعطاء واعطى ونذير وانذر والسميع وداليم وزهوق وازهق
التأنيث اتى به بعد المشتبه الصفة لان علامته تاتي كل منهما لتمييز صفة المؤنث عن
المذكر علامة التأنيث تاء او علامة التأنيث اي في الاسم المتمكن واما المبني فان فيه بالجملة
علامة تأنيثه علامتين بل بعد لها على تأنيثه بغير ذلك كالكسرة في انت والنون في هن وهن
ذلك وفي قوله تاء نحي تعبر هذا العجز بين ما ان التاء اصل بالنسبة الى الالف الجار في انثى بالالم
حل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل خلافا للكوفيين في العكس نظرا الى ان العبار نسبة الالف
في المرجح والاظهر الكلام والتاء او الالف اصل على حدته وقيل الالف اصل لان التأنيث بها
لازم ولهذا قال عبد القاهر هو بعض الفعل بالالف لان تأنيثه لسبب ما اصل بل لاصل الجاعل جاعلى
التأنيث عنها ويدل على قوة التاء وتمكنها كثرة ما انثت بها ولنا نيت العقل بها دون الالف
دليل على قوة التاء فيه وتقويها الجار جمعهم في تصغير المؤنث العاد النساء وادوات المعنى

لمنع الجمع والخلو وأما علقاة فالألف فيه للإلحاق فلا تجرد عن التاء ومنع الصرف وهي للتأنيث لأنه
نكرة وفي أسماء قرروا التأنيث غير بالرد في التصغير والأفعال وجمع الوصف والإشارة فمن نحوه
علامة التأنيث مقدرة ولا يظهر سوى التاء وأن جوم في التصغير بدليل ذلك ويستدل على تقدير
ها وإرادة معناها بأمور منها ردها في التصغير كأذينة وعيينة في تصغير أذن وعين ومنها عود
ضمير المؤنث على المجرد منها لفظا نحو والشمس وضحاها ومنها تأنيث الخبر نحو الدار واسعة ومنها
تأنيث الوصف نحو أذن واعية وعين جارية بكأس من معين بيضاء وفي الوصف الحال نحو تسليمي
اليمين ناصحة ومنها الإشارة نحو هذه جهنم **قوله** والأسماء ما فيه التذكير والتأنيث با
عتبارين فليعي وربما أشكل ذلك على الواقف عليه ولذلك أردف بما يتميز عنه واعلم أن البناء على ثلاثة
أقسام أحدها ما أريد به الجنس لا غير وليس فيه إلا التذكير كالرطب والتمر والنخل والثاني ما أريد به
الجمع لا غير وليس فيه إلا التأنيث كالإبل والغنم والثالث ما أريد به الأمران كالكلم جمع نحو يحرفون
الكلم عن مواضعه والكلم الطيب جنس ومنه الأنعام جمع نحو في الأنعام لعبرة نسقيكم مما
في بطونها جنس وفي نحو وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها جمع وكذلك النخل في نحو والنخل
المنقعر وجريمهم والنخل في نحو نخل منقعر والنخل باسقات وكذا البقر يكون جنسا وجمعا والتاء
في السوقة لفصل الواحد من الجمع أو الجنس قال الرضي ويشكل على هذا التعريف التذكير والتأنيث
في الكلمة الواحدة والتركيب الواحد كما في قوله في الآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم فشاربون ولا يكون الشيء الواحد جنسا وجمعا اهـ **قلت** في أن جزى الضمير
المجرور يعلق بالمأكول فلا إشكال ومما يعمل بالمعاملتين في التركيب الواحد قول الشاعر واحكم
حكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد الثمد وأنثى مفعولا أصلا مفعالا ومفعيلا والمفعال
والمفعيل فعالا وغالبا تقع ومفعيل تابعا الموصوف كما في الفعيل فاعل تلك حين يعود على
التاء بقوله فعيل في أسلي فروع التاء وفعولا مفعول نلي والإحال عنه ومعناه
إذا كان بمعنى فاعل كصبور وشكور للمؤنث تحرز مما إذا كان بمعنى مفعول كقول الشاعر
وإنه التي جئت كلفة بعوزة في رواية البوار فلا معولة فيه بمعنى معمولة أي مفعورة حلبا
تحقيقا التاء ومنه وما كان أهدى بغيا فإنه بمعنى فعول والبغي بمعنى فاعلة فلبنت وأو
وأدغمت وكسرت العين إتباعا وقال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا
نهو عن المنكر ورد بأن نهوا شاذ بل مقتضى القياس عند اجتماع الواو والياء وسبقت إحداهما

بالسكون

بالسكون قلب الواو ياء وإدغام الياء ولم تلحقه حينئذ التاء لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر
والمؤنث قال الجاربردي ويحتمل أن يكون فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء إنما للمبالغة أو للنسب
كطالق اهـ **وفيما** قال ابن الحاجب نظر لأن لحاق التاء لهذه الأوزان بأنها بمعنى النسب أي ذي كذا كلابن
وتامر وليست بمعنى الحدوث فلم تواجه الفعل اعترضه الرضي بأن المنسوب بالياء كذلك وتلحقه
التاء قال والذي يلوح لي أن المنسوب التي على وزنه فاعل ليس بإسم فاعل كلابن وتامر إذا قصد به المؤنث
لا تدخله التاء وقوله نعل عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبا
لغة كما في علامة خلاف الظاهر اهـ فتبين أن التعليل بالنسب غير صحيح والتعليل بالمبالغة يبين
أن التاء معها إذا لحقت لم تكن للمبالغة بل لتأنيث كراوية وعلامة وبه يتبين ما يتوقف فيه بعض العلماء
وذلك خفية كلام الجاربردي أن فعيلا إذا كان للمبالغة نحو أن فاعل لا تلحقه التاء
وينبغي راجعة للفعل في ذلك وأن صيغ النسب لا تؤنث وينبغي راجعة للفعل في ذلك وذكر
الشيخ سيف في حواشي التلويح التوقف ولم يجب عنه ومفعلا بكسر الميم وفتح العين كمعطير بمعنى
على مفعول ومفعيل كذلك كمعطير والمفعال كذلك كمعطار وأشار بقوله والجمع فاملا إلى
أن ما جاءت فيه التاء من هذه الأوزان فهو مقصور على السماع كقولهم امرأة عدوة وميقانة ومسكينة
أي لا تقيس على ما نلاه التاء فيها على أن لا حين يعود على التاء وذكره لأن حروف الجر يجوز تذكيرها وتأنيثها وما
بعدها على تقطع حين التاء ومتعلقة بتمنع وأشار بقوله كالقتيل إلى اشتراط كونه بمعنى مفعول
احترازا مما إذا كان بمعنى فاعل فإن التاء تلحقه كرحيمة وظريفة وأما قوله فعالة قريب نسبيا
في وجهها ح فهو بمعنى مفعول في المعنى وإن لم يكن بمعناه في اللفظ واحترز بقوله تابعا
لموصوف مما إذا حذف الموصوف فإن التاء تلحقه فالكوا أو اشتد الموصوف لم يتميز ما منزلة
الأسماء الجامدة في استعماله غير جار على موصوف كالنطيحة والحفيفة والكيلة السبع ومنه قوله
نعم صرف الواشون لنا جيئة وهذا شرح الحلة كلامه وعليه اشتغال ابن ظاهر في شرح الخلاصة
وعادل ابن الرضي عليه في عبارته استثنى قال لا أنهم قتلوا بقولهم مررت بقتيلة بني فلان وعللوا
هذا بجعول الأسم من جنس لزم تقول المسألة فينبغي أن يكون القاتل كذلك لأنه إذا أتبع المراد بغير ذكر
الموصوف والإشارة له ولا حين يعود ولا حمود لذلك لم يلحقه التاء وإن حذفت الفواني وجب التأنيث
اهـ وبه يعلم أنه يقال رأيت قتيلة النساء بلا تاء لأن الفوتة ظاهرة وأما قوله تعالى كل نفس بما كسبت
رهينة فقال ابن عطية الهاء في رهينة للمبالغة أو على تأنيث النفس اهـ وفي الكشاف وهو الكشاف

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

ليست تانيث رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث وانما هي بمعنى الرهن اي كل
نفس رهين عند الله بعملها وقوله غالبا اشارة الى ان فعيلا المذكور قد تلحقه التاء كقولهم خصلة حميدة
بمعنى محمودة وينبغي ان يكون راجعا الى مفعول كالقتيل فان الذي بمعنى فاعل قد لا تلحقه التاء نحو وهي
رميم لعل الساعة قريب وقوله : علم انه بوقته الرضا سالم : فلا في لم انجل وانث حربي : لان
كلا منهما يحمل على الآخر كما في التسهيل والله اعلم **واحتم بها الماضي مسندا الى ذات حر او مضمر عنها حلا**
مجرور الباء للتاء ومسندا حال ومعمول احتم وذات حر على تقدير مضاف وصفة اي الى اسم
ذات حر ظاهر او مضمر وبه تظهر المقابلة لاني لا اتعرض العبارة بغير المونث المجازي لان المعنى
حينئذ على صفة اسم ذات الحر فيكون الموصوف بالمتعاطفين واحدا بخلاف عبارة الخلاصة فان
الموضع فيها عطف موصوف مضمر على ظاهر [illegible] الاولى ان تكون العبارة على حذف مضاف فيه
اي الى اسم ذات حر ويندرج فيه الظاهر وقوله او مضمر عطف على ذلك المضاف المقدر
اريد بغير ذات الحر وهو المونث المجازي وبالمقابل يعرف بغير المعنى [illegible] وبينه قوله واحتم
بها اي بتاء التانيث [illegible] ذلك مع ان [illegible] السابق [illegible] بالمونث والمراد بذات الحر ما كان
حقيقي التانيث وهو ما كان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة واتان واما ما لا يتميز مذكره
ومونثه فانه لم تلحق التاء بلفظه ذكر فعله مطلقا وان اريد به مونث كبرغوث وان كانت التاء
بلفظه انثت فعله مطلقا وان اريد به مذكر [illegible] التانيث الفعل [illegible] على انها
انثى واذا اجتمع مذكر ومونث بالعطف حكم للفعل بما يقتضيه السابق منهما نحو قام زيد وهند وقامت
هند وزيد وقوله ان بغير الضمير باستقلال كما في الخلاصة احترازا من المنفصل فانه يجوز معه الوجهان
[illegible] بالاستعمال [illegible] النزوع [illegible] الغالبة [illegible] تقديره
[illegible] يقال ما قام الا انثى كما يقال ما قامت الا انثى [illegible] التاء [illegible]
[illegible] التاء [illegible] في هذا الكلام [illegible]
[illegible] مع المنفصل [illegible] المتصل نحو [illegible] هند [illegible]
به المتصل [illegible] المنفصل [illegible] السابق [illegible]
على تعميم الحكم بالمتصل [illegible] المونثة [illegible] والمنفصل [illegible]
لحاق التاء [illegible] المفصول [illegible] الصورة [illegible] ولعل
[illegible] التفصيل على ما يعلم [illegible] بالا الفعل [illegible] حكم الظاهر في ذلك

لحكم

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

لحكم الظاهر وفيه ان جواز الوجهين مع المنفصل لا يختص بفصله الا لان الفصل بغير الا فانه يجوز
الوجهان نحو [illegible] انما [illegible] هند [illegible] كما يجوز [illegible] الا انثى الا انه
[illegible] لا الضمير [illegible] بالفاعل لفظا [illegible] منفصل بالا معنى لان التقدير ما قام الا هي [illegible]
ويرد عليه كالخلاصة نحو اتانة هند ونعمت الفتاة هند [illegible] النساء [illegible] ويسير الحق [illegible]
الحق فلا يرد عليه ما ورد على الخلاصة [illegible] اسم الجنس [illegible] والحق بالتاء [illegible] التاء [illegible]
[illegible] الظاهر المنفصل والمجازي [illegible]
وراجح بالظاهر المجاز مع فصل بلا الا عطف [illegible] اي اختم [illegible] مع المجا
مع الظاهر المجازي التانيث فيترجح طلعت الشمس على طلع الشمس وهذا الترجيح لا يعلم من الخلاصة
وان فهم منها جواز الوجهين ويترجح ايضا مع الظاهر الحقيقي المفصول بفعل بغير الا [illegible]
[illegible] واما المجازي فيترجح معه التانيث مطلقا سواء اتصل كما [illegible]
[illegible] او انفصل بغير الا [illegible] خلافا للتسهيل وهذا معنى قوله مع فصل
بلا الا لكن عبارته تفهم ان [illegible] المعنى انه يترجح التانيث بالظاهر المجازي مع
فصله بغير الا [illegible] وتعقيب [illegible] **جمع تكسير او اسم**
الجمع او جنس مونث كذا انعم [illegible] والجمع بالالف والتاء للمذكر اي [illegible] التاء [illegible]
للفعل [illegible] مع جمع تكسير لمذكر او مونث ويعود الضمير عليه كما قال [illegible]
[illegible] الاعتبار تقول قامت الرجال [illegible] وقام الرجال [illegible] او اسم جمع مذكر
نحو [illegible] او مونث [illegible] او اسم جنس جمعي لمونث نحو اورق
الشجر واورقت الشجر [illegible] بالجمع [illegible]
لانها استغراقية [illegible] جمع [illegible] والتاء للمذكر نحو جاءت الطلحات وجاء
الطلحات [illegible] مع جمع التكسير واسم الجمع وجمع المذكر بالالف والتاء
لكون تانيثها مجازيا كما قال [illegible] ومع فصله [illegible] بالتاء كما قال ابن قاسم وغيره وقول
الخلاصة [illegible] مع [illegible]
مع التكسير واسم الجمع [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] جمع تكسير [illegible]
[illegible] اسم الجنس [illegible] بالذكر لوجود [illegible]

وجوب التأنيث وجمع وقوله بالالف والتاء اي الجمع بالواو والنون ليس كذلك فيتعين معه التذكير خلافا
للكوفيين وذلك لسلامة بنية الواحد معه وجمع وقوله للمذكر اي الجمع بالالف والتاء للانثى ليس كذلك
فيتعين معه التأنيث لما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم البصريون في اجازة التذكير معه وخالفهم في
اجازة التذكير مع جمع المذكر السالم واختار رأيهم في الخلاصة فلذلك لم يستثن مما يجوز معه الامران
الا جمع المذكر السالم **تنبيه** قال في الشرح من اسم الجنس المؤنث فتحت جارية هند ونحو جارية
هند الا ومنه يعلم الجواب عن الايراد المتقدم على قوله اولم وقبله بخلاف الخلاصة الا ان ابنا به
بالفاعل اسما ظاهرا يعقوب وزد عليها بلا بالفعل مز عطفا على قوله ساوي اي جعلها وا
مجاوسا وساوا واجيبا عطفا الفعل على الاسم الشبيه به كم عطفا الاسم المشبه بالفعل على الفعل
او الجمع عطفا على الاول وبالمعنى ان المختم بالتاء او جمع مع الفاء والمفعل بلا سواء كان التأ
نيث حقيقيا او مجازا او ظاهرة كذلك المجاز اي كالمؤنثة المجازية والمجموع الذي لا مفرد كتهم به واية الجمع
وكذا ما بين ورسمية ودع به حرفا الابيات العم لا رنبات واما وان كان جمعا بالالف والتاء فهو تكسير
كما صرح به واذا جاز ذلك مع المجازي جمع الحقيقي اولى وبه حكم الفاء المكسر كما تقدم ومن صلة
ملوم الا بلا مفرد اي فيه **تتمة** قال ابن عصفور في شرح الابيات اذا كان المؤنث مقرونا بالا او
مجرورا بمن الزائدة فالاكثر ان لا يلحق الفعل علامة تأنيث ويشبه بالمعوض بالا فصل الكلام على
المعنى لان معنى ما قام الا هند ما قام احد الا هند ويشبه بالمجرور بمن الزائدة انها لا تدخل
الا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية وفي تلحق التاء في ما يكون ونجوى ثلاثة اشعر وهي ساكنة
والتاء ببدء مضارع كما فتى تقتفي الا انتابها للا صفة الغائب ومعنى الماضي تقتفي الحاقها د
للمضارع يقتفي بما فيما للماضي بالتفصيل المتقدم من وجوب وراجحية وحسن واشتراك وجوحية وجهم
وقوله ببدء مضارع انها مفتوحة لان اول المضارع مفتوح وهذه زيادة على الخلاصة والف
التأنيث ذو قصر وممدود اوزانها وجه المقاعد قال الرماني عند قول التسهيل او ممدودة
هذا يقتضي ان الالف التي بعدها الهمزة هي العلامة اذ هي الممدودة بعطفا وهذا لم يقل به احد
بل قال الاخفش الالف والهمزة معا للتأنيث وقال الزجاج والكوفيون الهمزة وحدها للتأنيث
والالف زائدة وقال البصريون بعد تبين منها للتأنيث بل الالف الزائدة للمد والهمزة منقلبة عن الف
التأنيث فهي في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف للمد اه وهذا لا يرد على المعنى كالخلاصة لا
عبارتها صادقة بالمتصل بالمد بنفسه ومصاحب المتصل به اضيفت له كليهما ونحو الفايلة

لغوله

لغوله ذو قصر ونحو ما اي علامة التأنيث هي نفسها المتصفة بالمد لا ذو قصر كذلك واشار بقوله
اوزانها الى انها لا تنحصر فيما في الخلاصة وهنا اول قولها وافي بغير هذه استثناء المرائطة على
الجنس مما تفتقع العبارة ثبوت النزرة لكل افراد العمر وهنا نزر منها ابن فسر وبهذا النظائر
به فقوله كموزى ذكرى حبارى فعلى بسماني سمنى الشقارى فعلى بكسر فسكون اسما مفردا
تعبيني كذا او معنى كذكرى او جمعا كحجلى جمع حجل وهو طائر وظربى جمع ظربان وهو دابة وما
كسرى فهو معرب ومنهم من يفتح الكاف كما قال الحرزومي وانما تكون الفعل للتأنيثة ان كان مصدرا
او جمعا او لم تنون للتذكير كضيزى بالهمزة للقسمة الجائرة واما بالياء فيحتمل ان تكون فعلى بالضم
دخلها التعريف واما ما نون فالف للالحاق نحو رجل كيص وهو الملوم بالاكل وحده وفعلى بفتح
ففتح لم يرد الا اسما وحبارى بفتح ففتح لطائر معروف وهو اسم جنس يقع على الذكر والانثى واحده
حبارة وجمعه سواء وان شئت قلت في الجمع حبارات قال الجوهري والفا حبارى ليست للتأنيث ولا
للالحاق وانما بني الاسم عليها فصارت كانها من نفس الكلمة لا تنصرف معرفة ولا نكرة قال الدميري
هذا سهو منه بل الفها للتأنيث كسمانى ولو لم تكن له لانصرفت وفعلى بفتح فسكون اذا كان صفة
انثى فعلان كسكرى وغضبى او مصدرا كدعوى او جمعا كجرحى جمع جريح او اسما تتعين الفه للتأنيث
بل تقع للالحاق وما فيه الوجهان ارطى وعلقى وتترى وفعلى بكسر ففتح وتشديد اللام كسبطرى
ودفقى ضرب من العدو وفعلى بضم وتشديد العين كسمى للباطل وفعالى بضم الفاء وتشديد
العين كشقارى اسم نبت احمر وقيل جمع شقرة على وزن تمرة والحمرة شقائق النعمان كذا افعلاء
وفعللا وفعلاء عينا وفعلا فعالا فعللا هي اوزان المعدودة فعلاء سواء كان اسما كحمراء
او مصدرا كرغباء او جمعا في المعنى كطرفاء او صفة انثى كحمراء او غيره كديمة هطلاء وفي افعلة هذا الوزن
قولهم عنقاء مغرب والفاد كرة الوصف لا يلات معنى النسب كعابة حالكي على راي الخليل او للتأويل
بشيء كجعل اي اوثى على راي سيبويه نبه على ذلك الزمخشري في شرح الامثال ولا يستعمل الا موصوفا بهذا
الوصف فيقول بعضهم لعار اينه بن الزمان وما لهم غلوية للنشر ابرا حطمي فعلم ان المستحيل
ثلاثة الغول والعنقاء والخل الوفي تركيبه لا بيع وافعلاء بفتح الهمزة وتثليث العين لحاريعاء
احد ايام الاسبوع فانه سمع فيه فتح العين وكسرها وضمها وسمع ابقاء الهمزة والعين فقوله
افعلاء عطفا على فعلاء وفعللا مثال منه حبرى شر نبه الاوزة وعينا تعيين محول ونايب الفا
على وفعلا بفتح فسكون بفتح كعفربا وحرملا وفعالا بكسر ففتح كنفاعاء بمعنى

الفعل وجعلا بعضهم فيه سكون كفوعها المقصور والممدود والقول ما يختم لازما الف والعرف
ما قد بعدها همزا الف ذو والقول مبتدأ وما خبره ويختم صلة ما والابتدا المفعول المقدر والفاعل يختم
ولازما نعت لمقدر محذوف اي ما يختم الالف حتما لازما وهذا صادق بالفعل كرمى وبالمبني كمتى
وبيان الكلام ما يعم وضوع ما ليس مخصوصا بالاسم المعرب فلو اتى بما يخرجه كما اخرجه وصرح
وعبارته المختص بغير الاعراب المختص به حتما من لازم كراية اخا كقوله والعرف عطفا على القول
مجرد المضاف والمضاف اليه على جرة اوعلى ذو مجرده ونيابة المضاف اليه عنه جاء اعرابه وما
خبره ذو اشارة للالف مبتدأ وهمزا مبتدأ ثان والقاف هو الثاني والجملة خبر الاول والابتدا المضاف
لما بعده والجملة صلة ما وهذا صادق بالفعل كجاء والمبني كهؤلاء ما القول بالاثبات بما يخرجها لا العمر
والعرض وخواص الاسماء وما يقع به عبارته المقصور ونحو فهو الاسم فهو جاء ضرورة فيشارح وكذا الفاظ بها
بخوما وشاء مما همزته بعد الف غير زائدة فكان عليه الاتيان بما يخرجه ذو وجه وقيل هو مرفوع
نظيره المعتل فهو التقصي اي الاسم الصحيح الآخر اذا انفتح ما قبل آخره وما نظيره من المعتل
يقع بقياس مقصورا ثابتا ما بقي مقيس به الكلام عليه وطبعة النحو لانه عبارته جعل انفتح
ما قبل آخره حواز اقبول الخلاصة استوجب وقيل الالف احسن وعلى المراد فهو ما انفتح به
بقياس ما صوته الخ والعادم النظر كفعل وفعل جمعا فعلة وفعلة يعني ان يكون تعيينا للصحيح
المنفتح ما قبل آخره ليقع نظيره وذلك كفعل جمع فعلة بالكسر وفعل جمع فعلة بالضم فان نظيرهما من
جمع فيه ودمية مقصور قياسا ويلزم ان يكون تعيينا للمعتل المقصور الحال والمبني كلان
ما في الخلاصة فانه يجب ان يكون تعيينا للمعتل نظيره كالرمي وذو واو ما وقيل هو مقرر ومد
كمصدر بهمز وصل ابتدأ اي والاسم الذي قبل آخره الف امد نظيره بقياس وقول الخلاصة وما استحق احسن
لفعل ما مرد ذلك كالمختار ينتظر كاحطعان ممدود قياسا والعادم النظير ذو وقصر او مد بالنقل
اي وما ليس له نظير من الصحيح يقع ومد مبنيا بالسماع ولا يرى عليها القياس وذلك كالحجا اي
العقل والحزاء اي النعل ويرد ان الحجا على وزن فعل بعوض لان النظير يشترط ان يكون موافقا في الجمعية
والافراد واقصر ذا المد اضطرارا ما بعدا اي وقصر الممدود للضرورة كقوله لابد من صنعا وان طال السفر
وسكت عن العكس وشرط الخلاصة كالاجماع على ان السكوت ليس كعيب لو جعلوا واستشهد
به الكوفيون على ذلك ورد الابيات الخ لو ردوها لجهالة المعاليلين فال الشاطبي والانصاف
انا نقول هو دوهم بيوم مجبوب على الضرورة الا ان ذلك نادر لا يبلغ ان يكون جائز الحكم

الممدود بباب التثنية وجمع التصحيح وآخر مقصور تثني عرفه بيا ثلاثة او ما اصله اليا اطلق باتى قامر
المجال والقلب الالف يعني ثم واو ما اخر مقصور منصوب بمحل الاشتغال ويثني صفة مقصور على
اجمال الارادة وكذا ما على ثلاثة وينبرح عليه ما البعد والجملة لما هي او طاهرة لجماد والرابعة
مجمع على ذلك منها وخالف الكوفيون فيما زاد عليه فقالوا يحذف وبرده السماع كقوله اجمع زهر
خمس العليين فعلته لاشفع شهرين شهري ربيع وجماديين وكذا السادسة والسابعة
وما اصله اليا كعشر برد الى اصله والجامد الذي سمعت فيه الامالة كعشر اصله بيت رعاية الياء
لانها بالالف ان تحول الى جهة اليا وفي تسميته ما ذكر بالجامد نظر لان ذلك ان كان قبل التسمية
به فهو اذ ذاك لا يثنى وان كان بعدها فقد صار متحولا لا تقل الا الى الاصل ويحذف الاخر ويعد به
التصغير والتكسير ونحوهما وان كان بان آخره الف كعشر جاز بعد التسمية عن اصلية بل صرفه
واو او بيان حسبما يقتضيه الدليل لان الاصل اليا فيما عداه وما لم يجل قال الشاطبي قوله او اصله
اليا عطفا على ثلاثة والتثنية بقوله كالجا في القلب يا وواو المفعول ثان لاقلب وذا
اشارة ما ذكر من الانواع الثلاثة التي تقلب الفها يا وذلك نوع المعنى ثلاثة منقلبة عن
واو وما لم يجل من الجامد كعصى واذا وجرى الفا بالواو وبعض يحيا عليها جزاوا وهمز
ويجمع غير ذا الممدود ان كان همزته للتانيث فلبت في التثنية واوا وجوبا وهو معنى قوله وحرا
ربعا بالواو وان كان همزته والحق بها كحيا او للالحاق كعلبا فانه ملحق بقرطاس جاز فيه
القلب واوا والتصحيح وهو معنى قوله والعز كحيا لان لها جهة التسوية بين الصحيح وان
الواو اولى لتفرعه ابا هاو ليس كذلك بل لا اولوية المنقلبة عن اصل التصحيح وفي التي للالحاق
القلب وجعل ابو موسى اخوات الهمزة فيهما احسن وهكذا نص عليه سيبويه وذا اشارة الى ما ذكر
والانواع المعتضد ومنه لك ما همزته اصلية كقراء ووضاء فتقول قراءان ووضاءان والحذف المعتل
بالجمع احذفه والعنق في المقصور اجعل لفتح المعتل اي بالمنقوص والمقصور والمنقوص
يحذف آخره وتقلب الكسرة التي قبله ضمة في الرفع نحو جاء القاضون والمقصور يحذف آخره وتبقى
الفتحة التي قبله دليلا عليه نحو جاء المصطفون ورأيت المصطفين ولم يعقبوا الكسرة في المنقوص
لا يفضي به لقلب الواو ياء ولما التقى في تثنية نحو مصطفى العان قلبوا الالف ياء والانقلاب بعد قلبها
انها تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف التي بعدها تكون الاعلال ولو قالوا موسون لزمهم قلب
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذا الواو التي بعدها لا تكون همزا جمعها او ما فرقوا بينهما

اللهم صل على نبينا محمد وآله

في ابقاء حكم الفتح وزاد مسئلة المنقوص على الخلاصة في الجمع بالتاء الحرفية اغلب وبالالف بمعانيه وزاد في الثالث ضرورة المحركة في المعدود والالف في المقصور وزاد مسئلة المعدود على الخلاصة فيقول صحراوات وعلباوات او وعلباءات وقراءات ومعطيات وحبليات وفتوات المحركة وبالالف مجهول اول لا افلب وه متعلقة بمحذوف معطوف على الجمع بها بالمحركة والعاء وهو المعدود والمقصور واشار بقوله وتاء الثلاثي حرف الى ان المعدود الخ فيه نادر زال منه عندما اراد جمعه بالالف والتاء لئلا يجمع بين تائين اذ التاء في الجمع عوضا الواحد والمعرض على الفعلة بجلبيات لانه سالم تغير بعصاعضم لان قياس الفتح والعين بحث ساكنا في اسم حاء ثلاثة مونث وبوحظلا تبع ما في شكله وسكن تاليه غير الفتح او خففه والعين مبتدا وتبع خبره وما مفعول يتبع ان العين تتبع الفاء في حركتها في الجمع بالالف والتاء الخ هو اولى مذكور بخمسة شروط اولها ان تكون العين محيحة احترازا عن نحو جوزة وبيضة فلا اتباع فيه وقول الخلاصة والسالم العين اعم فلا حاجة للتحرز عن المعاني محيحة فانه لا اتباع فيه وفي كلام الحيان فيه بعض يعني العين ما ليس معتلا ولا مدغما وهو اصطلاح بعض النحاة وثانيها ان تكون ساكنة احترازا عن نحو كسرة وبنية فانه لا يغير والمفتوح كشجرة لا يغير فيه الاول وثالثها ان يكون في الاسم احترازا عن الصفة نحو ضخمة وحلوة فلا يغير ورابعها ان يكون الاسم ثلاثيا احترازا عن نحو جيل وخامسها ان يكون مونثا وهو غير محتاج اليه لان الكلام فيما جمع بالالف والتاء وقد لا يشترط ان تكون مونثا او مذكرا اجرائي الثلاثة كسر بيمات وحبال السيات وهذا خارج بقوله على ثلاثة جمعه تعميم بقوله وسوحظلا يدان لا يشترط في الاتباع ان يكون الاسم مشتملا على العلامة فمثال المشتمل عليها جفنة وسورة وعجبة ومثال الخالي دعد وهند وجمل ثم ما كان مفتوح الاول كجفنة ودعد ليس فيه الا الاتباع فحسب لازم وما كان مضموما كغرفة وجمل او مكسورة وهند جاز فيه مع الاتباع وجهان اخران التسكين والفتح تخفيفا وهذا معنى قوله وسكن تاليه ورد وزبية لا تتبع وبعزا في شعر فاسمع اي لا تتبع هذا ما اذا كانت الواو في ذروة والياء لامد كزبية لاستثقال الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة وما جاء من هذا الباب على خلاف ما ذكر فهو شاذ نحو كهلات بالفتح وقياسه الاسكان لانه صفة وبلاه وصفه ابو زيد بكتاب الخلاصة او ضرورة كقوله فيستريح النفس من زفراتها وقياسه الفتح او لغة لقوم معينين كاتباع معتل العين نحو جوزة وبيضة فانه لغة هذيل جمع التكسير ان اردنا افراد جمع التصحيح وتوابعه

فلذ

اللهم صل على نبينا محمد وآله

فلذا ما تغيرت فيه بنية الواحد بزيادة غير ملزمة في جميع ابنيته او غير معينة ثم شغول او نقصان او تبديل شكل او زيادة وتبديل شكل او نقصان وتبديل شكل او بالجميع افعلة افعل ثم فعلة افعال لغالب جمع افعلة وما بعده مبتدا وخبره جمع ولفعلة متعلق به وكذا الغالب اي هذه الاوزان الاربعة تفهم للقلة في الغالب وجمع تصحيحهما لبيان الاجزاء للاوزان الابنية للكثرة ومبدا القلة ثلاثة ونهايتها العشرة ومبدا الكثرة ما فوق العشرة الى غير نهاية وقيل انهما يشتركان في المبدا ويختلفان في النهاية وهو الذي حققه التفتازاني وعليه جمع العنوي فقول المصنف لغالب اشارة الى ان هذه الاوزان قد تستعمل للكثرة في غير الغالب مجاز انحو واصبعوا ايديكم وارجلكم فاخربوا اموالا كثيرة واهرشم ضرورة ومكو تذي العكس ذكره في الخلاصة اي استعمال ابنية الكثرة في القلة في غير الغالب مجاز لانه مبني على احتزاء الجمعية العبراوا الهاية وهو خلاف التحقيق فافعل لفعل اسما صح عينا وفي اربع اسما الحافعل عناق وذراع وسوى ذا من شذ فافعل الاصل اي الوزن الاول واوزان القلة يطرد في نوعين من المعدودات اولهما فعل بفتح فسكون بشرطين ان يكون اسما احترازا عن الصفة كسهل وصعب وان يكون صحيح العين احترازا عن معتلها كبيت وسيف ومدغمها وقولهم كعاو اكعاو حكم واحكم شاذ وبما ينبه عليه في المغني جواز نقله ابن هشام وغيره في التسهيل وزاد في المغني اشتراط ان لا يكون باوه واوا احترازا عن نحو وجه فان اوجه فيه غير مطرد ومثله في شرح الكافية قال ابو حيان احتزا عن الخلاصة وفي الاول بانه قد يغني باصحيح العين عما ليس معتلا ولا مدغما فانه اصطلاح لبعض النحاة وثانيهما ذو الاربعة باربعة شروط وهي ان يكون اسما احترازا عن الصفة كجبان وان يكون قبل اخره مد احترازا عن نحو خنصر وان يكون الحرف الاخر منها فعلا او بالتميمي او وا او العمود اذا سمي به مونث فيقول الخلاصة في اشارة الى ان العمل على مطلقه وانه المراد والتنصيص عليه في الصراد وان يكون مونثا احترازا عن نحو سحابة وذا اشارة لما يراد فيه افعل من ثلاثي تغيير لسوى وصور غير سوى وافعلا مفعول مفعول ونبرا على خلاف طريقة الحواشي فانه في الخلاصة يذكر ان الجمع يراد في كثرا وكثرا وسعدات لا انه كثر او ضرا وسعدات بجمع على كثرا وقد علمت معانيها وللاوزان الثلاثي اثنى عشر واحد مهمل وواحد قليل والعشرة وقد تقدم حكم الصحيح العين اسما وسواه ستة اوزان كلها تجمع على افعال وهي شجر وعفر ونمو وفعلى

٦ وقطب وعنق وجمل وعنب وأما نحو المعتل العين والوصف فعل وكذا أيضا المضاعف كعم وأعمام وحر وأحرار وجواد وأجواد وما جاء من نحو صنم وأصنام أو بعد على ما سبق وأما أن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال وشذ فرخ وأفراخ وقال أبو حيان ثبت منه ما لا يحصى فلو جعل قياسا لكان مذهبا حسنا وعليه فلا إشكال في قوله ... نعال فرخا أن شر الطيبا ولد السعود فقال ابن هشام السعود بفعل وشرط بعض العين لعله في الساكن كما قال أشعري ربا خير ... ولبادر الحسن نبه وفعل **فعل جلب فعلان** لما حاز فعل كقطب منه جانحت ما يجمع على أفعال ... لكن جمعه نحو غلاب وأن غلابه جمعه على فعلاه كعود وعيدان ونقر ونقران وهو طائر صغير أحمر المنقار وهو النغر وضع التصغير في قوله ... يا أبا عمير ما فعل النغير **ومن اسم رباعي بمد ثالث ذكر أفعلة كذا أفعال أو فعال ان جويا تضاعفا أو اعتلال** قوله أفعلة فاعل من والاسم متعلق به أي يطرد أفعلة فيما اجتمع أربعة شروط وهي أن يكون اسما احترازا من صفة كشجاع ورباعيا احترازا من الثلاثي وما زاد على الرباعي ثالثه حرف مد احترازا من نحو حنظل احترازا من نحو عناق ... وكونه مذكرا لئلا تكون المؤنثة ... أو ياء كرغيف أو واو كعمود وفي قوله كذا أفعال أو فعال ... لأنهما ... تحت أفعلة المشهور نعم قول الخلاصة ... أنه يلزم فيهما في المضاعف كبتات وزمام والمعتل كغطاء وبناء **فعل لنحو أحمر وحمرا وفعلة جمعا لفعلة عرف** فعل مبتدأ ولنحو خبره وأجمل على فعل باشتراط الإرادة أي فعل بضم فسكون يطرد في صفة ... ومعنى الخلافة أنه لا يرد بين ... أحمر وحمراء أو المشبع المقابلة ... الخلقة نحو رجل أحمر وامرأة عجلاء أو ما ... نحو رجل ... وامرأة عجزاء ... رجل أعجز ... ومن أشهر اللغات وهذا رأي ابن مالك في شرح الكافية وذهب ابن التسهيل ... إلى أن ... الأجبر ... ان قاسم عبارة الخلاصة وفعلة التي هو ... لا ينطق ... بل هو محفوظ في ستة أوزان نحو ... وفعل نحو ... وفعل الكثير ... وفعال ... وفعلة وفعال ... وفعل ... والشري هو الثاني في الساوية ... بالنسبة للإمام **لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام إعلالا فقد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف** فعل الصعين مبتدأ والاسم خبره والمعنى أنه يطرد فيما توفرت فيه خمسة شروط أن يكون اسما احترازا من الصفة رباعيا احترازا من غيره ... احترازا ... بعلية ... الجمع ... واو الأصل ... وقياسه ... الواو ... كلا ... أخره واو ... لازمة ...

فاقبلها

٧ ما قبلها فيصير ... أمثلته ... معروفة النائبة احترازا من نحو حنظل والعنز ابن احترازا من نحو ... محور أو ... العذرين ... وأنه ما كانا للياء كقضيب والواو كعمود وأن لا يكون ذو الألف مضاعفا احترازا من نحو بنات وزمام ... الشرط محقق بغير الألف **أفعل فعلا وفعلة فعل وأول فعلا فعلة** أي فعل بضم ففتح يطرد في نوعين فعلة مكررة الاسمية كغرفة والنقطة كحكمة لا تجمع هذا الجمع والثاني فعلى أنثى أفعل ككبرى جاءنا لم تعن أنثاه تبهمى لم تجمع هذا الجمع بقول الخلاصة ونحو كبرى احتمى وجاء فيما ... الاسمية فعلة وفعل بعض فعلة يطرد في فعلة بشرط أن يكون اسما تاما معرفة احترازا من الصفة كعفوة وكبرة ويجمز ... من غير النساء كرمة ويغتر الرشيد مجهوم ... تعبير بفعلة إذ رفعة ... على وزن فعلة وفعلة كالخلاصة باشتراط الاسمية ويشترط التمام أيضا في فعلة احترازا من نحو حلة وحلة **وقد يجيء جمعه على فعل** **في نحو رام ذو اطراد فعلة** فعلة بضم ففتح مطرد في فاعل وصف العذر عاقل معتل اللام كرام ورماة وغزاة وصف على غير فاعل وما كان على وزن فاعل اسم كواد أو وصف لمؤنث كراعية أو لغير عاقل كباسر ضار أو صحيح اللام كفارة وفعلة بفتحتين مطرد في فاعل وصف العذر عاقل صحيح اللام ككامل وكملة ومنه بررة وصعفة وعن أبي حاتم السجستاني أنه كان يكتب ... لا جمع كل شيء للفظ به ومن أبر العلم حتى قال ... نسم الحجفة تكتب لغة المعلفة قال أبو حيان وهذا أيضا **فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن** فعلى بفتح فسكون مطرد في وصف على وزن فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك كقتيل أو توجع كجريح أو تشتت كأسير أو على وزن فعل كزمن أو فاعل كهالك أو فيعل كميت أو أفعل كأحمق ويزاد عليه فعيل بمعنى فاعل كمريض وفعلان كسكران **لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله** وكذا الفعال في هذه **فعلة** بكسر ففتح مطرد فيما كان على وزن فعل بضم فسكون بشرط أن يكون اسما صحيح اللام كدرج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وخرج بالاسم الوصف كسهل وصعب وبالصحة اللام المعتل كمدي وضعي ونحو ولم يذكر فلته في فعل وفعل كما في الخلاصة لأنه غير مطرد في الكتاب وفعل بضم الفاء وتشديد العين مطرد في وصف على وزن فاعل أو فاعلة كعاذل وعاذلة فيقول عذل وخرج باشتراط الوصفية نحو حاجب العين وحاجة البيت وفعال بضم الفاء وتشديد العين أيضا مطرد في وصف على وزن فاعل المذكر كعاذل وعذال وخرج فاعلة ونحو كاهل **وفعل لفاعل وفاعلة وصفين نحو عاذل وعاذلة ومثله الفعال فيما ذكرا**

وبو تبا وفعال او فعل وفعيل لفاعل فعلاء فعلان طويل وفعائل لا اربع وانثى الجمع في العز
جمعا بفعال جمع فاعل الطرد والباء في بفعال بمعنى على وفي النسخ جمعا بالنصب ولم يظهر لي وجهه
واللام في لفعلة بمعنى في متعلقة باطرد وفي العشر بدل من ذلك والله اعلم اي يطرد فعال بكسر الفاء
في عشرة انواع فعلة بفتح فسكون نحو قصعة وقصاع ولحفة ولحاف كقوله ان تنقطي بلاد قوم
يرتعون من البطاح وجفنة وجفان لا فرق بين الاسم والصفة وفعل بفتح فسكون نحو كعب وكعاب
وصعب وصعاب ويشترط الا تكون عينه ياء كضيف ولا تكون لامه ياء ونحو ... واما فعلة فلا
يشترط الا تكون عينها ياء في التسهيل فعال لفعل بغير الياء من العين ولفعلة مطلقا اه وذلك
نحو ضيعة وضياع وضيعة وضياع وفي ... عبارته احسن من عبارة الخلاصة وزاد عليها بفاجا
نحو ... اشعار كون العين واوا وياء لانه هذا الشكل مشترك في فعلة وكلامه يوهم عدم ذلك
وجاء مقصور ... المنصوب ... وبجوز رجوعه على انه تعميمية ويطرد ايضا
في فعل بفتحتين بشرط الا يكون مضاعفا احترازا من نحو طلل ولا معتل اللام احترازا من نحو فتى
ولا واوي العين ... ان يكون مجردا او التاء كجمل وجمال او مختوما بها كرقبة ورقاب وهو معنى قوله وليس
ثبا ويشترط في التسهيل اسميته فعل دون فعلة كحسنة وحسان ويطرد ايضا في فعل بضم فسكون
كرمح ورماح وفعل بكسر فسكون كقرح وقراح بشرط ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وجلو
ويشترط في مضموم الفاء الا يكون واوي العين كحوت ولا ياي اللام كمدي ويطرد ايضا في فعيل وفعلة
بفاعل كظريف وظراف احترازا من الذي بمعنى مفعول كقتيل ويشترط ان يكون صحيح اللام كما في التسهيل
وفي وصفا فعلان كغضبان وغضاب وفعلى فعلان كخمصان وخماص وفي نحو طويل من وصفا على وزنه
فعيل بمعنى فاعل والا صحيحة فتقول طوال ويطرد ايضا في مؤنث الاربع الاخيرة سواء كان بالتاء
بالتاء او بالالف فيما هو ذلك كظريفة وظراف وغضبانة وغضاب وخمصانة وخماص وطويلة
وطوال الا ان فعلى وفعيلة والتاء بالتاء احترازا من نحو فعيل بمعنى فاعل والتاء نحو قول الخلاصة
والزمه معيبرا [وبسرة وفعل اسما مطلقا العاول كبير بها معول لا يحوا فرد] لي ولا اسم
وما يعرف فعول جمعه مطرد في فعل بفتح فكسر كاسد واسود وهذا ظاهر التسهيل فانه ذكره مع ما انقاس
لا لكن بشرط الا تسمية وعدم التضعيف مطلوب في المثال شاذ ومنها ماخوذا من العقال وفي فعل
بسكون العين مطلق الفاء اي مفتوحها كفلس وفلوس او مكسورها كحمل وحمول او مضمومها
كجند وجنود بشرط ان تكون اسماء على كل حالات كسهل وحلو وحلول تجمع على فعول

ويشترط

ويشترط في فعل بالفتح الا تكون عينه واوا فجمع ... شاذ ويشترط في فعل بالضم الا تكون عينه
واوا كحوت ولا يكون مضاعفا وشذ حصو وحصون وهذا معنى قوله لا كحص واعط العرس واوا
عور ويطرد ايضا في فعل بفتح فكسر ككبد وكبود وما نقيرة الخلاصة فيه اخص من هذا [فعلان]
[للفعال مع فعل فعل غير كذا فعل وفي سوده قل] فعلان بكسر فسكون مطرد في فعال
بضم فتخ كغراب وغربان وفعل واوي العين كحوت وحيتان وفعل كذلك كتاج وتيجان وفعل
في شرح الكافية بالمراد به هذا ... التعبير ... بالمعنى انما يطلب الثاني وقل سوى
ذلك كفاح واخوان وغزال وغزلان [فعلان للفعل اسمي فعيل وفعل] فعلان بضم فسكون
مطرد في فعل بفتح فسكون اسما صحيح العين كظهر وظهران وبطن وبطنان وفي فعيل اسما
صحيح العين كقضيب وقضبان وفي فعل بفتحتين اسما صحيح العين كذكر وذكران والمجرور في قوله اسمي
والشيئان الا الثالثة الاول وقوله صح اي حال كون الثلاثة صحيحة اي ليس معتل العين
منها وكان ... ان يغير اشتراط الصحة بالعين كما في الخلاصة [ولفعيل فعلاء وفعلا]
[في الفعل لام وفيه فعلا وبوزن ذا فل] فعلاء بضم ففتح مطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل غير
مضاعف ولا معتل اللام بمعنى فاعل ككريم وكرماء وبخيل وبخلاء او بمعنى مفعل كسميع
وسمعاء او مفاعل كجليس وجلساء لا بمعنى مفعول ويطرد في ... وجبناء وسخي وسخياء
ونحوه كذا له ساغ ... بمعنى ... فعال نحو ... وشاع فعلاء بدلا على
معنى هو ... وفعلاء ... في المعتل اللام كولي واولياء وفي ...
نبي وانبياء وغير ذلك اي غير نيابة افعلاء في فعلاء في المعتل والمضاعف كسري وسرواء ونبا
ينبه عنه غيرها كعرب واصدقاء فليل [فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحا]
[علة وحاءها وشبهها فعائل] سمع افاعل مطرد في سبعة انواع ومنها فوعل كجوهر وجواهر وفاعل بفتح
العين كطابع وطوابع وفاعلاء كقاصعاء وقواصع وفاعل صفة لمؤنث عاقل كحائض وحوائض وفاعل
على اسما علما كحاتم وحواتم او غير علم ككاهل وكواهل وفاعلة مطلقا اي وصفا كضاربة وضوارب
او اسما كفاطمة وفواطم وفاعل صفة لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل وشذ فاعل وصفا لمذكر عاقل
كفارس وفوارس وتأوله بعضهم على انه صفة لمذكر غير عاقل الا انه ينقل عنهم انهم قالوا
رجال فوارس [وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزالة] فعائل مطرد في كل رباعي
مؤنث بحرف قبل آخره مختوما بالتاء او مجردا منها وهذا معنى قوله وشبهه فهو عطف على

فعالة وانفرج به كلامه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتي بالتاء سحابة وسحائب ورابية ودوا
بي ورسالة ورسائل وحمولة وحمائل وصحيفة وصحائف والتي بلا تاء شمال بالفتح وشمائل والغلبة
وشمائل وشمال وشمائل بالكسر نحو بعير وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة
وسعائد ونحو ذلك هذا في أسماء الأجناس وما كان مجردا من التاء لا بد أن يكون مؤنثا ويشترط في
فعيلة الاسمية وفيها الا أن تكون بمعنى مفعولة وشرط بجرة وذبائح ومعالي مع معالي في
ذي نحو صحراء وعذراء معالي بكسر اللام ومعال بفتحها مفردا مما فعلاء اسما كصحراء وجمعة كعذراء
ويشترك ... فعلى اسما كعلقى وفعلى اسما كذكرى وفعلى وفعالى الا في فعلى كحبلى وفيه معالي
بالكسر نحو صحارى وسعلاة ... والسعوبى ... زائد نحو حبنطى ...
معالي بالفتح ... على فعلاء وفعلى كسكرى وسكرى وهذا انه اصل ... الجمعي
كالخلاصة والنجب نحو كرسي معالي ... معالي بفتحين وتشديد الياء ... بالثلاثي الساكن
كن العين ... أخرى ... فتشديد ... فخر ... كرسي وكراسي ... الثلاثي والثلاثي
المجرد العين والمجرد الياء وما يأتي للنسب ... علامة تكونها مجردة للنسب ...
وبقاء الدلالة على معنى المنسوب ... تكون الياء ... للنسب ثم يكثر استعمال ما هي
فيه حتى يصير ... معاملة الاسم ...
فانه بالأصل ... ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب ...
وزائد الثلاثي ... أو شبهه ومنه في خمسة ... أو رابع
مثنه ... وزائد فيه ... الأخر ... زائد الثلاثي المجرد
فيه ... على الثلاثة وذلك ... كل ما زادت أصوله على ثلاثة وشبهه
جمع عليه ... بقوله ... نحو كبرى وسكرى ... وجعفر ... بالرباعي
الأصول ... منه نحو جعفر ... الرباعي ... وجبارة ... ومساجد
الخماسي الأصول المجرد ... وهو معنى قوله ... خمسة ... وانما
يتغير ... إذا لم يكن رابعه ... كان شبيها به ... نحو ... النون
وحروف الزيادة ... وهي حروف الزيادة ...
ابقاء ... العكس فنقول ...
قوله ... أو ... الزيادة ... الأربعة ...

وهو الكسر

ومن الكسر ما لم ... الزيادة ... قبل الآخر ...
... وهو معنى قوله ... المجرور ... على الخماسي باعتبار الحروف والسين
والتاء نحو مستخرج ... والباء ... وكذا ... أو ...
مستخرج ... نهاية ... الجمع ... وشبهه ... الاسم ... وحينئذ
... تقول ... الزائد ... بالمعنى ... تقول به ... مع ... والتاء ...
لكونها تزاد لمعنى ... الأسماء، وهو معنى قوله ...
نحو السندس ... فنقول ... موضع ...
على معنى ... زيادة معنوية ...
... فنقول ... وحذف الياء ...
وحذف الياء ... زيادة ...
... على الآخر ... فنقول ... الألف وابقاء النون
...

التصغير

... فعيل وفعيعل وفعيعيل ...
أبنية التصغير ثلاثة فعيل للثلاثي ... وفعيعل للرباعي المجرد كجعيفر ...
... أو رابعه ... كجعيفر ... بزيادة ... وفعيعيل
للخماسي ...
... وكذا ... خامسه ...
... الأوزان الثلاثة ... الخليل ... التصغير على ... الثلاثة
فعيل ... معاملة الناس على ... درهم ودينار ... التصغير ...
الباب ...
... وفي ... التصغير ...
... فعيعل ... فعيعيل
هنا فنقول ...
...
... للتكسير والتصغير ...

وقوله وما به اذ قيل اخرجر مفرع وبابه متنزل والجملة دليل الجواب وما جاء به الناس عن العرب العوامل المفقودة فهو قليل خارج عن القياس فمن ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان والعصر الزوال للغداة العصيّة شرعا وفي العشي عشيان كانه تصغير عشيان وعشية عشيشية كانه تصغير عشاة ومن ذلك في التكسير قولهم في رهط ارهط والقياس ارهط وفي باطل اباطل والقياس بواطل وفي حديث احاديث والقياس احدثة وحدثان **وبعد ثاني تاءني ابدا وبعد ذا الألف وانطلاق ممدا او مدا من سكران** جمع ونحو من الابنية المستثنى من ان ما بعد ياء التصغير ثانيه يكون محل الاعراب فيفتح عليه او محل الاعراب وذلك في البناء الاول وثانيه لا يكون فيكسر وذلك في البناء بعد الاخير ويستثنى من هذا الحكم خمسة اشياء يفتح فيها ما بعد ياء التصغير في الجميع ولا يبغى ما كان على مثال ما يستمر في البناء الاول الاول ما قبل تاء التانيث كطلحة الثاني ما قبل الف التانيث سواء كانت الالف المقصورة في هذا اللفظ بمانية كسكرى او للمجاورة كحمراء بخلاف قول الخلاصة او مدة فانه خاص بالتانيثية لا انزياح المقصورة في قوله كلم تانيث وهو اوضح وهذا معنى قوله ومد ذا وكل والاشارة للتانيث الثالث ما قبل الف افعال جمعا كان كاجمال او مفردا كبرمة اعشار الرابع ما قبل الف سكران ونحوه مما لم اقف على ابن مالك انه بعلم جمع ما هم فيه على فعالين دون شرود وهذا معنى الاطلاق على سكران فتقول سكيران لانهم لم يجمعوه على سكارين فان جمع على فعالين دون شذوذ فيقع على فعيلين كسرحان وسرحين فانهم قالوا فيه سراحين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه كعثمان وانسان قالوا فيهما عثامين واناسين بشذوذ الخامس ما قبل عجز المركب وبغي عليه كالخلاصة **والاخرى بعد الباء تا الانثى ومد الالف والوسم في تثنية والنسب والجمع والعجز والمركب ومثال زيد جعلان الفرا وبعد اربع** اي هذه الاشياء الثمانية لا تحذف في التصغير بل تقدر منفصلة ويقدر التصغير واقعا على ما قبلها الاول تاء التانيث كحنظلة الثاني الف التانيث الممدودة كالثالثة علامة التثنية كمسلمان الرابع ياء النسب كعبقري الخامس علامة جمع التصحيح كمسلمون السادس عجز المركب المزجي كبعلبك السابع عجز المركب الاضافي الثامن الالف والنون الزائدتان بعد اربعة فصاعدا كزعفران قوله المراد استوثقوا واذكر والاموره وبعد اربع فهو راجع للجميع لان منه زيادة للمركب المزجي ولذا مثلنا له ببعلبك وفي ذكر عجز المركب الاضافي في هذه المسائل ايفاء لانه لا مخالفة بين التصغير والتكبير فيه فتقول في تصغير امرئ القيس امرئ القيس وفي جمعه امارئ القيس وهذه المسائل من المستثنى في قوله وما به وصلة بالجمع لنرى حالها مثل هذا في الخلاصة

والصواب

والصواب ان الاستثناء غير مفقود وان المفقود الشبه على ان هذه الاشياء الثمانية تقدر منفصلة عما يرد عليه التصغير وقد علم ان الجمع بخلاف ذلك في سبع منها فيجمع وذلك استثناه وانما وجّه ببعض التقدير الثاني ويكون الصواب حذف اسقاط قوله وبعد اربع وليس هذا بخلف ونظر شارح لانا نجزم بعض الامر فالمعنى التصغير للجمع فيما بعد الثلاثة كحمراء وحميراء وحمى وطلحة وطليحة وطلاح ويمكن ان يدعى هنا احمال قوله وما به وصلة على ما هو اعم من منتهى الجمع انتهى الخلاصة وبان الاستثناء حينئذ فيما بعد الثلاثة كما بعد الاربعة فيتغير اسقاط التفسير والله اعلم قوله والوسم بالنصب عطفا على تا والنسب والجمع بالخفض عطفا على تثنية والعجز بسكون الجيم والنسب عطفا على تا والمركب بفتح الكاف للمزج لان الاضافي يسمى جملة ولا فائدة في ذكر الكاف في قوله ومثال ففاقتنة والمعنى بين وزيد جعلان عطفا على تا باسقاط زيادته **وذا الفرا اذا زاد على اربع احرف او سبع بعدة فيقع بعد جمع جعل** اي ما لا المفصول احرف عند التصغير ان زادت على اربع كقرفيص وقريفيص وتغييص ومعهود الشرط ان الاربعة تحصل لا تحذف ووجوب حذف الخامس فغير مبار اذا لم يبق قبلها عن ثلاثة فان كانت جاز حذف المدة وابقاء التانيث وعكسه وهو معنى قوله ان سبق كزنباء سبقا للمفصول وما ذكرا من الحكمين معلوم من قوله وما به وصلة في المحال به على قوله في الجمع وزائد فيه احرف الا وقوله ان يرى فيه خيرونا فيه تكرار ويحتمل الا يكون مشى على راي ابن الحاجب في عبارته وانه لا يقصر فلا يعلم حكمه اذ ما سبق وذكر ما قبله لينبه على الله ومثل هذا في الخلاصة والله اعلم **واردد لاصل ثانيا لينا قلب عنه وذا الجمع معتوه ما خلب** اي اردد الثاني من حروف المكبر لاصله ان ابدل منه اذا صغرته وذلك بشرطين الاول ان يكون لينا احترازا من نحو متعد تقول متيعد لا مويعد والثاني ان يكون منقلبا عن لين ومنه تنطبل الشرط ما هو اوسع وهذا وهو ان يكون مبدلا او حرف غير همزة قلب همزة احترازا من نحو آدم فانه لا يرد الى اصله فتقول اويدم بالواو وان درج في القلب ثلاثة انواع ما كان لينا منقلبا عن لين كباب وميزان وناب وموقن فتقول بويب ومويزين ونييب ومييقن لزوال سبب الانقلاب وما كان لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة نحو دينار ودنار اصله دنّار فوقع ما بالباء فيهما مبدلة من اول المثلين فتقول دنينير وقريريط لزوال السبب الابدال وما كان مبدلا من همزة لا تلي همزة نحو ذيب فان اصله همزة فتقول ذؤيب بالهمز رد الى اصله

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

لزوال السبب وكان المصنف نظر الى ظاهر قول الخلاصة قلب وان الغلب باصطلاح اهل التصريف انما
يطلق على ابدال حرف علة من حرف علة واخر قال ابن قاسم وان حملت عبارتها على الادغام مطلق الابدال ورد
عليه ما كان بدل همزة تلي همزة او قلت تلي همزة يرد الثاني للاصل فيقول ايمم ثم حيث ابدل الهمزة الثانية
واوا يجعل بقوله ان يصغر ادم اوبدم قلب واوا وهذا الحكم ثابت لجمع التكسير المفتوح الاول كسواري والواو
وانياب احترازا من المكسور الاول نحو ضيم ودكم في التصغير والسواع ويعبر هذا التكبير على الخلاصة وبه
التسهيل وللمجموع على مثال مفاعل او مفاعيل من هذا العمل الواجب ما للمصغر اهو وفيه نظر والالف
الثاني مزيدا او جهل واوا المزيد كقارب وضويرب والمجهول الاصل كعاج وصاب وعويج وصويب
والالف مبتدا اصلي خبره اي يجعل واحترز بقوله مزيدا او جهل من المبدلة وباب كتاب ابوب او الباب
او همزة كساء فيصغر على حكم ذلك ورد المحذوف فيما لم يحو غير التا ثالثا ليرد المحذوف في تصغير
الاسم الذي بقي بعد الحذف على اقل من ثلاث سواء كان المحذوف فاء كعز مسمى به فيقول وعيد او
عينا كسه فيقول ستيه او لاما كيد فيقول يدي ولا يعتد بوجود التاء في خروجه عن اقل من الثلاث
فيقول في تصغير عزة وسنتويه وعديه وسنيه وبنيه وبخلاف ما بقي بعد التاء وجمع ومالم يبق
او ما بقي بعد الحذف على ثلاث بغير التاء لا يرد اليه ما حذف منه لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل
تتأتى دونه فيقول في هار هوير وشذ فيه هويير برد المحذوف والاصل هاير ثم قلبت اللام
موضع العين فصار هار فيه يعرب هذا والتصغير بالاصل تصغير ترخيم اي ازالة الزوائد
واوضع التصغير على الاصول يسمى تصغير الترخيم فيقول في تصغير حامد وحماد ومحمود حميد واختم
بتا العاري ثلاثيا اي العاري معرفة اختم وتا متصلة به وثلاثيا حال والاوجه سراير في
الاصل والحال كسراوه الاصل فيقال كبير او في الحلال فيقال كسما وسمية ما لم الاصل فيه تسمى
بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة مخرجت احدى
الياءات على القياس فصغر بابا المصغر فيبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق مع
الثلاثي المجرد واحترز بقوله اي اوان البناء معاد الالتباس التاء اتوحي الى لبس كما لو قيل في تصغير
اسم الجنس شجير وبقير فانه يلتبس بتصغير الواحد وفي الذي صغر شذوذا الاتي التصغير نوع من
التنويع فلا يدخل الحرف وشبهه وشذ من ذلك تصغير بعض الاشارات فالوا ذيا واللذيا بتفاء
الاول على ما كان عليه قبل التصغير ونعوض الالف الاخر فاء ضمة التصغير والاصل ذييا بثلاث
ياءات الاولى عين الكلمة والثانية للتصغير والثالثة لام الكلمة فاستثقل لكون زيادة الالف

محذوفة

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

محذوفة الياء الاولى لان بقاءه التصغير لمعنى فلا تحذف والثانية لو حذفت لزم فتح ياء التصغير
لاجل الالف والدليل على هذا الشعر ان ياء التصغير لا تكون الا ثالثة وكلامه ان يحمل على خصوص
المصغر الذي ذكر هنا اعني ان التصغير بحمل غير هذا وسبق ذلك مصغر فالواو التي الثيا وبه
ثلاثيا وبه اللذيون واللذيا واللتيا واللتيا واللتيا حملا على المراد هنا مع وجود اختلاف جواز ذلك
في الرفع كما في الخلاصة وتيسير ذلك

النسب

ينسب زد يا مشدد الكسر ما قبلها وحذف مثلها ان كره للمنسبة اي زد بسبب النسب في الاسم ياء مشددة حرفا يتصلونها
بعد كلمة وتكسير ما قبلها للمناسبة وان كان داخلا اسم المنسوب ياء مثلها بكونها مشددة
وبكونها بعد ثلاثة احرف فصاعدا او حذف حذفها لا حالا فيقول في النسب الى الشافعي شافعي
جمع خويه مشددا بحقيقة اسم المفعول نعت لياء وكسر مبني للمفعول وعلم التانيث والمدة
مثل وعلم او طرد قلب وحذف على التانيث بالخصوص بعلي مثلها والمراد بعلم التانيث
هنا خصوص التاء الموضوعة ما حان به الى المقصورة والممدودة فيقول في النسب الى مكة
مكي لا مكتي لان التاء للجمع بين علامتي تانيث اذ كان المنسوب مؤنثا والعرب بالنسب وما زاد
من قلب وحذف على جواز الشاذ في المقصور او حذف والثاني لا الالف الاولى وتعرف بالمثال
ما اذا كان مثاني ما الالف فيه فتحرك كجمزى فانها ليس فيها الا الحذف كالخامسة وامثال بعلبي
الى المنقلبة عن اصل وبار ضوى الى الالحاق وجمع ولا فيلزم الخلاصة بالالف الرابعة
واشعار بتقديم القلب الى انه الراجح وهو كذلك بالاشعر الا ان الحذف بالالف الالحاق لشبه
منه بالاصلية لان الف الالحاق شبيه بالف التانيث بالزيادة وتحقيق الخلاصة ان الحقيقة
القلب بالاصلية معترض كما في شروحها وسيد الرحمن يجيز الا الحذف وان الخامس مع ياء
والمد والرابع اليا قلب والاولى حذف اي ازل الياء للنسب الخامس من باء تعتلي اوالف
كغرى وحري فما زاد على الخامسة كمستعص ويغرا والف الرابع فان كانت الالف فغير سبق
التعجيل فيه وان كان الياء جاز فيها القلب واوا والحذف وهو الراجح كقاض وظاهر والثالث
اقلب لازما واوا وافتح العين فعل مع فعل وفعل اي ما كان ثالثا من الف او ياء فيقلب واوا
لزوما وتفتح حذفه كشجي وشجوي ومتي ومتوي وبلاد للقلب في الياء فتح ما قبلها فيقول
في شجي شجوي فالعين سابق على القلب كما في قوله يلي فتح اخلاق العناد وقول
الخلاصة واول ذا القلب انفتاحا وكما يفتح ما قبل الياء يفتح لياء النسب فعل كنمر وفعل وفعل

اللهم صل على نبينا

كالياء من ارى يفعلو وقالوا في حيّ حيوي او فتحه كراهة حيبي فيعلم انه يحذف لياء النسب الياء الاولى
ثلثة لها ولاواو بدل فكون الياء زايد بيت كتابع لو اصلها ان الاصلية ثم حرف هنا تعز الجمهور وبعضهم
يقلب الا صلية واوا فيقول حيوي وحيوي على منزلة العلة نبه هنا والا علل كلاث الياء العشرون كما بعد ثالثة
لياء النسب بان كان ثالث بعد حرف واحد او حرفين فانه يجوز فيه سكان بعد حرف نفتح اولا ثم ولقلب
الثانية الساكنة لها وانفتاح ما قبلها ثم قلب الالف واوا كما لا يجامع في الثالثة فتقول في
حي حيوي وهذا انه ليس الاولى بدل واو ولا ردت اليها فتقول في طي طووي كما في الخلاصة
وعلم التثنية الجمع بمنزلة ياء حيب وكان بشر علم مبنيا بمعنى علامة وبمنزلة جمع والجمع على
على التثنية باسقاط الا ذاعرف ونحو اذا لم يسم بها واما اذا نعيا على حالها فانه ينسب الى واحدها ويلحق
الا زيان نحو هندات وعجلات ونحو انه بالاتباع فاذا نسب لها جموعا قلت ذلك بسكون الواو وسما
رد اليها الواحد واذا نسب لها فسمي بها قلت ذلك بتحريك حركته ووجه اعمال الف ونحو علامة
التانيث سكن ثم الالف لا ينها لا تعا تجري ثم لا الحتاج لتغيير اخر بابا حيث علقها على باب جاهل
بنبر وضابا اذ لكن يعرف فبل الحرف المكسور لياء النسب ياء مكسورة من غير حيها يا اخرى فيحذف
المكسورة وتقول طيبي بالسكون بخلاف مالو كان شا الياء مدغمة فيقول هي المرأة التي تحمل
في الظاعن او مشددة مفتوحة كهبيخ وهو بنطع السعتاع او معل بينهما وبين المكسور فاجل
نحو مهيمن تصغير مهيان معطان وهاع او تصغير مهوع وهو التام فانك اذا صغرته حذفت
الواو الثالثة وجب ياء التصغير مكانها فتقلب الواو الباقية ياء كما باسبيد واسلم فجر
في التعويض عن المحذوف تقول سفيرج وسفيريج فاذا اردت النسب وجب التعويض لئلا يبقى ويا
سير فيحذف الياء التي هي بدل الواو فيكون ذلك اجحافا به وعلى هذا جميع مهيمن تجنس يا الثاث
فلا تحذف الياء فها ذكر اما مهيمن اسم فاعل من هيمن الجب فانك تقول في النسب اليه مهيمي
بالسكون ووجه شذوذه فويهم بعادي في النسب يعني ابدال الياء الاولى المعالج على عتى كما واما الثا
نية فقد حذفت على ما تقتضيه قاعدة الباب وابدلت ووجه الشذوذ في هذا الباب واما كان حقه
محو ان ذلك الغلبة الشاذ محفوظ ومعلى فعيلة وفي فعيلة فعلى وما لم يكن ذلك مثل
السلام والتم عليه طويلة حليلة لو قلت النسب الى فعيلة فعلي بفتحتين كجهينة وصنعين يحذف
تاء التانيث لغا وياء فعيل للاستثقال وقلت النسب لفعيلة كجهينة فعلي نحو معين كمثل
مالم متعد ومعلى محكيا تنقطع كذا يقول في النسب الى ما لانا فيه والعقل الذي اذا كان ما مقالا

كعل

كعلي وفي تحذف ياء معيل ومعيل وتفتح العين وتقلب الياء الباقية الفا ثم واوا وتقول
علوي وقصوي وما ضعف جعيلة ومعيلة مشروط بمالها لم تكونا معتلتي العين والا صفا عيفي
والانمت ايلم تحذف ياؤها فتقول في طويلة وفي جليل طويلي وقوري وفي جليلة وعليا فعليلة
جليلي وقليلي وهمزة هنا وفي تثنية ونهي اي حكمه في النسب وفي التثنية واحد فتقول
في النسب الى صحراء صحراوي لان همزته للتانيث وفي النسب الى كساء وعلباء كساءي وعلباءي و
كساوي وعلباوي لانه همزته الاولى اصل والثاني للالحاق وتقول في النسب لقراء قراءي لانه
لا يعتبر انه اصلية ونسب لصدر جملة وفي جميع الثاني من اضافة باب ابواب وذات تعريفه
ذا انشيب الاول ان لم يخف لبس فتقول في النسب الى بردى نحو برقي وشقي في بلح في النسب
الى تركيب كشمر وحكم الجملة الملحق بباب الحكاية لجملة ولو لم انما سمي بها وتقول في النسبة
الى بعلبك بعلي ومنهم يجيز النسبة لعجزه وصدره ومنهم من يجيزها سما على سبيل الاستقلال
فتقول بعلي بكي ومنهم ينسب لما في كيس فتقول بعلبكي ومنهم من يجيز منه اسما على منال
وينسب له فيقول في حضرموت حضرمي واما المركب الاضافي فان كان في الموضع الثاني فهي
مقصودا ثم اضاف اليه الاول فاذا نسب اليه حذف المضاف كزبيري في ابن الزبير لان المضاف
اليه وهو الزبير مقصود بعيد سواء وتسمية الابن اليه وان لم يكن الثاني مقصودا كما اذا حذفت
المضاف اليه كعبدي في عبد مناف وفي الغبس انه لم يقصد الى مناف وانفير واضافة
عبد واوي اليه عليس للشان بدل على حاله فنزل منزلة بعلبك في ان الثاني ليس به وفي الاول
على حاله فيفعل به ما فعل بذلك وجاء هنا في عبد مناف قال سيبويه سالت الخليل عن
قولهم في عبد مناف منا فيقال اما القياس فكما ذكرت لك الا انهم قالوا هنا في صفة الغبس قال الجار
برق وفي منزلة الكلام نزل تقابلها بقول لا انسلا ان الثاني ليس بمقصود في عبد مناف فان مناف اسم صنم
وقد قصدت الاضافة اليه وحقيقة مع بالاشارة الا ان في قوله خلقكم ونفس واحدة ان الحكاة
تفسيره والمعنى خلقكم ونفس ادم وجعل من جنسها حواء حيث شئتما فلما اتاهما اسه ما طلباه
جعلا له شركا فيما اتاهما حيث سمياه اولادهما الاربع بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار
وذكر في حواشيه انه اضاف قصي ولم يبه الى صنمه مناف والعزى او واحد الى نفسه والواحد الدار
ومعنى دار الندوة اهـ والجار برق فان جوابه ما اشار اليه ان معنى الغلام اليه في قول ابن الزبير
كان مقصودا قبل العلمية وبه بطل معنى الاضافة وعن مثل قول الغلام حين عند ذلك ونسب اليه

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

بخلاف نحو عبد مناف فانه ليس لمعناه قبل العلمية وان المضاف له فيه جزء علم وليس مقصودا على حياله قوله
فعرف بلا حاجة اليه قلنا ذلك فرع تابع للمقصود بالذات والعلم الثاني تعيين مسماه ومن ذلك لم يكن
اللفظ به تركيبا عليها تساوي الاول والثاني فيكون كل منهما جزء اعتبر مستقلا مقصودا معناه الا انه رجح
الاول بالتصدر ونسب اليه ولا احتمال الحاصل من ذلك من فوات المقصود بعضا والتعويل على ما سبق ومن رجح
بقولهم ان يكون المضاف ليس مقصودا اما لكونه عبدا وابنا او ابا وما لم يكن عبدا وابنا كذلك كعبد المطلب
عكس بعض علمانه بعد ان كان يطلق عليه وعلى نحو فيقال مطلبي ونسب مطري وكذا نحوه او ذات تعريفا ويكون
وقيل ذلك لا اعم من الاضافة او بمعنى اللام عطفها بما ضرورة والتعريف بعد العلمية هو باعتبار الحالة
الاصلية وتفسير قوله ونحوه انه يقول ان لم يكن لبس بنحو منافي وهنا قال ابن هشام ينبغي ان
يجيء ان لم يخش اللبس بل يقال في عبد الاشهل عبدلي وفي حلبوا العبدري في حرج تخلفة فانها
شيان الا باجزاء وذلك انهم لم يشتقوا في مصطفى ومعطي وظاربة ومحمد ومعاصر وزبير
يا وخمسة عشر وبالجملة بما اعادة اللبس هنا وفوائد هذا الباب ومعقولها اصل القياس وفي
النحو فمثل ما لا انتهاه وكلام ابن الخبار وانما تبعه حيث ذكر المضاف ضربان مضاف الى اسم
يعني مقصود فينسب اليه ويترك ذلك الثاني ليس مقصودا فينقول بالنسب الى امرئ القيس وعبد مناف
امرئي وعبدي وشرفنا في ينسبوا الكلاب لا في البابا وعنا في الى اسم يتبع ابيه وذلك في البنين
والابا كابن الزبير وابن بكر فتقول زبيري وبكري فينسب الى الثاني لانه اشهر انتهى فظاهر قوله نحو كما ترى وحكمه
ثانيا شبيه قولهم فيما بعد ان الجملة والعمل على ان الاساس لا يراعى في ذلك انتهى وردّ اللام المحذوفة
ان لم تكن شيء يرد اولا محذوف وجواز ردّ اللام نحو منثر اوحبر وان لم يرد في بناء الفعل للمفعول شرعه واذا
ثنى بالبناء للمفعول لانه الشرك فاذا جيء طرفيه لا شرطينه والمعنى انه يجب رد اللام في الب
لما عرفت فنقل رد بالتثنية ذلك الاسم كاب واخ فتقول ابوي واخوي لقولهم بالتثنية ابوان
واخوان وقعه ان يرد او جمع تصحيح المؤنث كعلم وجوب الرد في نحو سنة فتقول سنوي
او سنهي لقولهم سنوات او سنهات جماعة الخلافة انتم لا الى ذكرها جمع تصحيح المؤنث لا جاء الي لمهما
بينه شرطها قوله او لا لم يرد بالتثنية ورد اللام جائز لا واجب نحو حر وغد وشفة فتقول حري
وغدي وشفي ولك ان تقول حرحي وغدوي وشفهي وتاء اخت وبنت احذف ولنذكر هاهنا
ذهب الخليل وسيبويه الى انه ينسب الى اخت وبنت كما ينسب الى اخ وابن فحذف التاء ورد المحذوف
فتقول اخوي وبنوي وذهب يونس الى انه ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول

اخت

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

اختي وبنتي وحجة الاول انهم قالوا اخوات وبنات فحذفوا التاء والرد الى صيغة المذكر لا صلية
وشرح اللفظ وحيدر دهم في الجمع في رده في النسب هكذا وجه في التوضيح وشرحه ورد بانهم لم يردوا
المحذوف في جمع بنت واحيب بانها ردت وحذفت بعد قلبها الفا لالتقاء الساكنين ورد بان شرط
قلب الواو الفا الا يكون بعدها الف وقيل انها ردت في اخوات لان الواو في الضمة الثانية في اول
المعدود وهو اخت فناسب ان يكون في الجمع انتهى قلت لا يخفى ضعفه وتكلف ظاهر انهم لم
يردوا في جمع بنت لعدم ردهم في التثنية فتركها حيث قالوا اخوان ولم يقولوا بنوان وسره
انهم لم يعوضوا في اخ وجمعوا الاصل وعوضوا في ابن ما كتبعوا بالعوض وقالوا ابنان واجروا الجمع
مجرى التثنية في عدم الرد وحجة يونس ان التاء فيهما لا لحاق لا للتانيث والزمه الخليل ان ينسب
الى هنت ومنت باثبات التاء ولا يقول به وفرق بان التاء فيهما لا تلزم بخلاف اخت وبنت لان التاء
في منت في الوصل خاصة وفي هنت في الوقف خاصة وهو ظاهر وهذا اختار المصنف مذهب يونس وكلتا
كلتاوي كلتي ضعيف اذا نسب الى كلتا وضعا في كلتاوي انه جوز كلتي ضعيف لعدم ان كلتا
بالواو او فتقول في كلتا وكلوي وسوى لانه نسبها فيه طار كحبى ونحوها فيه طار كردوا
كلتا الفا عوضت وابدل ضعيفه همزة فتقول فيها ما اسمي لا في هو وان ثبت ابدلنا الهمزة
واوا فقلت لاوي ومعنى قوله كلتي ان ثانيه اذا كان حرفا صحيحا الا في تخفيفه وسوى لك
يجوز ان تقول باكمى بالتخفيف وكمى بتركه وشية اجري وافرع العين في اذا نسب
لمحذوف الفاء وكانت لامه متعلقة كشية حبرت في رد فائه ونحو عينه مطلقا وعامل معاملة
المصدر فتقول وشوي هذا مذهب سيبويه وقال ابو الحسن ترد العين الى سكونها
لا صلي فتقول وشيي والصحيح الاول اذ به ورد السماع ولذلك جرى في العين عليه وان كانت
اللام صحيحة كعدة وصفة فمذهبهم انه لا يجبر وهو كذلك فتقول عدي وما اعترض به ابن هشام وابو
اسحاق على مع ذكر الخلاصة لمحذوف الفاء انه لا يجبر بشيء مما اطال كثيرو النحو بين الجواب
ان ذلك مقيد بغير المضاعف والمعتل اللام اما المضاعف فكرب مخففة في جانه اذا سمي
به ونسب اليه جبر وجوبا فيقال ربي على سيبويه وهو الحلبي بمر واما المعتل اللام كاكر
اسم فاعل من اري فانه يجبر لان الرماني وابن يعيش انه لا وجه لرد عين الكلمة وعين الهمزة
بل الوجه جوازه فيس على تبينه فيا طلان ذلك بقي حرفين ثانيهما كبير واما هذا فعلى
ثلاثة احرف فلا حاجة ان رد الهمزة بل يجب قلب كسرة الراء فتحة فصار مثل شجي فقلب الياء الفا

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

لا الف واوا وعلى قولهم وجوب رد المحذوف يجوز جلب الياء الوجهان المحكيان في فاء الهو ومثل هذا
يقال في الصغر وانسب لجمع بصيغة بالواحد اي انسب الى ما لا يشبه الواحد من الجمع الى الواحد
المقصود والنسبة حاصل بذلك فيقول في النسبة الى فرائض فرضي وثمرات ثمري بالاسكان وبهذا
خرج الصفة في قولهم الحاضر والصغار الصغري ومثل الجمع الغير المسمى به المثنى قبل التسمية
به فلا يرد عليه ان ينبه عليه فان حمل الجمع في عبارته على المعنى صرح باسم الجمع ولم يصحح
لانه كالمفرد كما قال الشاطبي وبهذا قال في شرح العمدة يقال في النسب الى نساء نسوي
فترده الى نسوة لان نسوة واحد نساء وقال ابن هشام ليس قياسا لعلة ان جمع على فعال ولا الى
الا نسوة ونساء اسما جمع واحترز بقوله لم يشبه الخ مما ضارع جمعا في للمفعول الجمع
المسمى به كـ كلاب وانمار كوزا فانه كالمفرد مع الجمع ليس لجمع لغلبة الاحوال على
المعنى المعروف وقول الخلاصة ان لم يشابه واحدا بالوضع احسن منه لعلا حيثما
للاحتراز به من الاحوال وبعضهم كعباد بن حماد ينسب اليه على لفظه ومع فاعل وفعال فعل في نسب
ومع فعال قد يستغنى سماعا في النسب بان يقال واسم فاعل ضد لك اسم على وزن
فاعل كتامر ولابن وداع ورامح وقد يستغنى عنها فعل كنهر بمعنى نهاري وقد يستغنى عنهما فعال
في المعروف بحيث يراد به صاحب شيء ان اوله لانه ومثله العبالغة والتكثير وذلك كجمال وحمار
لصاحب الجمال والحمير الذي يعملان عليهما وهو كثير فيا ان يريد صاحب الشيء فعالا اي فاعل
ومعا عمل على النسب قوله تعالى وما ربك بظلام لان الاكثر ترجم النفي الى الضمير ومن هنا الياء
لفعيل فيتبع لوم بقول ثبوت لحال الظلم وهو محال ويسهل البيت صرر الى ربي بعدها الية فاجاب
في الصفة جواب قال العلماء بكثيرة بالنفي لا بالجر وحاصله ان جميع صفات الله تعالى على غاية
الكمال فلو كان متصفا بالظلم لكان متصفا بكثرته فنفي كثرته عنه نفي لاصله وشذ ائيا
فردوا النسب ان يحفظ بالنسب جاءت على خلاف مقتضى القواعد المتقررة فرووها انه
فلون الصوت نسوه على نقل كلام اهل كنحو بمد في النسبة بصري بفتح بكسر الباء والى البدوي
بضم الدال والى حرورا حروري والى البحرين بحراني والى صنعاء صنعاني والى مرو مروزي الامالة
هو ان تنحو بالفتحة الى جهة الكسرة ويلزم ذلك لذلك بعدها الف ان تنحو بها الى جهة
الياء وهي بالحقيقة على واحد الالف الاخر ما او حصل بالالف وزن او ورد او من ابدال تعرضه
بيان اسباب الامالة فذكر ان منها ان تكون الالف بدلا وبيان وهي في الاخر او طرفا انه لا و

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

من اسم كمرمى والفعل كرمي وشمل قوله بياء الا صلية كالغنائيين والمنقلبة عن واو كملهي
واعطي وخرج بقوله الاخر المتوسطة وسيأتي حكمها ومنها ان تكون الالف الاخيرة قد جعلت
ياء في بعض تصاريف الكلمة ومن شذوذ ولا زيادة كالف التأنيث المقصورة نحو حبلى فانها
جعلت ياء في التثنية واحترز بقوله بلا شذوذ وقلب الالف ياء في الاضافة لياء المتكلم في لغة
هذيل فانهم يقولون في نحو عصى عصي ولغتهم شاذة فلا امالة لاجل ذلك ومن ثم قال الشا
طبي اذ لا يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة فالاولى انهم احترزوا بذلك عن قولهم في
على علي بابدال الالف ياء او في تثنية رحى على رحيان واحترز بقوله او زيد عن رجوع الالف الياء
بسبب زيادة كقولهم في التصغير قفي وفي التكسير قفي فلا امالة لذلك قوله الالف مفعول
مقدم بامل ويعمل على متعلق للاول اي امل الالف الاخر حال كونه مبدلا من ياء او محل
ياء فيما ياتي فامل حجل غير الالف الاخر او بعض الواو والف تليه هاء التانيث مع
بدون عمر فالخ فيسع انشأ بعد البيت الثاني وجود هاء التانيث لا يمنع كون الالف
في الاخر لان هاء التانيث غير معتد بها والالف قبلها متصل في تقدير ذلك كقناة ورماة وجمال
العمل وانشد بعد بعد الثاني واسباب الامالة ان تكون الالف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه
عند اسناده لتاء الفاعل سواء كانت الالف عن ياء كباع او عن واو كخاف فخلاف ما لم تكسر فاؤه عند
الاسناد المذكور كقال وطال وبه يعلم ان الفعل طال لا الفعال وان كان جاوه تكسر عند
الاسناد لتاء المفعول فيعتبر قول الخلاصة التي ولت بالاسناد للفاعل فيلي في وفاق
لما الوافعة على الفعل بدليل العلة والتشبيه بكسر الفاء عند الاسناد المذكور وما في
الخلاصة اوضح مما هنا لا ايهام ما هنا ارادة التشبيه في كون الالف عن ياء وتال ياء او يجي
فصلا او مع ها او قبل كسر او تلا تالي كسر او سكون قد ولي او مع ها واسباب
الامالة وقوع الالف بعد الياء متصلة بها كبيان او منفصلة بحرف كشيبان او بحرفين ثانيهما
ها كجلب التسهيل ذلك وجيبها بشرط ان لا تكون قبل الهاء ضمة احترازا من نحو هذا جيبها فلا يجوز
امالته قوله وتال ياء عطف على ما قبلها اي والياء تلي ها او لم يكن ضمن المتقدم للقرب ومنها
ان تكون الالف قبل الكسرة متصلة بها كعالم ومنها ان تكون بعد كسرة منفصلة منها
بحرف كعماد او بحرفين او لهما ساكن كشملال او كلاهما متحرك واحدهما هاء نحو ان يضربها بشرط
ان لا ينضم ما قبل الهاء احترازا من نحو هو يضربها وكلام التسهيل صريح في ان امالة نحو درهماك

المكسورة

بالجواب ان لا يعتد بالامالة المتواترة فاسقا كما احسن معانيه الخلاصة قوله او سكون طلع على كسر وذا مفعول بعد اشارة الى الكسر والراء المحرى الفعل ليقطع بكسر وبا كتعاوم وعن معلم وكذا ان يفصل بحرف او حرفين وقبل اذا ان انكسر او لم يسكن الراء تعاونوا واسبا بالامالة شرع يتكلم على موانعها وهي ثمانية حروف الاستعلاء السبعة مجمعها قولك قط خص ضغط والراء غير المكسورة وانما منعت الامالة لان السبع الاولى تستعلي الى الحنك فلم تقبل الانحدار طلبا للمجانسة والراء شبهت بالمستعلية لانها مكررة والتعبير بالمكسورة يجري كلامه الا ان واحترز بقوله لعظم وسعد من فلا تمنع الامالة بخلافه لان الكسرة مقدرة بالنفس الالف ولا جهاب لان الياء مقدرة وذلك لان السبب المقدر موجود بالنفس الالف فهو اقوى والظاهر لانه اما متقدم على الالف او متاخر عنها قوله لعظم متعلق بكفا والظاهر مقوية ثم ان كان المانع متاخرا عن الالف فشرطه الكف به ان يتصل بها كخاطب او ينفصل بحرف كنابس او بحرفين كمواثيق وان كان متقدما فشرطه الا يكون مكسورا ولا ساكنا اثر كسرة كطالب احترازا من نحو طلاب ومطواع وكلامه عليه كالخلاصة ان يغير امنع الشرع بعد اذا لم ينفصل كما ذكر سيبويه وغيره قوله اذا اشارة الى الكسر المعجم وينكسر وكف كفا كسرا يعني ان الراء المكسورة تمنع موانع الامالة والمنفاد المنع ومنها الراء الغير المكسورة وذلك نحو دار الغرار والابرار ما تغيير كالخلاصة بعد اذ الاشارة انه منا خرج عن الالف فالمتقدمة لا اثر لها وبعدم اثر لمجال الصحراء ورباط الخيل ذكر الجار برجي وبغير انه ايضا بعد اذا كان المانع مقدما على الالف فانك المتنا في كما قال السيرو الجارير شي فالبعال نحو كارك وبالتقبل الاشموني بمرض ولا تمل سبب محل وكعد ما فصل بانوب سب الامالة الا اذا كان متصلا فالاتصال الالف بالحو بكم مطاجر لا انفصال ما بين الياء وفرق الالف للكسرة المنفصلة وان كانت اضعف والمتصلة قال سيبويه سمعناهم يقولون ازيد عالما للمكسرة وشبهوه بالكلمة الواحدة وبه يعلم ان كلام المتن كالخلاصة يشير على عمومه وبه خل المنفصل نحو يقولها واد دجيه قال ابن غازي مثل هذا عند من المنفصل فلا يبالغ فيها فيها ما مر قوله فعلا بالبناء للمفعول سكنه للوزن وجوز مانع الامالة وان كان منفصلا فالانفصال الالف نحو برالبه يفرها قبل كلام المتن كالخلاصة وفيه اعتراض بان نصوص النحويين مخالفة لهذا ثم ذكر كلام ابن عصفور قال الشهاب والمخفي ان كلام ابن عصفور يشير الى ابن مالك والاشيخ ان نصوص النحويين بخلاف ما قال وللتناسب

اول

امل بلا داع اخر هذا الباب النوع اشارة الى انها لا تختص به وتبعه لان الامالة فيه تابعة لها لا لعارض وضعه بالنسبة الى بقية الاسباب ولذلك لم يعتبر الامع مقرها كما قال في الخلاصة بلا داع سواه واشار لو المعاني بتقرير المعمول وبه نعتشد والالية اشكال لوجوه بنو عيها وهو خلق البناء للالف بمعنى بناء الفعل للمفعول واجاب عنه ابن قاسم بما اعترضه الشنوبي وقال ابن غازي ابن قاسم في جوابه عاشا واشار بعض الفضلاء لرده بيسر وليتظ وزعم الشاطبي ان ابن مالك لم يرد امالة الفاتحة الاية الشريعة وانما اراد امالة فتحة تانيثا لا امالة الالف والمخبر بمعرفة هاء البناء بمعنى ما وهو ما الا هنية وذا مفعول يمقرايا لا نعلل البناء لان الامالة في ب والتعريف ولا حتى الذلك بحروف ولا الاسماء الغير المتمكنة واما الفعل الماضي فامالته مطرد فما كان الفعل به الامالة في التنوين وهذا منهم في قول المتن مع برا عيني ما كما قال كقول الخلاصة وهكذا ابدل عيني الفعل يجلب دعليهما ويستثنى من نضبهات والبنا العارض فانه يجال نحو جاء وبا وبنى وبه استثنا بهما لنا ومالي الا انها ان اراد ان امالتها شاذة فلا فصوحة لها فقد سمعت الامالة شذوذا في غيرهما كذا الاشارة رته ومتى وانى وبلى ويا بالندا وبابه نحو لم اجعل هذا الا وان اراد انها مطردة كما بالتوضيح فقد قال الشهاب بنا على معنى الا طراد فانه ابادير انه يجوز امالتها في التركيب التي سمعا فيه فالظاهر ان هذا ثابت في كل مسموع والظاهر ان ورانها بالامالة وزان ذا اشارة رته ومتى وغيرهما مما سمع وان او هجت عبارة الناظم خلافه وان اراد انه لا ضعف فالظاهر خلافه والفتح قبل كسر رالبوهرا اما وبكل حمزة ان تقف ثنال الفتحة التي اصيبها ان تكون قبل راء مكسورة نحو بشرة لا يغفل لا فرق بين ان تكون الفتحة به حروف استعلاء اوراء او غيرهما ومنع وقوله قبل ان الفتحة لا تمال الا نحو رقم والفعلية وان كانت لا تشتمل الاتصال لانه المعتاد وشمل ما فيه حجر ماطل فانه كان مكسورا ساكنا غير ياء اغتنم نحو عمر وان كان بحرف لكسرة الامالة نحو سمر ونحو عمر وما ذكره وشرطه التوضيح للراء غير حلي فما بينه على امالة جميعه الراء نحو ابث ضباررياح وقول ابن سكنه بالخلاصة في الامالة قبل كسر راء ثم قف ولا يلزم ومكون من شيء نعمه ولا يلزم وسكون من شيء لغته لا يتبع ضعفه لان المعنى معتبر لا مهمل حكمه وتبع عليه كالخلاصة وشرطه امالة الفتحة الا تكون على ياء وان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء فيا نقل فتحة الياء نحو اعوذ بالله من الغير ومنع السير ولا تمال الفتحة بنحو وشرق فان كان حرف لا استعلاء متقدما لم يمنع لان الراء المكسورة تمنع المستعلي اذا نحو

قبلها جمال لنحو القرشي السبي ان تكون قبل هاء التانيث الا ان الامالة للاول مطلقة في الوصل والو
قف وليست معتبرة بل في جميع ذلك والطلاق قوله امل او قوله ان تقف جمال الفتحة بلا نحو رحمة ونعمة
ونحو وقوله ان تقف ان الفتحة لا تمال اذا لم تنطبع الشاء بل ذلك انما يكون في الوصل ولم يجئ للاستثناء
الا الى كما وقع في الخلاصة يعني اندراجها في الكلام ونبه على ذلك في الخلاصة لئلا يتوهم ان امالة
هاء التانيث نوع امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة

الوقف

تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رايت زيدا وفتحة البناء
نحو ايها وويها وشمل المقصور نحو فتى فتكون الفه بدلا من التنوين واستصحب حذف المنقلبة
وصلا ووقفا وهذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني ودليله ان الفا لو كان يقلب الا بدال
التنوين مطلقا منع منه بالرفع والجر الا استثقال وهو هنا مشترك لان فتحة المقصور لازمة
وقيل هذه الالف هي المنقلبة في الاحوال الثلاثة وحذف التنوين فلما حذف عادت الالف
وهذا مروي عن ابي عمرو والكسائي والكوفيين وقيل يعتبر بالمحل فالالف في النصب بدل التنوين
وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهو مذهب سيبويه ومعظم النحويين واستثنى بعضهم كذا اذن
الى ان نونها يشبه بالتنوين مع انها الالف عند كتاب الوقف الفا وهذا راي الجمهور وقيل
نون توكيدها لانها بمنزلة ان وفي صيغة اشارة الى ان الاطلاق مسلة اذن بالمنون المفتوح
ونحو البعلبكي مسئلة حذف الضمير لشبه قوله وغيره اي غير التنوين الكائن اثر غير الفتح وهو الكائن
اثر الضم او الكسر وسبب ذلك فقد التخفيف وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما عطف على غير اي واحذف حذف
العمر لا حال الحذف فيبقى نصب كحل من الخاص فيقف بالحذف والنية ومررت بقاض والاسكان الا في
السكون فقد ثبت العلة كما في الخلاصة والسوال بين الحذف وغيره الخفة والثقل وفي اصل ناء
المنقوص لا تحيا عيبا وغير اثبت وعكس جا عطف على غير اي غير فلا منقوص مقال ما المنقوص
اضافة جهة ليعوضوه اي واحذف يا المنقوص المنون في حالة النصب فتقف بالحذف
بالحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض والاثبات في نحو رايت قاضيا فاضيا قوله او ما يتبع ... الا
الاشبه على حرف قوله ... وسر كثير قوله وغيره معمول ... ثابت والضمير يعود
المنقوص فيقف بالاثبات في نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي وقد ثبت الياء في الوقف
على المنقوص كما قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي ويجوز الوقف على غير المنون فيقول هذا القاض
ومررت بالقاض وهو معنى قوله وعكس جا ويجب ان يعلم ان الضمير في قوله وغير اثبت راجع

لمنون

لمنون المنقوص لا بقيد قوله لا نصبا مقيد المنون اذ الكلام منه وما نبت باوله ساكنة في قول
الخلاصة وغير ذي التنوين بالعكس فالمقصود في التنوين بغيره وهو قوله ما لم ينصب لاني
لا اعلم ... حكمه على التعيين وهو تعيين الاثبات فلا جاء للشيخ ... ومع هذا [illegible]
اسلم مما هنا لان الضمير في قوله وغير اثبت ان جعل للمنون المنقوص لا بقيد قوله لا نصبا كما اشرنا
عليه لم يدخل المنصوب او هو قوله وعكس جا راجع الى صورته لانها جملة ما اندرج في الكلام
وان جعل له بقيد قوله لا نصبا او هو المنصوب لا يشتمل اصل الحكم والله اعلم وغير ذي التنوين بالعكس
وفي نحو ... ان اخلع بالعنون مقيد بما اذا لم يكن محذوف العين كما اسم فاعل من ارى
فان كان كذلك تعين رد الياء في الوقف والا لا حجاف بقائه على حرف والعود خلافا نحو
محذوف الفاء كيف مقارع وفي اذا سمي به فانه جاز في المنقوص يجب رد بائه وفي الفا نقدم
قوله ونحو متعلق برد في صيغة الامر والبا معمول مقدم برد وفي بغير شرح للتوزيع وفي تمثيم
وغيرها التانيث سكن اشار الى انه يجوز في الوقف على المتحرك خمسة اوجه اولها الاسكان وهو تام
وهابكلامه لبيت حجرا والاراد البعض وانما المراد هاء التانيث فالتقى بالسكون اليه كما
في الخلاصة او في غير الا وتيرا وثيقلا لا التانيث لان الكلام جاء الوقف عليه لانه الموقوف عليه
بالعصا او التنا انما تجيء هاء الوقف بالعصا ونحو ذلك وتاء التانيث فانه لا يجوز الوقف
عليها الا بالاسكان قوله نحو كان من غير وجه مجي الحال والصفات بدون شرطه ونحو عليه
كما في الخلاصة تقبيل الحركة بغير المعارضة احترازا من نحو اقترب الساعة فانه لا يوقف عليه الا با
سكان كما في التصريح وشرحها ولم يستثن فيه الجمع لوضوح امرها فانه من سكنه في الوصل لا روم ولا
اشمام عند في الوقف ومن جمعها ووصلها ابوا ومنه ذلك لانه يجرى الوام فالبعيم لبيته اخوان في
حمها وحلا لبعير او مقياسه اجازته وفيها ورم تحريكه الروم هو اضعاف الصوت بالحركة
وغير ان يذهب الصوت راسا ويكون في جميع الحركات وبيان ذلك ابن يعلى التي يد اواشمم الضم
المراد بالاشمام الاشارة بالشفتين الى الحركة ولا يكون الا في الضمة كما اجمع كلامه وسوا به
ذلك حركة البناء والاعراب قال الجاربردي واشتقاقه والشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة
بان هيات العضو للنطق بها فجعله او اشمم التي يضم اي الحرف المضموم احسن من قول الخلاصة
او اشمم الضمة او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا محرك التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف
عليه وله شروط ثلاثة اولها الا يكون بهمزه احترازا من نحو تبا للاستثقال ثانيها الا يكون

حرف علة احترازا من نحو سعد ونعم لزيد وقول ابن هشام لو قيل بالتضعيف بحرف اللين لم يمتنع
نحو او وواو نحو واو اخشي ياسر اهـ جوابه ان المانع من ذلك الاستثقال كما تقدم لا التعذر لانه لا يكون
بعد متحرك احترازا من نحو بكر وقال ابن هشام [illegible] وسوط وبيت لان تضعيف الذي بعد
[illegible] وباب الاقامة [illegible] قبل [illegible] ثم متحرك قلت [illegible] نحو لو
وقف عليه اهـ وبقي شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا باشهر اللغات واما قوله نحو خشيت
ان رمي جريا [illegible] وقال ابن قاسم [illegible] الشرط لان المنصوب المنون اذا ابدل تنوينه
الفا لم يبق الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في الكلام
الموقوف عليه اهـ [illegible] فيه نظر لان الكلام فيما يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالفعل
كما تقدم والالف لا وجود لها الا حين الوقف بالفعل او النقل لساكن تحريكه جاز ان
يعدم نظيرا [illegible] [illegible] النقل هو تحويل حركة الحرف
الى الساكن قبله وله ثلاثة شروط احدها ان يكون الساكن مما لا يمتنع تحريكه سواء كان الامتناع
للتعذر كما في الالف نحو دار والمدغم نحو الجر او للاستثقال كما في الواو والياء نحو قول وبيع [illegible]
معنى قوله تحريكه جاز وثانيها ان لا يوجب عدم النظير [illegible] فلا يجوز نحو هذا [illegible] من
بناء فعل وهو مهمل ولا نحو [illegible] من بناء فعل وهو مهمل او نادر ويجوز
[illegible] لاستثقال الضمة والكسرة [illegible] وهذا معنى قوله [illegible] يعدم
نظيرا وثالثها الا تكون الحركة فتحة [illegible]
[illegible] الضمة والكسرة [illegible] اهل هذه اللغة [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] والنقل فيه [illegible]
وحمل عليه [illegible] الكلام فيما يراد الوقف عليه لا الموقوف عليه بالفعل
واعلم ان هذه لغات متعددة [illegible] الوقف عند اهل [illegible] الاولى وقيل [illegible] كما
هو معنى [illegible] النقل [illegible] واجاز ذلك [illegible]
هذا معنى [illegible] في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم تكن بساكن قد وقل
في جمع تصحيح وشبه احترز [illegible] تانيث [illegible] اسم وتا تانيث الفعل فانها
لا تغير [illegible]
[illegible]

الخ

رحمة وما قبله ساكن غير صحيح وليس الا الالف نحو الصلاة ودخل فيه [illegible] كما سبق وجمع التصحيح وشبهه
الا ان ذلك في الاخير قليل كقول بعضهم [illegible] البنات من المكرمات ونحو هيهات وهذا معنى قوله وقل
[illegible] وقف بها السكت [illegible] وليس [illegible] ذا التزام من عوارض الوقف اجتلاب
هاء السكت ويكون ذلك في ثلاثة اشياء احدها الفعل المعتل المحذوف الآخر للجزم نحو لم يعطه
او للبناء نحو اعطه وذلك جائز لا واجب الا فيما بقي على حرف واحد كالامر من وعى ووفى او على
حرفين احدهما زائد كمضارعهما المجزوم [illegible] ابن هشام وجوبها في الثاني لا الاجماع على [illegible] في الوقف على لم
[illegible] قوله [illegible] الفعل [illegible] السكت متعلق به [illegible]
والفعل [illegible] قوله وليس [illegible] الا فيما بقي على حرف او حرفين [illegible]
او [illegible] ولم [illegible] ثانيها ما الاستفهامية اذا جرت وهو معنى قوله وما في الاستفهام ان جرت
حذف [illegible] والزم ان بالاسم [illegible] احترز من الموصولة والشرطية فانهما لا تلحقهما الهاء
واحترز بقوله ان جرت من المرفوعة والمنصوبة فلا تلحقهما والاشارة راجعة بقوله [illegible]
السكت اي بعد حذف الفها [illegible] على ذلك وقوله بالحرف متعلق بقوله جرت
احترز به من المجرورة بالاسم فانها لا تحذف الفها ولا تلحقها الهاء [illegible] ان الحرف لعدم
استقلاله كالجزء [illegible] حذف الفها وعدم لحاق الهاء لها بناؤها على حرف واحد
بخلاف المجرورة بالاسم المستقل فلهذا اذا حذفت الفها وجب لحاق الهاء لها وهذا معنى
قوله والزم اي الهاء ان بالاسم انخفضا [illegible] والزم [illegible] فيكون المعنى [illegible]
الاستفهام ان جرت [illegible] الهاء لاجل حذف الفها [illegible] على حرف واحد [illegible]
عدم لزوم الهاء مع المجرورة بالحرف وقوله والزم [illegible] ما بني على حركة بناء لازما وهو معنى
قوله ووصلها بغير [illegible] اي [illegible] ها السكت بما بني بناء لازما [illegible] بناء المعرب فانها
لا تلحقه وخرج بقوله [illegible] البناء كاسم لا والمنادى وما قطع عن الاضافة [illegible] جائز
لا لازم اي واجب فلا تلحقه وشذ قول الشاعر [illegible] من تحت [illegible] من عله [illegible] وكان [illegible]
في المبني على السكون [illegible] الفعل الماضي [illegible] وان كان
لازما [illegible] بحركة الاعراب لان الماضي انما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فلا تلحقه
هاء السكت على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار ابن مالك [illegible]
في الخلاصة [illegible] قال ووصل ذي الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء لازما

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

ما لم يكن الصيغ بعلاماتها. وهذا ما نوهت من الشروط. قوله: اذا ما عرض فيها الفعل بما اذا
يقال له وهي ووصل الكوفة ربيعا. ربما جاء بكلامهم الوصل كالوقف وهم واطلقوا ذلك
نعم يختص بالشعر يجتنبه النثر فيهم لهم ان يشترطوا فلا يجتنبه النظم قوله: مثل الربيع واربع العقبة فيسرد
الكلام مع وصلها بحرف الاطلاق المسوغ للابتداء بوصل التحقيق المعقول ووصل الكلمة بغيرها
والاعادة كما فيه **خاتمة** لكتاب الابنية بزيادة همزة الوصل وقدمها على التنويع لانه قيد
للاسماء وهي مقدمة على هذا النوع لان مستخارج عنه وليست مقدمة على مطلق التنويع
انه مختص بالابنية المختص به وحيث هو منه الابتداء بالساكن لا يمكن يجيء بهمزة الوصل
فيه لتمكن الابتداء بالساكن محال في جميع اللغات كما قال ابن جني وابو البقاء واختار الكا
فيجيء اشتغلا من الاكثرين بلا امكان ذلك معنى بغيرها ووجهه ان التلفظ بالحركة انما
يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع التعريف بالحركة
مع الحرف وقد اجمعوا على ان الواو والياء بتغليب التعالي كم ملكه الحركة بعد الحرف لما
قلنا وبالجملة فالحركة او السكون احدهما للحرف كالعرض للذات فلا يتعقل الحرف عاريا
عنهما فالقول بجواز الابتداء بالساكن مكابرة وانكار للمحسوس فلا ثناء هذا كالمتحيزية والمراد
بالابتداء الاخذ في النطق بعد السكت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد هذا التي قبله كما توهم
بعضهم فلازم وقوع الابتداء بالساكن فيقول يحتج ان يكون اول الكلمة متحركا بنفسها والا احتاج
الى اجتلاب همزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن وهذا معنى الشرط الثاني وقد علم وجه تسمية
هذه الهمزة بهمزة الوصل ولذلك سماها الخليل سلم اللسان والمبرد نحوه وصبر الاخفش يسمى الجواز
وهي كالمجازة بسكون الهاء مع علي همزة الوصل قبلها لان السكون عارض والحرف العشر كالجزء
مما دخل عليه وما اوجبه العتق وجوب الابتداء بما مع الساكن مستبعدا والخلاصة لوضوح
انه ابتدئ بها فلا يبدأ منها ولو اسقطت لم يعرف انه ابتدئ بها بخلاف ما اوجبته الخلاصة والحق
فلهذا الاستبعاد والعتق جاز وجوبها مع الساكن كما اقتضاه الا ولا يعتنى اقتضاءها مع غير
نعم يحكم الابتداء بها التي ارشد بها الكلام تعتق انها مع المتحرك مستغنى عنها فيكون الا
تيان بها اذ ذاك لغوا وهو ممتنع كالماضي والمصدر والامر لما بعد رباعي وكما وانما الى
الثلاثي مواضعها الصيغية اربعة لا اربعة عليه والعتق لا يعتنى الاخلاء بها وان لم يعتنى
عدم بخلاف الخلاصة فلا ... بهمزة الوصل فيعلم ان الجنس كله انما هو ...

المواضع

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

المواضع على سبيل القياس يفعله الكرم لزيد والشجاعة لعمرو والجرب الاول الماضي الخماسي والسدا
سي كانجلى واستخرج الثاني مصدرهما كالانجلاء والاستخراج الثالث امرهما كانجل واستخرج الرابع
امر الثلاثي كاعلم واشكر وهذا ما لم تعتل فاؤه مضارعه او عينه والا لم يجئ اليه نحو عد وقل وال
وقيل: ولا في الاستفهام او يسهل لم تدخل همزة الوصل على شيء من الحروف سوى ال
فان الخليل يقول ذلك وهذا ال يعرف النظر وجملته فارجح به مذهب الخليل انها همزة قطع
واذا دخل همزة الاستفهام على همزة الوصل لم تحذف الا وان لانها للمعنى فيعرف بعودها
والاشارة فيه لا تحذفها بوقوعها في الالتباس الاستفهام بالخبر بل تبدل الفا او تسهل نحو آلذكرين
والابدال ارجح وهذا انما هو اذا كانت همزة الوصل مفتوحة فان كانت مكسورة نحو اطلع
افتراء او مضمومة نحو اضطر الرجل سقطت لانه لا لبس وهذا الحكم اعني جواز الوجهين في المفتوح
لا يختص بهمزة ال وقد نصوا على جواز ذلك في ايمن وكلام العتق كالخلاصة والكافية يوهم
الاختصاص والعتق اخفى ايهاما من الخلاصة لذكره الجواز قبل ايمن وكلام الكافية كالخ
في الاختصاص وفي بعض اسم الستة ابنيم وابنم واسم وثنا بنيه د خولها في همزة
الاسماء مسموع لا القياس عليه وهو عشرة او ما ابن جانه عند البصريين مسعود على وزن افعل
يجيئه في السعودات نحو اجرو انك وهو ان كان النعران خلافا للكوفيين في قولهم انه
جمع يعني لان افعلا لم يجئ في الاحاد وما جرو وانك الجمعيات وشعر للبصريين بمجيء الكسرة
هم ثما وصرحها تزايد قول ابن ماحة ابن الزبير فمنك يبني انثليث نفرا حيث ورد جمع
فيه بحذفها بعضه وذلك في الجموع غير معروف ثانيها اسم اصله عند البصريين سمو حذفت لامه
لاستثقال الحركات عليها ونقل سكون الميم للسين لتتعاقب الحركات على الميم واجتلبت همزة
الوصل وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم حذفت الفاء وجيء بالهمزة ورد بتكسيره على اسماء
وتصغيره على سمي ثالثها ابنة اصله بنية تحمل جمعه على ابناء رابعها ابن اصله بنو تحمل بقولهم
ابناء ثم اعل بحذف اللام وان كان الاول وجيء بالهمزة خامسها ابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتا
كيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست بدلا من اللام والا لكانت اللام في حكم الثابتة
فلا يحتاج الى الهمزة سادسها اثنان اصله ثنيان تحملان بقولهم في النسب ثنوي بعقيقه ولو كانت
التاء مضمومة او مكسورة لظهرت ذلك في النسبة ولو كانت الياء ساكنة لقالوا اثني بالاسكان
ثم حذفت اللام وسكنت الثاء وجيء بالهمزة سابعها امرؤ وهو اسم تام لا كسر لما كان يجوز

تخفيف همزته فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها مع الأفعال والأسماء أجري مجرى أن ما فيها أنه قاسها
اثنتان عشر منها وإنه والكلام فيها كغيرها وإليها أشار بقوله وتأنيث وتنبيه بقوله في على أن دخو
لها في هذه الأسماء منقول لا قياس مكسورة إلا في ايمن وال فيجيء وأم يفتح انتقال منه
هي التبويب إن أصل حركة همزة الوصل الكسرة وفتحت للتخفيف في موضعين حرف التعريف
وايمن وضمت للاتباع فيما حركة أصلية موجودة نحو اسكن أو مقدرة نحو اغزي يا هند فإن
أصله اغزوي فحذفت حاجة علامة نحو ارموا فإن أصله ارميوا فتكسر لهمزته وحمله على نحو انطلق
بالبناء للمجهول لا حركة وسطه أصلية بالنسبة إلى مبني البناء وإن كان البناء كله عارضا فقوله
مكسورة خبر لمبتدأ مقدم أو حال من همز الوصل الكتاب السابع في التبويب والإعلال
بقوله الإعلال على أن المراد هنا نوع خاص من التبويب وإلا جاء نقص في التكسير والتصغير
ونحوهما ومطلق التبويب بغير حروف وشبهها وبغير الأسماء المحذوفة بين معمول
معنى بحرف وشبهه عطفا على حروف ومنطوقها أن الأسماء والأفعال الخالية ومشابهة الحروف
تنصرف ومعهم من الحروف وشبهها والأسماء والأفعال لا تنصرف في الأفعال الجامدة
داخلة شبه الحرف لجمودها ولزومها حالة واحدة وبعضهم فقوله وبغير الأسماء الأواخر
لا تنصرف بالأحرى وبه هذا أن عطفا نظر لأن الأسماء الأواخر هو الحروف وشبهها وغيرها
هو غيرها ولا يبعد أن يكون عطفا تفسيريا لأن الشيء أعم والأول تصرفه على بعض الحروف وشبهها
وضبط الخلاصة سالم وهذا إلا أن قوله وبيان ذلك نحو كتاب تام يحتمل الاستئناف والعطف وعلى كل
فهو يفيد ما يجري فيه قبله من أن ما فيه التبويب المأخوذ من كلام السابق بل في البعض
لا يكون في أصل الوضع على أقل من ثلاثة على أن ابن هشام قال لا يصح أن يجيء جليس بالتبويب على
أنه لا بد مثل التبويب في حروف والأشبه وأن أجيب عنه بأنه سالفه فيسار علامة هنا بعض
وملا منقلب قوله وبغير الأسماء وقوله الخلاصة وبيان ذلك نحو من قول الشارح مطلقا للتبويب
بحسب بادي الرأي جوابه أن منع علامة تقابل التبويب والعلامة لا يجب انعكاسها ونبه بقوله
إذا لم تجري على أن الاسم والفعل القابلين للتبويب وقد ينقصان عن الثلاثة بالحذف عملا
كثيرا وكذا من اسم العلم والفعل نحو قل وبع وق والأصل حرف لازم والفعل لا إذ الحرف
الأصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة كحاء أحمر والألف وهو المراد بالفعل هو الذي
لا يلزم تصاريف الكلمة كتاء اسم لسقوطها في جزء والجزء وأوزان كلام التعريف

بلص

فاسد التجرد والعكس لأن بعض الأصول قد لا يلزم كواو وعد فإنها تسقط في المضارع والأمر
والمصدر وبعض الزوائد قد يلزم كواو كوكب فإنها تثبت في تثنيته وجمعه وتصغيره والنسب
واجيب بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط
وفيه أن هذا أوان بالعلة العقلية وإنه لا يتبعه في موضع الأصلي والزائد يجرد ما يسمى
بل لا بد من الرجوع للوزن لأن الزائد على ذلك والجواب ما قال ابن هشام في الحواشي أن الزائد يلزم وقد
أصل بل زائد فلا بد أن يقال ما لم يعارض معارض في الوزن بحرف مقابل أصل فوزنا وزائد بالفعل
ذو أصلية هذا من نوع بعد الأصلي والزائد لكون الحكم بعد التصور فقوله أصل قوبل بالميزان ذو جر
وفيه مقابلة بالجزء ومنقوض على زعم البناء والمعنى أن الحروف الأصلية تقابل بما تضمنه
لفظ فعل من الفاء والعين واللام على هذا الترتيب فالفاء للأول الحروف والعين للثاني
واللام للثالث ما لم يعين فلب ولا عبرة بالهيئات العارضة لحروف هذه الصيغة بين
الوزن والموزون في الحركة والسكون والحروف الزائدة تقابل في الوزن بلفظها إلا
ما يستثنيه وضمن فاء ثالث الأصل يعني كجعفر أي إذا انتهت حروف الموزون قبل انتهاء الحروف
الموزون بأن كان الموزون رباعيا أو خماسيا قوبل الرابع بلام ثانية والخامس بلام ثالثة
وهو معنى تكرير اللام وذلك كجعفر وسفرجل وزائد يلفظ أكفا في الأصل وتاء افتعال الذي
بناء الفعل هذا أي قوله في الاستثناء وقوله زائد بلفظه فإنه يستثنى منه مسألتان
إحداهما أن يكون الزائد تكرير أصل فإنه لا يقابل في الوزن بلفظه بل بما قوبل به ذلك الأصل
فتقول في وزن اغدودن مثلا افعوعل والثانية أن يكون الزائد بدلا من تاء الافتعال فإنه
لا يقابل بلفظه بل بالتاء التي هي أصله فتقول في وزن اصطبر افتعل وذلك لأن المعتبر لا البدل في
الموزون غير موجود في الأصل ومع الواحد ولم أجعل بل نقصا بلفظ المعنى على المعنى والمطابق
أن يقال قابل بدل تاء الافتعال بالتاء ويعرف الزائد بالاشتقاق أو بجعله ويسير معنى
زاد السائل قوله وبغير لا دليلا احتماليا للزيادة أشار إلى تفصيله هنا والمعنى أن الزائد
يعرف بأدلة منها الاشتقاق وهو سقوط الحرف وأصل كألف ضارب والضرب والاشتقاق
بالاصطلاح الأكبر والأصغر فالأكبر أن تكون المادة واحدة ويختلف هيئتها بالترتيب وهي
مع ذلك تدل على معنى واحد وهو غير معتبر الاعتبار البعض وبعضهم حكى أنه أبو علي والأ
صغر لفظا مركب ومادة يجري عليها وعلى معناه وهو المعول عليه كما لا تناظر على أن

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

ووقوعه بعدها او في الادلة الى السفلى والحمد ولذلك حكموا ومنها ان يكون الحرف في محل الابدال في
محل لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة نحو كنتأو وهو الجمي وسندأو وقندأو وحنطأو ومعناها
الخفيف فوزنها فنعلو هذا باعتبار تمهيد التعلم في اخذ من هذا وهو ان يكون الحرف في موضع لا يقع
فيه الا حرف معين من حروف الزيادة كالنون فيما ذكر فقوله او محله الابدا من شعر راء او بكونه في محله
والضمير يعود على الزائد المحدث عنه وهو الزائد من حيث هو فعبارته كعبارة الشيخ ومنها ان يكون
الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة
كنته بزيد مدغمة وبعدها حرفان نحو عقنقل بالقاف فنونه زائدة وان لم يعرف له اشتقاق لانه
في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لغة الحافر كالشفة للا
نسان ومنها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت
اولا وبعدها ثلاثة احرف كافكل فهمزته زائدة وان لم يعرف له اشتقاق حملا على ما عرف اشتقاقه
كاحمر ونحوه ... قوله او محله والمعرف من الشارح والثالث ان الشعر بلين الثالث على الا
شتقاق بخلاف الثاني ومنها ان يكون الحرف دالا على معنى كحروف المضارعة وبعض ... ادلة
تشتغل مع ما يتعلق بها ... الكلمات وهذا اول الزوائد على الخلاصة **حروف الزيادة كلها سألتمونيها**
الحروف يحكى ان الزجاج سأله بعض تلامذته عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقيل نعم فقال
اجبتكم وحكي مثله عن ابي العباس المبرد ... للعظيم وهو مبتدأ خبره ما قبله ويقال ... ولا
خبر والجملة فالمبتدأ ضمير يعني الاحرف والهاء وما قبل الا حرف ولا وجه لتفسير معنى الجملة هنا وان كان
والاخبار بالمفرد والمراد معنى اللفظ المعنى فلا معنى له والجواب ان العبارة على حذف مضاف اي
والمعنى حروف الزيادة حروف سألتمونيها **فالالف والياء والواو من بعدها**
مع سبق اصلين والا فهو ما ... ويؤيؤ يستعور وقعا اي عرفت زيادة الحروف
الثلاثة اذا صاحبت اكثر من اصلين كقارب وصيغم وكوكب ومعجوز مع سبق اصلين انها اذا صاحبت
اصلين فقط لم يحكم بزيادتها وهو كثير لكن ... الحكم المذكور معتبر بما اذا لم تكن هذه الاحرف
في مضاعف الرباعي والا فهي اصول كعاعي وصوصي وقوقاة ويؤيؤ ولا خصوصية للياء والواو
بهذا الشرط ومعنى اصالة الالف انها بدل من اصل ووجه الاصالة فيها ذكر اما اصالة حرفين
فيه متعينة والآخر ثلاثة متعطل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الآخر وشرط زيادة
الياء الا يكون مصدرة وبعدها اربعة اصول كيستعور وهو شجر ينبت ... بعيدا عنه جوزية

بمعزل

اللهم صل على نبينا محمد والسلام

بمعزل لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فيه ... الا بالعقار ... قوله من بعد ما يعني زيادتها والا
تكرر بعد ما عطف على مقدر اي الا مع اصلين ولا بتكرر ... **والهمز والميم اذا تصدرا فعل ثلاثة** اي يحكم
بزيادتهما ... كاحمر ومكرم واحترز بالتصدر مما اذا تاخرتا او توسطتا فانه لا يحكم بزيادتهما الا
الهمزة فيما يأتي ذكره ... وقول الخلاصة سبقا ... ويقوله قبل ثلاث مما اذا
سبقا اصليين كامر ومنع او اربعة كاصطبل ومرزجوش فانهما اصلان وقوله قبل ثلاث اي اصول
جميع الحروف ... الاولى ... ما اذا كانت الثلاثة الاصالة محققة او محتملة فانه يحكم
باصالة المحتمل وزيادة الهمزة والميم كايسي اسم رجل ومرسى ... وقول الخلاصة ثلاث
... تخفيفا ... اصالة الهمزة ... ذلك وزيادة المحتمل ... المنصوص
او بعد اخر والنون بعد اربع منها الف اي تزاد الهمزة والنون بعد اربعة منها الالف
نحو حمراء وندماء ... بقوله بعد اربع نحو رداء ... وبقوله منها الالف نحو اجبنطاء
واعزودن وقول الخلاصة بعد الف احسن وهذا الشرط ... على نحو جمع ... ونحو ...
اسم فاعل ... **والنون في الوسط سكونه الف** ... على ما مر ... حروف الزيادة في الوسط
بسكون السين وجملة سكونه الحال ... اي تزاد النون متوسطة ساكنة
كغضنفر ... يقيد التوسط بكونه بين اربع ... ولا
يعرف ... بحيث يكون ... التوكيد
احترازا ... بقول الخلاصة ... **والتاء في التأنيث و**
المضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة اي تزاد التاء في التأنيث كمسلمة ومسلمات
ولا ... لان التاء في هذا الباب كلمة مستقلة ... وفي المضارعة كتقوم ... التاء
وحروف المضارعة زائدة ... وفي الاستفعال كالاستخراج ونحوه كالتفعيل والتفاعل
والافتعال والتفعل وما اشتق منها وفي المطاوعة كتعلم تعلما **والسين في استفعال**
واللام في الاشارة ونحو ... اي تزاد السين في الاستفعال وما اشتق منه ومنه استفعل
... على الخلاصة ... الخلاصة ...
... والسين في استفعل ... استطاعوا وزادت اللام في
اسماء الاشارة كذلك وتلك ... ولم يزدها على ما شرع ... الا
شارة ونحو ... لانها كلمات مستقلات ... على معنى ولا بعد حروف

الفعل زائد الا ما نزل منزلة الجزء بل نحو لولا ابا كنتا مسلمة او غطاء الفاعل نحو اسفادي
وقول الخلاصة وامنع زيادة استبعاد معاشقه في ادلة الزيادة والله تعالى اعلم ولما ذكر الابنية شرع
في تتمة الابنية **الحذف** بحذف فا مضارع والمصدر والامر وكعدة خذ كل ما اي يحذف
فا كل فعل مضارع ثلاثي وهو واو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة في يكبر
وحمل عليه في الياء اخواته والامر كعد والمصدر القياسي على فعل بكسر الفاء وسكون العين
كعدة وبعد الحذف تحرك العين بحركة الفاء ليكون بقاؤها دليلا عليها وتعوض منها تاء التا
نيث وعلم من قوله كعدة انه يشترط كون الياء مفتوحة في الحذف ويرجع مضارع او يعد والامر يوعد
مبنيا للمفعول وعلم ايضا انه يشترط كون العين مكسورة في الحذف والمفتوح كيوجل والامر
المضموم كيوضؤ وعلم ايضا انه يشترط كون ذلك في الفعل اذ فيه باب الاستفعال منقولا في مثال
يفعل من الوعد يوعد وعلم ايضا الحذف ومعله مشروط بان يكون مصدر الاثنين والا يكون لبيان
الهيئة وقوله وكعدة راجع للمضارع والامر وتحذف فا الامر من اخذ وكل وامر لا شاذ استعمالا
شاذ قياسا وانما فعلوا ذلك لانه لما اجتمع همزتان فعل الثانية بالابدال فحذف والحذف استعمل
واقفه والهمز من افعل الزم حذفه مع مضارع ارتكاه فلب لم يقع اي يحذف همز افعل
في اسم فاعله وفي اسم مفعوله وهما المراد بالوصفين في مضارعه كتكرم بالكسر والفتح ويكرم لانها
لو اثبتت لاجتمعت همزتان في المضارع المفتوح بهمزة المتكلم وحمل على ذي الهمزة اخواته واسما
الفاعل والمفعول وهذا مشروط بما اذا لم تبدل الهمزة هاء كاهراق او عينا كعاب يعهل
والا لم تحذف مع معنى الحذف وهذا التعبير احسن من الخلاصة ويجوز في اطلاق الغلبة على البدل
والعين ان بيني لمضمر احسن وظل وافرد ومثل ذا الحذف اي تحذف العين والفعل
الفاعل ان بني للمضمر سواء كان زائدا على ثلاثة كاحسن او ثلاثيا وسواء كان الثلاثي
مكسور العين كظل او مفتوحها كالحسن اذا كان بمعنى لمس فان كان بمعنى احاط فمكسور
العين وهذا التعميم هو مقتضى التسهيل ومقتضى الخلاصة اختصاص ذلك بالثلاثي المكسور
العين وكلامهما في ان هذا الحذف جائز فعبارتنا احسن ويستفاد منها ايضا اختصاص
ذلك بما اذا اسند الفعل الضمير متحرك فيخرج الواو والالف بخلاف ما هنا ويستفاد منها ايضا
ان مكسور العين بعد الحذف يجوز نقل حركتها للفاء وعدم ذلك واشار بقوله واقررن الى ان
الامر والمضارع يجوز فيه ذلك وهو مشروط بان يكون مكسور العين كالمضارع وذلك

اذا كان

اذا كان العلام مفتوح العين نقول فررت بالسكات اخوته واما المفتوح العين كالمررت
وفررت بالسكات اخوته بكسر العين في العلام وفتحها في المضارع لغة وفيه فالحذف فيه ممنوع
ولاكنه لا يجاس عليه وقد نبه على هذا في الخلاصة وبه علم قوله واقررن على احسن بعد قوله
ان بيني لمضمر بعد قوله **الابدال** احرف لطويت دائما احسن من قول الخلاصة
هدات موطيا لان حرف الطاء ليس بعد ولذا لم يتكلم في الخلاصة على ابدالها ولا يامرها ويوبل
ابدل فان ابدالها نحو هراق ولمدرك وبروق وهياك مقصور على السماع ولا يجود الا
في نحو طلحة ولذا لم ذكر الا في التسهيل والصرورة الثنوي هجاء طويت دائما فاسقط الطاء
همز واو وياء اخر اهمز بعد تلو من يد الف تبدل الهمزة والواو والياء اي وهذه اربع مسائل
بل الاولى ان تتطرق اصراهما بعد الف زائدة كلسا وردا اصلهما كساو ورداي فابدلت
الواو في الاول والياء في الثاني همزة فخرج نحو باب معنه وقاولته وصبي وغزو وزاي وهذا الحكم
لا يختص بالواو والياء بل تشاركهما فيه الالف نحو احمرا مفعول السكاهنة وحرف لين واخر
بعد الف مزيد ابدل همزة كذا الف احسن مما هنا وفي الخلاصة **وعن فاعل عينا** اي بعد همز وواو وياء اذا اخر وصفا مالا عينا هذا وصف الفعل وهو اشارة للمسألة
الثانية وهي ان تكون الواو والياء عينا لاسم فاعل فعل اعلت عينه نحو قايل وبايع وخرج
بقوله اعل عينا عور وصيد فتقول في اسم فاعليهما عاور وصايد لا ذكر ثابت للاصل **ومن بعد**
اثنين في حشو الغاية المجانيها المسألة الثالثة ان تقع اصراهما فيه ثالثة وتكون
في الواحد فتبدل همزة في جمعه على مثل مفاعل ونشاركهما في ذلك الالف كما نبه عليه في الخلاصة
جمع فلادة وتقول في صحيحة صحايح وبه يجوز فيما بين جرح نحو قسوة لان الواو ليست مدا ونحو
معازة لعدم الزيادة **ومع لين بكل الثنائي بعا وهمزة ذا امتنع وارددن باب المعل لاما**
وواوا همزا وللشكل الرابعة ان تقع احداهما ثانية حرف لين بينهما الف ولم يجعل
من الثانية والثلاث فاصل سواء كان اللينان واوين كاول او واوا وياء كسيد وبايع
او مختلفين كسير وبيابد وهو تغيير لا سماها بالف التكسير لان المسألة لا تختص بالجمع فلو نبيت والعول
مثل عوارض فلت فواعل وخرج باشتراط عدم الفاصل نحو طواويس ثم بعد ابدال الثاني الليني همزة
يجب فتح الهمزة للتخفيف وتبدل ياء في لام باء كهدية وهدايا او واوا متسلما في الواحد كمطية
ومطايا او همزة كخطيئة وخطايا وتبدل واوا في لام واو سلمت في الواحد كهراوة وهراوا

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

وكيفية توزيعه ذلك وبيان الاعمال الي دخلتها شمية وهمزا اول الواوين رد في بدء غير
شبه ووفي اي كل كلمة اجتمع في اولها واوان فانه يجب ابدال اولاهما همزة بشرط ان لا تكون الثانية بدلا
والفا جار مجرى مدة كان اجتماع الواوين فيه عارض نحو الاصل ووري لكن واصل جمع واصلة اصله
وواصل وكلامه كالخلاصة في هذه المسئلة يحتاج الى تقدير ككلام التوضيح يحترزها كما في شرح المسئلة
السابقة ومدا اشفع ثاني همزتين بكلمة سكن وحرك ما قبل همزا او عن يا بكسر او ذا
ابدلا بضم او بغير بها والسوي وادواتهم الهمزة وحروف الحلق في النطق بها عسر فاذا ا
جتمعت مع اخرى في كلمة كان النطق بها اعسر ثم لا تخلو اما ان تكون ساكنة او متحركة فان كانت
ساكنة ابدلت من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا بعد الفتحة كآثر وياء بعد الكسرة كايثار
وواوا بعد الضمة كاوتمن وان كانت متحركة ابدلت ياء ان كانت مكسورة سواء انكسر ما قبلها كما
اذا بنيت مثل اثرحام ومفعول ام ثم تنقل حركة اول المثلين للهمزة الساكنة ثم تبدل الثانية ياء او انجم
ساكنة جمع امام او انضم كان مضارع ائنه اي جعلته يئن وكذا ان كانت كسرا وهي غير مضمومة سواء
كانت مفتوحة كما اذا بنيت مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء واوا او مكسورة كما سبق وكذا
ان كانت لاما سواء كانت بعد سكون او فتح او كسر او ضم كما اذا بنيت من قرأ وزن قمطر وجعفر
وزبرج وبرثن وان كانت مفتوحة غير تالية للكسر او مضمومة وهي غير طرف ابدلت واوا سواء
كان قبل المفتوحة مفتوحا كاوادم جمع آدم اصله ااادم او مضموما كاويدم تصغير
اصله اايدم وسواء كانت المضمومة بعد ضم كما اذا بنيت من ام وزن ابلم او بعد فتح
كاوبه جمع اب وهو المرعى اصله ااب او بعد كسر كما اذا بنيت من ام وزن اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء فقوله ذا اي عن همز ويا حال من فاعل ومعزوا بكسر اي حرك شرط تقدم دليل جوابه
ومعمول تلا محذوف اي تلا ما قبله اي كسر او كان عليها على حرف المعطوف وقد عرفت المراد
بالمنسوب والالف اقلب تلو كسرة ويا ياء اي تبدل الالف ياء في موضعين احدهما ان يقع
كسر ما قبلها في الجمع او في التصغير كمصباح ومصابيح ومصيبيح والثاني ان تقع قبلها ياء التصغير
كغزال وغزيل فقوله ويا عطفا على كسرة وياء مفعول ثان لاقلب كذا الواو بنحو رضيا
ونجية وغزوان اي يجعل ياء لوا واوقعا ما يقعل الالف وابدالها ياء لانكسار ما قبلها
في الفعل كرضي وفي الاسم المختوم بتاء التأنيث كشجية من الشجو وبزيادتي فعلان كغزوان
من الغزو وقوله بنحو رضي احسن مما في الخلاصة لاقتضائه ان الواو المتطرفة تبدل ياء اثر ياء

التصغير

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

التصغير ونحوه ان كان مجيئا كجري في تصغير جرو ولكنه يتكرر مع الخاتمة الاتية وهي اجتماع الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون ولذا قال في التسهيل وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة
في ما فعل على حذر الكسرة وبنوا قوله وغزيا بسكون الزاي للوزن وفي نحو صيام وثيابا ذو
تع لي في الاعلال المذكور للواو الواقعة عينا في مصدر الفعل المعتل العين كصيام وقياما
اصله صواما وقواما احسن مما في الخلاصة لاقتضائه المعتل جوابه الفعل كما عرفته احترازا
نحو لاوذ لواذا ويجيء الاعلال المذكور انقلاب الواو المكسور ما قبلها وهي عين جمع
سكنت في واحده كثوب وثياب وكان وصفه ان يزيد فيه لا حمل العليل الواو بحو احورا كرا ودبار
جعله الخلاصة اتم والمعطيان يرضيان اذا وقعت الواو بعد فتحة وهي رابعة فصاعدا
ابدلت ياء لاجل ما يعرفه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال وسواء كان ذلك اسم كالمعطيان
فانه محمول البناء للمفعول على بناء الفاعل او فعلا كيرضيان اصله يرضوان ولكن يرضوان فاعل
حملا على يرضى والحيل فرد جمعا ونحو الحول الجمع الذي اعلت عين واحده او سكنت انما
يجب اعلاله اذا كان بعد عينه الف كما سبق في التمثيل فان لم تكن فاما ان يكون مفرده معتلة وجب
تصحيحه كعود وعودة وكوز وكوزة وان كان مفرده معتلا جاز فيه التصحيح والاعلال وهو ارجح
فالاول كحاجة وحوج والثاني كحيلة وحيل واعلم ان الحيل مما اعلت عين واحده فمن التمثيل
به هنا يستفاد حكم القسم الثاني في الجمع ومنه ايضا يعلم شرط الاعلال في الجمع المذكور
الاتي فاتت الشهية على حكم معتلة في الخلاصة اتم وابين وقد علمت ان الجمع المذكور على
ثلاثة اقسام وعرفت احكامها واشار بقوله ونحو الحول الى ان شرط الاعلال في المفرد
المنفرد ان تكون بعد عينه الالف كصيام فان لم تكن وجب التصحيح كحالان حولا والالف
اقلب بعد ضم واوا والياء في نحو موقن فرد ساكنه كالياء الخ مفعلا او من قبل تا
او نحو كمثل سبحان اي يجب ابدال الالف واوا لانضمام ما قبلها كما تقول في تصغير ضارب
ضويرب ويجب ابدال الياء واوا لانضمام ما قبلها اذا كانت ساكنة مفردة في غير جمع كموقن
اصله ميقن والمقيس بخلاف المتحركة لتحصنها بحركتها كهيام والمدغمة لتحصنها بالا
دغام كحيض جمع حائض والتي في الجمع وهي غير مدغمة فانه حكمها وتبدل الياء المتحركة واوا
لانضمام ما قبلها ان كانت لام فعل كنقضو الرجل او لام اسم مبني على التأنيث بالتا نيث
كمرمية مثل مقدرة من رمى فلو كانت التاء عارضة بان بني بناء الكلمة على التذكير ثم عرض

بخلاف التاء وجب ابدال الضمة كسرة لتصح الياء كما يجب مع التجرد من التاء كتوان مصدر توانى ومنه التعبير
في قول الخلاصة كتبيان بابان ولعل اشار له بما استفيد من البناء على الالف والنون في مسألة المد
المعطوف فكأنه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو خفاء وكذا ان كانت لام اسم مبني على الالف و
النون الزائدتين كبناء مثل سبعان والرمي تقول فيه رميان والملتزم في الجمع كما يبيض
اي والكسر يجب في فعلى الوصف وجهين اذ ذكر شرع ان الياء المفردة الساكنة اثر ضم
ما قبلها لا تبدل في الجمع واوا وبنه على حكمه هنا فذكر ان الياء تقر ويكسر ما قبلها لمناسبتها
كما تقول في جمع اهيم هيم ونبه ايضا على ان الياء المضموم ما قبلها اذا كانت عينا لفعلى وصفا
جاز ابقاء الياء وكسر ما قبلها كما تقول في انثى الاكيس والابقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول
كوسى واحترز بالوصف من الاسم فانه تقلب ياؤه واوا كطوبى وواو من فعلى الاسم ذا انقلب
قلب وياء في فعلى الوصف بالعكس انقلب اذا كانت لام فعلى بضم الفاء ياء قلبت واوا
في الاسم كالتقوى والبقيا في الوصف كخزيا وهذا هو الغالب وقد يتخلف كما في الفتيا لغة في
الفتوى والريحية وان كانت لام فعلى بضم الفاء واوا قلبت ياء في الوصف كدنيا والعليا
وسلمت في الاسم كحزوى اسم موضع هذا هو الغالب وقد يتخلف كقصوى في لغة بني
تميم واما هم فيقولون القصيا على القياس وقد عرفت معنى العكس في كلامه ان يسكن
السابق من متصلين واوا ويا عرض فقلب اي الواو يا وادغم اي اذا اجتمعت
الواو والياء وسكن سابقهما قلبت الواو ياء وادغمت في الياء كسيد بشرط ان يتصلا فلو انفصلا
اي كانا في كلمتين نحو ابو يوسف اخوت الجلو وان يكون سكون السابق اصليا فلو عرض
نحو قوي مخفف قوي فلا ابدال وان تكون الواو اصلية فلو عرضت كرويا مخفف رؤيا فلا
ابدال وهذه الشروط مفهومة من قوله فلا عرض وابدل العين ويا او واو دون عل او فتح
ان حرك التالي وان يسكن سوى اللام فلا ولا تكن تابعة ياشروا
اوالعا اي تبدل الالف والياء والواو بشروط منها ان ينفتح ما قبلها فلو سكن كظبي وغزو
والكسر كحيل وعوض او انضم كبيع وضور فلا ومنها ان يكون العين متصلا فلو انفصل كيابع
وقال فلا والاتصال هو المعتاد في قوله افتتحا وان لم يكن في الخلاصة
احسن ومنها ان تتحرك فلو سكنا كبيع فلا ومنها ان تكون حركتها اصلية فلو عرضت كتنوع
وحيل مخفف وحيل فلا ولعله اعتمد في اخراج هذا على ان المعتبر عند الابدال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

للاصل وفي الخلاصة ابدو ومنها ان يتحرك ما بعدهما كباع وقال اصلهما بيع وقول فان سكن
صحتا كبيان وطويل ولا ان تكونا لام الكلمة فان الساكن التي بعدها لا يمنع والالف تحج
كيخشون اصله يخشيون اعل فالتقى الساكن ياء فشرد كعلوى او الياء فيما يجمع
اما الاول فلانه لو اعل لوجب رد الالف واوا لما سبق بالنسب وجوبه قلب الالف الثا
لثة فيه واما الثاني فلانه لو اعل لاجتمع الساكنان فيحذف الاول ويلتبس الفعل المعتل
لا ثنير بالعين بالصحيح وصح عين فعل وفعلا ذا افعلا وعين واو افتعل معنى تفاعل
ابن لم يعلن ثان احرى ان يحرر هذا وعين ما اخره فاء فصح
ع اي ومن شروط العلة السابقة ان لا تكون الواو والياء عين فعل الذي اسم فاعله على
افعل ولا صحتا حملا على افعل لانه بمعناه كعور وحول وعين مصدره ولا صحتا ايضا
في قوله ومصدره في الوجه الثاني عكس ما في الخلاصة ولو قال في
كالمصير كما في الخلاصة ومنها وهو خاص بالواو الا تكون عينا لافتعل الذي بمعنى تفاعل
كاجتوروا القوم بمعنى تجاوروا حملا على ما هو بمعناه فلو لم يكن بمعنى تفاعل اعلها
كاختاز بمعنى جاز ولو كانت الياء عينا لافتعل بمعنى تفاعل اعلت كاستافوا بمعنى تسا
يفوا لان الياء اشبه بالالف والواو وقوله الواو ومثله بفعل غيره ومنها
الا يكون المراد اجتماع اعلالين ولا اعل الثاني كالحوا مصدر حوي اذا اسود
اصله حوو فلو قلبنا هما لاجتمع اعلالان فيحذف
احدهما ثم الثاني الاجحاف فاقتصروا على اعلال الثاني لما سبق
ومنها الا تكون احداهما في كلمة اخرها زيادة مختصة بالاسماء كغليان
وتزوان لانه بتلك الزيادة بعد عن شبهه بما هو الاصل في الاعلال والنون اذا يسكن
فيه قبل با اقلب ميما كمن بذا اي اقلب النون ميما اذا كانت قبل باء لعسر النطق بها بعدها
لاختلاف مخرجيهما مع منافاة لين النون وغنتها لشدة الباء وقوله فيه معمول الجزاء على
الشرط كما هو ... فا الافتعال واللين تا ابدل وشذ في ذي الهمز
والتا اه افتعال تنخز طا ابا زمطبق ودالا از تثلها او زابا او بدالا فا الافتعال
معمول اول لابدل واللين بدل منه معمول ثان ويجوز فيه ان يكون فاعلا
لاحكمه وشمل اللين الواو كاتقى والوعر والياء كاتسر واليسر وانما ابدلوها

لئلا تتلاعب به الحركات فتكون بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا فابدلوها
حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وشرعي هذا الابدال في الهمزة لانه يستثقل تعويضهم اتزر واتزار
واتمن وانما لم تثبت هذا الافتعال على حاله الا اذا كان فاؤه حرف الاطباق او دال
او زايا او ذالا فيبدل بعد المطبق وهو الصاد والضاد والطاء والظاء طاء كما في افتعل
من طعن وظلم وضرب لمناسبة حرف الاطباق ويبدل بعد الثلاثة الاخيرة دالا
كافتعال من دان وزجر وذكر **وما جاء السابق ذو توقيف ويعني الابدال بالتو**
يف اي وما جاء على خلاف القواعد المقررة في الباب فهو موقوف على السماع لا يقاس
كقولهم صوت الكلب عوه والقياس عوة وقولهم نبوه والقياس حيي وكقولهم غاية
وثاية باعلال الاول والقياس اعلال الثاني وكقولهم ارمة بالتخفيف وكذا اللهم
اغفر خطاياهم بتخفيف وكقولهم خطل بابدال الشين فهذا دون باب هذا اعم
واحيد وقول الخلاصة وشذ معطي غير ما قد رسما ونحوها وعكس قد يجي لاكنه قد
يقرب فيه مرون شيء في الهمز واشار بقوله ويعني الابدال بالتوقيف الى بعض ادلة الابدال
اي يعرف كون الحرف بدلا من اخر بعدة وجوه منها تصاريف الكلمة كقولهم تراث بمعنى
الموروث فان فيها ورث ووارث وموروث يدل على ان اصله وارث وكذا اوجه جمع وجه
فان الوجه والتوجه والمواجهة يدل على ان الواو اصل للهمزة ومنها هذا الدليل فيمثله
لعاسيق في باب الافتعال ونحوه ويجب ان الدليل انما يلزم في تصاريفها وفي الاية تصاريفها
السابقة كلها وانما لم يعرفوا هذا بدليل على الابدال في الافعال ونحوه وهذا الشطر انبر
على الخلاصة **تخفيف الهمز** **خفف همزا ساكنا جا بعد ما مجانسا تحريكه ما قبله**
تعرض هنا لحكم اجتماع الهمزتين وهذه الترجمة ليست للخلاصة الهمزة المفردة وهي مزيدة على
الخلاصة والهمزة المفردة اما ساكنة او متحركة فالساكنة تبدل من جنس حركة ما قبلها
فتبدل الفا بعد الفتحة وياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة سواء كانتا في الاسم والفعل
التي قبلها في كلمة كراس وبير وسور او في كلمتين كقوله تعالى الى الهدى ايتنا وقوله
ايت او الذي ايتمن فقلبت الهمزة الثانية فيه يا لسكونها وانكسار ما قبلها وليس
هذا موضع الاستشهاد ثم انقل بما بعده فسقطت همزة الوصل فعادت الهمزة الثا
نية لزوال موجب القلب والتقرب ما كان الاول الهمزة والهمزة الثانية في محل الاول

لانه

لانه اول الكلمة وهذا موضع الاستشهاد **وعكسه محرك ويلقى** حكمه الساكن هو المتحرك
وهو اما ان يكون ما قبله متحركا او ساكنا فان كان متحركا فسياتي وان كان ساكنا فاما صحيح
او معتل والواو والياء او الالف او زائدا كان الحا فسياتي وان كان واوا او ياء فاما للالحاق
او مزيدا للاتصال لغير الالحاق او لمد فان كان زائدا لغير الالحاق قلب الهمزة بعدها ابدا
ويدغم الا ما فيه كخطية ومقروة اصلها خطيئة ومقروءة ومنه اجيش بصغر اجوس جمع
جاس وخفيف هنا بالابدال لانه لا يعكس ان سكونه والساكن فيلزم التقا الساكنين
ولا الحذف بنقل حركتها لما قبله لان الهمزة تحريك حرف لا اصل له في الحركة مع الاستغنا
عن تحريكه بالقلب ان هو اولى منه وهذا القلب والادغام واجب الجواز وان كان ساكن
صحيحا كمسلة والخب او واو او ياء اصليين كشي وسوء او زائدين للالحاق وكحيل
للقنع وجوبا لها يختص بحير نقلت حركة الهمزة بعد حذفها لما قبلها لا حذفها ابلغ
في التخفيف وقد يعرض ما ابدل عليه وهو حركة المنقولة وهذا كله اذا كان الساكن
في الكلمة التي فيها الهمزة واما اذا لم يكن نقلت حركته بعد حذفها سواء كان الساكن
معتلا او صحيحا نقول في ابو ايوب وذو ايوب ابوايوب وذويوب وقد عرفت ما يقتضيه
ومعنى **وبعد جنس كيف كان سهلوا اي بين ها وبين حرف** المتحركة بعد
حركة تسهيل افتتاح لان حركتها وحركات ما قبلها كذلك وتلك في قبلها لا
تسهيل حالة ما قبلها مفتوحا ضعيف بالتسهيل ومعناه ان تجعلها بينها وبين
الحرف المجانس لحركتها ومعنى كيف كان اي الهمز سواء كان مفتوحا كسال او مكسور
كسير او مضموما كيضرو فيجعل في الاول بين الهمزة والالف وفي الثاني بين الهمزة والياء
وفي الثالث بين الهمزة والواو **وضم والفا والكسر بكسر او بضم** كلها على فتح اي وسهلوا
بين بين بعد ضم وبعد الكسر حالة كون الهمزة مكسورة او مضمومة للثاني وسكن المعطى
للفروة فهذه اربع صور تسهل فيها الهمزة انها وهي الهمزة المكسورة والمضمومة
بعد ضم كسئل ويعوذ مقارئهم ونحو وهيس والمكسورة والمضمومة بعد كسر كيابه ونبئكم
وسنقرئك ومن احكام الهمزة الواقعة بعد الالف مطلقا اي سواء كانت مفتوحة كجاءكم
او مكسورة نحو ونسايكم او مضمومة نحو نساو كم حرف لكم ولم يمتنع هنا جعلها بين بين
مع سكون الالف وقد حرزته بين بين والساكن لا الاضعاف الالف لسهل ذلك فكانه ليس قبلها

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

له مفعول بكسر او ضم لا يرجع لعلة الالف **وذات ضم قلبت ياء وكذا كسر واو انكسر ما قبلها** او الهمزة المفتوحة المواليه للكسر تقلب ياء نحو لا يستهزيون والمفتوحة المواليه للضم تقلب واوا نحو جؤن ولم يجعلوها بين بين لعدم جواز الوقف مع الفتحة والالف والالف لا تقع بعد الكسرة ولا بعد الضمة فوله وانكسر الواو فيه لا تكون الواو حال وباب جا فاعل قلبت

النقل

وعين فعل لا بحيث لا مفاعيل ونحو اهوى فانقلا تحريكه لساكن صح اي اذا تحركت عين الفعل وهو لين اي واو او ياء وقبلها ساكن صحيح وجب نقل حركتها لما قبلها لاستثقالها على حرف العلة كيقوم ويبيع اصلهما يقوم ويبيع بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركتهما لما قبلهما لمناسبة ثم بعد النقل ان بقي اللين مجانسا لحركة المنقولة منه كما في مواضع والا ابدل بما يناسبها كما في واباه واحترز بقوله صح والمعتل كما وا وبايع وعوه ونحو فلا ينقل الحركة وبقوله لا تعجب ونحو ما اقوله واقوم به حملا على اسم التفضيل لانهما واحد واصله لا مفاعيل ونحو ابيض واسود لم ينقلوا فيه لئلا يلتبس بباب فعل وساه الشيخ فاعل من المفاعلة والسر وبقوله ونحو اهوى من المعتل فان نقله النقل يلتبس الى اعلالين **ومن اسم كفعل مع وسم ضرنكي به** للفعل بعدد الحروف والحركات ينقله النقل المذكور اذا كان فيه وسم يختص به من الفعل وذلك بان يوافق المضارع في وزنه دون زيادة فيه مثل اصله مقوم ثم نقل واعل فان زيادته وهي الميم تميزه عن الفعل او في زيادته دون وزنه كتباع مثل تحلئ والبيع تقول منه تبيع بالنقل لان وزنه يميزه عن الفعل فان لم يكن فيه وسم يميزه بان شابه المضارع في كل وجه وجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعل كما يشف منه وابيض منه **والفعل المفعال صح** اما وجه تصحيح مفعال كمكيال فلسكون ما قبله واما وجه تصحيح مفعل فلانه مقصور من مفعال عند كثير من اهل التصريف ووجهه ابن مالك بغير هذا ورد عليه **والف افعال واستفعال للنقل حزفا** المصدر الذي على وزن افعال واستفعال مما اعلت عينه حملا على فعله فان النقل والاعلال كاقامة اصلها اقوام واستقوام فنقلت حركة المعتل للساكن وما تحرك في الاصل وانفتح ما قبله قلب الفا فاجتمع الفان وحذفت احداهما على الخلاف المشهور في ابنية المصادر وعوضت عنها الهاء التي كانت لالتقاء الساكنين اعلال يغير الثاني لا ذلك العلة وهي حذف الغير كما في ... وطرد ذلك مفقود هنا فوله افعال يوابعير شوبين مع الوزن والاستفعال مفقوي بحذف الاذا **كواو مفعول وفيه بصح ذا الياء وشذ الواو دار صح** اي كما تحذف الالف المذكورة للنقل تحذف له واو مفعول كمبيع ومقول اصلهما مقوول ومبيوع

ومصوون فنقلت الحركة للساكن واجتمع واوان فالثاني محذوف واو مفعول لزيادتها وقربها من الطرف فوزنه مفعل وحذفت الياء ساكنة ان جمة فالاولى وهي لا تناسبها فقلبت الضمة كسرة لتناسبها ولم تقلب الياء واوا لئلا تشتبه بنات الياء ببنات الواو وحذفت واو مفعول للساكنين فوزنه مفعل ومثال تصحيح في الياء قول الشاعر وكانها تفاحة مطيوبة ومثال تصحيح في الواو قولهم مصوون والعوم خبخة الياء ونقل الواو فقوله ذا برجح اشارة الى الاعلال وجه بعض النسخ لا يرجح اي التصحيح وهي لا تدل على انه مرجوح كما ان الاولى لا تدل على انه نادر كما في الخلاصة **اجرح وجوده واتصحح مفعول عدا كذا مفعول لام واو ابدا** المفعول والشكل الذي عينه واوا ولا هو كرزه فعل بكسر العين يجوز فيه التصحيح حملا على فعل الفاعل فيقول زيد بعيد وعليه والاعلال حملا على فعل المفعول فيقول معدي والتصحيح اجود لان الحمل على فعل الفاعل اولى فان كانت العين واوا كغزي وجب الاعلال وان كان على فعل بالكسر كرضي رجح الاعلال وما حكي بعضا بعضا الخلاصة وكذا جاء الوجهان في مفعول الذي لامه واو سواء كان مفردا نحو كما علوا او تعانعوا وتخاطيا وعصي وعيسا او جمعا نحو عتي ولي وابو واخو جمع اب واخ لكن الاعلال في الجمع ارجح لثقله والتصحيح في المفرد ارجح لخفته والمثل يوهم ان حجيته التصحيح مطلقا وبه نزل بخلاف الخلاصة جاء فيه اذا وجمع يحقق الاشتراك والتشبيه مع الخلاف معدا بمفعول مرا بالجمع الوجهين مطلقا واسقطا الف المسألة ولم يبلغ بعدم المراد هنا وعلى هذا فيكون مندرجة تحت قوله السابق وما عدا السابق ذو توقيف

التقاء الساكنين

ان كان التقيا مبتلع نعم بتصراد وو وقف يقع ظاهر العبارة انه يمتنع التقاؤهما بعد وقوعه ويستثنى من هذا التصراد ان يجيب التقاؤهما احتسب ووزن عليه بوضع الذي يعتقد المقرر الشعراء وهكذا فانه يمتنع فيجب اجتنابه فاليوم انه واثما امتنع لاستثقاله ويستثنى مواضع يغتفر فيها منها التصراد للكلمات كدار وكتاب ومنها الوقف وقد سبعا **وعد مدغم بعد حرف** الثالث والمواضع التي يغتفر فيها التقاؤهما ان يكون اولهما حرف لين اثم وان يكون من الكلمة او لا نحو يغتفر وثانيهما مدغم متصل بالفعل كما فصلنا او حكما كما نقر بان زالها مزلة المتصل لئلا يجعل اسم ما بالحرف **وابتدا بالهمز مع همز** الاسو ارتبع بين همزة الاستفهام على الاصه الا للالف واللام فانه وجهين احدهما تسهيل همزة الوصل بين بين وثانيهما ابدالها الفا ويمتنع حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر وفيه بالوجهين

اللهم صل على سيدنا محمد والسلام

في الوزن وأما الله الخامس فما ورد عنهم في القسم وقولهم أي الله بإثبات الياء وكذا ها الله بإثبات
الالف وذا أي جاء الحمد والتوكيد حذف جاء فيها الاشارة لانه مذكور وهو قوله الله والحمد والتوكيد
عطف عليه ولا ماضيها وحذف مفعوله أي له ماذكر في الثلاثة الحذف أي الساكن في الاول الذي
في الاول باعتبار ما تقتضيه القياس والمقرر في الاثبات كما عرفته ومثال الحمد بقوله الذي
هو احسن ابا الله شك وقولهم خلا النار ومثال التوكيد أي نون الخفيفة قوله لا تهين
الفقير كما سبق وكسر الاول ويحركهما أي واذا التقى ساكنان في غير النوعين المتقدمين
وهما النوع الذي يغتفر التقاؤهما فيه بأقسامه والنوع الذي يجب اولهما فيه بأقسامه
كسر الاول منهما أي في الاعم الاغلب فخرجت ماتلي والاطلي فيما حرك منهما الكسر كما مر وقيل
الضم وذلك لان الكسر حركة لا توهم اعرابا اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين وطلاقته وقيل
اطلم عند سيبويه الفتح وفي البسيط ذكر ذلك احتمالا ولسيبويه فيه تعليل لكن الا الاتباع والا
ستثقال وان سعتم مجرى تالل استثناء والتحريك بالكسر اي الا لقصد الاتباع مجرى السا
كن بما يقتضيه والاتباع او الضم كمنذ او للتعا... نحو وبعد استغفر والا البوادر من الا
ستثقال نحو الم الله وان كيف ثم ما نقم وكسر الاول مقيد بما اذا لم يكن الساكن في اخر كلمة والا
حرك هو أي الثاني بالكسر كما مر في جير او الفتح كاين وكيف وهذا الفعل فيه بين على الخلاصة

الادغام هو لغة الادخال واصطلاحا ان تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد ونحوه وضعه
بهما وضعا واحدا واحدا اول مثلين متحركين في كلمة ادغم أي ادغم اول المثلين وجوبا ثانيهما
ان في كلمة واحدة معا كاسد وشد او اسما ككعب وجب لا ددن وصعب وجسس
وهيلل ومعلل وعلل او عارض او مثل ذلك ما ذكره مشروط بشروط اولها الا يتصور
انحو ددن اسم للهو لان ليس لا يلتقي ساكنان كما لا تقع على متحرك وثانيها الا تكون ما هما
فيه اسما على فعل بضم فتح نحو صففا والافعل بضمتين كرلل والافعل بكسر فتح ككلل وذلك
لان هذه الامثلة مخالفة للافعال في الوزن والادغام في الاكثر يختص بالفعل لعينه
وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء وما لم يوازنه منها والافعال بعضه كذلك لخفته
ولشبهه على تقدير الادغام في الاسماء حيث ادغم موازنة الفعل دونه وثالثها الا يتصل
باول المثلين مدغم فيه نحو جسس جمع جاس سلا سيلتبس بالادغام المطابق ورابعها الا يعرض
تحريك الثاني كما حقق أي لعدم الاعتداد بالعارض واخر ما ذكره في العنق هو وجيز الاكثر

وادغم

وادغم مع استتر وتجلى او على تا تقيلوا أي اجز الوجهين في غير المواضع الثلاثة
الاول ما عينه ولامه ياءان متحركين فما ادغم نظر الى ان اجتماع المثلين فيه كما لعارض لاحقا
فيه بالملاغ ولهذا الوجه لم تغلب العين العامع تحركها وانفتاح ما قبلها لان حركتها ك
معارضة لتزيلها بمنزلة الادغام وكذلك وهو الانج نظر الى انها مثلان متحركان ثابتان كرها
في كلمة والثاني ما فيه تاء ان كاستتر وتجلى ومن ادغم نظر الى تكررهما وهو القياس ومن لم يدغم فمن
ذلك ما اذا انفصل او لبسا متحرك نحو تكاد تميز او تمكين نحو ولا تبتغوا والثالث كل ما كان على افتعل
اجتمع فيه تاءان ومن فك وهو القياس بقي ما قبل المثلين على سكونه ومن ادغم نقل حركة اول
المثلين الى الساكن واسقط همزة الوصل وبه بقوله او على تا يقتتلوا على انه يجوز في النوع الثاني
وجه ثالث وهو حذف احدى التاءين وبعد التاء الثانية عند سيبويه والمبرد خلافا لهشام وحكي
اذ تبين قبل نحو رجع نعم ان شرط الادغام تحريك المدغم فيه فاذا كان وقفا يوجب سكونه
وجب الفك وذلك ضمير الرفع ونحو ردا ونون الاناث وتاء الضمير نحو حللت وحللنا وحج
جزم وشبهه جزء وعند ادغام شاء حج والفتح والاتباع اربعا اي اذا سكن المدغم
فيه نحو الجزم او الوقف وهو المراد بشبه الجزم جاز الفك وهو الانج والادغام نحو لم يحلل
ولم يحل كل من الادغام فيجوز فتح المدغم فيه وكسره واتباعه لما قبله ما لم يلقه ساكن فيكسر
او ضمير غائب فيتبعه حركته وتحقيق هذه المسألة ما نقله الخلاصة انه اتفق لي
مع شيخي ابن سمعة قال انه كان لي صاحب جنس ما بعده وقروة كاتقة فسألته يوما عن
الفعل المضارع المجزوم عن الامر منه فنزلت في الجواب فقطعت بعينه ووهمت انه كالعتيق
فيهما وانه غير محتاج للجواب فابطئت عنه وقطعت الكلام فاعاد السؤال واراد انجلعت
الا اجيبك الا ان تسأل في صور الابواب وتعطف كما تعطف بين يدي المعلم ودام نعيمه
ساعة ثم قال لعن الله الشيطان يا ابا من بالله له في طلب الاجادة وجعل لطلبت منه فعلت
يا ابا عبد الله انج وعلي هذه المسألة رخيصة وسمعت مني كيف استعظمتها رحمة بيوم ابن زياد
وشيخنا ابا الحسن علي بن سمعة وكان من قراء البادية وكان ابوه واخوه بعيثان من نقلت
الحطب والحلفاء والغاية وكان ابي تاجرا في سوق الغماس وكنت مع ذلك احضر حرفة لغير
والعوالي التاجر ووقعت له حيث يوم كثر العطاء والثلج شرب البرد واليقين فقلت له الكم
حاجة قال نعم ليس عندنا والعشاء قليل ولا خرج ما خرج الى سلك محاسن وقلة عجل سبعاته

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

٤ اربعين رطلا والعلاء والعلاء بينه على مسافة بعيدة فاتيته بنحو اثني عشر نعلة والعلاء حتى ملاتا
وان البيت ثم سلمت عليه واردت الخروج وانا بغاية التعب ونيابه فما انتبلت وجرهت والقلم فلما
رآها قال افعل هذا عليك مسألة كلمة فعرفت فقال ما ذكر الشيخ النعلاوي في كتابه
الدر المكنون قال فيه رطلا البار ويحكى الى اشبيلية برسم قراءة الحرف على ابي بكر الخياط فلما
قرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم تغرب الشمس قال له الشيخ كيف تقف عليها الا فقال الا
بفتح وانشد اوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الابل ثم التفت الى ابي
علي الشلوبين وكان احد الفقهاء بينا فقال له كيف تقول انت يا عم فقال الشوب ثلاث فرق
فيتبعون وياسرون ويافقون والمتبعون يتبعون الحرف المضاعف حركة الحرف الذي قبله
فان كان ضمة ضموه نحو لم يرد وان كان فتحة او الفا فتحوا نحو لم يعض ولم يعض كعموا قوله
تعلى لا انفار والرتة وان كان كسرة كسروا نحو لم يزد ومجا مرو يتبعون المضاعف حركة ما قبله
الا في ثلاثة مواضع فانهم لا يتبعون لما قبل احدها اذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غايب نحو لم يرده
ولا تزده ورده فان المتبعين يتبعون هاء التصغير فيقولون لم يرده ودم بعضه ونحوه ولم يرد
يعني ان يكون قوله تعلى لا ... الا العظم ... ونحيا ونحيا وليكون النهي على لغة المتبع الموضع
الثاني اذا اتصل بالفعل ضمير مونث غايب نحو ردها ولم يردها وحا فيفتح الضرغ فيه اتباعا
بفتح الهاء وانما فعلوا ذلك لخفة الهاء فلم يعتبروا بها وكان الفتح باشرت الالف والضمة
باشرت واو الصلة فاتشعوا الذلك الموضع الثالث اذا لقي اخر الفعل ساكن وكلمة اخرى
نحو رد القوم ولم يرد القوم فرجع المتبعون هنا الكسر وعليه يقال هلم تعو الشمس بالكسر والبعر
فتح الثانية هم الكاسرون مطلقا الا ان احل التقاء الساكنين الكسر فيقولون رد زيدا ولم
يعض عمرا وعليه قوله : قال ابو ليلى لحبلي مرة : هيتر اذا اقرر ته فتره : واما الفرقة الثالثة
وهم الفاكون فهم على قسمين فتحا وغير فتحا فالفتحا يشغلون الى الكسر اذا لقي ضم ساكن
وكلمة اخرى فيقول عرف الحبر وشر الاطرو وقياس معتمم الفتح الجميع لانهم كسروا مع الساكن فيقو
لون هلم تعو الشمس بكسر الراء وغير الفتحا لا يزالون على الضم والفتح مطلقا فيقولون هلم تعو
بفتح الراء وعليه قوله فغض الطرف انك ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا : فلما فرغ الشلوبين نشر
الشيخ : في الفتاوى فليفعلون ونقال هكذا هكذا ولا والا : قال ولم يشبهها بعد عشرين ...
مميا وعن قلت سماع في ... فقرية مكانة فتنبه اكافرد وقالوا هكذا نفعل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم

مع اهل المجايد فجعلت لهم وقالت الحكماء ثلاث من لم يرع لها حقها سرعت بمعارضته والتحول
عنه الملوك والعلماء والنعم اشهت وقد نظم هذا التفصيل شيخنا الامام العلامة المحقق الكا
مل الشهير سيدي احمد بن الحاج رحمه الله تعالى ونفعنا به امين بقوله : ان جزم الفعل الذي قد شددا
والاول كان نحو امددا فاكسر مطلقا الفتح وافتحا لا الاخير ان الفتحا وهو لا حيث يلي ساكنا
بالنون بالكسر كسر الحازنا ثالثة اللغات ان يتبع ما يلي فان ضمة له اضمما وافتح بعد فتحة
او الف وان كسرة له الكسر يقفي الا نحو فيه وفيه فالفتح عنهم ... وغور دها وجها
افتحا للهاء وخفة فيه وفتحا ونحو غض الطرف على الفتحا فاكسر للساكن فانه العلم
وفي افعلا فاما تعجبا : دون هلم هذا في معرض الاستثناء وشبه الجزم وهو الامر
لانه حكم له بالجزم ثم استثنى افعل في التعجب فامر بفكه والامر حقيقة في الوجوب فاجمع ان ليس
فيه سوى ذلك اما على القول بانه امر حقيقة فاستثناء واضح واما على مقابله فباعتبار صورته
وقد ذلك قوله : وقال نبي المسلمين تقدموا : واحبب الينا ان يكون المقدما : واما هلم فاستثنا
ؤه مبني على لغة بني تميم فانه عندهم او لا تبعوا فالتزموا ادغامه واما الحجازيون فهي عندهم
اسم فعل بمعنى احضر او اقبل وافكك ... يجوز ما يفكك الاول والاثنين غير ادغام ذي التبس
هلا يعني ان ادغام اول المتقاربين في ثانيهما جائز لا واجب وينبه على ان ذلك يفكك الاول
الى جنس الثاني بشرط ان يكون ما قبل الاول متحركا او ساكنا لينا فالاول نحو يعرب وينبا فيقلب
الباء ميما والثاني نحو باب مع بخلاف نحو فيها فانه لا يدغم وليس في المتن تنبيه على هذا
الشرط وذكر في التسهيل ويشترط ايضا الا يكون اول المتقاربين لينا نحو قفو باسر وسلا الخلى
والفرو لا همزة نحو قرا هارون لانها لا تدغم في مقابلها ولا خادا او شيا او حيا او صغيرا لما
في ذلك من الاخلال بوصف الحرف ويشترط ايضا انتفاء المعنى الا بيدي الا ادغام الى الالتباس مثاله
بغتال فلا يدغم نحو صنوان وقنوان لانه يوهم ان ذلك والمضاعف ومثل ابن مالك الخلاصة بقوله وفرد
ادغام اوما اول ... لا حمل سه العلى لا حلل يعني انه يقع في ضرورة الشعر الادغام بدون شرطه
وقد يقع فيها الفعل التبكيد مع توفر شروط لزوم الادغام كقوله : ان لا اجود الاقوام
وان ضنوا : وكقوله : الحمد لله العلي الاجلل : وهي ابطل زيادة على الخلاصة هذا في الشعر يجوز ه
فشاء ما يشبع في الاختيار حيث لا منع والاخرى يجوز في مطلقا اي يجوز للشاعر ان ير
تكب في الشعر ما لا يجوز ارتكابه في الاختيار اما لم يحز عنه مندوحة او ان امكنه الاتيان بعبارة اخرى

هذا رأي ابن مالك وقال قوم آخرون منهم ابن جني وابن هشام يجوز مطلقا وان لم يضطر اليه لانه وقع
النعت فيه الشعر وأنشدوا بقوله: لم يجود مغرم نال العلا حيث فطن بيني لم وهو قوله بالجار والمجرور
مع وجود المفعول [illegible] على ذلك برفع مغرم او نصبه قلت نظم نعرة الخلاف فيها وجرت فيه الخبر
وهنا هل يجوز القياس عليه ام لا قال ابن مالك بغير وبهذا اجاز [illegible] فليلا ولم يجعله
ضرورة استدلالا بقوله: فاشا بالحكم الترخم حكومته: قال وليس بضرورة لتمكنه وان يقول المرخ
حكومته وبهذا ابن مالك يشترط في جواز حذفها قوم مقارنة [illegible] الساكن استدلالا
بقوله: فان لم تك المرآة ابدت وسامة: قال وليس بضرورة لتمكنه وان يقول فان تكن المرآة
اخفت واهل المذهب الثاني لا يقيسون على ذلك وشبهه ويخصونه بالضرورة قال ابو اسحاق
وما ذهب اليه ابن مالك في هذه المسئلة مذهب وان خرق اجماع النحاة وتحكمه على العرب في
كلامها وانه لو وقع هذا الباب ما بقيت ضرورة وهو استعمل كثير من هجو واطرب عقلاء الرأي
في هنا طرائقه [illegible] حتى وزاد به الشاعر فعلان واحسن كل الاحسان [illegible]
ان اعتراض [illegible] ابو حيان منه واطول بانه قد يخل ببال الشاعر الا ما قال ولو سلم تكلم الا
[illegible] زهير ولا العبارة التي فيها الضرورة فقد تكون البيت بالسعة [illegible] اهـ وهذا
اعترض عليه ايضا ابو حيان رواه الحفاظ وغيره **قلنا** وهذا ما ذهب اليه ابن مالك هو قول امام
النحو سيبويه رحمه الله فانه قال في قول الشاعر: ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن
على الابتداء وحذف الضمير فيه جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئ اليه لامكانه ان يقول كلهن
قتلت بالنصب وانظر لما اعترض عليه الامام المحقق ابن الحاجب لم يعترض عليه بانه لا يشترط
في الضرورة عدم المندوحة بل قال ان الشاعر [illegible] لان كلام الفصاحة [illegible] الاتباع
للعوامل فلا يستعملونها الا [illegible] ولعل ان العامل في المبتدأ [illegible] لم يخرجه الضرورة
عما هو عليه فاجازوه ولو نصبها على المفعولية لخرجت عن ذلك اهـ فهي عدم المندوحة
التي اشترطها سيبويه في تخصيص الضرورة وخرج [illegible] ضرورة الاجماع وكلام ابن مالك ليس فيه ما يقتضي
ما يجوز في الضرورة حتى يلزمه التحكم وما بعده بل فيه ان الضرورة لما فيه والقياس عليه ما ورد
فيه في السعة ولا يلزم من [illegible] الاخص [illegible] الاعم ثم نقول ما ذهب اليه ابن مالك هو الذي يجب
ان يكون المعول عليه والمصير اليه وذلك ان ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي يقع فيه
مانع القياس في السعة واما ما له عنه مندوحة فما سبيل التجوز فيه [illegible] الا ارتكابه للشعر

الحكم

لان الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا سند وتخصيص جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص والاستشهاد
الشواهد في الشعر معتادة وان نظر ما نثر [illegible] اضرابهما لا [illegible] الشعر مواضع للضرورة
هو كلام واحد ولغة واحدة فما جاز في احدهما يجوز في الآخر الا اذا قام دليل على ان الواقع
في الشعر انما وقع فيه لخصوصية كونه شعرا وعلى هذه [illegible] فقد يعيد ابن مالك [illegible]
[illegible] الشعر مخالفا للنثر الا اذا قام دليل على ان الواقع فيه لم يقع لخصوصية
كونه شعرا وعلى [illegible] ومذهب [illegible] ان [illegible] هو العلة
للتحكم والتحجير [illegible] اذا اشتهر وجرت العادة بتعليله بالقبول [illegible] الناس على
[illegible] تقليدا [illegible] ثم ان [illegible] القياس على ما في الشعر
على الخلاف المتقدم في الاختيار ولا يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة
قال ابو [illegible] كما جاز لنا ان نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز ان نقيس شعرنا على شعر
هم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما لا فلا هـ وقلب الاول [illegible] شعر اي
ويجوز في الضرورة ايضا قلب الاول [illegible] مع المعطوف في قوله: ان من [illegible] عقعقا المشوم
كيف [illegible] عقعقان [illegible] وقلب العامل [illegible] في قوله [illegible] منهم [illegible] على [illegible] و
قيل لا يجوز ذلك الا اذا ضمن معنى يصح به وقيل يجوز في الكلام اتساعا واتكالا على فهم المعنى
كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقيل بغير هذا مما يوقف عليه في كتب البعض
وهذه زيادة على الخلاصة **خاتمة في الخط** وجعلها مزيدة على الخلاصة الخط رسم
لفظة باحرف هجائها [illegible] تبتدي او تقف اي الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره
برسم حروف هجائه اي لا برسم حروف اسماء هجائه فاذا قيل اكتب زيدا فانك تكتب [illegible] مسمى
زاي وياء ودال وما حروف اسمائها ويكون ذلك باعتبار الابتداء باللفظ والوقف
عليه وهو معنى قوله ان تبتدي او تقف ثم فرع على ذلك فقال نحو رحمة وحجى وصله بها
والياء في الناقص [illegible] دونها ونحو زيدا او اضرب بالالف [illegible] ومدغم بالعطف اذا [illegible] من
كلمة [illegible] بل واجل [illegible] لكتبه نحو زيد او [illegible] وكتب الحجى [illegible] فانه يوقف عليها
بالهاء بخلاف ما في حتى والى وعلى فانها تكتب بلا هاء لان الموقوف عليه بالهاء غير لازم
نعم اذا اقتصر [illegible] واجله ايضا تكتب نحو رحمة بالهاء لانها يوقف عليها بخلاف نحو
[illegible] باب الناقص بالياء لانه يوقف عليه كذلك على الاصح [illegible]

اللهم صل على نبينا محمد والدوام

لانه يوقف عليه بدون تاجوه وما عطف عليه مبتدا والخبر المتعلق المحذوف بقرينة ما قبله اي يسهل او تبين وهما معمول بعطف وبين جيد او البا مبتدا اي تثبت با الفاء وفا خر مبتدا ودونها اي البا خبره والمعطوف عليه المعطوف المنصوب نحو رايت زيدا بكتبه بلا الف لان الموقف عليه بلا الف وغير المنصوب بالجر لانه لم يوقف عليه به والمؤكد بالنون الخفيفة بلا الف لانه الموقف عليه به وبكتبه الموقف وكلمة بلعظها اي بحرف واحد وكلمتين اسم الموقف والموقف فيه اعتبار الابالوقف عليه وقد اجتمعا اربعة هو الزاي والتيه :: اليمين بلا الف بيرا التعب :: ووسطا ساكنة بحرف :: حركة قبل وعكسا تلح :: بجميع وتلو بحرك مجلا :: تشهيا ما وقرها فمن خرا :: تلو سكوه او بحرف ما تلا :: واحذف وابن علمين انتقلا :: وبعد لام الكذا اي البسملة اي اذا تعذر السفا في السرمد فالنطق بعد ذلك با بنير احدهما ما لا صورة له لحرف وهو الهمزة وتعضيدا لك انها ان كانت في الاول كتبت بالالف مطلقا مفتوحة كانت كاحمر او مكسورة كابل او مضمومة كاحمر وهذا معنى قوله والحذف وان كانت في الوسط حال كونها ساكنة كتبت بحرف حركة ما قبلها فتكتب الفا نحو باكل وياء نحو بئس وواوا نحو يؤمن اعتبارا بتجميعها وهذا معنى قوله ووسطا وان كانت متحركة حال كون ما قبلها ساكن كتبت بحرف حركتها فتكتب الفا نحو يسال وياء نحو يسئم وواوا نحو يلؤم وهذا معنى قوله وعكسا وان كان ما قبلها متحرك كتبت بما تسهل به فتكتب الفا نحو يسال وياء نحو فئة وواوا نحو مؤجل وهذا معنى قوله وتلوا وان كانت متطرفة حال كون ما قبلها ساكن حذفت ولم تثبت في الخط صورة نحو خبء ودفء وجزء وهذا معنى قوله وبحرفها وان كان ما قبلها متحرك كتبت بحرف حركته فتكتب الفا نحو خطا وياء نحو يبرئ وواوا نحو بطؤ وهذا معنى قوله او بحرف ما تلا وتحذف الهمزة خطا وان اذا وقع بين علمين وحل صفة حال لا مبتدا وغيره نحو جاء زيد بن عمرو وقال ابن الحاجب والقياس كتابة الالف لانه بيان ابتداء النطق ولكنهم حذفوها اختصارا لكثرة الدوران واشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وبشرط ايضا الا يقع اول سطر لانه في محل الابتدا به غالبا لان الغالب بشيئين الى اخر السطر بيبتدي باول الذي يليه وهذا معنى قوله واحذف ان وصفه حذف مقال ان شرطه المعنوي اي بين علمين وتحذف ايضا في ال التعريفية اذا دخل عليها لام نحو للرجل خير من المراة وهو معنى قوله وبعد لام اي ال اي احذف همزة ال بعد لام بشرط او وتحذف ايضا في اول البسملة تخفيفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها نحو اقرا باسم ربك وهذا معنى قوله

اللهم صل على نبينا محمد والدوام

كذا البسملة **فائدة** في الشفا كان معاوية رضي الله عنه يكتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الق الدواة وحرف القلم واقم الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم وقوله اقم الباء كناية عن التطويل ولكن المنصوص انه يطول تطويلا لا يبلغ مقدار الالف وطوله الشفا ايضا الا تعود والبسم الله الرحمن الرحيم فانه قال لا تمدوا الباء الى الميم تجعلوه السالك الطا وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعور الميم والحاء كتب الله له الف الف حسنة ومحى عنه الف الف سيئة وصل بحرف كل حرف قبله :: وبغير الحرف حل وما تكفا او :: ملغاة او بالشرط الاحرف تلو :: وكلما ما قبلها لم يعمل :: وعلى البايع و من ان لم تو صل وبها ومن :: اذا ما استفهاما :: وصل بعي وان اني وستفهما :: ووحي مع لو و ان وان :: شرطها بلا وما ونونها ابي النظر الثاني فيما يوصل فيه الا طلب مذكور اما بوصل واجب او جائز وادما متفق واما مختلف اما الوصل فيتصل كل كلمة على حرف بما بعد الوصل وذلك ان لا تكون بالكلمة ان تكون منفصلة عن غيرها فلا بد من وصلها بما بعدها او بما قبلها كالبا واللام والكاف بخلاف ما لا يقبله وهو ستة احرف فيها قال الشاطبي ان الحلو الالف والدال والذال والرا والزاي والواو وهذا معنى الشطر الاول ويوصل الشعر المتصل وهو صلها حال كونها كافة كانما او ملغاة فيما رحمة او مع اداة شرط غير منفك كاينما وهذا معنى البيت الاول ونوصل كلما اسما يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو كلما جاء زيد اكرمته بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها وهي كل المضافة لما نحو هذا كل ما عندي ورددت البكر كل ما وهذا معنى قوله وكلما ونوصل ما الموصولة نعما البايع نحو فيما هم فيه يختلفون وبعما نحو بئسما اشتريتم وهذا معنى قوله وعلى البائع ونوصل ما الا استفهامية مبنية بيع ومن وعن نحو فيما جئت ومما فرغت عم تسال وهذا معنى قوله وبها ونوصل من الا استفهامية مبنية بيع فقط نحو فيمن رغبت وهو معنى قوله وصل ونوصل من الموصولة بعن ومن نحو استعرت ممن فرات عليه ورويت عمن وهو معنى ومن ونوصل ان الناصبة بلا وتسقط نونها فلا نظهر صورتها في الخط نحو اريد الا تخرج بخلاف ان المخففة فانها تكتب مفصولة نحو علمت ان لا يقوم ونوصل ان الشرطية بلا وما وتحذف ايضا نونها في الخط نحو الا تشعروه واما تخافن وانما حذفت رسوم خطا لبناء كثرة الاتصال ولانها تخفى بعقالا دغام في حرف رسمها ليوافق الخط اللفظ وهو معنى قوله وان ولا يجوز رجوع ما الى الناصبة لاختصاصها بالفعل اما قوله اما انت منطلقا انطلقت فموضع مخصوص لا يقاس وممن ضربها مخزون وقيل ان فيه شرطية وانه

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

يجوز جمع همزتيها والفا اولو بفعل جمع :: زيدوا ولو به او لسوا والربع :: وبه اولا لك وبالاعجمه ::
عمرو بلا نصب وتصغير تبع هذه امثلة مخالفة الخط بالزيادة فتزاد الالف بعد واو الجمع المتصل
فيه بالفعل الماضي والامر والمضارع نحو جاءوا وساروا وكلوا واشربوا ولم يدعوا فرقا بينهما
وبين الواو الاصلية في نحو يدعو ويغزو وبخلاف واو الجمع في الاسم كاولوا الفضل وهو او الفعل المود
كبير عوا وهذا معنى قوله والفا الى وهو مثل الخيرة زيدوا الالف بعد الواو في بعض مواضع واضافة الفعل
للجمع باعتبار فاعله وتزاد الواو بعد الواو في وهي اولا واولات وبعد اولائك وهي من جموع اولو
لواو وجمع الكلام في الاشارة بخلاف الاولى المعموله فانها تكتب بغير واو وتزاد الف في
قولهم يا وضع في عمرو في حالة الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر وفي هذا يقول بعض الشعراء نوه
صوتها مثل ما واحد الذي يكون عمرو ومن غرب والعجم :: فان صرفا السوء بقيت وبشك هي :: كما
شرفه صور العقات من الروم اي نون عجمة الناطق المحتاج الى ما كتب المنوصولة والتي ببغي
ان يزاد له واما كعمر ... النصب استغناء بالالف فانها كالخفية في النحو وكذا الذا
صغر نحو عمير فلا يزاد فيه

وان موصولها سوى المعنى
:: تحذف او فيه ثلاث عنا :: والف الرحمن والاله :: سبحانه اذ الفتاة والسيد ونحو ذلك
وهذا وثلاث :: لكن والامهات تقف فوق الثلاث :: فلم يرى حذف كذا لوجود وقالي كعالم
بالحذف بسر فعلا :: والواو والواو في خمس الاول :: وبالراء يا هذه امثلة مخالفة الاصل
بالنقص فتحذف الالف والنجم وجمعه سوى المعنى وهو الفران والعنان لئلا يلتبس بصيغة
الجمع وتحذف من كل ما اجتمع فيه ثلاث لامات نحو الليل حيث من حرف بلام الابتداء والاولى
فيه لامات كالكلمة والليل والقمر واللعب والليل هيبة وجمال الاثبات والحذف وهذا
معنى البيت الاول وفيه حاجة لها مقترنة وتحذف الالف وربيه والالف والرحمن وسبحان فلا فلا
فلا تحذف الاولى والالف واللام احترازا نحو الله ابو ود حمان الدنيا والآخرة وهذا معنى
البيت الثاني وتحذف في ذلك وهذا وثلاث وثلاثون وكذا او جموع هذا الاتباع والرمانى ولا
كن وفي كل علم زاد على ثلاثة احرف كصالح وابراهيم واسماعيل فلا يحذف منه حرف اخر كذا
او منه امراة بل فلا تحذف الالف هنا وان محالا وكذا الفعل بلا تحذف الباس فلا تحذف كعالم
اذ لو حذفت فيه لالتبس بغيره وهذا معنى قوله ونحوه الخ وتحذف الواو عند اجتماع واو
او بابها كذا او وذو وتحذف الياء عند اجتماع ياءين كاسرائيل وهو معنى قوله والواو الخ والياء قبل

بالو

اللهم صل على نبينا محمد وآله وسلم

١٤٩

في الف رابعة مما عدا :: او اصلها الياء او تمال راء اشراء :: وكل حرف كتبوا بعد بلى عنى على الى
ثم الى حتى ولدى الخلف هنا الناس وانما بالمصحف الا فاسر :: وكل هذا الحرف الصغيرة
هذه امثلة مخالفة الخط بالبدل فتبدل الالف وقعت رابعة فما عدا في اسم او فعل تكتب ياء سواء
كانت مبدلة عن ياء او واو نحو اعطى ومصطفى وزكى وهذا كله ما لم يكن قبلها ياء كالدنيا فتكتب
الفا جوازا او اجتماع ياءين وكذا الثلاثية التي اصلها الياء كفتى وسعى وكذا المجهولة كمتى
فتى واما الثلاثية التي اصلها الواو كعصى والمجهولة الغير الممالة في سماء بالالف وهذا
معنى البيت الاول وكل الحروف تكتب بالالف الا بلى وحتى وعلى والى فبالياء وهذا معنى الثاني
واختلفوا في لدى فبعضهم كتبها بالالف لانها الفية مجهولة ولم تمل ومنهم من كتبها بالياء وجعلها
مستثناة من القاعدة السابقة وهذا معنى قوله وفي لدى الخ وخرج من الاصل المشهور في الخط
مما اصطلحوا عليه رسم المصحف الشريف فانه كتبت فيه اشياء على خلاف القياس السابق منها
نعمت وسنة في مواضع بالتاء وكذا اولات وزيدت فيه الالف بعد واو الفعل المفرد وواو الجمع
الاسم الجامد لا ما هو مذكور في كتب الرسم اتباعا لرسم الصحابة رضوان الله عليهم والثاني
رسم العروض فانه تكتب فيه التنوين نونا والمدغم اذا كان الخط معروفا يكتب بالمعنى نحو البيت
بالضم الخ :: والكلمة القافية مطلقة تكتب في النطق بالالف وفي غيره باثبات الصلة وهو
معنى قوله والخ هذا انقطاع نظمي العزيزة :: وغيرته بكل عقد درة :: في جبهة المختارات
غيره اعلاء تمام غرضه وانقضاء ونظمي في تاليف القصيدة المسماة بالعزيزة والعزيزة
هي الدرة الكبيرة وغيرته بدل ودرة خبر محذوف ودرة خبر بدل من عزيزته وبكل عقد حجة
ذكره فرقت عليها فاشتبه هلال والدرة اللؤلؤة وتعقد بالكسر القلادة وسعة به الاصل
بيان ذكرته وهو البعرس وهو هو ثم استعير لكل امر مؤوف كافية للطالب واقية
بعض المعضلات كافية ان ثم والتمثيل بالخلاصة حاجب لغاربه ضعافه تزحل
من يجتهده الحلك فرغته فحسبها عن الحك :: يبرك ما حشروا ولا تغفيرة وما خوذه والتعز
بها تعجب على كوكب وفاد :: وجعلته تلعله بالرشاد خبر بعد خبر للمبتدأ المقدر للطالبين
متعلق به وكذا العود به واقية بعض اي بعض هو اي الطالبين والمعضل الداء
الصعب العلاج وخلاصة الشيء زبدته ولبابه والخلاصة البعير يعني انها تغني وابلغ عن غيره
هاوي الامهات فلا يحتاجون اليه وترجل تتخذ والجنة الحسنى والحلل جمع حلة والحلل جمع

اللهم صل على نبينا محمد وسلم

وكسر جمع حلة بفتح فسكون والحشو الزائد على أصل المراد لا لفائدة والتعقيد الالتواء الكلام وإخفاء الدلالة على المراد وكأنه يعني بحسب الغالب أو بالجميع ادعاء أو في مقام المدح وإلا فلا يخلو منها أحيانا مغفرة والتنظير بين السفر و[illegible] والتشبيه بين الغطاء تعليله والمراد بالكوكب الوقاد العلامة المتوقد الذهن ولذا وصفه بقوله بعده بصير عنده كل كنز جامع كأنه بين الركبان الخناس أمير هاب الشعر [illegible] بالخنز : نظمتها نظما بديع البهجة : سهلة وواضح المعنى بلا لجة : من غير حشو وبعيد النكت : بمصر ثغر جاء بالمعجزة : والحمد لله على إنعامه : شكر المعاين من نظامها : ثم على نبيه أحمد : والآل والأصحاب أهل الفضل الكنز المنفق والباهر والجليل والجالب للطلب ولحاب الشبهات والخنز المعز [illegible] يحويه الأكل [illegible] ثم ختم رحمه الله تعالى انتهى وحمد الله تعالى شكر الله لنعمة التعلم والتعليم كما قال في الشريف وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما والصلاة على نبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو الواسطة بين العبيد وربه في وصول نعمة العلم وهذا آخر ما تيسر تقييده من هذا الشرح المبارك نفع الله به مؤلفه وناظمه وكاتبه وكل من سعى فيه الدنيا والآخرة بجاه أفضل الخلق عند الله سيدنا ومولانا وشفيعنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورحم الله من قال آمين وكان الفراغ منه عاشر رجب الفرد الحرام عام ستة وتسعين ومائتين وألف ههه